من التراث الإسلامى

شرح
ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسى

أبى عبد الله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى
الأندلسى النحوى البلاغى المالكى (ت 780 هـ)
من نحاة القرن الثامن الهجرى

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الأول

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

ابتدأته حمد الله في الثلث الثالث وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم استتبع الصلاة
في الثلث الرابع على آل النبي وأصحابه، وقد فرغ هذا الإملاء وذلك بمكة شرفها الله تعالى
في [illegible] من سنة ست وخمسين وسبعمائة، وذلك على حسب الاختصار
[illegible] وشواغل الأسفار [illegible] الأسفار [illegible] الله أن ينفع به [illegible]
[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أمين

جملا [illegible] وشاملا [illegible] سبع [illegible] محل [illegible]
[illegible] وجوابه [illegible]
[illegible] عنها [illegible] او [illegible]
وجواب شرط جازم بالفا أو بإذا [illegible] غير مقيد
والتابع سبع [illegible] وعارضة [illegible]
ويقيد تخصيص في بعد معلق لا جازم وجواب ذلك أو [illegible]
وجواب أقسام وما [illegible] في أشهر والحال غير مقيد
وكذاك تابعة لشيء ما له [illegible] موضع [illegible] غير مقيد

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذى :

﴿ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم ﴾

والذي هدانا لهذا ومـا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،والصـلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم الـنبيين ، وعلى آله وصحبـه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعـد

فإن اللغة العربية هى إحدى اللغـات السامية ، صنعها الله (عز وجل) على عينه ، وربَّاها ، وتعهدها بحكمته؛ لتكون ـ فيما بعد ـ لغة الذكر الحكيم ولسان رسوله العظيم ، ولسان أهل الجنة فى دار المقامة ، والسلام .

وقد ألهم النطق بها أقواماً ، مازهم بذلاقة اللسان ،وفصيح البيان ، وقد جنح اللاهجـون بها ـ فى مـسيـرتها الطويلة ـ إلى شىء من العـزلة ،جعلـها تتسع، وتكثر مـفرداتها ؛ وتتنوع أساليـبها ، لتشمـل ما وقع عليه الحسُّ ، أو تخيلته النفس ، أو يخطر به الهاجس . . .

ثم هيـأ الله (عـز وجل) للناطقـين بهـا أسـباب الالتـقـاء ، ودواعى الاجتـماع ؛ لتكتسب اللغـة من ذلك نقاء اللفظ ، ورشـاقة الكلمة ، وخـفة المنطوق على السمع ، وحلاوة جرسه فى الأذن ؛

ولم تكن اللغـة فى كل ذلك إلا اللغـة الطيّعة ، التى سـارت على سنة النشوء ، والارتقاء ، والتى تأخذ من غيرها من اللغات وتمد غيرها من اللغات الأخرى ، سنة الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

ولما بلغت اللغة مبلغ الاتساع ، وحظيت بالغربلة ، والانتقاء ، وبلغت بذلك رشدها ، نزل بها القرآن العظيم ،على الرسول الأمين ، ونطق بها سيد الأولين ، والآخرين .

وقد لبست اللغة العربية بذلك حُللا موشّاة ، واكتست ثيابا قشيبة واتسعت أغراضها ، وتنوعت أساليبها ، وعذبت مفرداتها . . . بما أخذ الناطقون بها أنفسهم من اتباع أساليب القرآن العظيم ، والسنة النبوية المطهرة : فعذبت ألفاظهم ، وتنوعت أساليبهم ، واتسعت آفاق الفصاحة ، وترامت أطراف البلاغة ، وسمت أغراضُ القول وارتقت الاتجاهات .

وقد بلغت اللغة بذلك الكمال ، أو قاربته ، وهُدِى أصحابها إلى الطيب من القول ، وإلى النبيل من الاتجاهات .

والناطقون باللغة - فى مسيرتها الطويلة - هُدُوا إلى الصواب فى الإعراب وإلى الدقة ، والسلامة : سليقة ، وطبعا ، وجِبلَّة .

ولما كانت رسالة الرسول الأعظم رسالة عامة شاملة ، وقد دعت جميع الخلق إلى الخالق البارئ ، واستجاب لها من شرح الله صدره للإيمان ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا، أفواجا - مع اختلاف ألسنتهم، كاختلاف ألوانهم - ارتضخ بعضهم لكنة ، نزعت بعرق وثيق إلى لغته الأصيلة ، وظهر اللحن ، وصار كالداء فى جسم اللغة الذى كان سليما من الأدواء .

واللحن كان نتيجة للاختلاط الذى تم فى ساحة الإسلام الرحبة ، التى فتحت أبوابها لكل من واتته الهداية ، وشملته العناية .

وقد كان ظهور اللحن مبكرًا ؛ ليقول الرسول الأمين كلمته ، وليترك لنا فصل الخطاب فى أمره ، وليرشد أمته على خطره على لغة الكتاب والسنة ،

وهما كتابا الحياة ، والأحياء ، وليظل فهمهما ميسرا ـ مع سلامة اللغة ـ وليكون أمر الأمة مجتمعا على لسان عربى سليم من اللحن ، والأدواء .

ومع ظهور هذا الوباء على اللغة ، وهو اللحن ، وتسلله إلى مجلس الرسول الأمين ، وحضرته ، ورأيناه يصدر الأمر : بدرء الخطر ، فيقول : « أرشدوا أخاكم فقد ضل »[1] وكان ذلك بسبب رجل لحن فى حضرته .

وقد ظل هذا أمراً ، وعاه الصحابة ، وقابلوه بالسمع ، والطاعة ، وفعل مثل ذلك من جاء بعدهم ويأتى بعد ذلك إلى يوم القيامة .

وأَمْرُ الرسول العظيم : بإرشاد الضال ، إنما ترجم ، وفهم ، ونفذ بوضع الضوابط ، والقوانين ، التى تؤخذ من اللغة نفسها للغة ذاتها . . . .

وبدأ العمل النشط الجاد ، واتسعت داوعيه بكثرة الاختلاط الذى نجم عن اتساع رقعة الأمة الفتية القوية ، التى رضى الناس منهجها ، وأطمأنوا لعدلها ، واستراحوا لمسلكها فى أمور الدنيا ، ونواحى الدين ووضعت البذرة الأولى فى التربة الصالحة ، وتفتحت عن خامة من الزرع على يد الإمام على (كرم الله وجهه) وقد عهد بالرى ، والرعاية ، والتعهد لحِبِّه : أبى الأسود الدؤلى . . .

وقد توالت جهود العلماء ، وأخذ هذا العلم ينمو شيئاً فشيئا ، خاضعا لسنة النشوء ، والارتقاء ، متخذا من البصرة عشه ، ثم من البصرة ، والكوفة موطنه ، ثم شرَّق ، وغرَّب : يمم شطر بغداد عاصمة الدولة ، ثم ظهر نوره فى مصر ، والأندلس الإسلامية ، والشام ، . . . وغيرها من الأقطار ، والأمصار .

وإن روحا من الله تعالى ، أعانت المشتغلين به ، ومنحتهم القدرة على

---

(١) ٢/ ٢٤٦ المزهر

حمل أعباء العمل فيه ، والاستمرار على الوصول به إلى الغاية المنشودة .

وقد شمل النحو ـ فى أول الأمر ـ التصريف : إذ هما البسلم الشافى لداء اللحن فى التراكيب ، والمفردات .

وكان العلم بالنحو يعنى العلم بالتصريف . . .

ثم أخذ التصريف ينفصل عن شقيقه النحو شيئا فشيئا ، وأخذت تتحدَّدُ معالمه على أيدى الأفذاذ من العلماء . . . .

وظهرت المؤلفات ،وكانت فى أول الأمر مزاجا من النحو ،والتصريف ، واللغة ، والأدب .

وكان العالم بأحد هذه العلوم عالما بها كلها ، ثم عادت الكتب إلى شىء من التخصص ، إلا أن واحدًا منها لم يخل تماما من أخواته . . .

وقد كانت لغة التأليف ـ فى أول الأمر ـ تشوبها صعوبة فى العرض ، تجعل فهم بعض المسائل عسيرا ، وتجعل العلم بعيد المنال ، يحتاج إلى صبر وطول نفس . . .

ثم أخذت لغة التأليف تنهج نهج السهولة ، واليسر .

هذه المسيرة الطويلة ، والشاقة ، جعلت طالب العلم ينظر إلى هذا الصرح الشامخ ، ويكبر جهود العلماء ، الذين وضعوا أسسه ، ورفعوا بناءه .

وبظهور ابن مالك ، صاحب القدرة الفذة ، والطبع المواتى ، والخليقة الميسرة . . ظهر التيسير فى كتب النحو ، والتصريف .

فقد جنح ابن مالك نحو التيسير ، وساعده على ذلك ما منحه الله (عز وجل) من القدرة على النظم الميسَّر لأشد العلوم صعوبة ، ولكأنه وهو

يسلك مسائلها فى نظام ، إنما ينظم قصائد فى الغزل، والنسيب ، والتشبيب ، مما يسر العلم لمن جاء بعده : تحصيلا ، وتأليفًا . . .

وكنت أنظر إلى هذا الصرح العلـمى المشيد ، الذى رفع العلماء قـواعده فى مختلف العصور والدهور . . . . .

وكنت أتمنى ـ بعد أن تفيأت ظله، ونعمت فيه بالسعادة ـ أن أفعل شيئًا، يضاف إلى هذا الصرح العلمى الشامخ ، أو يضـيف إلى لبناته شيئًا ، وحسبى أن أكون مع الرجال ، أو أن أتشبه بالرجال . . .

ولفرط إعجابى بابن مالك حفظت ألفيته عن ظهر قلب ، وطالت صلتى بها ، وصـحبـتى لها ، وهى صـحبة حـياتى فى ظلال العلـم ، وعشت مع شروحها ، وأصحاب الحواشى على تلك الشروح ، وكنت أُوَازِنُ بين شرح وشرح ، وشارح ، وآخر ، وصاحب حاشية ، وصاحب حاشية أخرى .

وكنت أتمنى ـ من أعماق نفسى ـ أن يكون لى جـهد، أى جهد ، وكنت أقرأ فى ثنايا الكتب عن الهوارى ، والشارح الأندلسى ، فى كتب نقلت عنه ، وأخذت منه .

وأمَّلت أن أبحث عنه ، وأصل إلى مـؤلفـاته الأصيلة ؛ لأحـقق بذلك رغبة تلح علىَّ ، وتدفعنى إلى العمل . . .

وقد سعدت ـ كل السعادة ـ حينما وقع كتابه المخطوط لشرح الألفية بين يدىَّ ، وأصبح تحت سمعى ، وبصرى . . . . .

وقد اسـتخرت الله تعـالى بعلمه ، واسـتقدرته بقـدرتـه ، ورجوت منه عـونه . . أن يعـيننى على أن أخـرج هذا المخـطوط من زمـرة المخطوطات إلى حظيرة المطبوعات ، وأن أنقله من ظلمة الخزانات إلى نور التحقيق، والظهور ،

والانتشار ، وألا يكون حبيس الخزانات ، نهبا لأتربتها .

وقـد وجدت فى العمل ـ مـع التجـافى عن العناء فيه ـ لـذة علمية ، لا تدانيها لذة أخرى .

وقد حقق لى هذا العمل أمنية عزيزة ، ورغبة أكيدة .

فـقد وثق صلتى بالألفـيـة ، صديقـة العمـر العلمى ، وبشـراحهـا ، وأصحـاب الحواشى عليهـا ، وعشت مع هؤلاء فى حـياة علميـة جادة ، هى أسعد ما تكون عليه الحياة .

والهوارى ، والشارح الأندلسى ، وشرحه أقدمهما للقراء مخلصا العمل لوجه الله تعالى. سائلا ربى، ضارعا إليه أن ينفع بهذا العمل كل مطَّلع عليه ، وناظر فيه ، وأن يجعله فى الميزان فى يوم الدين . . .

ولم أدخر فى هذا العمل جهـدا أستطيع القيام به **﴿ وما توفيقى إلاَّ بالله عَليهِ توكلتُ وإليه أُنيب ﴾**.

الدكتور

عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

قنـــا ـ جامعة جنوب الوادي

عميد معهد إعداد الدعاة (سابقا)

ت : ٣٣٣١٧٢

الفصل الأول
ابن جابر الأندلسى

سأتناول ـ بالدراسة ، والبحث ـ (إن شاء الله تعالى) عالما ، وأديبا ، وبلاغيا ، ونحويًا ،وشاعرا ،ومحدِّثا ، ومؤلفا . . . هو ابن جابر الأندلسى .

وابن جابر : صاحب عزيمة ، ونفس كبيرة ، لم يقعده ضُرُّه ، وفقد بصره عن مواصلة طلب العلم ، وعن البحث عن البيئة الصالحة ، التى تشجع على الوصول إلى الغاية ، وبلوغ أكبر درجة من النهاية ، وتبلغ به الكمال ، أو تُدَانيه :

كما أن العوائق المتقدمة لم تعقه عن الحج ، والمجاورة ، وعن البحث عن أعلام العلماء فى بيئاتهم العلمية المختلفة .

ولقد يسر الله (عز وجل) له صحبة ، أعانته على الانتقال ، ولازمته فى مشاق الغربة ، ومعاناة الأسفار ،وكانت له العِوَض عن العين التى تبصر، وعن القلم الذى يسطر .

وهذه الصحبة الطيبة فى صديق عمره :أبى جعفر : أحمد بن يوسف بن مالك الرعينى ، الغرناطى ، الأندلسى .

وقد أفاد كل منهما بصاحبه ، وتعاونا على تحصيل العلم ، وعلى التدريس ، وعلى النظم ، والتأليف ، والشرح . . وعلى معاناة الأسفار ، والحل ، والارتحال .

وكانت تلك الصحبة محط أنظار أهل العلم ، فإذا ذكر أحدهما خطر بالبال ثانيهما ،وإذا ترجم العلماء لواحد منهما ،لم يُنْسَ الآخر .

ولقد طالت حياتهما ، وكانت فى درس ، وتحصيل، ونظم ، وشرح ،

وتأليف . . .

وقد تركا أثرا طيبًا ، وتراثا علميًا قيما . . . .

وإذا كان ابن جابر يؤلف ، ويملى فإن الرعينى يخط ، ويكتب . . .

وإنهما ـ متعاونين ـ ليضعان بصماتهما على كل ما صدر عن أحدهما .

والحديث التالى عن ابن جابر فى النواحى التى دعا إليها البحث وكان التحقيق فى مسيس الحاجة إليها . . .

وذلك فى المباحث الآتية :

ابن جابر :

١ ـ مولده ، نسبه ، بلده :

لم يختلف أحد ممن كتبوا عن ابن جابر ـ ممن قرأت لهم ـ فى اسمه ، وأسماء آبائه . . فهو : « محمد بن أحمد بن على بن جابر ، الأندلسى ، الهوارى ، المالكى ، أبو عبد الله ، الأعمى ، النحوى »[١] .

ويزيد الصفدى على ما تقدم النسبة إلى بلده ، والشهرة ، فيقول : « . . المربىّ عرف بابن جابر . . »[٢] .

ويعزز ما تقدم ابن حجر العسقلانى فى كتابه : « الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة » .

وقد اتفق العلماء على سنة مولده ، وهى سنة ٦٩٨ هـ .

ولد فى المرية ، التى نسبه إليها الصفدى ، الذى زامله ، وساجله ،

---

(١) ١ / ٣٤ بغية الوعاة ، فى طبقات اللغويين والنحاة .

(٢) ص ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان .

وقال عنه : « . . . اجتمعت به مرات ، وسألته عن مولده ، فقال: سنة ثمان ، وتسعين . وستمائة بالمرية . . . »[1] .

وينتسب ابن جابر إلى قبيلة هوَّارة ، والنسبة إليها هوَّاريٌّ ، وهو من القبائل التى رحلت من المشرق العربى إلى المغرب ، وكان لبعض رجالاتها فضل فى حمل لواء النحو ، وفقه المالكية ، وفى الدفاع عن حياض العرب ، والمسلمين . . . وينقل الشيخ خالد الأزهرى كثيراً عن ابن جابر فى كتابه « تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب » مكتفيا بقوله : « قال الهوارى » [2]:

أما بلده المرية فإن المقرى يفيض فى الكلام عنها فى كتابه « نفح الطيب . . . . »[3] .

وكذلك كتاب الشعب (**دائرة معارف الشعب**)[4] .

ويمكننا أن نشير فى إيجاز - إلى التعريف بها فيما يلى :

المرية : مدينة على ساحل البحر ، وبها قلعة « خيران » المنيعة ، التى بناها الناصر ، وبها من صنعة الديباج ما تفوق به على سائر البلاد ، وفيها دار الصناعة ، وتشتمل كورتها على معدن الحديد ، والرخام ، وبها ينسج طرز الحرير ثمانمائة نول . . وغير ذلك .

وفاكهتها يقصر عنها الوصف حسنا ، وساحلها أفضل السواحل ، وبها قصور الملوك القديمة وواديها طوله أربعون ميلا فى مثلها ، كلها جنات ،

---

(١) ص ٢٤٥ نكت الهميان فى نكت العميان .

(٢) انظر ص ١٥ ، ٣٥ ، ٧٩ ، . . . تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

(٣) انظر ١ / ٣١٧ ، وما بعدها ، نفح الطيب . . .

(٤) ص ٣٨ وما بعدها من كتاب الشعب (دائرة معارف الشعب) العدد ٦١ المرية - أعد المادة الدكتور : عبد العزيز سالم .

وبساتين ، وأنهار ، وطيور . . . .

وكانت أكثر بلاد الأندلس مالا ، وأعظمـها متاجر ، وبها ألف فندق ، وكثير من الحمامات .

ويحيط بالمدينة سور، ولها حصون مرتفعة من كل جهة .

وقد بنيت المريـة سـنة ٤٤٤ هـ (١٠٤٩) م ، أمر ببنائها الخـليـفة ، عبـد الرحمن بن مـحمـد الملقب بالناصـر لدين الله ، وقد اشـتق اسمـها من وظيفتها (مع تغيير فى اللفظ) : فقد كانت تتخذ مرأى ، ومرصدًا بحريًا لمدنه القريبة منها ، التى لا تبعد عنها سوى أربعة أميال غربًا .

أنزل الأمويون بها بنى سراج القضاعيين ، ووكلوا إليهم حراسة ما يليهم من البحر ، ومـراقبة الساحـل ، خشيـة نزول المجوس ، أو (النورمانديين) الذين كانوا يغيرون على سواحل الأندلس . . .

وكانت الميرة ، والتـجارات تجلب إليها من العدوة ، وكان هذا سـببا فى استيطانها .

وكانت المرية مركزا للسفن القادمـة من المشرق ، وكانت تقصدها السفن التجـارية القادمة من جـميع بلاد البحر الأبيـض المتوسط : من الإسكندرية ، والشام كله . . .

وانفردت بصناعة الزجاج ، والفخار المذهب .

ودخلها القشـتاليون عنوة من البر ، والبـحر فى عام ٥٤٢هـ (١١٤٧)م فقتلوا أهلها ، وسبوا نساءها ، ونهبوا أموالها . . . .

وقد خلصها الموحـدون من النصارى ، بعد سيطرة كاملة من القـشتاليين

عليها زهاء عشر سنين .

ودخل ابن الأحمر المرية سنة ٦٣٥هـ (١٢٣٧)م ، ووفد إليها كثير من مسلمى الأندلس ، الذين أبوا الحياة مع الأسبان بعد سقوط مدنهم ، وظلت المرية المنفذ الوحيد ، الذى تصل إليه الإمدادات ، والمؤن من بلاد العرب إلى مملكة غرناطة .

وتقدمت إليها جيوش **(فرناند ، وإيزبيلا)** وحاصرتها ، ولم تطل مقاومتها فسلمت المرية سنة ٨٩٥هـ (١٤٩٠) م .

ولأهمية المرية : موقعا ، وزراعة وصناعة ، وتجارة . . كانت المؤئل للمسلمين ، الذين استولى نصارى الشمال على بلادهم . . . كما كانت مطمح الغزاة ، والطامعين لما لها من الأهمية البالغة .

وإنه لجدير بالذكر أن نسجل من العرض المتقدم ما يلى :

(أ) الفترة التى سبقت مولد ابن جابر كانت فترة مدٍّ ، وجزر بين المسلمين، والنصارى ، وكانت الحرب بيهم دائمة ،لا يخبو لهبها إلا لتشب ، ويرتفع لهبها مرة أخرى .

(ب) فى الفترة التى ولد فيها ابن جابر، وتربى فيها ، وعاشها بين ربوعها ، كانت المرية محط رحال المهاجرين من العرب ، الذين أبوا الحياة مع النصارى فى مدنهم المحتلة ، كما كانت الثغر الذى تحمل إليه الامدادات ، والمؤن من بلاد العرب ، . . . .

من أجل ذلك : ولاضطراب الحياة بالمرية قرر ابن جابر ، وهو لا غَنَاء له فى الحرب ، بسبب ضره ـ أن يكون له الغَنَاء ـ كل الغناء ـ فى البحث ، والدرس ، وفى حلقات العلم ، وعلى أيدى أعلامه ، وذلك إنما يتم فى بيئة

أكثر تشجيعًا للعلم ، وحماية ، وأمنا للعلماء . وقد قررالهجرة ، متبعا طريق العلماء قبله ، كابن مالك ، وغيره ، الذين ودعوا بلاد الحرب ، والدمار إلى بلاد العلم ، والاستقرار ، وقد هاجر ابن جابر لذلك إلى البلاد التى يمم شطرها العلماء قبله .

٢ ـ أسرته بالأندلس ، وشيوخه فيها :

لاتسعفنا المراجع ، التى بين أيدينا بشىء يذكر عن حياة ابن جابر الأولى فى المرية ، وعن أسرته فيها .

وكذلك لا ندرى : هل ولد ابن جابر أكمه ، أم أن الضر قد أصابه بعد ولادته .

ومثل ذلك : أسرته بالمرية ، لا نعرف عنها ما ينير لنا الطريق .

وجاء فى النجوم الزاهرة . . . « . . . وتوفى العلامة : شمس الدين : أبو عبد الله : محمد بن الشيخ شهاب الدين : أحمد بن أبى الحسن بن على بن جابر ، الأندلسى ، المالكى ، الهوارى بحلب . . .

وكان عالما بارعا فى فنون كثيرة ، وله نظم ، ونثر ، وله مصنفات كثيرة »[1] .

ومن ذلك : نأخذ لقبه « شمس الدين » كما ندرك أن لوالده فضلا ـ أى فضل فى العلم ـ من إطلاق لفظ الشيخ عليه ، وأن ابن جابر لم ينشأ من فراغ وإنما نشأ فى أسرة لها أثارة من علم .

وقد نشأ ابن جابر كما ينشأ غيره من أبناء الأندلس : يقبلون على حفظ القرآن الكريم منذ نعومة أظفارهم ، ويستتبع ذلك قدرًا من القراءات ثم يأتى

---

(١) ص ١٩٢ النجوم الزاهرة . .

دور علم النحو ، وفقه المالكية . . . .

ويذكر السيوطى شيوخه بالأندلس ، وهم الذين صنعوا نشأته الأولى ، وصنعوه على أعينهم ، ووضعوا أمامه الهدف ، والغاية وفتحوا له طريق الوصول إلى ما يريد (١) .

وهم :

أ ـ عبد الله بن موسى بن عمر بن يونس الزواوى ، الفقيه .

ولد قبل التسعين ، وستمائة، وحج ، وأقام بمكة ، وبالمدينة، وأخذ عن ابن دقيق العيد ، والتقى عبيد ، وسمع من مؤنسة خاتون بنت الملك العادل ، وحدث عنها بالسباعيات بمكة .

وكان يحفظ الموطأ ، ومات بالمدينة الشريفة ،سنة ٧٣٤ هـ (٢) .

ب ـ أحمد بن محمد بن أبى العيش بن يربوع ، المرى ، السبتى ، أبو العباس ، أخذ عن أبى جعفر بن الزبير ، وعبد المنعم بن سماك ، وأبى إسحاق الغافقى ، وأبى عبد الله بن رشيد . . . وغيرهم .

وأجاز له ابن دقيق العيد ، والضياء السبتى ، وأبو أحمد الدمياطى . . وكان كبير المنصب من أهل اليقين ، والمشاركة ، غاية فى الوقار ، وحسن السَّمت ، والتعاظم ، مع الظرف .

مات بقسطنطينية من بلاد إفريقية سنة ٧٤٩ هـ (٣) .

---

(١) انظر ١/ ٣٤/ البغية .

(٢) انظر ٢/ ٢٠٧ الدرر الكامنة . . .

(٣) انظر ١/ ٢٩١ الدرر الكامنة . . . .

جـ ـ الرندى :

محمـد الرندى ، الفاسى : أبو عبـد الله ، الفقيه الحافـظ ، كان قائمًا على المذهب ، إماما فى العربية ، مقدما فى النظر ، انتفع به خلق .

مات سنة ٧٤٦ هـ [1] .

وهؤلاء : هم الذين وجهوا بصيـرته إلى الاستزادة من العلم ، والبحث عن بيئاته الآمنة .

٣ ـ صديق عمره :

إذا قيل فى فلسـفة الصـداقة : « إنـهـا ميل النفس إلى الموافق ، الملائم لها » [2] . ـ كمـا نقل عن الغزالى ـ فإن الصـداقة بين ابن جابر ، وصـديقه الرعـينى كانت كـذلك : فقـد تشابهـا مـشربا ، وتجـاوروا فى النشـأة ، وفى الظروف المحيطة ، وكان كل منهما بمنزلة التكملة لصـديقه ، وقد توافقا خُلُقاً ، وسلوكا ، واتجاها . . .

ومن ذلك : يقول السيوطى عنهما : « . . . وهذان هما المشهوران بالأعمى والبصير : فكان ابن جابر يؤلف ، وينظم ، والرعينى يكتب .

ولم يزالا هكذا على طول عمرهما » [3] .

وقال العـسقـلانى فى شأن الرعـينى : « . . . رحل إلى الحج فى أوائل محرم سنة ٧٣٨هـ مشاركـا بعض الشعراء المكفوفين ، على أن يكتب ، وذلك يشعر ، ويقتسمان نتيجة ذلك . . . » [4] .

---

(١) انظر ص ٢٤٠ نيل الابتهـاج بتطريز الديبـاج للتنبكتى مطبـوع على هامش الديبـاج المذهب لابن فرحون .

(٢) ٢٧١/٤ صفوة صحيح البخارى .

(٣) ١/ ٣٤ البغية .

(٤) ١/ ٣٦١ الدرر الكامنة . . . . .

وتحدث السيوطى عن الرعينى فى موضعين :

أولهما :

عندما ترجم لابن جابر الأندلسى ، وقال عن الرعينى : « ورفيقه أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك ،الرعينى ، الأندلسى ، الغرناطى . . » [1] .

وثانيهما :

أنه ترجم له ترجمة منفردة ، وقال عنه : « . . . رفيق محمد بن جابر الأعمى شارح الألفية ، وهما المشهوران بالأعمى والبصير ، وتقدمت ترجمة الأعمى ، وشىء من ترجمة رفيقه هذا . . . » [2] .

وقال عنه ابن حجر العسقلانى :« . . وتعانى الأدب،فوافق أبا عبد الله ابن جابر الأعمى ، فحجا معا ، ودخلا القاهرة » [3] .

ولا ندرى ـ بالتحديد ـ متى بدأ التعارف بينهما ، ومتى انعقدت الصداقة بينهما ؟ إلا أنه يمكن أن يقال : إن الصداقة استمرت طول حياتهما العلمية الطويلة ، الموفقة،وإن إعجاب كل منهما بصاحبه قد وثق عرى الألفة بينهما .

ولعل ذلك : قد تم فى أول لقاء بينهما فى حلقات الدرس ، وساحات العلم .

وذلك كله : كان السبب فى أن يتآخيا ، وأن يتعاونا على رحلة الحياة الطويلة : يتحمل كل منهما نصيبه ، ويقتسمان الغرم ، والغنم معا .

وقد ولد ابن جابر سنة ٦٩٨ هـ ، ومات سنة ٧٨١ هـ ، كما ولد الرعينى بعد سنة ٧٠٠ هـ ، ومات سنة ٧٧٩ هـ .

---

(١) انظر ١/ ٣٥ البغية .

(٢) انظر ١ / ٤٠٣ البغية .

(٣) انظر ١ / ٣٦١ الدرر الكامنة . . . .

٤ ـ رحلتهما إلى المشرق ، وأثرها على حياتهما العلمية :

لعل الرحلة كانت بسبب الحياة السيئة فى البيئة الأصلية : المرية ، وغرناطة فقد كانتا فى أول حياتهما الملجأ للمسلمين ، الفارين بدينهم ، والذين لا يستطيعون العيش فى بلادهم مع النصارى الغالبين ، المتربصين بالبقية الباقية من مدن الأندلس ، وإلى الصراع الدائم ، والترقب ، وانتهاز الفرصة من نصارى الشمال . . . لالتهام ما بقى للمسلمين من بلاد .

وإذا كانت المرية ، وغرناطة آخر ما بقى للمسلمين فى الأندلس فإن لبقائهما نهاية منتظرة ، وكل أمل القائمين على الأمر أن يطول أمد تلك النهاية .

وعلى ذلك : فإن مثل هذه البيئة لا تشجع على البقاء بها .

وقد سبق كثير من العلماء ابن جابر ، والرعينى إلى الهجرة ، ويمموا شطر الوطن العربى بالمشرق : فراراً من الفتن ، وتلمسا لبيئة علمية مستقرة .

ومن هؤلاء : ابن مالك ، وغيره ممن ودعوا الديار بالأندلس واتجهوا صوب المشرق العربى ، وأدوا فريضة الحج ، وألقوا عصا التسيار بمصر ، أو الشام . . .

على أن شعلة العلم لم تزل مضيئة فى مصر ، والشام ، فلابد من أن يجتذب نورها كثيراً من العلماء ، والفضلاء .

وكانت مصر ، والشام ـ إذ ذاك ـ فى ظل دولة المماليك .

الذين كانوا يقيمون أنفسهم حماة للإسلام ، والمسلمين ، ويتقربون إلى عامة المسلمين ، بإكرام العلماء ، وإنزالهم منازلهم .

وقد جد العلماء فى ظلال المماليك وحدبهم عليهم فى البحث ،والتأليف

ليعوضوا المكتبة الإسلامية خيرا مما أغرقه ، وأحرقه ، وأضاعه المغيرون على البلاد العربية .

وقد نشطت الحركات العلمية ، حتى أطلق على هذا العهد : عهد الموسوعات العلمية .

لهذا ، وغيره : هاجر ابن جابر فى صحبة صديقه الرعينى .

ويسجل السيوطى رحلتهما ، فيقول : فى ترجمة ابن جابر « ثم رحل إلى الديار المصرية صحبة أحمد بن يوسف الرعينى . »[1] .

ويسير مع الرحلة قائلاً : « وسمعا بمصر من أبى حيان ، ودخلا الشام . »[2] .

ويعزز ذلك العسقلانى فى الدرر الكامنة[3] . . . فى ترجمة الرعينى ويذكر الصفدى استقرار ابن جابر بالبيرة ، فيقول :

« . . . قدم إلى دمشق . . وتوجه من دمشق إلى حلب . . . وهو - الآن - حى يرزق بناحية البيرة . . . »[4] .

ولم يسجل أحد من العلماء ممن سجلوا الرحلة ، وتابعوا أخبارهما شيئاً عن تفاصيلها : فلم يذكروا كيف كانت المسيرة ؟ ولم يرتبوا دخول البلاد، الترتيب الزمنى على حسب الحل ، والترحال .

غير أن ابن حجر ذكر مقدمهما إلى مصر ، ثم إلى الشام .

ومما تفرق من أخبار يمكننا أن نقول - فى غير حرج - :

- إن الرحلة ابتدأت من ميناء المرية البحرى : فقد كان الميناء الذى ترد

---

(١) ١/ ٣٤ البغية

(٢) ١/ ٣٤ البغية .

(٣) انظر ٣ / ٣٣٩ الدرر الكامنة .

(٤) ص ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان . . .

إليه المساعدات من المشــرق : من الإسكندرية ، والشام . . إلى المرية والمعقول والمقبول : أن الصديقين ركبا البـحر على متن سفينة عائدة إلى الإسكندرية بعد إفراغ ما بها فى المرية .

ـ وإن زمن الرحلة كان فى أواخر مرحلة الشبـاب للصديقين ، المتقاربين مولدا : ابن جابر سنة ٦٩٨ هـ ، والرعينى بعد السبعمائة للهجرة .

وذلك : لأن الزواوى مـات سنة ٧٣٤ هـ ، ولأن وفاة ابن أبى العـيش سنة ٧٤٩ هـ ، وهما شيخا ابن جابر ـ كما سبق ـ .

ـ وإن تلمذتهما على شيخ النحاة أبى حيان بمصر ، وقد كانت وفاته سنة ٧٤٥ هـ .

ويعزز ذلك ما نقله ابن حجر عن لـسان الدين بن الخطيب ، وفيه تحديد تقـريبى لابتـداء الرحلة : « رحل إلى الحج فى أوائل مـحـرم سنة ٧٣٨ هـ ، مشاركا بعض الشعراء المكفوفين » [1]. ويعنى بذلك : الرعينى ؛ لأن الحديث عنه .

والمرجح : أن السـفـر من الإسكندرية كـان إلى حج بيت الله تعـالى ، والزيارة ثم عادا إلى مصر ، وسمعا من شيخ النحاة : أبى حيان .

ثم كانت الرحلة بعد ذلك إلى الشام .

وكانت الرحلة من دمشق إلى حلب فى أخريات سنة ٧٤٣ هـ [2] .

ثم ألقى عصا التسيار فى البيرة .

ثم حجا مرة أخرى ، وجـاورا وفى أثناء ذلك تم شرح الألفية ، وابتداء الشرح فى المدينة المنورة (على ساكنها أفضل الصـلاة ، والسلام) كما سيأتى

---

(١) ١ / ٣٦١ الدرر الكامنة . . . . .   (٢) انظر ص ٢٤٤ نكت الهميان . . . .

إن شاء الله تعالى) .

وقد ختم الشرح بمكة (شرفها الله تعالى) سنة ٧٥٦ هـ . ـ كما سيأتى « بمشيئة الله تعالى » .

ومن ذلك نقول : إن شرح الخلاصة قد تم فى فترة حج ، ومجاورة ـ طالت المجاورة ، أو قصرت ـ إلا أنها تدخل فى حساب الزمن فى الفترة التى أقاما فيها بالشام .

٥ ـ شيوخهما بالمشرق :

أ ـ أبو حيان النفزى ، الغرناطى :

محمد بن يوسف . . . بن حيان الإمام : أثير الدين : أبو حيان ، الأندلسى ، الغرناطى . وكانت التلمذة عليه فى مصر ، وقد أخذ عنه أكابر عصره ، توفى سنة ٧٤٥ هـ ، ويقول السيوطى : « سمعا بمصر من أبى حيان » (١) .

ب ـ ابن كاميار :

عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار ، القزوينى ، ثم الدمشقى : زين الدين .

ولد سنة ٦٥٠ هـ ، وأجاز له شيوخ عصره ، وكان صالحا ، خيرا .

مات سنة ٧٤٣ هـ (٢) .

جـ ـ المزّى :

محمد بن أحمد بن عبد الرحيم ، الموقت بالجامع الأموى . . شمس

---

(١) ١/ ٣٤ البغية .

(٢) انظر ٢/ ٣٥٢ الدرر الكامنة . . . .

الدين ، أبو عبد الله المزى ، كان يحفظ الشاطبية ، وينقل القراءات . . وكان أولا يوقت بالربوة ، ثم انتقل إلى الجامع ، وكان ينظم . . . توفى فى أوائل سنة خمسين ، وسبعمائة هـ [١] .

د ـ الجزرى :

أبو بكر : محمد بن عمر ، تقى الدين الجزرى . . المقرئ . . نشأ بالموصل وبغداد ، وسكن دمشق وتعانى القراءات ، وقرأ القراءات العشر ، وعنده طرف من العربية ، وجلس للإقراء ، وكان زاهدا ، ورعا ، عُمّر ، وجاوز الثمانين ، وتوفى سنة ٨١٣ هـ [٢] .

ويقول العسقلانى : عن الرعينى : « . . انتفع به أهل تلك البلاد « دمشق ـ حلب ـ البيرة » وحدث بها عن المزى ، والجزرى ، وابن كاميار ، وغيرهم . . . » [٣] .

٦ ـ تلاميذهما بالمشرق :

كان الصديقان عالمين مقصودين ، يقصدهما طلاب العلم ، وقد جلسا لنشر العلم ، وتعليمه .

يقول العسقلانى عن الرعينى : « سمع منه أبو المعالى بن عشائر ، وجماعة . . » [٤] . ومن أشهر من تتلمذ عليهما :

أ ـ ابن عشائر :

الحافظ : ناصر الدين : أبو المعالى ، محمد بن على ، السالمى ، الحلبى .

---

(١) انظر ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان .
(٢) انظر ١ / ٤٥٣ الدرر الكامنة . . . . .
(٣) ٢/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . . .
(٤) ٢/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . . . .

ولد سنة ٧٤٢ هـ ، وأخذ عن التاج السبكى ، وابن قاضى الجبل ، والأعمى ، والبصير [١] . وله مجاميع ، وتاريخ ، وتعاليق ، مات بمصر سنة ٧٨٩ هـ [٢] . .

ب ـ البرهان :

إبراهيم بن عبد الله . . المصرى ، برهان الدين النحوى . . كان عارفاً بالعربية ، شرح الألفية ، وولى قضاء المدينة . . مات سنة ٧٨٠ هـ [٣] .

٧ ـ ابن جابر المحدِّث :

تعددت ألوان الثقافات ، والمعارف عند ابن جابر ، وله سبق ، وتقدم فيما عرف به ، واشتهر عنه .

يسجل له السيوطى ، ولصديقه الرعينى أنهما : « دخلا الشام، وسمعا الحديث من المزى ، والجزرى ، وابن كاميار ، ثم قطنا حلب ، وحدثا بها عن المزى بصحيح البخارى ، ثم البيرة » [٤] .

وعزز ما تقدم العسقلانى [٥] .

ومن ذلك نقول : إنهما قد تلقيا الحديث ، ونبغا فى علومه ، وجلسا للتعليم ، والإفادة ، وقد اكتسبا بذلك المنزلة المرموقة ، التى تكون لعلماء الحديث .

---

(١) الأعمى ، والبصير ، هما : ابن جابر ، والرعينى .

(٢) ١ / ١٥٣ حسن المحاضرة ، فى أخبار مصر ، والقاهرة .

(٣) انظر ١/ ٤١٥ البغية .

(٤) ١/ ٣٤ البغية .

(٥) انظر ٣ / ٣٤ الدرر الكامنة . . .

٨ ـ ابن جابر الشاعر :

إذا كان الشاعر يحتاج إلى موهبة ، وهى عطاء إلهى ، وإلى ثقافة ، وهى تكتسب بالتعلم ، ومعاناة الثقافات . . فإن ابن جابر قد اجتمعت له المزيتان .

العطاء الإلهى ، وقد متعه الله به ، والثقافة ، وقد نشأ تحت ظلالها وسافر من أجل الاستزادة منها ، وقصر حياته عليها . . .

وقد شهد له بالنبوغ فى الشعر أديب عصره ، ومؤرخه : صلاح الدين الصفدى ، حيث قال عنه : « وينظم الشعر جيداً ، وأنشدنى منه كثيراً . . . »[١] . ومما ذكره الصفدى « كتب إلى يستجيزنى . » [٢] .

إنَّ البـراعةَ لفّـظٌ أَنتَ مَعْنَاهُ ... وكلُّ شـيءٍ بديـعٍ أَنْتَ مَغْنَاهُ

إِنشَادُ نظمِك أَشْهَى عندَ سَامِعِهِ ... منْ نظمِ غَيْرِكَ لو إِسْحَاقُ غَنَّاهُ

إلى أن قال :

فَغِشْ لنظمِ المعانـى فى مواضعِها ... ودُمْ لوارفِ عزٍ ، طَابَ مَجْنَاهُ[٣]

وقد وقع الشعر من صلاح الدين وقوع الماء من ذى الغلة الصادى ، ثم قال : « فكتبت له إجازة صدرتها بقولى :

يا فاضلاً كَرُمتْ فينَا سَجَايَاهُ ... وخصنَا باللآلى فـى هَدايَاهُ

إلى أن قال :

---

(١) ص ٢٤٥ نكت الهميان ، فى نكت العميان .

(٢) ص ٢٤٥ نكت الهميان ، فى نكت العميان .

(٣) انظر القصيدة كلها فى ص ٢٤٥ ، نكت الهميان ، وما بعدها .

« أَشَرْتَ فيـه بأمـر مـا أُقَابلُهُ   إلاَّ بطَاعَـة عَبْد خَـاف مَوْلاَهُ
ولَسْتَ أَهْلا لأن ترْوِى فَضَائحَ مَا   عنْدى ، لأنِّى منَ التَّقْصير أَخْشَاهُ
وليْسَ إلاَّ الذى تَرْضَاهُ ،فَارْوِعَنِ الْـ   مَمْلُوكِ مَارُحْتَ تهواهُ ،وتَرْضَاهُ »[1]

والشعر غنى عن البيان فى قدر ابن جابر ، ومنزلته ، وفى تعظيم الصفدى له ، وإنه لجدير بذلك .

وقد أكثر من النقل من شعره الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسى ، المتوفى سنة ٩٦٣هـ فى كتابه « معاهد التنصيص ، على شواهد التلخيص » كما نقل عن صديقه الرعينى [2] .

فقد نقل عن ابن جابر أكثر من عشرين مرة [3] .

وما صدر عن ابن جابر شاهد له بالشاعرية الفذة .

وشعره ـ بعامة ـ مع بارع خيال الشعراء ، ومع التمكن من الصنعة ، عليه مسحة العلماء .

٩ ـ ابن جابر البلاغى :

إذا قيل : إن الإنسان ابن بيئته : مؤثرا فيها ، ومتأثرا بها ، فإن ذلك يصدق على ابن جابر الأندلسى .

فقد تأثر ببيئته الجديدة ، وأثر فيها : قدم إلى بيئة الشام ، وقد وجد علماء عصره يعنون بالصبغ البديعى ، وينظمون البديعيات : يجمعون فيها

---

(١) ص ٢٤٦ ، وما بعدها ، نكت الهميان فى نكت العميان .

(٢) انظر ٣/ ٩٢ ، ٣/ ٢٠٥ ، ٣/ ٢٤٣ ، ٣/ ٣٠١ ، ٤/ ١٤٦ ، ٤/ ١٨٧ ، ....

(٣) انظر ٢/ ٢٠٢٠ ، ٢/ ٣٠٠ ، ٢/ ٣٠١ ، ٢/ ٣١١ ، ٣/ ١٣١ ، ٣/ ٢٣٥ ، ٣/ ٢٥٥ ، ٣/ ٢٥٨ ، ٣/ ٢٦٠ ، ٣/ ٣٠٦ ، ٤/ ١٤٨ ، ٤/ ١٤٩ ، ٤/ ١٥٠ ، ...

ألوان البديع ، ويتبارون فى هذا المضمار ، واتخذ بعضهم من بردة البوصيرى مثالا يحتذى ، كما يقول ابن حجة الحموى [1] ، فى مقدمة كتابه : « خزانة الأدب » [2] .

وذلك فى المدح والبديع .

..... وبعد : فهذه البديعية ، التى نسجتها بمدحه (ﷺ) على منوال طرز البردة ...... » [3] .

وقد أشار ـ كذلك ـ فى الخطبة إلى بديعية الشيخ : عز الدين الموصلى ، وبديعية الشيخ : صفى الدين الحلى .

وظهور البديعيات حفز أصحاب اللهمم كابن جابر الأندلسى إلى المعارضة والتقليد ، وكان ذلك حافزاً إلى التسابق فى هذا المضمار .

وقد أعمل ابن جابر فكره ، ووجه طاقاته الخلاقة إلى هذا الميدان ونظم بديعيته المشهورة « ببديعية العميان » [4] . كما يقول ابن حجة الحموى .

وقد تحدث عنها السيوطى وسماها باسمها : « ... والحلّة السيَرا ، فى مدح خير الورى ، وهى بديعية » [5] .

وقال العسقلانى : « ونظم الحلة السيَرا ، فى مدح خير الورى ، على قافية الميم ، بديعية على طريقة الحلى . » [6] .

---

(١) ابن حجة الحموى : تقى الدين : أبو بكر بن حجة الحموى ، كان إماما عارفاً بفنون الأدب متقدما فيها ، طويل النفس فى النثر ، والنظم ، له مؤلفات كثيرة ، توفى سنة ٨٣٧ هـ انظر (ص ٤ خزانة الأدب ، والضوء اللامع للسخاوى ، وكشف الظنون لملا جلبى) .

(٢) ص ٢ خزانة الأدب ، وغاية الأرب .

(٣) ص ٢ خزانة الأدب .. (٤) انظر ص ١١ خزانة الأدب ... (٥) ١/ ٣٦ بغية الوعاة ..

(٦) ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة ...

وبها عد ابن جابر من أصحاب البديعيات ، كما عد من علماء البلاغة الذين شرق ذكرهم ، وغرب .

ولم ينظم صديقه الرعينى بديعية أخرى ، وإنما أكب على بديعية رفيقه . وشرحها شرحا قيماً .

وذكر السيوطى فى ترجمته : أنه « شرح بديعية رفيقه » (١) . كما سجل ذلك ابن حجر أيضاً .

وشرح الرعينى سماه : « طراز الحلة ، وشفاء الضلة » .

وهو مخطوط ، وتوجد منه نسخ فى مكتبة الأزهر تحت الأرقام (٦٣) ١٧٥١ ، (٨٣٠) ١٨٨٦٧ ، (١٠١٤) ٢٢٧٥٦ .

والنسخة الأولى تقع فى ٢٧٤ ورقة .

وبهذه البديعية : لمع ابن جابر فى سماء علماء البلاغة ، وأصحاب البديعيات ، وعلم البديع ، وشهرته بين البلغاء أسبق إلى الذهن ـ للوهلة الأولى ـ من بين النحاة .

وأول البديعية :

بطيبة انزل ، ويمم سيِّد الأُمَم   وانثُر له المدح، وانْشر طيب الْكَلِمِ (٢)
وابذُل دُمُوعَك ، واعذُر كلَّ مصْطَبِرٍ   والحقْ بمنْ سَار، والْحَظْ مَا عَلَى الْعَلَمِ

وابن حجة : تقى الدين الحموى ، صاحب البديعية المشهورة ، ومؤلف كتاب « خزانة الأدب . . » الذى جمع فيه كثيرا من اللطائف ، وسجل أجود الأمثلة ، والشواهد لكل نوع من أنواع البديع ، قد تعقب ابن جابر تعقبا ،

---

(١) انظر ١/٤٠٣ بغية الوعاة . . .

(٢) انظر ص ١١ خزانة الأدب . . .

لا هوادة فيه : فقد يذكر إحسانه ـ إن وجد ـ ويحصى عليه إساءته فى كثير من الأحيان، كما يسجل عليه تقصيره عن النظراء فى عدم النظم على لون بديعى ، وقد يورد بيت بديعيته ، دون أن يعلق عليه بشىء .

والقصد :

فإن ابن حجة : نقد « الحلَّة السِّيرا . . » نقدا موضوعيا ، جريئاً ، أبرز المحاسن ، وعرض المسالب ، ووازن بين البديعيات موازنة طيبة كما استطرد كثيراً ، وعرض فنوناً ، وأورد أمثلة . . . .

ومن أمثلة ما استجاده للّون البديعى بيت ابن جابر فى صبغ بديعى :

١ ـ واللون البديعى : (ذكر المقابلة) :

« . . . وبيت صفى الدين الحلى :

كَانَ الرِّضا بدنُـوِّى من خواطِرِهم فصار سُخْطِى لبُعْدى عن جِوَارِهُم

فقابل « الرضا بالسخط » و« الدنو بالبعد » ولفظة « من » « بعن » وبيت العميان :

بواطئٍ فَوْقَ خدِّ الشمسِ مشتَهِرٍ وَطَائرٍ تحتَ ذَيْلِ اللَّيلِ مكْتَتِمِ[1]

بيت العميان أمكن من بيت صفى الدين فى المقابلة : لأنهم قابلوا : « واطئًا بطائرٍ » لأن الواطئ : هو الماشى على الأرض ، والطائر : السائر فى الهواء ، و « فوق ، وتحت » و « خدَّ بذيل » لما بينهما من العلو ، والسفل ، و « الصبح بالليل » و « مشتهر بمكتتم » وانظر لفظة « مشتهر مع مكتتم » وهى القافية التى لا يمكن أمكن منها . . . »[2] .

---

(١) انظر ص ٥٩ خزانة الأدب . . .

(٢) ص ٥٩ خزانة الأدب ، وغاية الأرب . .

٢ ـ فى ذكر (التورية) :

يقول الحموى : « . . . وكذلك الشيخ : شمس الدين ، أبو عبد الله : محمد بن جابر الأندلسى ، ناظر البديعية ، كان عن نظم التورية بمعزل ، ولم ترض أن تنزل من أبياته بمنزل .

وبيت نظمه في بديعيته شاهد على هذا النوع فى غاية العقادة، والسفالة ، وهو قوله :

لا يرفَع العــــينَ للراجــين يمنحُهُم بلْ يخفِضُ الرأسَ قولاً هَاكَ فَاحْتَكِمِ

وهذه البديعية غالبها سافل على هذا النمط ، والتورية تجل عن أن تكون من مخدرات هذا البيت .

ولكن أورد له الشيخ : أبو جعفر فى شرحه ، الذى كتبه على بديعيته ما هو منقول فى هذا الباب ، وهو قوله :

وقَفَــــتْ للـــــودَاعِ زينَبُ لَمَّا رحلَ الركبُ ، والمدامعُ تُسكَــبْ

مسحـــتْ بالبَنَانِ دَمْعِى ، وحُلْـــو سكْبُ دَمْعِى عَلَى أَصَابِعِ زَيْنَبْ[١]

وهذا يدل على القدرة على النظم البديعى فى غير البديعية .

والبيتان فى النجوم الزاهرة ، وقد نسبا لابن جابر الأندلسى [٢] .

وقد سجل الحموى على ابن جابر تقصيره فى النظم فى بعض الألوان البديعية : فمن ذلك : (ذكر الالتفات) :

يقول الحموى : « ولم ينظم العميان فى بديعيتهم هذا النوع » [٣] .

---

(١) ص ٣٤٩ خزانة الأدب ، وغاية الأرب .

(٢) انظر ص ١٩٢ النجوم الزاهرة .

(٣) ص ٦١ خزانة الأدب . . .

وعلى ذلك : يمضى ابن حجة الحموى فى البديعـية بيتا بيتا : محسناً ، أو لائما أو ذاكرا التقصير فى النظم ، أو مظهرا الرضا بالسكوت عن التعليق .

وهو ـ مع هذا النقد اللاذع ـ فى كثير من المواطن قد وضع ابن جابر فى موضـعه بين الأدباء ، أصحاب البـديعيات ، ووازن بين بديعـيته والبديعـيات الأخرى .

وحـسب ابن جابر منزلة : أنه مـع الحلى ، والصفـدى ، والموصلى فى قرن وأن بديعـيته توضع فى الموازين التى توزن بهـا بديعياتهم ، وأنه مع كـبار المادحين ، أمثال البوصيرى . . وغيره .

١٠ ـ ابن جابر النحوى :

من دراسة نشأة ابن جابـر الأولى ، المتقدمة [١] . علمنا : أنه : حـفظ القرآن الكريم ، ودرس شيئا من القراءات ، وتعلم النحو ، وفقه المالكية .

وكتاب سيبـويه فى البيئة الأندلسية كان يطلق عليـه قرآن النحو : يقبلون عليه بالدرس ، والفهم . . .

وقد حصـل من ذلك قدرا كبيـرا فى الأندلس ، لأن الرحلة إلى المشرق كانت فى نهاية مرحلة الشباب ـ كما عرفنا ـ .

وقد واصل الدراسة بالمشرق ، وترسم خطا ابن مالك ، ورحل إلى تراثه فى الشام . . ولعله كان مثله الأعلى ، الذى أراد أن يحتذيه .

تلقى النحو فى مصر على شيخ النحاة : أبى حيان النفزى الغرناطى [٢] .

وكان أبو حيان ـ كما وصفه تلميذه الصفدى يقبل «على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم . . . » [٣] .

---

(١) وانظر ١/ ٣٤ البغية . . .   (٢) انظر ١/ ٣٤ البغية . . .   (٣) ص ٢٨٠ نكت الهميان . . .

وصار بعض تلاميذه أئمة فى حياته ، كما سجل ذلك السيوطى [1] .

ولعل أبا حيان قد وجه قدرا من الرعاية إلى ابن جابر ، وصديقه الرعينى ، الغرناطى ؛ لوشيجة الوطن الأول ، الذى يستحق الرثاء ، ويستحق أهله أكبر العطف ـ مع آصرة العلم ـ وكل غريب للغريب نسيب .

والفترة التى قضاها الرفيقان فى مصر فترة مكنتهما ـ مع نضجهما الذهنى ومع ما حصلاهُ فى الوطن الأصلى ـ من مداناة الغاية المنشودة .

ولعل هذه الفترة كانت ما بين سنة ٧٣٨ هـ ، سنة ٧٤٣ هـ ، إذا نقصنا منها فترة السفر لأداء فريضة الحج ، والعودة منه ، ومدة السفر إلى دمشق ـ كما سبق ـ .

وإذا كان الأندلسيون قد أقبلوا على كتاب سيبويه : قراءة وفهما ، وشرحاً ، وتحليلا ، وتعليقا فإن الشيخ : أبا حيان قد : « . . التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان فى كتاب سيبويه ، أو فى التسهيل : لابن مالك ، أو فى تصانيفه [2] » .

ويقول ـ الصفدى ـ :

« وهو الذى جسّر الناس على مصنفات الشيخ : جمال الدين بن مالك (رحمه الله) ورغبهم فى قراءتها وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها . . . » [3] .

ومن ذلك : يكون ابن جابر قد أضاف إلى كتاب سيبويه تراث ابن مالك وتلقاه على أبى حيان ، مع تراث أبى حيان نفسه .

---

(١) انظر ١ / ٢٨١ البغية

(٢) انظر ٢٨١ البغية . .

(٣) ص ٢٨ نكت الهميان . .

وابن مالك يقول عنه أبو حيان ـ قول صدق ـ : « . . . إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »[1] .

وهى شهادة من أعمل النظر ، وأجال الفكر فى تراث ابن مالك : شارحا له ، ومشتغلا به ، وناقدا ، وحاثا تلاميذه على إعمال النظر فيه ، وشرحه . . .

والنظرة المدققة فى تراث ابن مالك ـ بعامة ـ يُدْرَك منها أن تراث ابن مالك مرّ بالمراحل التالية ، حتى وصل إلى السهولة ، واليسر ، مع التنوع . . .

أولا : رحلة التحصيل ، وقد كان ابن مالك نَهِماً ، لا يشبع من القراءة ، والحفظ ، والاطلاع .

ثانياً : تلى مرحلة التحصيل مرحلة الصقل ـ بالتدريس ـ وقد درّس بمدرستيه : السلطانية ، والعادلية ، والتدريس ملهم ، صاقل ، يوسع المدارك ، والآفاق : إذ فيه تتجلى احتكاك الفكرة بالفكرة ، ومصارعة الرأى الرأى ، وإنما يثبت الأقوى ، ويبقى الأصلح .

ثالثاً : مرحلة التأليف بعدَ التدريس ، وقد تتداخل المراحل ، كما هى طبائع الأشياء .

ومرحلة التأليف اتخذت ألوانا متعددة : فقد يؤلف باسطاً التأليف ، ثم يحتاج إلى الإيجاز ، كما فعل بالكافية الشافية ، التى أوجز ما بسطه فيها فى الألفية (الخلاصة) .

وقد يوجز ، ثم يشرح ما أوجزه ، كما فعل فى التسهيل ، الذى لم

---

(١) ١/ ١٣١ البغية . . .

يكمل شرحه .

وقد يشرح ما صنفهُ كما فعل فى الكافية الشافية .

وهذا العمل الجليل : هو ما قرب البعيد من النحو ، والصرف . . . وذلل الجامح الشامس .

وبهذا العمل دخل التأليف فى حظيرة التيسير ، مع ما اتسم به ابن مالك من الطبع المواتى ، والسهولة ، والإسحاج . . .

ومن المهم - فى هذا المقام - أن نشير إلى أن ابن مالك حينما ألقى عصا التسيار فى الشام وجد أهل البلاد يعكفون على مفصل الزمخشرى ، فقدمه نظماً ، وأسماه « المؤصل »[1] . كما وجدهم مقبلين على كتب ابن الحاجب المنقحة ، والتى قبلها الناس منذ صدورها ، ووجد إقبال الناس على كافية ابن الحاجب فى النحو ، وشافيته فى الصرف .

فقدم لهم نظما « الكافية الشافية » : وقد أفاد من تسمية ابن الحاجب ويسر العلم لراغبيه من ناحية النظم .

وبهذا : انصرف كثير من الناس - إن لم يكن كل الناس - إلى مؤلفات ابن مالك : أخذاً ، وتحصيلا ، وقراءة . . . .[2]

وقد حظى ابن مالك بالمكانة المرموقة ، وحظى علمه بالقبول ، وكانت له المكانة التى لا تدانيها أخرى .

---

(١) انظر ١ / ١٣٢ البغية .

(٢) انظر ص ٢٨ نكت الهميان . . وقد ألف ابن مالك فى النحو ، واللغة والصرف ، والقراءات ، وقد بلغت مؤلفاته ثمانية وثلاثين مؤلفا .

(انظر مقدمة كتاب شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، بتحقيقنا (ص ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

وقد خلَّد تراث ابن مالك عاملان كبيران :

أولهما : إخلاصه فيما عمل ، وتيسيره لما عمل ، وإقباله المنقطع النظير على عمله المثمر الخلاق .

وثانيهما : تلمذة : أعملت النظر فى تراثه : تحصيلا ، وشرحا ، وتقديما للأجيال القادمة .

وتجلت هذه التلمذة فى شيخ النحاة : أبى حيان ، وفى تلاميذه ، الذين وصل كثير منهم إلى مرتبة الإمامة ، والأستاذية فى حياته فقد شرح لهم أستاذهم كتب ابن مالك ، وكشف النقاب عن مخبآتها ، وفسر لهم غامضها ، ووجههم إلى الاشتغال بها ، والعمل فيها ، والدوران فى فلكها . . .

ومن هؤلاء : ***ابن جابر الأندلسى :***

وابن جابر : قد ارتحل إلى بيئة الشام التى ألف فيها ابن مالك تراثه ، وأبقى فيها للأجيال علمه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ .

وبهذا : تعتبر رحلة ابن جابر امتدادا لحياته العلمية فى توجيه أستاذه : أبى حيان .

وقد أقبل ابن جابر فى البيئة الجديدة على تراث ابن مالك ، كما أقبل على نظم الشعر ، وظهرت مواهبه البلاغية فى بيئة الشام .

ولعل هذه الرحلة إلى الشام ، والتى مكنته من الاطلاع على تراث ابن مالك كاملاً قد قوت الرغبة فى تقليده ، واتخاذه المثل الأعلى فى نظم العلوم .

وقد أدلى ابن جابر دلوه بين الدلاء ، ونبتت الرغبة عنده فى شرح الألفية ، من وقت التلمذة على شيخه : أبى حيان : أسوة بشيخه ، الذى شرح الألفية ، شرحا لم يكمل ، كما شرحها غيره من زملائه : تلاميذ أبى حيان .

ويشير ابن جابر إلى هذه الرغبة فـى شرح الألفية ، وما زالت تلح عليه حتى هيأ الله تعالى له وقت التنفيذ .

وسيأتى ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ فى مقدمة الشرح [1] .

وبهذا الشـرح الجليل : سجل ابن جابر اسـمه فى سجل أئمـة النحاة ، الذين شرحوا الخلاصة ، والذين يزيد عددهم على الخمسين شارحا ، وعُدّ من أئمة النحاة .

١١ ـ مؤلفات ابن جابر :

لعل ابن جابر كـان يريد الوصول إلى المنزلة العلميـة ، التأليفـية ، التى وصل إليها من اتخذه مثله الأعلى : ابن مالك .

والتشابه بينهما واضح فى الموطن الأصلى ، والهجرة منه ، وإلقاء عصا التسيار فى الشام .

ولكن ابن مالك : كـان يملك من المواهب ، والأدوات ، ومن نعـمة البصر ما لم يتهيأ مثله لابن جابر الأندلسى .

وقد حاول ابن جابر ، وأخذ فى الأسباب ، ووصل إلى الدرجة ، التى وفقه الله (عز وجل) للوصول إليها ، وسهلت له قدراته ـ التى تقاصرت عن قدرات ابن مـالك ـ إلى الوصول لما وصل إليـه من منزلة وحسـبه أنه لم يضع وقتا . . « وعلى المرء أن يسعى . . . » .

لم نسمـع بكتاب مؤلف لابـن جابر فى الحديث الـشريف : رواية ، أو دراية ، مع أنه معدود من رجاله . . .

وقد ألف فى علوم أخرى ، وذلك ما يلى :

---

(١) ص ٦٠

٤

أ ـ فى اللغة :

١ ـ نظم فصيح ثعلب : لأبى العباس : أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى الإمام ، النحوى المشهور ، توفى سنة ٢٩١ هـ .

وقد سجل له ذلك السيوطى [١] . والعسقلانى [٢] .

٢ ـ نظم كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ : تأليف أبى إسحاق : إبراهيم ابن إسماعيل بن عبد الله ، المعروف بابن الأجدابى ، الطرابلسى [٣] .

* ذكر ذلك السيوطى [٤] ، وابن حجر فى ترجمته [٥] .

وجاء فى نهاية كتاب : كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ ، بعد ذكر نظم ابن الخويبى ، المتوفى سنة ٦٩٣ هـ : « . . . ونظمها ابن جابر محمد بن أحمد ، الأعمى ، وفرغ منه فى سنة ٧٧٠ هـ » [٦] .

ب ـ فى البلاغة :

٣ ـ الحلة السيرا ، فى مدح خير الورى :

سجل ذلك العالمان : السيوطى [٧] ، وابن حجر العسقلانى [٨] .

جـ ـ فى النحو :

٤ ـ شرح ألفية ابن مالك :

وهو الشرح الذى لم ندخر وسعا فى تحقيقه ، وتقديمه للمكتبه العربية ، والإسلامية ، وللمسلمين جميعاً من الراغبين فى قواعد، وقوانين لغة الكتاب

---

(١) انظر ١ / ٣٥ البغية . . .
(٢) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .
(٣) انظر ترجمته فى ١/ ٤٠٨ البغية .
(٤) انظر ١/ ٣٥ البغية . . . .
(٥) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .
(٦) ص ٨٣ من كتاب كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ .
(٧) انظر ١/ ٣٥ البغية . . . . .
(٨) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .

والسنة .

٥ ـ شرح ألفية ابن معط :

ويقول السيوطى عنه : « وأخبرنى بعض أدباء صفد، قدم علينا القاهرة : أنه رأى له شرحا على ألفية ابن معط فى ثلاث مجلدات . . . »[١] .

وهذه المؤلفات ـ وإن كانت قليلة ، قلة نسبية ـ لكنها قد أدخلت ابن جابر ميادين التأليف ، موزعة على علومها .

ولعله قد حاول أكثر من ذلك ، لكن العوائق جمة : فقد حرم الرجل نعمة البصر ، وهى أداة القراءة ، والنافذة التى يطل منها على العالم الخارجى، كما أنها وسيلة الكتابة ، والتأليف .

كما أنه عاش عزبا ـ كل عمره ـ أو جله ، وقد حرم بسبب ذلك الحياة المنظمة ، الهادئة ،التى تحفظ عليه فكرهُ مكتوبا ،مصونا ، وعمله مسجلا . . .

وهذا : قد يفسر لنا :أن ما تركه من شعر كان متناثرا ،لم يضمه ديوان ، ولم يحوه سفر من الأسفار .

١٢ ـ حياة ابن جابر الاجتماعية :

قلّ عدد من كتب عن ابن جابر من العلماء ـ فيمن اطلعت على كتاباتهم عنه ـ ومن هذا النذر اليسير المتناثر نبنى أحكامنا على حياته الاجتماعية ، التى يكتنفها كثير من الغموض ، فى أدوار عمره المديد ، وفى كثير من مراحل حياته . . .

وسنحاول (بعون الله تعالى ، ومشيئته) إلقاء الأضواء على حياته الاجتماعية مع الاستنارة بما تناثر فى كتب من قرأنا لهم من العلماء الباحثين

---

(١) ١/ ٣٥ البغية

عن حياته ، وأعماله . . . .

ونوجز ذلك فى الآتى :

- حياته الأولى فى الأندلس ، لا تخرج عن حياة لداته ، وأترابه فى البيئة الأندلسية ، حفظ القرآن الكريم ، تعلم القراءات ، تلقى النحو والفقه . . .

- لا نعرف شيئاً عن أسرة ابن جابر ، ولا عن أبويه ، وإخوته ، وأخواته - إن وجدوا ، أو وجدن - .

ولعل استقراره بالمشرق يعطينا شيئاً ، يمكن الاهتداء به ، وهو وفاة الوالدين فى مدة إقامته فى المرية ، ولم يوجد له من يفكر فى العودة إليهم .

- عزيمة ابن جابر تغلبت على ضره ، وهمته أقوى من إمكاناته ، فقد وصل إلى ما يريد ، مع ما به من ضر ، وفقد بصر . . .

- لا نعرف - بالتحديد - متى تم اللقاء بينه وبين صديق عمره : الرعينى .

والمرجح : أنه حدث فى حلقة من حلقات العلم على بعض شيوخهما فى الأندلس ، وعند اللقاء أعجب كل منهما بصاحبه ، وتوطدت أواصر المحبة بينهما ، واستمرت استمرار الحياة بينهما ، أو استمرت جل الحياة إن صح ما قيل عن التهاجر بينهما - فترة قصيرة - .

- كانت الرحلة إلى مصر خيرا ، وبركة على حياتهما العلمية ، والعملية ، والاجتماعية .

- أديا فريضة الحج سالكين الطريق المعبد ، الذى يسلكه حجاج مصر ، والمغاربة فى هذه الأزمان .

- عادا من أداء فريضة الحج إلى القاهرة ، وانتظما فى حلقة شيخهما :

شيخ النحاة : أبى حيان الغرناطى ، عالم العربية ، وإمامها فى عصره .

ـ انتقلا ـ بعد ذلك ـ إلى الشام : استكمالا للبحث ، والدرس ، والتحصيل . . وللاستفادة ، ثم الإفادة .

ـ اتسعت آفاق الثقافة فى بيئة الشام ، ووصل ابن جابر إلى مقام الأستاذية والقدرة على التأليف ، والإنتاج العلمى الطيب .

ـ وكانت الحياة فى ظلال علم يحصل وينشر ، ويعم النفع به .

ـ قد ينشأ ـ هنا ـ سؤال هو :

ما الموارد المالية ، التى تعين على الإنفاق ، والرحلة . . . ؟

وقد نجد إجابة فى قول السيوطى : « . . . فكان ابن جابر يؤلف ، وينظم ، والرعينى يكتب ، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما . . . » [1] .

ويكمل ابن حجر الإجابة فيقول : ـ عن الرعينى ـ : « . . . رحل إلى الحج فى أوائل محرم سنة ٧٣٨هـ مشاركا بعض الشعراء المكفوفين ، على أن يكون يكتب ، وذلك يشعر ، ويقتسمان نتيجة ذلك . » [2] .

وهذا : يدلنا على أنهما كانا يتكسبان بالشعر ، وبالتأليف .

ويعزز ما تقدم ما جاء فى هامش ترجمة ابن جابر نقلا عن كشف الظنون : أن كتاب ابن جابر : « عمدة المتلفظ » ، فى نظم « كفاية المتحفظ » نظمها للملك المظفر : يوسف بن عمر [3] .

والمظنون : أن عائد هذا العمل كان رزقا سابغاً ، يفى بمطالب حياة الصديقين ـ مهما قل ـ إذ لا قليل مع القناعة ، والبركة .

---

(١) ١/ ٣٤ بغية . .   (٢) ١/ ٢٤١ درر   (٣) ١/ ٣٥ بغية . . .

وهذا خلق العلماء : يقبلون على الله تعالى بالعبادة ، وعلى الاستفادة من العلم ، والإفادة به ، مع الاكتفاء من متع الحياة بما يحفظ الحياة .

ومن ذلك : نفسر تعلق كل منهما بالآخر، مع خلق العلماء : من الوفاء ، وعدم التخلى عن الصديق ، وبخاصة : أن كلا منهما بمنزلة المكمل لصاحبه .

ـ هذه الحياة العلمية الخالصة قد جعلت لابن جابر مكانة مرموقة ، جعلت علماء عصره يودون الاجتماع به ، يشير إلى ذلك السيوطى إذ يقول : « وكتب ابن فضل الله فى المسالك عن ابن جابر شيئاً من شعره ، ومات قبله بدهر ، وذكر أنه حرص على أن يجتمع به ، فلم يتفق له ذلك » [1] .

ولم يكن ابن جابر بمنأى عن الحياة الاجتماعية فى عصره ، بل له فيها رأى ، وكان يتأثر بها ، ويؤثر فيها ، يعزز ذلك ما جاء فى كتاب « حسن المحاضرة . . . » .

« وفى سنة ثلاث ، وسبعين [2] : رسم للأشراف بالديار المصرية ، والشامية أن يسموا عمائمهم بعلامة خضراء ، تمييزاً لهم عن الناس ، ففعل ذلك فى مصر ، والشام ، وغيرهما :

وفى ذلك يقول أبو عبد الله بن جابر الأندلسى ،الأعمى، نزيل حلب :

جَعَلُوا لأبناء الرَّسُول علامةً ... إنَّ العلامَةَ شَأنُ مَن لم يُشْهَرِ
نورُ النُّبوَّةِ فى كريم وُجُوهِهِمْ ... يغنِى الشَّريفَ عن الطرازِ الأخضرِ [3]

ـ وقد انتهى المطاف بالرفيقين فى البيرة . [4] .

(١) ١/ ٣٤ بغية . . .

(٢) أى : بعد السبعمائة للهجرة .

(٣) ٢/ ١٦١ حسن المحاضرة . . .

(٤) البيرة : « والبيرة ـ بالكسر ـ بلد ، له قلعة قرب سميساط وقرية بين القدس ، ونابلس ، وبحلب ، وبكفر طاب ، وبجزيرة ابن عمر . . » القاموس المحيط (بير) .

ويشير السيوطى إلى أن نهاية التطواف كانت البيرة « . . . ثم البيرة ، إلى أن اتفق أن ابن جابر تزوج،فوقع بينه ،وبين رفيقه تهاجر ،فتهاجرا »[1] .

ولا نظن أن فترة التهاجر كانت طويلة ـ إن صحت حادثة زواج ابن جابر ـ فى هذه السن المتأخرة من عمره .

فحياة العالمين المتشابكة ، وظروفهما الخاصة بهما ، لا يدوم معها هجر وقد شهد لهما العلماء بالفضل ، وحسن العشرة .

فعن الرعينى قال السيوطى : « كان ديناً ، حسن الخلق ، حلو المحاضرة »[2] .

وقد توفى ابن جابر ـ كما قال السيوطى ـ : « فى سنة ثمانين ، وسبعمائة »[3] .

وقال عن الرعينى : « مات قبلة بسنة فى رمضان سنة تسع وسبعين ، وسبعمائة »[4] . (رحمهما الله رحمة واسعة) .

---

(١) ١/ ٣٤ بغية الوعاة . . . .
(٢) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . .
(٣) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . . .
(٤) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . . . .

الفصل الثانى
شرح الألفية

رزق الله (عز وجل) مؤلفات ابن مالك الشهرة ، والقبول : وهيأ لها من ييسرها لتلاميذه ، ويوجههم إلى شرحها ، وإبراز محاسنها ، وهو الشيخ: أبو حيان . . . .

ومما حظى من مؤلفات ابن مالك بكثرة الشروح ، والحواشى ألفيته ، الموسومة بالخلاصة : فقد أقبل عليها العلماء حتى فاقت شروحها الخمسين ، وزادت الحواشى على الشروح على أكثر من خمس ، وعشرين حاشية .

وقد استقرأها صاحب كشف الظنون ، كما سجل ذلك الشيخ الطنطاوى [1] .

وقد كان من أول الشروح للألفية شرح ابنه : بدر الدين : محمد بن محمد بن مالك ، الشهير : بابن الناظم .

ثم توالت الشروح بعد ذلك : ومن الشروح ما اتسم بالاختصار ، ومنها ما وصف بالتطويل ، ومنها ما مزج بين المتن ؛ والشرح ، ومنها ما جعل كلا على حدة . . . إلخ .

وفى مقدمة شراح الألفية ـ بعد ابن الناظم ـ شرح أبى حيان ، وصفوة تلاميذه ، الذين وجههم إلى شرح تراث ابن مالك .

ومنهم تلميذه : ابن جابر الأندلسى .

ويسعدنا أن نتحدث عن شرح ابن جابر للألفية فى المجالات الآتية ، التى تعد للشرح ، وتقدم له ، وتلقى الأضواء عليه ، وترغب فيه .

---

(١) انظر ص ٢٠١ نشأة النحو .

أولا :

منهج ابن جابر فى شرح الألفية :

ذكرنا ـ فيما سبق ـ أن فكرة الشرح كانت أملا يتردد فى خاطر ابن جابر الأندلسى .

ولعل ابتداء هذا الخاطر كان فى فتـرة الأخذ ، والتلقى عن أبى حيان ، الذى عنى ـ كل العناية ـ بتراث ابن مالك ، وقام بشرح بعضه ، وحث تلاميذه على متابعة عمله . . .

ثم قويت هذه الرغبة بعـد الرحلة إلى الشام ، والوقوف على شرح ابن الناظم ، وهو الأعلم بإشارات والده فى الألفية ، ومراده منها . . .

وجاء دور التنفيذ وقت مجاورته (ﷺ) ومجاورة الكعبة (شرفها الله تعالى) .

وقد كان الابتداء بالمدينة المنورة ،والانتهاء بمكة المكرمة فى سنة ٧٥٦هـ ، كما سيأتى ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وقـد أفاد ابن جابـــر من شـــرح ابن الناظـم ـ كما سيأتى فى الشرح ـ متناثرا ـ، كما أخذ عن شرح شيخه أبى حيان كثيراً .

والمحقق : أن شرح ابن أم قاسم المرادى كان معدا فى تلك الحقبة ، فقد توفى المرادى سنة ٧٤٩ هـ ، وكذلك توضيح ابن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ وشرح ابن عقيل ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .

وغيرهم من شراح الألفية ، الذين تتلمذوا على أبى حيان الغرناطى .

لكن بعد الـشقة ، وصـعوبة الأسفـار ، وبدائية وسـائل الاتصالات لم

تمكن ابن جابر من الأخذ عن شروح هؤلاء : اللهم إلا ما أخذه عن شيخه أبى حيان ، وعن شرح ابن الناظم ، الذى كان بين يديه فى بيئة الشام .

إلا أن الذى عبّد الطريق للشراح ،ومهد لهم السبيل إنما هو ابن الناظم ، وأثر شرحه فى كتبهم لا يخفى على الناظر . . .

ويتجلى لنا منهج ابن جابر الأندلسى فى النواحى التالية :

أ ـ عدم مزج المتن بالشرح :

لم يمزج ابن جابر أبيات الألفية بشرحه ، وإنما كان يذكر البيت ، أو البيتين ، أو الأبيات ـ أولا ـ ثم يأخذ فى الشرح ، والتوضيح ، والتمثيل والاستشهاد . . .

وهو فى صنيعه هذا يسير سير ابن الناظم ، ويترسم خطاه . ولم يمزج المتن بالشرح ،كما يفعل المرادى أحيانا ،وكما فعل الأشمونى فى كل الشرح .

ب ـ التقديم فى أول كثير من الأبواب ، والفصول :

ومثال ذلك :

١ ـ اسم الإشارة :

« هذا الفصل تكلم فيه المصنف على أسماء الإشارة .

واعلم أن المشار إليه : إما واحد مذكر ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكذلك المؤنث . . » إلخ ـ وسيأتى ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٢ ـ حروف الجر :

« هذا الفصل تكلم فيه على حروف الجر ، ومن هنا بدأ يتكلم فى المجرورات .

وعامل الجر نوعان : حروف الجر ، والإضافة . . . » إلخ .

وسيأتى كثير من مثل ذلك فى الشرح ـ بمشيئة الله تعالى ـ .

جـ ـ العناية الفائقة بفهم مراد الناظم ، والتوصل إليه بالإعراب :

وهذا الصنيع قد حمده السيوطى ـ وهو من شراح الألفية وأثنى عليه ، وجعله ميزة للشرح بقوله : « وهو كتاب مفيد ، يعتنى بالإعراب للأبيات ، وهو جليل جدا ، نافع للمبتدئين » [1] .

والسمة التى تحدث عنها السيوطى هى السمة التى تنتظم الشرح كله وهى ميزة واضحة لهذا الشرح الجليل .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ العلم :

يقول ابن مالك :

« اسمٌ يعيِّنُ المسمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ : كجعْفَرٍ ، وخِرْنِقَا » [2]

« . . . واعلم أن العلم : هو الاسم الموضوع لتعيين المسمى من غير قرينة تدل على ذلك فى اللفظ . . . .

« فعلمه » مبتدأ » و « اسم » خبره .

فتقدير الكلام : علمه اسم يعين المسمى ، والهاء عائدة إلى الاسم » .

وقد كان إعراب ابن جابر من المصادر الهامة ، التى اعتمد عليها الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه : إعراب الألفية ، المسمى : « تمرين الطلاب ، فى

(١) ١/٣٥ بغية . . .

(٢) ص ١٤ الألفية

صناعة الإعراب » .

٢ ـ قال ابن مالك :

« ومضمر الشَّأن اسماً انو إنْ وَقَعْ مُـوهِمُ مَا استَبَـانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ »(١)

ويشرح ابن جابر ، ثم يقول ـ معرباً ـ :

« فقـوله : « مُوهِمُ » فاعل بـقوله : « إنْ وَقَع » و « مَا » موصـولة ، وصلتها « استَبانَ » وفاعله ، وهو : « أَنَّهُ » .

فيكون التقدير : وإن ضمـير الشـأن اسمـاً ، إن وقع الكلام موهـم ما استبان أنه امتنع .

ويقول الشيخ خالد :

« مُوهِمُ » بالرفع ـ فـاعل ـ « وَقَع » ، لا بالنصب على الحال ، خـلافا للهوارى » (٢) .

وقد لحظ لنا : أن ابن جابر الهوارى قد أعرب كلمة « مُوهِم » على أنها فاعل ، ولم يعربها بالنصب على الحال ، كما قال الشيخ خالد .

وقد يكون للشـيخ خالد عذره : فقـد يكون فهم ما فهم من عـبارة ابن جابر فى التقدير : « وانو ضمير الشأن اسما ، إن وقع الكلام موهم ما استبان أنه امتنع » .

والظاهر ـ عندى ـ : بعد تصريح ابن جـابر : بأن لفظ « موهم » فاعل أن يكون لفظ الكلام فى تقديره قد سقط قبله : « فى » .

---

(١) ص ١٩ الألفية .

(٢) ص ٣٠ تمرين الطلاب ...

ويكون صواب العبارة : إن وقع فى الكلام موهم ما استبان أنه امتنع .

والفرق بين إعـراب ابن جابر للخلاصة ، وإعـراب خالد الأزهرى : أن إعراب ابن جابر : القـصد منه الوصول إلى سلامة المعنى ، وإلى تبـيان قصد ابن مالك ، إذ أن الإعراب فرع المعنى ـ كما يقال ـ :

وكان يعرب من الألفية ما تمس حاجة المعنى إليه .

أما الشـيخ خالد : فقـد كان يعرب كل كـلمة فى أبيات الألفـية ، لأن قصده إعرابها .

د ـ استواء عبارة الشرح :

يلمح ذلك من النظرة الأولى لشـرح ابن جابر ، مع سـلامة العـبارة ، وخلو ألفاظها من تنافر الحروف . . .

وقـد يكون مرد ذلـك إلى الصديقـين : ابن جـابر المملى ، والرعـينى الكاتب .

فابن جابر نحوى ، وأديب ، وشاعر : وعند الإملاء يكون ـ لفقد بصره ـ متوقـد البصيرة ، وينصرف همـه إلى سلامة العبـارة ، وسبكها ، ولا تلح عليه مطالب الكتابة ، وهندسة الخط ، وقواعد الإملاء . . . .

وإنما يفرغ كل طاقاته ، وقدراته فى سلامـة فهم أبيات الناظم ، وسلامة عرض الشرح للإفهام .

أما صديقـه الرعينى ، فهو نحوى ، وأديب ، وله شـعر ـ أيضاً ـ وهو مشغول بالكتابة ، معنى ـ مع رفيقه ـ بهندسة العبارة ، وسلامتها .

وقد تتم المراجعة بينهـما ، إذا أحس أحدهما شيئا غـير ملائم ، وينتهى

الأمر إلى فهم سليم ، وشرح مستقيم ، وعبارة مستقيمة ، خالية من التعقيد ، سليمة من النتوء ، والاضطراب .

يضاف إلى ما تقدم الجو الروحى : جو المجاورة ، وروح الصداقة الطويلة ، وأن الشرح قد وقع فى خريف عمريهما ،وهو زمن الفتوة العلمية ، والنضج الذهنى ، والعلمى .

فلا غرابة أن يكون الشرح على النحو الذى وصفناه به ، وتكون العبارة على النمط الذى سبق .

والأمثلة لذلك : إنما هى الشرح كله . . .

هـ ـ الإتيان باللغة فى قضايا النحو ، ومسائله :

والحق : أن الرواة حينما جابوا البوادى ، وجمعوا اللغة ، والأشعار ، والأخبار ، والملح ، والنوادر ، إنما قدموا ذلك فى كتبهم الأولى مختلطة : فالنحو ، والتصريف ، واللغة ، والأدب لم ينفصل علم منها عن أشقائه ، ووعتها كتب الأولين مختلطة . . .

ثم أخذ الانفصال دوره ، وشق طريقه ، لكن العالم بعلم منها عالم ببقيتها ، وإنما كانت الشهرة بأحدها تتبع النبوغ فيه ، لكن العالم النابغ فى علم منها له غناء فى بقيتها . . .

وحينما أخذ التخصص طريقه ، واتسعت آفاقه ، وصار لكل علم منها رجاله ، وكتبه لم يخل كتاب فى علم منها من أثارة من علم فى العلوم الأخرى .

وهذا ابن مالك : النحوى ، الصرفى ، اللغوى ، المقرئ . . . لا يستطيع التخلص من السمة المتقدمة ، ونرى ذلك واضحا فى الخلاصة فى أكثر

من موضع . .

وابن جابر لا يستطيع الخروج عن الدائرة التى رسمها ابن مالك وإنما يدور فى فلكه .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ يقول ابن مالك :

« واحدُهُ كلمةٌ ، والقولُ عَمّ وكلْمَةٌ بها كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ »(١)

ويقول ابن جابر بعد بسط الشرح :

« فتحصل من هذا : أن فى الكلمة ثلاث لغات :

أ ـ كَلِمَة : ـ بفتح الكاف ، وكسر اللام ـ .

ب ، جـ ـ وكِلْمة ـ بفتح الكاف ، وكسرها ـ مع سكون اللام ـ .

استعمل منها المصنف ـ فى البيت ـ : لغتين : فتح الكاف ، وكسر اللام وهى الأصل ، واللغة الفصيحة ، وذلك فى قوله : « واحده كَلِمَةٌ » واستعمل إحدى اللغتين : الثانية ، أو الثالثة ، فى قوله : « وكلمة » إذ يحتمل أنه أراد كسر الكاف ، أو فتحها » .

٢ ـ قال ابن مالك :

.... وقيل : حَاشَ ، وحَشَا ، فاحفظْهُمَا (٢)

وقد ذكر ابن جابر فى الشرح اللغات :

أ ـ حاشا : ـ بمد الحاء ، وألف ، بعد الشين : مقصورة .

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ٣٢ الألفية .

ب ـ حشا : ـ بقصر الحاء ، ووصف هذه اللغة بالقلة .

٣ ـ حاش : ـ بمد الحاء ؛ وقصر الشين ، ونسبها إلى قراءة الجماعة فى القرآن ، ولم يصل الشين بالألف إلا أبو عمرو .

و ـ ظهور ثقافة ابن جابر المنوعة :

وقد ظهرت ألوان ثقافة ابن جابر فى شرحه ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ ـ بصره بالعروض :

تجلى ذلك فى أكثر من موقف ، وبخاصة ما يتعلق بأبيات الناظم :

قال ابن مالك :

« وأستعينُ الله فى أَلْفيَّهْ .... »

قال ابن جابر :

« ذكر أن هذه الأرجوزه ألف بيت :

هذا إن قلنا : ليست الأبيات بمشطورة ، وهو الذى يدل عليه كلام المصنف .

وأما إن قلنا بالشطر : فيكون كل بيت نصفا مستقلا ، فتكون الأرجوزة ألفى بيت .

ولكن المصنف نص على أنها ألف بيت ، فوجب أن تحمل على عدم الشطر وهو الأصل » .

كما يسير مع أبيات النظم ، مثبتا ما ينبغى أن يكون عليه البيت من ناحية الوزن العروضى .

٢ ـ ثقافته البلاغية :

وتتجلى فى كثير من المواقف ، وبخاصة ما يتصل بعلم المعانى ، ونرى فى الشرح (إن شاء الله تعالى) كثيراً من ذلك .

قال ابن جابر : فى قول ابن مالك :

« قَالَ محمدٌ هو ابنُ مَالكِ .... » [1]

« قال محمد بالماضى بعد أن ذكر اعتبارات متنوعة . . . فإذا وضع الماضى مكان المستقبل بهذا الاعتبار ، وما أشبهه عد من نكت المعانى ، ومحاسن العبارات » .

وقال فى تمثيل الناظم :

.... كأرْضٍ ، وَسمَا » [2]

ضبط « سُما » ـ بالضم ـ كهُدى : أنسب من جهة التمثيل ؛ لأنه يكون قد مثل بالاسم : صحيحا ، ومقصوراً ، وخلص من ضرورة قصر الممدود .

أما الضبط « سَما » ـ بفتح السين ـ فإن المراد « سماء » قصره للضرورة ويكون أنسب من جهة التنظير ؛ لأن السماء نظير الأرض .

والأول ـ عندى ـ أولى [3] .

٣ ـ ثقافته الأدبية :

وتظهر فى عبارة الشرح ، وتبرز واضحة أكثر فى بعض المواطن .

ومن ذلك تفسير « هَن » فى قول ابن مالك :

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ١٠ الألفية . (٣) ص ١١ الألفية .

أبٌ أخٌ حَمٌ ، كَذاكُ وهن ... . ».

كما تبدو الثقافة الأدبية فيما يقتبسه من حكم مأثورة ، كقوله فى نهاية الخلاف بين شيخه : أبى حيان ، وابن مالك ، حيث جعل خاتمة المطاف الحكمة المأثورة : « لعلَّ لهُ عُذْراً ، وأنتَ تلومُ » .

والقصد :

فإن ابن جابر قد جمع بين عقل العلماء ، ورقة الأدباء ، وفطنة الفطناء ، وستأتى مواقف فى الشرح كثيرة - إن شاء الله تعالى - تسجل له ذلك .

ز - الاستشهاد بالحديث الشريف :

استشهد ابن جابر فى شرحه :

١ - بالقرآن الكريم .

٢ - بكلام العرب : شعره ، ونثره .

٣ - بالحديث الشريف .

والاستشهاد بالحديث الشريف فيه خلاف كبير بين العلماء ، ولكل أدلة وفى ذلك مخالفة لشيخه : أبى حيان ، ومتابعة لابن مالك ، الذى يستشهد بالحديث الشريف ، ما دام الراوى موثوقا بروايته .

وهذا : يدلنا على أن الرجل ينشد الصواب فى قضايا النحو ، ومسائله ، فإذا ظهر له الحق فى قضية كان معه .

ويعزز سلامة اتجاه ابن جابر - فى هذا الأمر - أنه من علماء الحديث ، وقد جلس للإفادة ، والاستفادة .

وهذه الدراية بالحديث جعلته يتجه - باقتناع - إلى اتجاه ابن مالك فى

الاستشهاد بالحديث .

ومن الأمثلة :

« أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » . وذلك الاستشهاد لغوى ، وعند شرح قول ابن مالك :

« .... وكلْمةٌ بهاَ كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ »

وكذلك قوله (ﷺ) لعمر (رضى الله عنه) فى ابن صياد : « إنْ لـم يكنْهُ فَلاَ خيرَ فى قَتْله ، وإنْ يكنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهْ » .

وهذا الاستشهاد عند قول ابن مالك :

* وَصِلْ، أَو فْصِلْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ فى كُنْتُه الخلـفُ انْتَمـى »[(٢)]

وغير ذلك كثير - سيأتى فى الشرح - (إن شاء الله تعالى) .

ح - الاستحسان ، والاستهجان لأبيات الناظم :

وذلك : لأن ابن جابر شـاعر ، وصـاحب ذوق فى النظم ، وناظم فى العلوم وهذا يجعله قادراً على إصدار الحكم على أبيات الناظم .

ومما استحسنه قول الناظم :

فارفعْ بضمٍّ ، وانصبَنْ فتحاً ، وجُرّ كسْراً : كَذِكْرُ الله عَبْدَهُ يسُرّ » [(٣)]

ويقول ابن جابر عنه :

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ١٣ الألفية .

(٣) ص ١٠ الألفية .

« وهذا البيت من حسان أبياته » .

ومما لم يستحسنه قول الناظم :

« وفـــى لَدُنِّى لدُنى قــلَّ ، وفي   قَدْنى ، وقَطْنِى : الحذفُ ـ أيْضاً ـ قد يفِى » [1]

ويقول ابن جابر عنه :

« . . . وبالجملة : فلفظه مشكل » .

وهكذا : يمضى ابن جابر فى أبيات الناظم : ينبـه على مواطن الإحسان ما وجدها ، ويشير إلى مواطن الاستهجان ما بدت له .

وفى الشرح كثير من أمثال ما تقدم .

---

(١) ص ١٣ الألفية .

الفصـــل الثالث
المخطوطـات ، والتحقيق

أولا : المخطوطات :

وضعت يدى - بعون الله تعالى - فى المكتبات على المخطوطات الآتية :

١ - النسخة الأولى :

فى مكتبة الأزهر الشريف : فى الفهرست ٤/٢٠٧ وما بعدها .

وفى الفهرس تعـريف بالنسخة ، والشارح « شـرح ابن جابر الأعمى » وهو : العلامة : أبو عـبد الله ، شمس الدين : محمد بن أحـمد بن جابر ، الأعـمى ، الهـوارى ، الأندلسى . . . المالكى ، المـتوفـى سنة ٧٨٠ هـ على الألفية للإمام ابن مالك .

أوله : الحمـد لله الذى أرسل إلينا أشرف الرسل بأشرف البـيان . . إلخ فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦ هـ .

نسخة فى مجلد بقلم معتاد ، بأولهـا فهرس ، وببعض أوراقها ترميم ، فى ١٧٥ ورقة .

ومسطرتها ٢٩ سطرا - ٢٧ سم .

تحت رقم (٢٧٨٠) ٣٦٢٨٧ .

٢ - المخطوطة الثانية :

فى مكتبة دار الكتـب المصرية : نسخة وحيـدة ص ١٢٣ فهرس الدار - نحو - تحت رقم ١١١١ نحو ، عمومية ٤٠٩٩١ .

كاملة ، مسطرتها ٢٥ سطرا ، بخط ضعيف ، وصغير جداً ، وتقع فى

٢٣٩ ورقة .

أوله : الحمد لله الذى أرسل إلينا . . »

مخطوط سنة ١٢٦٤ هـ .

٣ ـ المخطوطة الثالثة :

فى مكتبة الأزهر الشريف ، العروسى ، تحت رقم ٣٢٦٧ خصوصى ورقم ٤٢٥٩٤ عمومى ، نحو .

مسطرتها ٢١ سطرا ، كتب بأولها : وهذا شرح ابن جابر الهوارى على ألفية الإمام ابن مالك فى فن النحو ، فى ٤١ كراسة ، ٤١٢ ورقة كتب عليها كامل ومسطرتها ٢١ سطرا ، ٢٣ سم .

وآخرها :

يا منْ غدا ناظراً فيما كتبتُ ، وقَدْ أَضْحَى يردِّدُ فى أَفنائه النَّظَرَا
سَأَلْتُكَ الله إنْ عَاينْتَ من خَطَأ فاسْتُرْ علَيَّ ، فخيرُ النَّاسِ من سَتَرَا

والمخطوطة الأولى :

واضحة الخط ، عليها تعليقات ، وقد ضبط الكثير من كلماتها ضبطا سليما .

ولا عيب فيها إلا ما يوجد من خروم ، أو تآكل .

وبعد قراءتها جعلتها النسخة الأم ، وجعلت رمزها (أ) .

وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ لا توجد النسخة التى كتبت بخط الرعينى ، رفيق ابن جابر ،

وكاتبه .

٢ ـ غلبة الظن على أنها أقرب النسخ من نسخة المؤلف .

٣ ـ وضوح الخط ، وضبط بعض الكلمات .

٤ ـ التعليقات التى توجد ببعض أوراقها فى بعض المناسبات .

بهذا كله :

كان التقدم لهذه النسخة من بين النسخ، واستحقاقها أن تكون المخطوطة الأم .

والمخطوطة الثانية :

هى مخطوطة الدار، وهى مكتوبة بخط صغير جداً ، وضعيف جداً ولكن بقراءتها ، وموازنتها بسابقتها كانت أقرب صحة، ودقة من المخطوطة الأولى .

ولهذا : جعلتها النسخة الثانية ، ورمزت لها فى التحقيق بالرمز (ب) .

والمخطوطة الثالثة :

وهى نسخة مكتبة الأزهر الشريف « العروسى » مكتوبة بخط معتاد .

لكنها غير مراجعة ، إذ يوجد بها نقص فى مواطن كثيرة لعبارات من الشرح .

مما يجعلنا نظن أنها لم تراجع بعد كتابتها ، مع ما فيها ـ فى بعض الأحيان ـ من أشياء طيبة .

ولذلك : جعلتها النسخة الثالثة ، ورمزت لها فى التحقيق بالرمز (جـ) والنسخ كلها كاملة ، وبموازنتها أمكن ـ بتوفيق الله تعالى ـ أن تكون منها النسخة المحققة ، التى نقدمها ، ونطمئن إلى سلامتها .

ثانيا : منهجى فى التحقيق :

أسجله فيما يلى :

أ ـ في المخطوطات :

١ ـ صورت المخطوطة الأولى الأم تصويرا جاء كالأصل تماماً .

٢ ـ وجدت مخطوطة الدار مسجلة على أشرطة (مكروفيلم) فطللبت نسخة ، وصورت لى على شريط (مكروفيلم) ولم توجد آلة تمكن من قراءته فطلبت من الدار نقل النسخة من الشريط ، وتصويرها على لوحات .

وقد تم ذلك ، وكانت اللوحات كالأصل تماماً .

٣ ـ نقلت مخطوطة العروسى بخط اليد نقلا سليما ، ودقيقا ، وروجعت على الأصل ، واطمأنت نفسى إلى أنها كالأصل تماماً .

وصارت نسخ الشرح تحت سمعى ،وبصرى بحالة طيبة كالأصول تماماً .

ب ـ التعامل مع المخطوطات :

١ ـ نقلت النسخة الأم (أ) نقلا أمينا ، وسليما ، وراجعتها على أصلها مراجعة تامة ، ودقيقة ، تاركا هوامش للتحقيق ، والتعليق .

٢ ـ مع هذا العمل كشكول فيه أرقام الصفحات ،وعدد أرقام التحقيق، والتعليق ، لسهولة التبييض .

٣ ـ راجعت النسخ الثلاث : بعضها على بعض : كلمة كلمة ، وأكملت الناقص، وصححت غير الصحيح ، وأمعنمت النظر جيداً لكل كلمة وردت فى نسخ الشرح.

٤ ـ تم التبيض بعد ذلك :

جـ ـ الجهود التي بذلت في التحقيق .

ونسوقها فيما يلى :

١ ـ تحقيق عنوان الكتاب .

٢ ـ تحقيق اسم مؤلف الكتاب .

٣ ـ التحقق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ ـ تحقيق متن الكتاب حتى يظهر ـ بقدر الإمكان ـ مقاربا لنص مؤلفه .

٥ ـ مقابلة النسخ : بعضها ببعض ، وإثبات التغييرات ، وجعلت النسخة المحققة مشتملة على صواب ما فى النسخ كلها .

٦ ـ بيان ما سقط من بعض النسخ .

٧ ـ إذا لم يستقم النص إلا بعبارة ، أو كلمة ، لا توجد فى النسخ أثبتها ، ووضعتها بين حاصرتين : [ ] .

٨ ـ الضبط للمهم .

٩ ـ العناية بتوثيق الآراء ، بالرجوع إلى المصادر ، المختلفة ـ ما أمكن ذلك ـ .

١٠ ـ تصحيح نسبة الآراء لأصحابها .

١١ ـ الربط الوثيق بالكتاب ، فقد أخذ المؤلف عنه كثيرا .

١٢ ـ فى الآيات القرآنية الشريفة :

حققت النص القرآنى ، وكتبته كما ورد فى القرآن الكريم ، وأثبت اسم السورة ،ورقم الآية ، ورجعت إلى القراءة ـ إن وجدت ـ وحققتها ، وذكرت الشاهد ـ إن لم يذكره الشارح ـ وعززت آراء الشارح ببعض النقول من كتب

التفاسير .

١٣ ـ عنيت بالأحاديث الشريفة ، وبالشواهد المستشهد بها عليها .

١٤ ـ الأمثال السـائرة : راجعتها فى كـتاب مجمع الأمثـال للميدانى . وحققت الصواب ـ ما أمكن ذلك ـ .

١٥ ـ **الشواهد الشعرية :**

كان العمل فيها على النحو التالى :

أ ـ النسبة إلى القائل ـ إن كان معروفا ـ .

ب ـ شرح اللغويات ، بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

جـ ـ ذكر المعنى ـ فى إيجاز ـ .

د ـ الشاهد فى البيت ، إن لم يوضحـه الشارح ، أو احتاج الشاهد إلى مزيد من الإيضاح .

١٦ ـ التعريف ببعض الأعلام الواردة فى الشرح ، وبخاصة أعلام النحاة واللغويين ، والمشهورين من الشعراء . . .

١٧ ـ شرح الألفاظ التى تحتاج إلى شرح .

١٨ ـ الإعراب ـ فى إيجاز ـ .

ولم أدخر جـهدا ، يمكن إضافـته ، أملا فى أن يـخرج التحـقيق على صورة نافعة ، قريبة من لغة عصرنا ، وما يليه من عصور . .

فإذا كان التوفيق حليفى ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والفضل منه ، وإليه .

والله تعالى : الرحمن المستعان ، وهو حسبى ، ونعم الوكيل .

د . عبد الحميد السيد عبد الحميد

شرح

ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسي

بســـم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلّم تسليما [1] .

قال الشيخ ، الإمام ، العالم العلامة ، الأديب البارع ، الفاضل ، المحقق أبو عبد الله : شمس الدين : محمد بن أحمد بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ، المر يى [2] . المالكى (متع الله المسلمين ببقائه ، وأدام عليه سوابغ نعمائه) :

الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف الرسل بأشرف لسان ، وأنطقنا بالكلام المشهود له بكل إحسان .

نحمده حمدا يتوالى على مر الزمان ، ونشهد ألا إله ألا الله وحده لا شريك له ، شهادة نظفر بها يوم الجزع بكل أمان .

ونشهد أن محمداً عبده ، ورسوله ، المخصوص بكل فصاحة ، وبيان صلي الله وعلى آله ، وأصحابه ما جرى قلم فى طى بنان [3] .

أما بعد :

فإن علم العربية [4] من الكلام بمنزلة الملح من الطعام ، جعلها الله أشرف

---

(١) فى (أ) نقص ، وهو قوله : « وصلى الله على سيدنا محمد . . . إلى . . . تسليما » .

(٢) ذُكِر اللقب ، وهو : شمس الدين ، وحذُف « على » وزيدت النسبة إلى المرية .

(٣) بنان : « والبنان : الأصابع ، أو أطرافها . . . » قاموس (البنَّة) .

(٤) علم العربية : المراد به : النحو ، والنحو يشمل الصرف ؛ لأنه فى ظلاله ، وهذه التسمية كانت فى عصر أبى الأسود الدؤلى ، انظر طبقات ابن سلام ، وغيرها . . . وبعد عصر أبى الأسود ظهرت التسمية بالنحو تبركا بقول الإمام على (كرم الله وجهه) لأبى الأسود : « انح هذا النحو » وقوله : « ما أحسن هذا النحو الذى قد نحوت ! » ، فآثرا العلماء تسمية هذا العلم بالنحو : استبقاء لكلمة الإمام ، التى كان يراد بهـا أحد معانى النحو اللغـوية . ثم نقلت الكلمة إلى المعنى الاصطلاحى ، والمناسبة قائمة بين المعنيين : اللغوى ، والاصطلاحى .

الألسن المتكلم بها فى الأيام واختاره لـكتابه المنزل على أشرف الأنام ، وجعله لسان أهل الجنة فى دار المقام [1] ، ومدحه ، فـقال تعالى : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [2] .

وناهيك بهذا المقام .

فوجب علىَ من أراد أن يكون من أهل التحقيق ، ويسلك فى فهم السنة والكتاب واضح الطريق ، أن يملأ وِطَابه[3] . من علمه ويجعله دليلا بين يدى فهمـه ؛ لأنه من تكلم فى تفسير مـعانى السنة ، والكتاب ، وهو غيـر محقق لعلم العربية فقد تكلم بغير الصـواب : إذ لا يفهم مقصود المخاطب من جهل لغة الخطاب ؛ وإنما الألفاظ بين الناظر ، والمعانى بمنزلة الحجاب .

وبسبب عدم التحقيق فى علم العـربية زلت فى فهم الكتاب والسنة أقدام رجال ، ففهـموا عن الله ، ورسوله ما ليس بصحيح فـهووا فى مهواة [4] كل ضلال .

نسأل الله أن يعصـمنا من الزلل ، وأن يسلك بنا خلال [5] العلم السالمة من الخلل [6] .

وكان قد وقع ببالـى أن أقيد على الألفية ، الموسومـة بالخلاصة للإمام :

---

(١) انظر مقدمة لسان العرب ١ / ٢ . (٢) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء .

(٣) وطابه « الوطب ، سقاء: اللبن . . والجمع : أوطب،ووطاب، وأوطاب . » قاموس (الوطب) . .

(٤) مهواة : « الهواء : الجو ، كالمهـواة ، والهـــوة ، والأهـــوية ، والهاوية وكل فارغ . . . » قاموس (الهواء) .

(٥) خلال : « . . والخلل : منفـرج ما بين الشيئين ، ومن السـحاب : مخارج الماء كـخلاله . . وخلال الدار : ما حوالى حدودها ، وما بين بيوتها ، وتخللهم : دخل بينهم . . . » قاموس (الخل) .

(٦) الخلل : « . . واختل : نقص ، وهزل ، وكعنب وكـتاب . . » قاموس (الخل) ويريد الدروب ، والمسالك السالمة من النقص ، والعيب . . . .

أبى عبد الله : محـمد بن مالك ، الجيَّانى ، الطائى تقييـدا ، يطلق عقالها ، ويسهل للناظرين نوالها ،ويفتح للمتأملين مقفلها ،ويحل للمشتغلين مشكلها ، لما رأيت من إصغـاء الناس إليها ، واعـتكافهم عليهـا ، وهى - مع ذلك - قد عسر عليهم مرامها (١) . وتمضى الأيام ، ولا يفض (٢) . لهم ختامها .

فما زالت شواغل الزمـان تصرفنى عن ذلك الغرض ، وتحول بينى وبينه بما تجره من العرض ، إلى أن ساعـدنى الدهر ببلوغ المقصود ، ومنَّ الله تعالى عند مجاورته (ﷺ) بنجاز الموعود .

فتفرغت عن الشـواغل ، وتخليت عن العارض ، والشاغل ، ووجدت السبيل إلى ما كنت أحدث به النفس من التقييد على هذا الكتاب راجيا من الله فى ذلك أجزل الثواب .

فشرعت قاصدا طريق البيان ، والحل ، غير مشغب(٣) على الناظر بزيادة النقل .

سائلا(٤) من الله تعالـى نجاح الأمل ، متـوسلا برسـوله(ﷺ)فى صلاح العمل

والله (تبارك ، وتعالى) هو المستعان ، وعليه التعويل (٥) وهو حسبنا ، ونعم الوكيل .

---

(١) مرامها : « الروم : الطلب ، كالمراد . . . » قاموس (الروم) .

(٢) يفض : « الفض : الكسر بالتفرقة ، وبابه ردّ ، وفض ختم الكتاب . » مختار (ف ض ض) .

(٣) مشغب : « الشـغب - ويحرك - ، وقيل : لا : تهييج الشـر كالتشغيب . . . وشـغبهم ، وبهم ، وعليهم - كمنع ، وفرح - : هيج الشر عليه ، وهو شـغب ، ومشغب - كمنبر - وشغّاب ، وشغَبٌ كهجف ، ومشاغب ، وذو مشاغب . . وشاغبه : شارّه . . . » قاموس (الشغْب) .

(٤) سائلا من الله : « سأله كذا وعن كذا ، وبكذا بمعنى : سؤالا ، وسآلة ومسألة ، وتسآلا ، وسألة ، والأمر : سل ، وأسأل ، ويقال سال يسال ، كخاف يخاف . . » قاموس (سأله) .
فالفعل « سأل » يتـعدى بنفسه ، وبحرف الجر ، تقول : سـأله الشىء ، وعن الشىء : فقد تعدى للمفعول الأول بنفسه ، وللثانى بحرف الجر .

(٥) التعويل :« . . وعول عليه معوّلا : اتكل ، واعتمد » قاموس (عال) أى : الاعتماد ، والاتكال .

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالَ محمدٌ هو ابنُ مالك: أحمدُ ربِّي اللهَ خيْرَ مَالك

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطفَى وآله المستكملينَ الشرَفَا

وأَستعينُ اللهَ فِي أَلْفيَّهْ مقَاصدُ النَّحْوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

تقرِّبُ الأَقْصَى بلفظ مُوجَزِ وتبسطُ البذلَ بوعْد مُنْجَزِ

وتقتضي رضًا بغيْرِ سُخْطِ فائقةً ألفيَّةَ ابنِ مُعْطِ

وهْوَ بسبْقٍ حَائزٌ تَفْضيلا مستَوْجِبٌ ثنائي الجميلاَ

واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافرهْ لي ، ولَهُ في دَرَجَاتِ الآخرهْ[1]

---

(١) فى المخطوطات : (أ ، ب ، جـ) لم يسجل الشارح الأندلسى أبيات ابن مالك ، وإن كان قد عرض فى الشرح ما أراد أن يبرزه منها .

فصــل

فى نبذ من الكلام على ما يحتاج إليه من الخطبة .

واعلم[١] . أن المصنف (رحمه الله) لم يذكر فى خطبته شرطا ، يتوقف شىء من فهم الكتاب عليه ، فيحتاج إلى تفسيره ، والإشارة إليه .

وإنما المحتاج إلى الكلام فيه تعبيره أولا بلفظة « قال » : فعبر بالفعل الماضى .

فإن كان وضع هذه الخطبة بعد تمام الألفية فلا إشكال ، إذ المقول كان قد مضى ، وتحصل .

وإن كان وضعها عند ابتداء شروعه فى نظم الألفية توجه الكلام على ذلك ، فنقول :

كان حقه أن يعبر بالفعل المستقبل ، إذ المقول لم يقع ، كما فعل أبو زكريا : يحيى بن معط [٢] قبله : فعبر بالفعل المستقبل [٣] .

فلا إشكال عليه .

---

(١) فى (جـ) : « اعلم » .

(٢) **ابن معط :**

« أبو زكريا : يحيى بن معط بن عبد النور ، أبو الحسين ، زين الدين الزواوى ، المغربى الحنفى ، النحوى ، كان إماما فى العربية ، شاعراً ، محسناً ، قرأ على الجزولى ، وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ، وتصدر بالجامع العتيق ، وحمل الناس عنه وصنف الألفية فى النحو ، وشرح كتاب الجمل ، وله حواش على أصول ابن السراج . . . .

توفى سنة ٦٢٨ هـ . (البغية ٢/ ٣٤٤) وانظر الشذرات ٥ / ١٢٩ ،والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨ .

(٣) قال المرادى : « هلاّ قال : « يقول محمدٌ » : كما قال ابن معط فى ألفيته ؛ لأن المحكى لم يمض بعد . » ١/ ٥ ، وانظر إجابة المرادى عن الاعتراض على ابن مالك ١/ ٦ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى .

وأما المصنف : فتعبيره بالماضى ليس فيه بِبِدْع ، فقد فعله غيره من المصنفين ، فأوقعوا الماضى مكان المستقبل .

وذلك جائز فى الكلام على وجوه :

منها : أن تفاءل بحصول قصده .

ومنها : أنه ينبه على قوة رجائه ، كما يقول من أنس حصول قصده ومقاربته : حصل القصد ـ إن شاء الله ـ أو يكون على وجه الإجابة لمن قال : « افعل » : فتقول : « قَدْ فَعَلْت : بمعنى : أن الامتثال منى لأمرك متحقق فى حكم الواقع .

وإما أن يكون ذلك فى الأمر المقطوع بوقوعه ، كما قال الله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [1] : إذ وقوع الأمر ، المشار إليه متحقق ، لا شك فيه .

فإذا كان وضع الماضى مكان المستقبل بهذا الاعتبار ، وما أشبهه عد من نكت المعانى ، ومحاسن العبارات .

وقد عرف المصنف (رحمه الله) باسمه ، فقال : « قال محمدٌ » : ثم نبه على المعرفة[2] التى هو يعرف بها بين الناس ، ففال : « هو ابن مالك » .

واعلم أن المصنف هو : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، واشتهر بين الناس بابن مالك .

ونسبه طائى ، وكان جيَّانى الدار .

وجيان : مدينة من مدن الأندلس ، وكان بها مولده (رحمه الله)

(١) من الآية ١ / من سورة النحل .

(٢) يريد الأندلسى بالمعرفة : الشهرة التى اشتهر بها بين الناس .

سنة ثمان ، وتسعين ، وخمسمائة[1] ، ثم رحل إلى الحجاز ، واستقر بالشام ، وتنقل فى بلادهم ، وسكن بحلب ، وبحماة ، ثم انتهى آخرا إلى دمشق ، وبها توفى ، وكانت وفاته لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين ، وسبعين ، وستمائة[2] ، ودفن بصالحية دمشق .

وكان (رحمه الله) إماما فى علم العربية ، واللغة ، قد أحرز فيها قصب السبق ، واشتهر بهما اشتهار البدر فى الأفق .

لم يكن يجارى فى هذا المضمار ، ولا اطلع أحد على ما اطلع عليه فيهما من الأسرار .

فلقد أحيا من علمى العربية ، واللغة رسوما دارسة ، وأظهر معالم طامسة ، وجمع منهما ما تفرق ، وحقق ما لم يكن ظهر من ذلك ولا تحقق . هذا :

مع أخذه من كل فن بنصيب ، ورميه إلى غرض الورع بسهم مصيب فجمع العلم ، والعمل ، واشتهر بدر علمه ، وكمل .

لم يزل (رحمه الله) معتكفا على الاشتغال ، والإشغال ، معرضا عما سوى العلم من الأشغال [3] .

خرج من الدنيا ،ولم يتعلق بأعراضها ،ولا صرف نفسه إلى أغراضها .

---

(١) جرى ابن جابر الأندلسى على أحد الأقوال فى مولد ابن مالك ، وذكر ذلك ابن الجزرى ٢ / ١٨٠ غاية النهاية ، وأكثر الروايات على أن مولده كان سنة ٦٠٠ هـ واقتصر عليها ابن شاكر فى فوات الوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، والدمامينى فى شرح التسهيل ، والسيوطى فى البغية ، وزاد رواية أخرى : أن مولده سنة ٦٠١ هـ (١/ ١٣٠ البغية) والنفس أميل إلى أن مولده كان سنة ٦٠٠ هـ ؛ لتضافر أكثر الروايات عليها .

(٢) وانظر ١/ ١٣٤ البغية ، فقد عزز ما تقدم فى تاريخ وفاته .

(٣) الشَّغْل ، والشُّغَل ، والشُّغْل ، والشُّغُل : كله واحد ، والجمع : أشْغَال ، وشُغُول . .واشتَغَل به ، وشُغِلَ به . . » اللسان (شغل) .ويريد : أنه دائم الاشتغال بالعلم : تعلمًا ، وتعليما ،وتحصيلا، وتدريسا ، وتأليفا ، مع الإعراض عن أشغال الدنيا . . .

ولما ورد من الأندلس ، واستقر بالشام ، انتقل إلى مذهب الإمام الشافعى (رضى الله عنه) .

هكذا ذكر بعض من عرف به .

فالله أعلم بموجب ذلك ، وسببه (١) .

وذكر الشيخ : أبو حيان(٢) (رحمه الله تعالى) : أنه بحث عن شيوخه فى العربية فلم يجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ، ويرجع فى مشكلات هذا العلم إليه .

إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيّان(٣) . بجيان

---

(١) قيل فى سبب ذلك : إن مشيخة السلطانية بحلب ، والعادلية بدمشق كان من شرط الترشيح لهما : النحو ، وفقه الشافعية (انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، لابن الطباخ الحلبى ٢/ ٢٢٢ ، ٤/ ٣٥٦) .

(٢) ـ أبو حيان :

« محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيان ، الأندلسى الغرناطى ، النفزى ـ نسبة إلى نفزة ـ قبيلة من البربر : نحوى عصره ، ولغويه ، ومفسره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه ، ولد بمطخشارش : مدينة من حضرة غرناطة فى آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة . . . كان ثبتا ، قيما ، عارفا باللغة ، وأما النحو ، والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما . . . له البحر المحيط فى التفسير ، والنهر مختصره . . والتذييل ، والتكميل فى شرح التسهيل وارتشاف الضرب من كلام العرب ، ولم يكمل شرح الألفية ، وقد أثنى عليه العلماء ، والنبهاء . . مات سنة ٧٤٥هـ » (البغية ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥) . وانظر طبقات الشافعية للسبكى ٦ / ٣١ ، وطبقات القراء ٢/ ٢٨٥ ، والدرر ٤/ ٣٠٢ . ونكت الهميان ص ٢٨٠ ، وفوات الوفيات ٢ / ٣٥٢ ، والشذرات ٦ / ١٤٥ ، . . . .

(٣) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : ثابت بن الخباز ، وعبارة أبى حيان التى نقلها السيوطى فى البغية ، فى ترجمة ابن مالك ١/ ١٣٠، ١٣١ : « قرأت على ثابت بن حيان بجيّان » ولعلها أدق ، والنفس تستريح لذلك .

وثابت بن حيان :

« ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان ، الكُلاَعى (بضم الكاف) . . كان فاضلا نحويا ، ماهرا ، مقرئاً ، معروفا بالزهد ، والفضل ، والجودة والانقباض . . أخذ عنه الجمال بن مالك . . . مات سنة ٦٢٨هـ . » البغية ١/ ٤٨٢) ، وانظر ١/ ١٣٠ بغية الوعاة » .

وحضرت فى حلقة أبى على الشلوبين[1] . نحوا من ثلاثة عشر يوما .

ولم يكن ثابت بن حيَّان من أئمة النحويين ،وإنما كان من أئمة المقرئين .
قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه .

هذا : مع كثرة ما اجتناه من ثمار غرسه .

والذي ذكرناه : هو تلخيص ما ذكره الشيخ : أبو حيان فى التعريف به بعد الاعتراف بكثرة ما جمع من نوادر هذا العلم ، ونخبه .

وله (رحمه الله) فى هذا العلم تصانيف جامعة للمسائل ، لكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، تطالب بالذهن الثاقب نفس معانيها ، وتنشده عند احتجاب معانيها .

١ ـ لا تَحْسب المجد تمراً أنتَ آكلُه   لَنْ تَبلُغَ المجد حتَّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا[2]

---

(١) ـ **الشلوبين .**

« عمر بن محمد بن عمر . . الأستاذ : أبو على الإشبيلى ، الأزدى ، المعروف بالشلوبين : الأبيض الأشقر . . إمام عصره فى العربية ، بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق ، والمغرب . . علق على كتاب سيبويه ، وله التوطئة فى النحو ، وله شرحان على الجزولية ، وتوفى سنة ٦٤٥ هـ (بغية ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥) .

(٢) البيت من البسيط .

اللغة :

المجد : الكرم ، ويريد : العزة ، والشرف ، ويكون المجد بالآباء ، والحسب ، والكرم يكونان بدون الآباء . انظر المختار (ح س ب) .

الصبِر : « . . . والصبِر ـ ككتف ـ ولا يسكن إلا فى ضرورة الشعر : عصاره شجر مر . . . » قاموس (صبره) .

والمعنى :

لا تظن أن نيل العز ، وتحصيل الكرم ، وبلوغ مرتبة الشرف يسهل الوصول إلى كنهها ، أو الوصول إليها عذب عذوبة أكل التمر ، وإنما ذلك بركوب الصعاب ، ومكابدة الشدائد . . .

والاستشهاد بالبيت : استشهاد يتصل بفحوى الكلام ، ومضمونه : فبلوغ المجد بمكابدة الشدائد ، وحمل النفس على المكاره . . .

ومع هذا : فهى كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست لمن هو فى هذا العلم فى درجة ابتدائه ، ولكنها لمتوسط يترقى بها لدرجة انتهائه .

وقد بدأ المصنف (رحمه الله) بحمد الله اقتداء بالحديث الصحيح ، المقتضى أن كل أمر ذى بال ينبغى أن يبدأ فيه بحمد الله تعالى ؛ ليكون ذلك وسيلة لتمامه ، ونجح مرامه .

وإلى هذا أشار الحديث[1] بقوله : « . . . فهو أجذم » .

وقد فسره فى الرواية الأخرى ، فقال : « . . فهو أقطع » .

ثم اتبع ذلك بالصلاة على النبى (ﷺ) وعلى آله . إذ الصلاة عليه (ﷺ) - أيضاً - قد ورد استحباب جعلها فى أول الدعاء ، وآخره ، وإن إخلاء أول الدعاء منها سبب لعدم الإجابة ثم قال (رحمه الله) :

وأَسْتَعِينُ الله فــى ألفيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

ذكر أن الأرجوزة ألف بيت .

هذا : إن قلنا : ليست الأبيات بمشطورة ، وهو الذى يدل عليه كلام المصنف .

وأما إن قلنا بالشطر : فيكون كل بيت نصفا مستقلا ، فتكون الأرجوزة ألفى بيت .

---

(١) الحديث الشريف : «كل أمر ذى بال ، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر ، أو أقطع أو أجذم » - روايات - وفى رواية « . . بحمد الله » (انظر ص ١٨٣ - المجازات النبوية ، والمعنى : ناقص ، قليل البركة ، مقطوع الأثر ، . . .

ولكن المصنف نص على أنها ألف[1] ، فوجب أن تحمل على عدم الشطر، وهو الأصل .

وأما قوله :

.... مقَاصِدُ النَّحوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

فلا شك أنها حوت أكثر مقاصد النحو[2] .

وعلي هذا : ينبغي أن يحمل كلامه ؛ لأن ما قارب الشيء فله حكمه . وهذه الألفية خلاصة ما فى أرجوزته الكبيرة ، المسمَّاه بالكافية الشافية .

ولهذا : سمى هذه (الخلاصة) .

وقد أشار إلى ذلك فى آخر هذا الكتاب ، حيث قال :

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ[3] ....

(١) والذى رأيته فى نسخ الألفية أمامى أن عدد أبياتها ٩٨٨ بيتا ، وقد قال ابن مالك : « ألفية » :
وذلك : لأن ما قارب الشيء أعطى حكمه .
وهذا : على القول بعدم التشطير ، « ويكون كل بيت شعرا مستقلا » .
انظر الصبان ١/ ١٦ على شرح الأشمونى .
والتشطير من ألقاب الأبيات .
والبيت المشطور : هو الذى ذهب نصفه .
وعلامته : اتحاد آخر الأشطر : رويا ، ووزنا لغير تصريع .
(انظر ص ٩١ الطريق المعبد ، إلى علمى الخليل بن أحمد ـ لنا ـ .

(٢) وهذا التعبير من أدق ما يقال ، إذ أن الألفية لم تحو جميع مسائل النحو وقضاياه . . .

(٣) بالموازنة فى كثير من الأبواب بين « الكافية ، الشافية » و « الخلاصة » وجدت « الكافية الشافية » أكثر حصرا ، وجمعا .
ومما يدل على ذلك كتابنا « التنوير فى التصغير » إذ فيه أكثر من موقف كانت « الكافية الشافية » أوفى من « الخلاصة » .
ولعل ابن مالك : أراد الاختصار ، مع جمع الجُلِّ ، لا الكل .

وليس فى الخطبة شىء يحتمل الكلام غير هذا ، مع قصد الاختصار فلنشرع فى الكلام على أول أبواب العلم .

والله (تبارك وتعالى) هو الموفق للسداد ، والملهم للرشاد به نستعين ، وعليه نعتمد ، وبتوفيقه نتمسك ، وإليه نستند .

قال : [1] .

باب الكَلَام وَمَا يَتَأَلَّفُ منْهُ

كَلَامُنَا لفظٌ مفيدٌ : كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثم حَرْفٌ الْكَلِمْ

هذا البيت تكلم فيه على مسألتين :

الأولي : تبيين الكلام المصطلح عليه عند النحويين ، مع ما يحتاج إليه من التمثيل .

المسألة الثانية : فى أنواع الكلم [2] .

أما المسألة الأولي :

فاعلم أن الكلام ينطلق فى اللغة على جميع ما دل على الكلام النفسى :

فالإشارة كلام ؛ لأنها تدل على ما فى النفس ، وكذلك الكتابة ، والكلمات الملفوظ بها ـ أيضاً ـ لأنها عبارة عما فى النفس .

وهى أقوى الأدلة .

---

(١) فى المخطوطة (جـ) تأتى زيادة (رحمه الله) دائماً ، بعد قول الشارح « قال » .

(٢) فى (أ ، ب) : « المسألة الثانية : أنواع الكلم » .

وقد بين ذلك الأخطل[1] فى قوله :

٢ ـ إِنَّ الكلامَ لفِى الفُؤَادِ ، وإنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفؤَادِ دَلِيلاً[2] .

وفى هذا البيت دليل على أن الكلام فى الحقيقة هو الكلام النفسى .

ثم إن أهل العربية : اصطلحوا على أن الكلام نوع مخصوص بالألفاظ حسب ما يتبين ، فكلامهم فى هذا العلم على ذلك النوع المخصوص .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

« كَلاَمُنَا ... ... »

---

(١) **الأخطل :**

ـ هو غياث بن غوث من بنى تغلب ، من قدوكس ، ويكنى أبا مالك . . . وكان يشبه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبياني . . . وكان يمدح بنى أمية مدح معاوية ، ويزيد ، ومن بعدهم من خلفاء بنى مروان ، حتى هلك .

وهو شاعر الأمويين ، وأحد الثلاثة المقدمين عندهم : جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، مات فى أول خلافة الوليد ، وقد نيف على السبعين .

انظر أخباره فى الشعر ، والشعراء ١/ ٤٩٠ إلى ٥٠٣ ، وانظر الوسيط ص ١٦٨ ، ١٦٩) .

٢ ـ (٢) البيت من الكامل ، وهو من شواهد البيان ١/ ٢١٨ ، وابن يعيش ١/ ٢١ ، والشذور ٢٨ ، وليس فى ديوان الأخطل ـ انظر ١/ ٢٧١ معجم الشواهد العربية .

اللغة :

الفؤاد : « . . . الفؤاد : للقلب . . . » قاموس (فأد) .

والمعنى :

إن الكلام ليعد فى القلب ، واللسان ترجمانه ، ودليله ، وهذا ما عبر عنه البلاغيون بقولهم : لغة التفكير ، ولغة التعبير .

الإعراب :

« إن » حرف توكيد ، ونصب . . . ، « الكلام » اسمها « لفى الفؤاد » : اللام هى المزحلقة وجار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر « إنّ » « وإنما » إنما كافة ، ومكفوفة ، والواو استئنافية « جعل اللسان » فعل ماض ، ونائب فاعله « على الفؤاد » جار ، ومجرور ، تعلق بقوله : « دليلا » ، « دليلا » مفعول ثان « لجعل » والأول ما أقيم مقام الفاعل « وهو « الفؤاد » .

والشاهد فى البيت : على أن الكلام يطلق فى اللغة على ما يقوم فى النفس . . . .

يعنى كلامنا معشرَ النحويين .

واعلم أن الكلام المصطلح عليه عندهم هو : اللفظ ، المركب ، المفيد ، بالوضع .

فاشترطوا فيه أربعة شوط :

الأول: أن يكون لفظاً .

الثانى: أن يكون مركبا ، وأقل ما يمكن التركيب من لفظين .

الثالث: أن يكون مفيداً ، ويعنون بالإفادة : ما يحسن السكوت عليه : بأن يكون فيه محكوم به ، ومحكوم عليه .

وهو معنى قولهم : خبر ، ومخبر عنه .

وإنما تعتبر الفائدة باعتبار السامع .

الرابع: أن يكون بالوضع .

ومعنى الوضع : أن يكون بقصد من المتكلم ، لإفادة السامع .

وقيل : إن معنى بالوضع : أن تكون دلالة اللفظ بجهة وضع الواضع له على ذلك المعنى ، لا بجهة العقل ، كدلالة الكلام على أن المتكلم به محكوم عليه بالحياة .

فهذه الدلالة : إنما هى من جهة العقل .

فاحترز بالشرط الأول : وهو أن يكون لفظا : من الكتابة ، والإشارة ، وحديث النفس ، العارى عن الألفاظ .

واحترز بالتركيب: من اللفظ المفرد ،وإن كان لفظاً فإنه لا يعطى فائدة ، يحسن السكوت عليها ؛ لأن ذلك لا يتصور إلا فى التركيب ، إذ المراد : خبر،

ومخبر عنه .

فلا بد من لفظ يدل على الخبر ، ولفظ يدل على المخبر عنه .

واحترز بالإفادة : مما لا فائدة فيه ، كقولنا : « السَّمَاءُ فَوْقَنَا ، والأَرْضُ تَحْتَنَا » ؛ لأن هذا أمر معروف بالضرورة ، فلا يحصل به للسامع زيادة فائدة ، على ما كان عنده .

ومن الناس : من جعل هذا كلاما ؛ لأنه رأى أنه خبر ، ومخبر عنه وكون السامع عالما بذلك لا يخرجه عن كونه مفيداً .

فيكون التحرز على هذا من قولنا : « زَيْدٌ زَيْدٌ » لأن هذا ، وإن كان لفظا مركبا فهو خال من الفائدة : إذ لم يفدنا خبرا عن مخبر عنه .

وهذا : ليس بكلام باتفاق .

واحترزوا بقولهم : « بالوضع » : من كلام الساهي ، والنائم ، ونحوهما ، ممن يتكلم وهو غير قاصد إلى التكلم به [(١)] .

ومن الناس من رأى ـ أيضاً ـ : أن كلام الساهي ، والنائم ، إذا اشتمل على خبر ، ومخبر عنه كان كلاما مفيداً ، كما لو قال النائم : « البخلُ مذمومٌ ، والكرمُ محمودٌ » : لأن هذا كلام مفيد ، وإن لم يقصد هو إليه .

ويكون التحرز بقولهم : « بالوضع » عند هذا القائل من الدلالة العقلية ، التى لم يقصدها الواضع عند أصل الوضع .

وإلى شرط « اللفظ ، والإفادة » أشار المصنف بقوله :

« ... لفظ [(٢)] ، مُفِيدٌ ... .

---

(١) سقط من (ب) : لفظ « به » . (٢) سقطت من (أ) كلمة : « لفظ » .

فأما شرط التركيب فهو داخل فى قوله : « مُفِيدٌ » : إذ الفائدة المصطلح عليها لا تكون إلا فى مركب .

ونعنى بالتركيب : تركيب إسناد .

واعلم أن تراكيب الإسناد كلها لا يصح منها إلا تركيبان : الاسم مع الاسم وهو المبتدأ ، والخبر ، والاسم مع الفعل ، وهو الفعل ، والفاعل .

مثال الاسم مع الاسم :« زَيْدٌ قائمٌ » **ومثال الاسم مع الفعل** :«قَامَ زَيْدٌ » .

وأما قولهم : « يَا زَيْدُ » ـ فى النداء ـ فهو كلام مشتمل [1] . [على فعل مقدر ، واسم] :

فذهب بعضهم : إلى أن الحرف مع الاسم يكون كلاما فى هذا الموضع المخصوص .

وقال بعضهم : إن الحرف مع الاسم لا يصح منه كلام فى موضع من المواضع .

وإنما صح الكلام من الحرف مع الاسم ـ هنا ـ ؛ لأن الحرف نائب عن الفعل : فالتركيب ـ فى الحقيقة ـ إنما هو من الفعل مع الاسم : إذ التقدير فى قولنا : « يَا زَيْدُ » : « نَادَيْتُ زَيْدًا » .

وهو الصحيح :

واعلم أن أحد جزأى المركب ، المشتمل على الإسناد قد يكون ملفوظاً به ، كالأمثلة التى تقدمت ، وقد يكون فى قوة الملفوظ به ، كقولك : « اخْرُجْ » : فإن الجزء الثانى ـ هنا ـ هو الضمير المستتر وهو « أَنْتَ » . فهو فى قوة الملفوظ به ، وإن لم يكن ملفوظا به حقيقة .

---

(١) فى (أ ، ب) : « مشتمل » وفى (جـ) : « مستقل » وقد وضعت الزيادة لتمام المعنى » .

ولهذا : مثل المصنف الكلام بقوله : « استقِمْ »؛لينبه على أن أحد جزأى المركب قد يكون مقدرا ، لا ملفوظا .

واختار هذا المثال ، الذى يرفع الإشكال عن المبتدئ ، إذ قد يتوهم ، أن هذا اللفظ ،واحد ليس بكلام ، فنبه هو : على أن مثل هذا كلام ، إذ اللفظ الثانى فى حكم الملفوظ به .

وأسقط المصنف الشرط الرابع فى الكلام وهو قولهم « بالوضع » وهو شرط مختلف فيه ، وفى المراد به ـ كما قدمنا ـ .

وأما المسألة الثانية من مسألتى البيت ، وهى : **تنويع الكلم** :

فاعلم أن الكلم اسم جنس[1] ، واحده كلمة .

واسم الجنس : هو الذى يفرق بينه ،وبين مفرده التاء : « كنَبقة ، ونَبق ، وتَمْرة ، وتَمْر » .

واسم الجنس يندرج تحته أنواعه : فلفظ التمر يندرج تحته : الصَّيْحانى ، والبرنِى ، وغيرهما من أنواع التمر ، فالنوع بعض المندرج تحت الجنس .

وقد جعل المصنف الكلم يتنوع إلى : اسم ، وفعل ، وحرف .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... واسمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ : الْكَلِمْ

---

(١) وذهب ابن هشام فى التوضيح إلى أن : « الكلم اسم جنس جمعى . » **وفسره المصرح** : الشيخ خالد الأزهرى بقوله : « لدلالته على أكثر من اثنين .
وليس بإفرادى ؛ لعدم صدقه على القليل ، والكثير » .
(انظر ١/ ٢٤ التصريح على التوضيح) .
والأولى : التعبير : « باسم جنس جمعى » : لأن اسم الجنس المطلق : هو ما دل على الجنس ، والماهية .

« **فالكلم** » : مبتدأ ، وقوله : « اسم ، وفعل ، ثم حرف » : خبره ، فقدم الخبر ، وأخر المبتدأ .

فتقدير كلامه : « والْكَلِمُ : اسمٌ ، وفعلٌ ، ثم حرفٌ » .

واعلم أن الجنس : لا يصح أن يخبر عنه إلا بجميع أنواعه ؛ لأن الخبر لا بد أن يكون مساويا للمبتدأ ، أو أعم منه .

فلو أخبرت ببعض الأنواع لكنت قد أخبرت عن المبتدأ بما هو أخص منه .

فتلخص من هذا :

أن المصنف لما أخبر عن الكلم بالاسم ، والفعل ، والحرف دل على أنها جميع أنواعه ، لا زائد عليها ، إذ لو ترك نوعا غيرها ، لما صح الإخبار .

والدليل على أن القسمة منحصرة فى الأنواع الثلاثة : أن اللفظ الذى ينطق به : إن لم يدل على معنى فلا كلام فيه ، إذ هو مهمل ، غير معتبر .

وإن دل على معنى : فلا يخلو أن يكون ذلك المعنى فى نفسه ، أو فى غيره فإن كان فى غيره فهو الحرف .

وإن كان فى نفسه : فإما أن يقترن بزمن معين ، أو لا يقترن : فإن اقترن بالزمان فهو الفعل ، وإن لم يقترن فهو الاسم .

وإذا كانت القسمة العقلية منحصرة فى هذه الأقسام الثلاثة دل على نفى قسم رابع .

فإذا تقرر هذا : فمعنى البيت : أن الكلام المصطلح عليه عند النحويين هو اللفظ المفيد .

ومثاله : « اسْتَقِمْ » ، وأن الكلم يتنوع إلى: اسم ، وفعل ،وحرف.

فإن قيل :

فلم عطف « ثُمَّ » الحرف فقط ؟

فالجواب :

أنه أراد أن يخالف بين الفعل ، والحرف فى أداة العطف ؛ ليكون ذلك تنبيها على تفاوت بعده عن الاسم : فعطف الفعل بالواو ، التى لا تقتضى ترتيبا ، ولا مهلة : إذ الفعل مشارك للاسم فى أحد وصفيه،وهو الإخبار به ، وفى أنه يكون أحد جزأى الكلام ، والحرف مباين للاسم من كل الجهات : إذ لا يشاركه في إخبار به ، ولا إخبار عنه ، ولا يكون جزءا من الكلام ، فعطفه « ثُمَّ » التى تقتضى الترتيب ، والمهلة ؛ ليدل ذلك على تفاوت درجته فى البعد ، وأنه لا مشاركة بينه ، وبين الاسم والفعل .

واعلم أن المصنف لم يحد الكلمة ، وقد ذكر ابنه [1] لها حدًّا ، وهو : « لفظ بالقوة ، أو بالفعل ، مستقل ، دال بجملته على معنى بالوضع » [2] .

---

(١) **ابن الناظم :**

محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الإمام .

بدر الدين بن الإمام : جمال الدين الطائى ، الدمشقى ، الشافعى ،النحوى ابن النحوى كان إماما ، فهماً ، ذكيا ، حاد الخاطر ، إماما فى النحو ،والمعانى ، والبيان ،والبديع ، والعروض ، والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه ، والأصول .

أخذ عن والده ، ووقع بينه ، وبينه صورة ، فسكن لأجلها بعلبك فقرأ عليه بها جماعة . . فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده وتصدى للاشتغال ، والتصنيف . . صنف شرح ألفية والده ، شرح كافيته ،شرح لاميته . وغير ذلك . مات سنة ٦٨٦ هـ . (البغية ١/ ٢٢٥) .

(٢) عبارة ابن الناظم : « والمراد بالكلمة : لفظ بالقوة ، أو بالفعل مستقل ، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع » .

ورقة ٢ مخطوطة رقم (٢٣٢٢) (٢٧٨٣٧) مكتبة الأزهر .

فقوله : « لفظ » : تحرز مما ليس بملفوظ ، كالكتابة ، والإشارة .

وقوله : « بالقوة » : ليدخل الضمير في قولهم : « زَيْدٌ قَامَ » : لأنه كلمة ، وإن كان غير ملفوظ به بالفعل ، لكنه ملفوظ به بالقوة .

وقوله : « مستقل » : تحرز من مثل ألف « ضَارِب » : فإنه لفظ دال على معنى ، وهو: كون اللفظ اسم فاعل ، وليست مع هذا كلمة ؛ لأنها غير مستقلة ، أي : لا ينطق بها وحدها ، فأخرجها هي ، وأشباهها بقوله : « مُسْتَقِلّ » .

وقوله: « دَال » أراد به: كل ما هو دال ،سواء بقيت دلالته « كَرَجُل »، أو زالت ، كأحد جزأى المضاف ، والمضاف إليه ، إذا سمى به .

فإن « عَبْد الله » : إذا سميت به رجلا ، صار المجموع يدل على ذلك الرجل ، وزالت دلالة « عَبْد » [1] . التى كان مستقلا بها قبل التسمية . وكذلك الجزء الثانى .

وكل واحد منهما - مع هذا - كلمة ؛ لأن المعتبر حصول الدلالة ، سواء : بقيت ، أو ذهبت .

وقوله : « بجملته » : تحرز مما يدل بجزئه « كغُلاَم زَيْد » : فإنه لا يدل على المعنى بجملته ، بل كل واحد من جزأيه يدل على جزء معناه ، فلا يقال للمجموع كلمة ، بل كل واحد من الجزأين كلمة .

قوله : « بالوَضْع » : أخرج به ما له دلالة عقلية ، وليس له دلالة

= وبين العبارتين تقارب ، وتزيد عبارة المخطوطة كلمة « مفرد » بين كلمتى « معنى بالوضع » وسقطت من نقل الرعينى ، أو من بعض النساخ .

وقد حققنا الشرح ، وطبع بدار الجيل ببيروت .

(١) فى (جـ) : « وزالت دلالته على « عبد الله » الذى كان مستقلا بها قبل التسمية » .

وضعية ، كقولك : « دَيْز » مقلوب « زَيْد » فإنه ليس دلالة وضعية وإذا تكلم المتكلم به دل على حياته بالعقل ؛ إذ لا يكون التكلم إلا من حى ، ولا يعد بهذا كلمة ؛ لأن الدلالة ليست بوضعية .

قوله :

واحدُه كلمةٌ ، والقَوْلُ عَمّْ   وكلْمةٌ بها كلامٌ قَدْ يُؤَمّْ

نبه فى هذا البيت : على أن واحد الكلم كلمة .

فالضمير فى قوله : « وَاحِدُهُ » عائد إلى الكلم ، فى آخر البيت المتقدم .

وذكّر الضمير ، لأن الكلم اسم جنس ، والغالب على اسم الجنس التذكير ، ولو أنث لجاز ، إلا أنه قليل .

ثم نبه على أن القول يعم الكلمة ، والكلم ، والكلام ، فيصح إطلاقه على كل واحد منهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والقَوْلُ عمّْ

فالكلام يسمى قولا ، **والكلم** ـ أيضا ـ يسمى قولا ، **والكلمة** ـ أيضاً ـ تسمى قولا .

ثم نبه على أن الكلمة قد يقصد بها معنى الكلام .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وكِلَمْةٌ بهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

ومعنى : « يُؤَمّ » : يقصد .

فتقدير كلامه : والكلمة قد يؤم بها الكلام ، أى : يقصد .

فمـثال إطلاق الكلمة عـلى الكلام قوله (ﷺ) « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ [1] كَلِمةُ لَبِيد » .

٣ ـ أَلاَ كلُّ شىءٍ ـ مَا خَلاَ الله ـ بَاطِلُ[2] ....

وهذا الإطلاق إنما هو لغوى ، لا باصطلاح النحويين .

---

(١) فى (أ) : « قالها الشاعر » .

٣ ـ (٢) البيت من معلقة لبيد المشهـورة ، التى تمتاز بقوة اللفظ ، ومتانة الأسلوب والبيت من الطويل ، وهو من شـواهد ابن يعـيـش ٢/ ٧٨ ، والشـذور ٢٦١ ، والمغنى ١٣٣ ، ١٩٦ (١٣٤ ، ١٨٠) والعينى ١/١٥، ٣ / ١٣٤ ،والتصريح ١ / ٢٩ ، والهمع ١/ ٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والدرر ١/ ٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ويس ١/٣٥٥ ، والأشـمونى ١/٢٨ ، ٢/ ١٦٤ ، والشـارح الأندلسى ، وديوان لبيد ٢٥٦ .

اللغة :

الا : للتنبيه ، وتدل على تحقق ما بعدها ، ويستفتح بها الكلام .

شىء : الشىء اسم للموجود ، إذ لا يقال للمعدوم شىء .

والمعنى :

كل شىء هالك باطل ، فإن ما عدا الله (عز وجل) فهو أول بلا ابتداء ، وآخر بلا انتهاء .

الإعراب :

« الا » أداة تنبيه ، واستفتـاح « كل » مبتدأ « شىء » مـضاف إلى كل « ما » مصـدرية ، حرف لا محل له من الإعراب « خلا » فـعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، للتـعذر دال على الاستثناء ، وفاعله مسـتتر فيـه ، تقديره هو ، يعود على مصـدر الفعل المتقدم ، أو اسم فـاعله ، أو لبعض المفهوم من الاسم العام « الله » منصوب على التعظيم ، ومـفعول به فى الصناعة النحوية ،والجملة: اعتراضية ، لا محل لها من الإعراب « باطل » خبر المبتدأ .

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى ، هو : إطلاق الكلمة ، وإرادة الكلام . . .

وتمام البيت : .... وكل نعيم ـ لا محالة ـ زائل

وكان الأندلسى دقيقاً فى الاستشهاد بالشطر الأول : فقضيته صادقة ـ بخلاف الشطر الثانى .

(انظر جميع مـا يتعلق بالشاهد فى كتابنا ١/ ١١ إلى ٣٥ الكواكب الـدرية فى الشواهد النحوية وهو الشاهد الأول) .

ويؤخذ من قول المصنف : أن الكلمة يقال فيها « كَلْمة » ـ بسكون اللام ـ لأن قوله : « وكلمة بها كلام » لا يصح الوزن إلا بتسكين اللام .

وأما **الكاف** : فيجوز فيها الكسر ، والفتح ، مع سكون اللام .

فإن كسرت اللام فتحت الكاف فقط .

فتحصل من هذا :

أن فى الكلمة ثلاث لغات :

كَلِمَة ـ بفتح الكاف ، وكسر اللام ـ ، كَلْمة ـ بفتح الكاف ، وكسرها ، مع سكون اللام ـ : استعمل المصنف منها فى البيت لغتين : فتح الكاف ، وكسر اللام ، وهى الأصل ، واللغة الفصيحة ، وذلك فى قوله : « واحدُهُ كَلِمَةٌ » واستعمل إحدى اللغتين : الثانية ، أو الثالثة فى قوله : « و كَلْمة » إذ يحتمل أنه أراد كسر الكاف ، أو فتحها .

وإذ قد تقرر معني البيت : فمن تتميم ما تقدم : أن الكلام أقل ما يكون من لفظين ، وأن الكلم أقل ما يكون ثلاث كلمات ، لأنه اسم جنس[1] . واسم الجنس جار مجرى الجمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

والكلام ألا يكون إلا مفيدا .

والكلم قد يكون مفيدا ، وغير مفيد ، فحصل الفرق بينهما : بعدد الألفاظ ، وعدم اشتراط الإفادة .

فعلى هذا : يكون الكلام أعم من الكلم إذا نظرت إلى عدد الألفاظ ؛ لأن الكلام ينطلق على اللفظين ، وعلى الثلاثة ، فما فوقها ، والكلم لا ينطلق إلا على الثلاثة ، فما فوقها : فهو أخص .

---

(١) لعل الأولى أن يقال : « اسم جنس جمعى » ـ كما تقدم ـ .

ويكون الكلم أعم من الكلام ـ أيضاً ـ : بإعتبار الإفادة ، وعدمها لأن الكلام لا ينطلق إلا على المفيد ، والكلم ينطلق على المفيد ، وغير المفيد .

وما كان مدلوله أوسع فهو أعم .

فحصل من هذا : أن بين الكلم ، والكلام خصوصا من وجه ، وعموما[1] . من وجه : فقد يجتمعان في محل واحد ، وقد يفترقان :

فإذا قلنا : « زَيْدٌ عِنْدَ عَمْرٍو » فهذا كلام ؛ لأنه مفيد ، وكلم ؛ لأنه ثلاث كلمات .

وإذا قلنا : « زَيْدٌ قَائِمٌ » فهذا كلام ، ليس بكلم ؛ لأنه لفظان فقط . وإذا قلنا : « زيدٌ زيدٌ زيدٌ (ثلاث مرات) : فهو كلم ، وليس بكلام ، لأنه غير مفيد وقد يعدمان ، نحو : « زَيْدُ زَيْدٌ » : فليس بكلام ؛ لعدم الفائدة ، ولا كلم ؛ لأنه أقل من ثلاث كلمات ، فاعلم ذلك .

قوله :

بالجرِّ والتنوين ، والنِّدَا ، وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ تمييزٌ حَصَلْ

لما فرغ من بيان أنواع الكلم ، وما يتعلق بذلك ، شرع في التفريق بين هذه الأنواع بعلامات تميز بعضها عن بعض ، فبدأ بالاسم ؛ لأنه الأشرف ، وعدل عن الحد .

واعلم أن حد الاسم :كلمة تدل على معنى في نفسها ،غير مقترنة[2] . بزمن معين لذلك المعنى .

وأما علاماته : فذكر المصنف منها في البيت خمس علامات ، وهي

(١) في (ب) : « خصوص من وجه ، وعموم » وفي (أ) : « خصوصا من وجه ، وعموم » .
(٢) في (ب ، وجـ) : « مقترن » .

قوله بالجرّ ، والتنوين ، والندا وأل   ومسند . . . .

فالعلامة الأولي :

الجر ، كقولك : « مَرَرْتُ بزيدٍ » .

والثانية : التنوين ، والمراد : تنوين التمكين [(١)] ، كقولك : « زيدٌ » وما جرى مجراه من التنوينات ، التى لا تكون إلا فى الأسماء .

---

(١) **التنوين :**

وهو مصدر « نونت الكلمة » ونقول : نوَّن الطائر : صوت .

وعند النحاة : نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم : لفظاً ، لا خطا .

وهو أقسام :

١ ـ **تنوين التمكين** ، أو التمكن ، وهو اللاحق للأسماء المعربة « كزيدٍ » . . .

٢ ـ **تنوين التنكير** ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفـتها ، ونكرتها نحو : « مررت بسيبويهِ ، وسيبويه آخر » فالأول معرفة ، والثانى نكرة .

٣ ـ **تنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السـالم ، نحو : « مسلماتٍ » فإنه فى مـقابلة النون فى جمع المذكر السالم « كمسلمين » .

٤ ـ **تنوين العوض** : وهو على ثلاثة أقسام :

عوض عن جملة :

وهو الذى يلحق « إذْ » عوضا عن جملة بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ (٨٤/ الواقعة) أى: حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف« بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضا عنه

وقسم يكون عوضا عن اسم :

وهو اللاحق « لكلّ » عوضا عما تضاف إليه ، نحو : « كلٌّ قائمٌ » أى : كل إنسان قائمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضا عنه .

وقسم يكون عوضا عن حرف :

وهو اللاحق « لجوارٍ ، وغـواشٍ » ونحوهمـا : رفعا ، وجـرا ، نحو : « هؤلاء جـوارٍ ، ومررت بجوارٍ » : فحذفت الياء ، وأتى بالتنوين عوضا عنها .

والأقسام المتقدمة خاصة بالأسماء .

٥ ـ تنوين الترنم ، أى : ترك الترنم .

وهو اللاحق للقوافـى المطلقة بحرف علة ، عـوضا عن مدة الإطلاق فى لـغة تميم كقـول جرير بن عطية بن الخطفى : =

والثالثة : النداء ، كقولك : « يا زيدُ » .

والرابعة : « أَلْ » كقولك : « الغلام » .

والخامسة : المسند .

واعلم أنهم اختلفوا فى المسند :

(١) **فمنهم من جعله المحكوم به ، وهو الخبر .**

فعلى هذا : يكون قول المصنف : « ومُسْنَدٍ » اسم مفعول على وجهه ، فيكون تقدير كلامه : وحصل التمييز للاسم بمسند إليه ، أى : بخبر عنه ، كقولك : « زَيْدٌ قائمٌ » : « فَقَائمٌ » هو المسند إلى « زَيْدٍ » على هذا القول ، وهو الخبر عنه .

فمعناهما واحد .

(٢) **ومنهم من ذهب إلى أن المسند** : هو المحكوم عليه ، وهو الفاعل ، أو المبتدأ ، وهما اسمان ، والشيء لا يكون علامة نفسه .

فيتعين أن يكون المسند فى قول المصنف - على هذا - اسم مفعول ، .

= أقلِّى اللوم - عاذلَ - والعتابنْ وقولى - إن أصبت - لقد أصابَنْ

وهذا القسم يشترك فيه الاسم ، والفعل ، والحرف .

٦ - **التنوين الغالي** : - عند الأخفش - ويكون - أيضا - فى الاسم ، والفعل ، ، والحرف وهو اللاحق للقوافى المقيدة ، كقول رؤبة بن العجاج :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقنْ مشتبهِ الأعلام لمَّاع الخفقنْ

أصله : « المخترق » : فزاد التنوين ، وكسر الحرف ، الذى قبله ، لالتقاء الساكنين .

٧ - تنوين الضرورة : زاده بعض النحاة - كقول الأحوص :

سلام الله يامطرٌ عليها ....

(انظر ١/ ٢٢ إلى ٢٣ شرح المرادى للألفية ، وانظر ١/١٦ إلى ٢١ شرح ابن عقيل للألفية وانظر ٣٤ ، وما بعدها مغنى اللبيب . . .) .

وضع موضع المصدر .

فيكون التقدير : وإِسْنَادٌ إليه ، أى : إخبار عنه ، لأنه لا يخبر إلا عن الاسم .

وقوله : « للاسم » متعلق « بحَصَل » .

فتقدير الكلام : وحصل للاسم تمييز بالجر ، والتنوين ، والندا ، وأل ، وإسناد إليه .

وحذف « إليه » ، من قوله : « ومُسْنَد » للعلم به .

ويحتمل - عندى - : أن يكون لفظ « مُسْنَد » تعلق به المجرور ، الذى هو قوله : « للاسم » .

فإن أعملنا فيه « حَصَل » كانت صلة « مُسْنَد » محذوفة عائدة إلى[1] الاسم .

وإن علقنا « للاسم » « بمسند » : كان معمول « حَصَل » محذوفا ، تقديره : حصل له .

والأبين تعلقه « بحَصَل » .

قوله :

بتا فَعَلْتُ ، وأَتَتْ ، ويَا افْعَلِى ونُونِ أَقْبِلَنَّ : فعلٌ يَنْجلِى

لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع فى علامات الفعل .

فذكر أن الفعل يتميز بتاء المتكلم ، وبتاء المخاطب ، سواء : كانت لمخاطب مذكر ، أو مؤنث : واحدا ، أو اثنين ، أو جماعة .

---

(١) فى (ب ، جـ) : « عائدة على » .

وإلى هذا أشار بقوله: « بتَا فَعَلْتِ » : فيحتمل أن يريد : تاء المتكلم ، إن كانت التاء مضمومة ، وتاء المخاطب ،أو المخاطبة إن كانت التاء مفتوحة ، أو مكسورة .

وكلام المصنف محتمل لذلك كله .

ثم ذكر علامة ثانية : وهى تاء المؤنث ، التى تكون علامة لتأنيث الفاعل مثل : « قَامَتْ هنْد » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :« وأَتَتْ » وهو على تقدير مضاف يريد: وتاء أتت .

واعلم أن تاء التأنيث على قسمين : قسم يختص بالأفعال الماضية وهى هذه التاء الساكنة ، التى ذكرناها .

وقسم يختص بالأسماء : وهى التاء المتحركة ، الفارقة بين المذكر ، والمؤنث « كَقَائِمٍ ، وقَائمةٍ ، وضَاربٍ ، وضَاربةٍ » .

فهذه التاء لا تكون إلا فى الأسماء .

ثم ذكر المصنف علامة ثالثة ، أشار إليها بقوله : « ويَا افْعَلِى » : فقصر الياء للضرورة .

و « افْعَلِى » فعل أمر ، والياء فى آخره ضمير الفاعل ، وهى التى أراد المصنف .

وهذه الياء : لا تكون إلا فى الأفعال ، وهى ضمير الواحدة المخاطبة « كاذْهَبِى ، واخْرُجى ، وأنت يا هندُ تذْهَبِينَ ، وتَنْطَلقِينَ » .

فهذه الياء : لا تكون إلا فى الأفعـال ، وإنما تقع فى الأمـر للواحـدة المخاطبة ، والمضارع المسند لها ـ كما مثلنا ـ .

ثم ذكر المصنف علامة رابعة : وهى نون التأكيد ، المشددة .

وإليها أشار بقوله : « ونونِ أَقْبِلَنَّ » .

ومن علامات الفعل ـ أيضاً ـ نون التوكيد الخفيفة ، والذى ذكر المصنف هى الشديدة .

وهى فرع[1] عن الخفيفة ، فاستغنى عن الأصل بـالفرع ، ولا يحتمل أن يريد الخفيفة ؛ لأنه إن خففنا نون « أَقْبِلَنَّ » انكسر البيت .

فهذه أربع علامات للفعل ، ثم قال : « فعلٌ ينجلى » يعنى : يظهر .

فتقدير كلامه : والفـعل ينجـلى بتاء « فعلت ، وبتـاء « أتت » وبيـاء « افعلى » وبنون « افْعَلَنَّ » .

« فـفعل » مـبـتـدأ ، و« ينجلـى » خـبره ، و « بتـاء . . . إلى آخـر المعطوفات » متعلق « بينجلى » .

والمسـوغ للابتداء « بفـعل » ـ وإن كـان نكرة ـ كونه وقع فى مـوقع التفصيل؛ لأن سياق الكلام سياق تفصيل للاسم ، والفعل ، والحرف .

---

(١) يعزز ذلك الصبان ١/٢١٦ فى حاشيته على شرح الأشمونى ، حيث يقول : « يؤيده : أن الخفيفة بسيطة ، والثقيلة مركبة ، فالخفيفة أحق بالأصالة ، والثقيلة أحق بالفرعية » .
ويوافق ذلك : رأى الكوفيين .
والمشهور من أقوال العلماء : أن كلا منهما أصل . . . وهو قول البصريين ، والنفس إليه أميل . (انظر ص ٣٣٩ مغنى اللبيب ، ١٦٠ تصريف الأفعال للشيخ : عبد الحميد عنتر .

ومنه قول امرئ القيس [1] :

٤ ـ إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ لَهُ   بِشِقٍّ ، وَشِــقٌّ عنــدَنَا لـــم يُحَوَّلِ

---

٤ ـ (١) : **امرؤ القيس :**

امرؤ القيس بن حجر بن عمـرو الكندى ، وهو من أهل نجد ، من الطبقة الأولى وهو ذو القروح ، ملك أبوه على بنى أسد ، وكـان يأخذ منهم شيئاً معلومـا ، فامتنعوا مـنه ، فسار إليهم ، فـأخذ سرواتهـم ، فقتـلهم بالعصى ، فسموا عبيـد العصا ، سلك امرؤ القيس مسلك المترفين ، ولما قتل أبوه جدّ فى الأخذ بثأره ، وقتل من بنى أسد خلقا كثيرا ، ومات غريبا ، ودفن بأنقرة قبل الهجرة بقريب من قرن (انظر الشعر ، والشعراء ١/١١١ إلى ١٤٢) .

والبيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة ، ومن شواهد الشارح الأندلسى .

اللغة :

بشق : « الشِّقّ ـ بالكسر ـ : الشقيق، والجانب، واسم لما نظرت إليه قاموس (شقَّه) ويريد: بجانب .

والمعنى :

البيت فى الشطر الأول من حياة امرئ القيس العابثة الماجنة ، ويقول : إذا ما بكى طفل ذات الطفل من خلفها ، وهى ـ فى مـجانة ، وعبث ولهو معى ـ انصرفت إلى وليدهـا بناحية ، وتركت أخرى معى ، لا تحولها عنى . . .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل مـن الزمان ، خافض لشرطه ، منصوب بجوابه ضـمن معنى الشرط « ما » زائدة « بكى » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ،يعود إلى الرضيع « من خلفها » جار ومجـرور ، ومضاف إليه والجملة فى مـحــل جر بإضافة « إذا » إليهـا ، وناصب « إذا » جوابهـا « انصرفت » ومـتعلق الجار ، والمجرور « بكى » ، « انصـرفت » فعل ماض ، مـبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله مستتر فيه جوازاً ، تقديره هى « له » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « انصرفت » ، « بشق » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « انصرفت » ـ أيضاً ـ .

« وشقٌّ » مبتدأ ، والواو للحال « عندنا » ظرف ، ومضاف إليه ومتعلّق الظرف : تقديره كائن ، أو مستقر ، خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال .

« لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يحوَّل » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هو ، وحرك « يحوَّلِ » بالكسر للروى

والشاهد في البيت :

الابتداء بالنكرة ، مع وجود مسوغ للابتداء بها ، وهو : معرض التفصيل .

وقد روى البيت رواية أخرى ، هى :

إِذَا ما بكَى من خلفِها انصرفتْ لَهُ   بشقٍّ ، وتَحْتِــى شِقُّها لَمْ يُحوَّلِ

وهى المشهورة ، وعليها فلا شاهد فى البيت .

« فـشقّ الثانى : مـبتـدأ نكرة ، سوغ الابتـداء به وقوعـه فى معـرض التفصيل .

واعلم أن العلامات المـذكورة للأسماء ، والأفعـال كثيرة ، اكتـفى منها المصنف بما ذكر ، إذ كثرتها مما يشغب على المبتدئ ، وستظهر ـ بعد هذا ـ من تصاريف التكلـم على الأسماء ، والأفـعال ، فى أبواب العربيـة ـ إن شاء الله تعالى ـ .

واعلم أنه لا يشتـرط اجتماع العـلامات فى الاسم ، وحينئـذ يقال له : اسم ، ولا اجتـماعهـا فى الفعل وحينـئذ يقال له : فـعلْ ، بل قبول عـلامة واحدة تكفى .

قوله :

سِوَاهُمَا الحرفُ ، كَهَلْ ، وَفِى ، وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِع يَلِــى « لَمْ » كيَشَــمْ

لما فرغ من علامات الأسماء ، والأفعال ، أخذ فى تبيين الحرف :

فذكر أن الحـرف : هو ما سوى الاسم ، والفعل ؛ لأن الأقسام إذا ما بينت حتى لم يبق منـها إلا واحد علم أن ذلك الباقى هـو غير الأقسـام المبينة بالعلامات المذكورة .

وإلى هذا أشـار المـصنف بقـوله : « سِوَاهُمَا الْحَرْفُ » يعـنى : سـوى الاسم والفعل .

« فَسِوَاهُمَا » : مبتدأ ، والحرف خبره ، ويحـتمل أن يكون الحرف مبتدأ مؤخرا ، وسواهما خبره ، فيكون التقدير : « والحرف سواهما » .

ثم مثل للحرف بقوله : « هَلْ ، وفى ، ولَمْ » : ثلاثتها مُثُل للحرف :

« فهَلْ » : حرف لا يعمل شيئا ، و « فى » : حرف يعمل الجر ، و « لَمْ » حرف يعمل الجزم .

فمثل بثلاثة أنواع من الحروف .

ثم شرع فى تفصيل الأفعال : فذكر أن الفعل المضارع هو الذى يقع بعد « لَمْ » وإلى هذا أشار بقوله : « فعلٌ مضارعٌ يَلِى لَمْ » ثم مثل ذلك بقول : « يَشَمِ » و « يَشَم » فعل مضارع من « شم الرائحة يشمها » .

فلما قبل دخول « لَمْ » علم أنه مضارع .

وفى عجز هذا البيت فائدتان :

الأولى : أن الفعل المضارع يتميز بدخول « لَمْ » عليه .

والثانية: أن « لَمْ » لا يليها إلا الفعل المضارع ؛ إذ لو وليها غيره لما صح أن تكون علامة له ؛ إذ كان يحتمل أن الواقع بعدها هو ذلك الغير ، فلم يتعين الفعل المضارع بدخولها .

واعلم أن الفعل المضارع إذا وقع بعد « لَمْ » انصرف معناه للمضىّ ، وبقى لفظه على ما كان .

وزعم الجزولى [1] عكس هذا ، فقال : إن الفعل الواقع بعد « لم » هو فعل ماض انصرف لفظه للمضارع ، وبقى معناه للماضى ، كما كان .

---

(1) **الجزولي** :

عيسى بن محمد بن عبد العزيز . . . البربرى ، المراكشى ، العلامة : أبو موسى ، الجزولى ، لزم ابن برى بمصر لما حج ، وأفاد من علمه ، وأخذ عنه الشلوبين ، وابن معط .

وكان إماما فى العربية ، لا يشق له غبار ، شرح أصول ابن السراج . . . مات سنة ٦٠٧هـ (البغية ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧) .

وهو قول نادر .

قوله :

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ ، وسِمْ   بالنُّونِ فعلَ الأَمرِ ، إن أَمرٌ فُهِمْ

هذا البيت تمم فيه ما بقى من تفصيل الأفعال : وذلك أنه ذكر فى عجز البيت الذى قبل هذا : أن من الأفعال فعلا يسمى مضارعا ، وميزه بدخول « لَمْ » عليه .

ثم انتقل فى أول هذا البيت إلى تمييز الماضى من الأفعال ، وذكر أنه يتميز بدخول التاء ، وإلى هذا أشار بقوله : « وماضيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ » .

«فَماضِيَ » مفعول مقدم بقوله : « مِزْ » وهو فعل أمر : من « مَازَ يمَيزُ » .

وتحتمل التاء التى ذكر : أن تكون تاء التأنيث الساكنة ، مثل : « قامتْ ، وخرجتْ » فإنها مختصة بالماضى ، ويحتمل أن يريد تاء المتكلم ، أو المخاطب فإنهما - أيضاً - من خواص الماضى .

فعلي أي ذلك حملت كلامه صح .

ويحتمل أن يكون أراد الإطلاق فى ذلك ، فيكون مراده : ميز الماضى بإحدى التاءات : علامة التأنيث الساكنة ، أوتاء المتكلم ، أو المخاطب [1] .

فحصل من مقتضي كلامه : أن من الأفعال فعلا يسمى ماضيا ، ويتميز بالتاء على نحو ما ذكرنا .

ثم انتقل إلى تمييز فعل الأمر : فذكر أن العلامة عليه أمران :

أن يفهم منه الأمر ، وأن يقبل نون التأكيد ، وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) لعله أراد المخاطب ، والمخاطبة ، ولم يقصد المخاطب فقط ، ويكون المراد : الخطاب : لمذكر ، أو لمؤنثة .

« . . وسِمْ بالنون فِعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمر فُهِم » .

يعنى : إن أمـر فهم منه ، وقـوله : « سِمْ » : فعل أمـر من « وسَمْتَ الشىء أَسِمُهُ » ، أى جعلت له علامة ، وفعل الأمر مفعول بقوله : « سِمْ » .

فتقدير البيت :

وميز ماضى الأفـعال بالتاء ، وسم فعل الأمر بنون التـأكيد ، بشرط أن يفهم معنى الأمر .

واعلم أن نون التأكيد ، وفهم معنى الأمـر : لابد من اجتماعهما ؛ لأنه إن وجدت نون التأكيد ، ولم يوجد معنى الأمر فلا يسمى فعل أمر ، كقولك : « وَالله لتخرُجَنَّ » : فنـون التأكيد ـ هنا ـ موجـودة ، ولا يسمى « يخْرجَنَّ » فعل أمر ؛ لأن معنى الأمر فيه غير موجود .

فتبين لك : أن نون التأكيد لا تكفى وحدها فى تمييز فعل الأمر .

وكذلك : لو وجد معنى الأمر ، ولم يقبل النون ـ كما سيأتى فى البيت الذى بعد هذا ـ .

فلذلك شرط المصنف فى دلالة نون التأكيد فهم الأمر ، فقال :

« .... **بالنونِّ فعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ** »

وقد تحصل من مقتضى كلام المصنف فى تفصيل الأفعال أنها ثلاثة :

فعل مضارع : سمى بذلك لمضارعـته للأسماء ـ كمـا سيأتى الكلام على ذلك عند الكلام على إعرابه ـ .

ويعرف بصلاحية دخول [1] حروف « أَنَيْتُ » زائدة فى أوله .

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « دخول » .

الثاني : الفعل الماضي « كقَامَ ، وقَعَدَ » .

الثالث : فعل الأمـر : « كاذْهَبْ ، وانْطَلِقْ » وهو للاستقـبال ، ولا ينصرف عنه بوجه ، بخلاف الماضيْ ، والمضارع : فإن الماضي قد ينصرف عن معناه إلى الاستقبال ، وإلى الحال ، وقد ينصرف المضارع للْمضيِّ ، ويتخلص للحال ، أو للاستقبال .

وقوله :

« والأمرُ إنْ لـــم يكُ للنُّونِ محــلْ فيه هُو اسمٌ ، نَحْوُ : صَهْ ، وحيَّهَلْ »

هذا البيت نبه فـيه على ما أشرنا إليه من قبل : من أن فـهم معنى الأمر من اللفظ [1] لا يكفي في الدلالة على كونه فعل أمـر ، حتى يكون قابلا ـ مع ذلك ـ لنون التأكيد .

وإلى هذا أشار بقوله :

والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنّونِ مَحَلْ ....

يعني : واللفظ المفهوم منه الأمر ، إن لم يكن فـيه محل لقبول النون فليس بفعل أمر ، وإنما هو اسم فعل .

ومثل ذلك « بصَهْ » ومعناه : اسكت ، و « **حيَّهَلْ** » ، ومعناه : أقبل .

فهذان اللفظان ، وما أشبههما ـ وإن فهم منهما الأمر ـ فليسا بفعل أمر ؛ لأنهما لا يقبلان نون التأكيد ، فلا يصح أن يقول :

« صَهِنْ ولا حيَّهَلَنْ » .

وإنما هذان ، وأشباههما أسماء وضعت دالة على فعل الأمر .

---

(١) في (جـ) : « من الفعل » .

قوله :

المعْـرَبُ ، والمَبْــنىُّ

والاسمُ : منهُ معربٌ ، ومبنى لِشَبَه من الحــــروفِ مُدْنِى

لما فرغ من تقسيم الأفعال ، أخذ فى تقسيم الأسماء .

وبدأ بتقسيم الأفعال ؛ لأنها أقل تقسيما من الأسماء ، فبدأ بالأقل ، ليتفرغ للكثير ، وهى [1] : الأسماء ؛ لأن تقاسيمها بحسب وجوه شتَّى : من الإعراب ، والبناء ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتنكير ، والتعريف ، والتأنيث ، والتذكير ؛ والفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وغير ذلك ، مما سيظهر فى أبواب العربية ، وعادتهم الابتداء بالقليل ، ثم الاشتغال بالكثير ، فسلك المصنف مسلك الناس فى ذلك .

ووضع هذا الفصل إلى آخره لما أعرب من الأسماء ، وما بنى .

واعلم أن الإعراب فى الأسماء أصل ، وهو فى الأفعال فرع ، فلا يتكلم على إعراب الأفعال إلا بعد الكلام على إعراب الأسماء ؛ لأن إعراب ما هو معرب من الأفعال إنما هو بالشبه للأسماء .

وأما الحروف فلا إعراب فيها .

فتحصل من هذا :

أن الحروف كلها مبنية ، وأن الأفعال أصلها البناء ، ولكن أعرب منها الفعل المضارع لأجل شبهه للأسماء ، فالبناء فيها أصل ، والإعراب فرع .

والأسماء : أصلها الإعراب ، وقد بنى بعضها للشبه بالحرف .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « هى » .

فالإعراب فيها أصل ، والبناء فرع .

وقد أشار المصنف في هذا البيت إلى أن الاسم : منه معرب ، ومنه مبنى وسكن [1] الياء في قوله : « مبنىْ » تخفيفا ، ليصح له النظم .

واعلم أن ما جاء على أصله : لا يحتاج إلى تعليل ؛ لأن جريان الأشياء على أصولها هو المعروف : فإذا خرج الشيء عن أصله سئل عن علة خروجه فإذا جاءت الأسماء معربة لم يسأل عن سبب إعرابها ؛ لأنه الأصل وإذا جاءت مبنية سئل عن علة ذلك ؛ لأن البناء فيها فرع .

ولأجل ذلك : احتاج المصنف أن يبين علة البناء في الأسماء ، فذكر أن علة البناء فيها هو : الشبه المقرب من الحروف ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... **لِشَبَهٍ منَ الحرُوفِ مُدْنِى** »

ومعنى مُدْنٍ : مقرب ، وهو صفة لقوله : « شبه » .

فمعني البيت :

أن الاسم منه قسم معرب ، ومنه قسم مبنى ، لأجل شبه مدن من الحروف .

« **فاللام** » في قوله : « لِشَبَه » : لام التعليل .

والشبه المذكور يكون بوجوه ، يفصلها المصنف ـ فيما بعد ـ .

قوله :

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ في اسْمَىْ « جِئْتَنَا » والمعْنَوِيِّ في « مَتَى ، وَفي هُنَا » .

لما فرغ من ذكر الشبه المدنى من الحروف ، الموجب لبناء الاسم ، شرع يذكر وجوه الشبه مفصلة .

---

(١) في (جـ) : « ويسكن الياء » .

فذكر فى هذا البيت نوعين :

الأول : الشبه بالحرف فى وضعه .

والثانى : الشبه بالحرف فى معناه .

واعلم أن وضع الحرف: وهو أن يكون على حرف واحد « ككاف الجر ، ولامه ، أو على حرفين « كمن ، وعن » ووضع الأسماء أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فإذا جاء الاسم على حرف واحد كتاء « قمت » أو على حرفين كالضمير فى قوله : « جئتنا » وهو النون ، والألف بعدها ، وجب بناء الاسم ، لخروجه عن وضعه ، وشبهه بالحروف فى وضعها .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

كالشبه الوضْعِىِّ فى اسْمَىْ « جِئْتَنَا » ....

ويعنى باسمى « جِئْتَنَا » التاء من قوله : « جِئْتَ » والاسم الثانى فى قوله : « نَا » ؛ لأنهما اسمان ضميران : فالاسم الأول ، وهو تاء المخاطب فاعل ، والاسم الثانى ، وهو « نَا » مفعول ، وهو ضمير المتكلم .

والأول: جاء على حرف واحد ، **والثانى**: على حرفين .

وكلاهما من أوضاع الحروف .

فإن اعترض علينا « بيَد ، ودَم » قيل : هذان اسمان قد جاء كل منهما على حرفين ، مع أنهما معربان ، فلم لم يبنيا ، وقد أشبها وضع الحرف ؟

فالجواب : أن هذين اللفظين ، وإن كانا فى اللفظ على حرفين فأصلهما على ثلاثة أحرف ؛ إذ الأصل : « يَدَى ، ودمى » (1) .

---

(1) فى القاموس المحيط ، مادة (الدّم) :
« الدم . . . : أصله دَمَىٌ ، تثنيته : دَمَان ، ودميَان ، والجمع : دمَاء ، ودُمِىّ ، وقطعته : دَمَة ، أو هى لغة فى الدّم . . »

فهذا الشبه : غير مقرب من الحرف ؛ لأنه شبه عارض .

ومن نحو هذا : احترز المصنف بقوله : « مُدْنِ » فى آخر البيت ، الذى قبل هذا .

وإنما الشبه المعتبر : أن يكون وضع الاسم - فى أصله - على حرف واحد ، أو على[1] حرفين كما مثل المصنف فى قوله : « اسْمَىْ جِئْتَنَا » .

واعلم أن الشبه المعنوى للحرف هو : أن يتضمن الاسم معنى الحرف « كمَتَى » فإنه اسم استفهام ، وهو متضمن معنى همزة الاستفهام ، وهى حرف ، وكذلك جميع أسماء الاستفهام المبنية .

ومن الشبه للحرف فى معناه - أيضاً - « هنا » وهى إشارة إلى المكان ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الإشارات ؛ لأنها متضمنة للإشارة ، التى هى من معنى الحروف ، وإن لم يوضع عليها حرف يدل على معناها .

ولكن من حقها أن توضع لها أداة حرفية ، فجاءت أسماء الإشارة متضمنة لما كان حقه أن يكون مدلولا عليه بالحرف .

هذا مذهب المصنف :

وأما جمهور النحويين : فيجعلون أسماء الإشارات مبنية ؛ لشبهها بالحرف فى الافتقار ؛ لأنها مفتقرة إلى المشار إليه ، كافتقار الحروف إلى غيرها .

وقد أشار المصنف إلى الشبه المعنوى ، وإلى تمثيله ، فقال :

« .... والمعنوِىّ فى « مَتَى ، وفى هُنَا »

(١) فى (جـ) : « أو حرفين » .

فمعني البيت بجملته :

أن الشبه المدنى من الحروف يكون كشبه الأسماء للحروف فى وضعها .

ومثل ذلك بالاسمين الواقعين فى « جئتَنَا » ، وهما : « التاء ، ونا » وكشبه الأسماء للحروف شبها معنويا ، ومثل ذلك « بمَتَى ، وَبِهُنَا » .

فحصل فى البيت من أنواع الشبه نوعان :

الشبه الوضعى ، والشبه المعنوى .

واعلم أن الشبه لا يعتبر إلا إذا لم يعارضه معارض يقوى جانب الإعراب ، كما جرى فى « أىّ » الاستفهامية ، والشرطية ، فإنهما قد أعربا ، ولم يعتبر كون الاستفهامية قد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، وهى حرف ، ولا كون « أىّ » الشرطيَّة قد تضمنت معنى « إنْ » وهى حرف ؛ لأن الشبه الحاصل قد عارضه إضافة « أىّ » فألغى الشبه ، وأعربتا ، لتقوى[1] جانب الإعراب بالإضافة .

قوله :

وكَنِيَابةٍ عنِ الْفِعْلِ بِلاَ تأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

{ فى } هذا البيت : ذكر المصنف ما بقى من وجوه الشبه ، الموجب لبناء الاسم ، فجمع فى البيت وجهينِ :

الأول : أن يكون الاسم نائبا عن الفعل ، بشرط ألا يؤثر فى الاسم النائب غيره أى : لا يعمل فيه غيره ، وإلى هذا أشار بقوله :

« وكنيابةٍ عَنِ الفعلِ بِلاَ تأَثُّرٍ .... »

---

(١) فى (ب) : « ليقوى الإعراب » .

يعني : ويكون ـ أيضًا ـ الشبه للحرف بنيابة الاسم عن الفعل ، إذا لم يكن الاسم النائب يؤثر فيه غيره .

وهذا هو المقصود بقوله : « بِلاَ تَأَثُّرٍ » .

وإنما كان هذا موجبا لشبه الحرف ؛ لأن الاسم إذا ناب عن الفعل « كصَهْ » بمعنى : اسكت ، و « مَهْ » بمعنى : اكْفُفْ ، و « هَلُمَّ » بمعنى : أقبل ، كان هذا الاسم النائب ـ حينئذ ـ يعمل عمل الفعل : من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إن كان نائبا عن متعد .

فقولك : « صَهْ » : رافع لضمير المخاطب ، ولا يؤثر فى هذه الأسماء غيرها يعنى : أنه لا يعمل فيها ، أى : لا تكون فاعلة ، ومفعولة ، ولا مضافة ، ولا يكون لها محل من الإعراب ، فصارت كالحروف ؛ لأن الحروف تعمل فى غيرها ، ولا يعمل فيها غيرها ، ولا محل لها من الإعراب .

فلما حصل شبهها للحروف : بسبب نيابتها عن الفعل ، فعملت عمله وامنعت من عمل غيرها فيها بنيت .

فلو نابت عن الفعل ، وعمل غيرها فيها لم تبن : إذ زال شبه الحرف ، كقولك : « ضَرْبًا زَيْدًا » لأنه وإن كان نائبا عن « اضْرِبْ » فو معرب ؛ لأن غيره قد عمل فيه فانتصب على المصدر بفعل مقدر ، فصار عاملا ، معمولا ، فخالف الحرف ، لأن الحرف ـ كما قررنا[1] ـ عامل ، لا معمول ، فبطل الشبه ؛ الموجب للبناء ، فوجب أن يجرى على أصله من الإعراب .

ومن مثل هذا : احترز المصنف بقوله : « بِلاَ تَأَثُّرٍ » .

---

(١) فى (جـ) : « قررناه » وفى (ب) : « قدرنا » وسقط من (ب) : « لأن الحرف » .

فتحصل من هذا :

أن النيابة عن الفعل لا توجب الشبه للحرف ، إلا إذا لم يؤثر فى الاسم النائب غيره .

وأما الوجه الثاني : من وجهى الشبه المذكورين فى هذا البيت فهو الافتقار إلى الغير ، لأن الحروف مفتقرة إلى غيرها فى معناها .

فأى اسم أشبهها فى الافتقار إلى الغير بنى .

ويشترط أن يكون الافتقار افتقارا مؤصلا ، لا يعارضه موجب إعراب ، ونعنى بالتأصل : أن يكون الاسم فى أصل وضعه بنى على الافتقار كالموصولات ؛ فإنها بنيت بأصل وضعها على أن جملة الصلة كالجزء منها ، فلا تتم الفائدة إلا به .

وإلى الشبه فى الافتقار ، وكونه يشترط أن يكون مؤصلا أشار المصنف بقوله : « وكافْتِقَار أُصِّلاَ » .

واحترز بقوله : « أُصِّلاَ » : من مثل « فَوْق ، وتَحْت ، وذُو » التى بمعنى صاحب ـ » لأن هذه ، وإن كانت مفتقرة إلى المضاف إليه ، إذ لا تستعمل إلا مضافة ، فذلك : فيها افتقار عارض ، غير مؤصل ؛ لأنها ـ بأصالتها ـ أسماء مستقلة ، وإنما ألزمت الإضافة ؛ أنهم جاءوا بها وسيلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ومعناها صاحب ، فهى دون إضافة تعطى معنى صاحب ، وهو المعنى ، الذى وضعت له ، ولكنهم استعملوها مضافة ، لزيادة غرض ، خارج عن معناها ، وهو تخصيص صاحب باسم الجنس الذى أضيفت له ، وإضافة الشىء إلى ما يخصصه لا يعد افتقارا أصليا ، **ألا ترى** أن رجلا إذا أردنا تخصيصه أضفناه ، ولا يعد ذلك افتقارا ؟

وعلي هذا : يحمل كل ما لزم الإضافة ، فينفصل عن الموصولات ، وأشباهها ، مما يعد افتقارا مؤصلا .

فتحصل من هذا :

أن معنـي البيت بجملته : ويكون الشبه ـ أيضاً ـ كالنيابة عن الفعل ، بشرط ألا يؤثر فى النائب غيره ، وكالشبه فى الافتقار المؤصل .

فإن قيل : فالموصولات ـ كما قررتم ـ قد افتقرت للصلة افتقارا مؤصلا ، وصارت لازمة لجملة الصلة ، كما يلازم الحرف الجمل : فلم أعربتم « اللَّذَانِ ، وأيّ » إذا لم يحذف صدر صلتها . ؟

فالجواب :

أننا قد قدمنا أن هذا الافتقار المؤصل ، إنما يعتبر من حيث لم يعارضه مقتضى الإعراب .

وقد عارضته فى « اللَّذَانِ » التثنية ، وهى من [1] مقتضيات الإعراب ، فألغينا الشبه عندها ، وأعربنا على مذهب المصنف فيها [2] .

وكذلك « أيّ » لما عارضتها الإضافة ، التى هى من شواهد الإعراب ألغينا الشبه ، وأعربنا .

قوله :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا   مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ ، وَسُمَا

هذا البيت ذكر فيه ما هو معرب من الأسماء ، باق على أصله ، فقال :

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « من » .

(٢) سقط من (ب ، وجـ) : « على مذهب المصنف فيها » .

معرب الأسماء هو الذى سلم من شبه الحرف ، يعنى : الشبه المتقدم[1] على اختلاف وجوهه .

ثم مثل المعرب « بأَرْض » ـ وهو اسم مفرد معرب ـ و « سُمـا » وهو على وزن « هدًى » ـ لغة فى اسم ـ وهو ـ أيضًا ـ معرب .

هذا إن ضبطناه بضم السين ، وهو أنسب من جهة التمثيل ، فإنه يكون قد مثل بالمفرد الصحيح ، والمقصور ، وخلص من ضرورة قصر الممدود .

وإن فتحت السين كان المراد « سَمَاء » : قصره للضرورة ، ويكون أنسب من جهة التنظير ؛ لأن السماء نظير الأرض .

والأول ـ عندى ـ أولى .

قال :

وَفِعْلُ أَمْـرٍ ، ومُـضِيٍّ بُنِيا وأَعْرَبُوا مُضَـارِعاً إِنْ عَرِيا
مِنْ نُونِ توكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، ومِنْ نُونِ إِنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

هذان البيتان : ذكر فيهما المصنف ما بنى من الأفعال ، وما أعرب .

---

(١) ذكر الناظم من أنواع الشبه أربعة أنواع ، وتبعه الشارح الأندلسى ، وهى :

أ ـ الشبه الوضعى . ب ـ الشبه المعنوى .
جـ ـ الشبه النيابى . د ـ الشبه الافتقارى .

وقد اقتصر ابن مالك عليها فى الألفية .

وزاد في شرح الكافية :

هـ ـ الشبه الإهمالى ، وتفسيره : بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ، ولا معمولا ، ومثل له بفواتح السور ، مثل « آلم ، صَ ، قَ » ـ على القول بأن فواتح السور ، لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه ، الذى لا يدرك معناه .

و ـ الشبه اللفظى ، مثل « حَاشَا » الاسمية ، فإنها أشبهت « حَاشَا » الحرفية فى اللفظ . (انظر المرادى ١ / ٥٤) .

فذكر **أن الأمر ، والماضى** من الأفعال مبنيان ، وأن المضارع معرب فقط ، وإلى بناء الأمر ، والماضى أشار بقوله :

وفعلُ أمْرٍ ، ومُضِىٍّ بُنِـــيا ....

وإلى إعراب المُضَارع أشارَ بقوله :

.... **وأَعْرِبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا**

واشترط فى إعراب المضارع : أن يكون متعريا من نون التـوكيد ، سواء كانت خفيفة ، أو مشـدَّدة ، ومن نون جماعة النسوة ، وإلى هذا الشرط أشار فى آخـر البيت { الأول } بقـوله : « إنْ عَرِيَا » يعنى : الفعل المضـارع ، وتمم الشرط فى البيت الثانى ، فقال :

« **من نُونِ توكيد مُبَاشِرٍ ، ومنْ نون إنَاث** ... ... »

فقوله : « من نون توكيد » فى أول البيت ، متعلق بقوله : « إنْ عَرِىَ » فى آخر البـيت ، الذى قبله ، وأطلق نون التأكيـد ، فلم يعين الخفـيفة ، ولا الشديدة ، ليدخلا معاً .

وشرط فى نون التأكيد : أن تكون مباشرة ، كقولك : « والله لَتَخرُجَنَّ » فهذا : مبنى باتفاق [1] ، لأن النون مباشرة للفظ الفعل .

وأما قـولك لاثنين : « والله لتـخرجَانِ » : فنون التـأكيـد ـ هنا ـ غيـر مباشرة . للفظ الفعل ، لأنها قـد فصل بينها ، وبين لفظ الفعل ألف التثنية ، التى هى ضمير الفاعل .

فمثل هذا ـ عند المصنف ـ معرب ، ومنه تحرز بقوله : « مُبَاشِرٍ » .

(١) فى (جـ) زيادة : « من القائلين بالبناء » .

وهذا : إنما يجرى على مذهبه ، ومذهب جماعة معه [1] .

وأما جمهور النحويين : فلا يفرقـون بين نون التأكيد المباشـرة ، وغير المباشرة ، وكيفما كانت فهى عندهم موجبة للبناء .

وأما نون جـماعة النسوة فـقد مثلهـا المصنف بقوله : « يَرُعْنَ من فُتِن » فالضمير فى قوله : « يَرُعْنَ » ضمير جماعة النسوة ، وهوضمير الفاعل .

والفعل معها مبنى على السكون [1] .

فتلخص من هذين البيتين :

أن الأفعال الثلاثة : لا يعرب منهـا إلا المضارع ، بشرط أن يتـعرى من نون التأكـيد المباشرة فى مـذهب المصنف ، ومطلقا فى مذهب الغـير ، وعن نون جماعة النسوة .

وإنما اشتـرط فى إعراب الفـعل المضارع تعـريه عن هذين النونين ؛ لأن الفعل المضـارع إنما أعرب لشـبهه بـالأسماء ، فـالبناء أصله ، والإعراب فـيه عارض ، فإذا جاء ما يقوى الأصل ضـعف الشبه الفرعى ، ووجب العود إلى البناء ، الذى هو الأصل ، ونون التـأكيـد ، ونون جماعـة النسوة مـختـصان بالأفعال ، فيقويان جانب الفعلية ، ويضعف معهما شبه الاسم .

---

(١) وذكر المرادى : أن ما ذهب إليه ابن مالك من التفصيل فى نون التوكيد المباشرة ، وغير المباشـرة « هو المشهور ، والمنصور ، وذهب الأخـفش وطائفة إلى البناء مطلقـا ، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا » . انظر ١/ ٦٠ شرح المرادى للألفية .

(٢) « ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه ، ومنهم ابن درستويه وابن طلحة ، والسهيلى والإعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي .

(انظر ١/ ٦١ المرادى) .

(وعلل الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل ، فقال : « فى صيرورة النون جزءا منه فحمل عليه فى سكون الآخر لفظا » ١/ ٣٦) .

فلذلك لا يعرب الفعل المضارع إلا إذا عرى عنهما .

وأما شبه الفعل المضارع للأسماء : فهو من وجهين :

العموم ، والخصوص :

لأن لفظ الفعل المضارع إذا تجرد عن القرائن يعم الحال ، والاستقبال ، كما أن الاسم « كَرَجُل » إذا تعرى عن القرائن عم كل رجل .

فإذا أدخلنا عليه ما يخصصه من الألف ، واللام ، أو الصفة ، أو غير ذلك من المخصصات تخصص بمعيَّن .

وكذلك الفعل المضارع إذا اقترنت به قرينة استقبال تخصص بالاستقبال ، أو قرينة حال تخصص بالحال .

فظهر من هذا : أن الفعل المضارع يعم كما تعم الأسماء ، ويختص كما تختص الأسماء .

فلما حصل هذا الشبه بينه ، وبين الاسم أعرب للشبه ، ما لم يعارضه نون التوكيد ، أو نون جماعة النسوة ـ كما قدمنا ـ .

فتحصل من هذين البيتين ومن البيت المتقدم قبلهما :

أن المعرب من الأسماء : هو الذى لم يشبه الحرف ، وهو المسمى ـ عندهم ـ بالمتمكن ، وأن المعرب من الأفعال : هو الفعل المضارع العارى عن النونات الثلاثة .

وإنما سمى مضارعا : لشبهه بالاسم ، والمضارعة هى : المشابهة ، ويسمى ـ أيضاً ـ المبهم ؛ لأن معناه عند التجرد مبهم بين الحال ، والاستقبال .

قوله :

وكلُّ حَـــرفٍ مُسْتَحَقٌّ للبنَا   والأصْلُ فى المَبْنِىِّ أن يُسَكَّنَا

لما تكلم على حال الأسماء ، والأفعال ، فى حكم الإعراب ، والبناء ، وفرغ من ذلك أخذ يتكلم فى حكم الحروف، فذكر أن جميعها مستحق للبناء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

« وكلُّ حرفٍ ، مُسْتَحقٌّ للبنَا   .... »

فلا شىء معرب من الحروف .

وإنما استحقت الحروف البناء ؛ لأن الإعراب إنما هو موضوع ليبين [(1)] معانى الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

والحروف لا يكون فيها شىء من ذلك ، فلا تستحق الإعراب .

ثم شرع المصنف فى عجز البيت يبين حال البناء : فذكر أن أصل كل مبنى أن يكون مسكنا ، وإلى هذا أشار بقوله :

« ....   والأصْلُ فى المبنىِّ أنْ يُسَكَّنَا »

وهذا البيت من أبياته السهلة ، المستحسنة .

قوله :

ومنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وذُوكَسْـرٍ ، وَضَـمْ   كَأَيْنَ ، أَمْسِ ، حَيْثُ ، والسَّاكنُ كَمْ

لما ذكر فى البيت الذى قبل هذا أن أصل المبنى أن يكون مسكنا شرع فى هذا البيت يبين : أن المبنى قد يجىء على الفتح، وعلى الكسر ، وعلى الضم.

وقد تحصل من قوله فى البيت المتقدم : أن الأصل السكون ما ينبه على

(1) فى (جـ) : « تبين » .

أن مجيء المبنى على حركة فرع ، فيحتاج إلى السؤال عن سبب ذلك .

ثم شرع فى عجز البيت يمثل ما جاء من المبنى على هذه الحركات ، وما جاء منه على السكون ، فقولـه : « كأَيْن » راجع إلى قوله : « ومنه ذو فتح » وقوله : « أَمْسِ » : راجع إلى قوله : « ذُو كسْرٍ » وقوله : « حَيْثُ » : راجع إلى قوله : « ضم » .

ثم ذكر أن مثال المسكن ـ وهو الأصل ـ « كَمْ » .

فتحصل لك من هذا :

أن ألقاب البناء أربعة : فتح ، وكسر ، وضم ، وسكون

وفى البـيت : اللف ، والنشـر [1] بين المثل ، والممـثل ، فيمـا سوى المسكن : فترد الأول للأول ، والثانى للثانى ، والثالث للثالث .

قوله :

والرفْعَ ، والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابا   لاسْمٍ ، وفعْلٍ : نَحْوُ : « لَنْ أهَابَا

لما ذكر ألقاب البناء ذكر ألقاب الإعراب :

فذكر أن النصب ، والرفع يكونان إعرابا للاسم [2] ، والفعل ، وإلى هذا أشار بقوله : « والرفعَ ، والنصبَ اجعَلَنْ [3] إعرابا . . . للاسم والفعل .

(١) اللف ، والنشر ، ويقال له : الطى ، والنشر ، وهو : أن تذكر شـيئين ، فصاعدا ، إما **تفصيلا** : فتنص على كل واحد منهما ، **وإما إجمالا** ، فتأتى بلفظ واحد يشتـمل على متعدد ، وتفوض إلى العقل رد كل واحـد إلى ما يليق به . . **وعلى التفصيل قسمان** : قسم يرجع إلى المذكـور بعده على الترتيب . . فيكون الأول للأول ، والثانى للثانى . . وقسم على العكس .
ويقال للأول مرتب ، وللثانى مشوش ، والمشوش أفضل ؛ لأن فيه فصلا واحدا . .
(انظر خـزانة الأدب ، وغاية الأرب ، ص ٦٦ ، . .) والشارح الأنـدلسى من فرسان هـذا الميدان . . كما سبق أن ذكرنا ـ .

(٢) فى (ب) : « إعرابا فى الاسم » .

(٣) سقطت من ـ (جـ) كلمة : « اجعلن » .

« فالرفعَ » مفعـول مقدم بقوله : « اجْعَلَن » والنون فى « اجْعَلَن » نون التأكيد الخفيفة .

وتقدير الكلام : واجعلن الرفع ، والنصب إعـرابا فى الاسم ، والفعل ثم مثل ذلك بقوله : « لَنْ أَهَابَ » .

وهذا المثال غـير كاف فى مـقصـوده : فإنه مـثل لنا النصب فى الفـعل المضارع ، ولا يظهر من ذلك اشتراك الاسم ،والفعل فى النصب .

وسكت عن مثـال الرفع ـ ألبتة ـ ، وكـان حقه أن يأتـى بمثال للرفع فى الاسم ، والفعل « كيَقُومُ زَيْدٌ » حـتى يظهر اشتراكهـما فى الرفع ويأتى بمثال للنصب فى الأسـماء ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْداً » وبمـثال له فى الفعـل المضارع حتى يظهر اشتراكهما فى النصب .

فأتى بواحد ، وهو مثال النصب فى الفعل ، وترك ثلاثة .

ولا يلزمه التمثيل ، لكن بعد أن شرع فى التمثيل بقوله : « لَنْ أَهَابَ » كان حقه أن يستوفى التمثيل .

قوله :

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَمَا   قد خُصِّصَ الفعْلُ بأنْ ينْجَزِمَا

هذا البيت ذكر فيه بقية ألقـاب الإعراب : فذكر أن الاسم مختص بالجر من ألقاب الإعـراب ، كما قد خـصصت الأفعـال بالجزم ؛ **لأن عوامـل الجر** مختصة بالدخول على الأسماء ، فوجب أن يختص بها أثرها ، وهو الجر .

وعوامل الجزم مختـصة بالدخول على الأفعال ، فـوجب أن يختص بها أثرها ، وهو الجزم .

فتحصل من هذا البيت ، ومن الذى قبله :

أن ألقاب الإعراب : رفع ، ونصب ، مشتركان فى الأسماء ، والأفعال ، وجر مختص بالأسماء ، وجزم مختص بالأفعال .

فألقابه ـ أيضاً ـ أربعة ، كما أن ألقاب البناء أربعة ـ وقد تقدم بيانها ـ .

وألقاب البناء ، وألقاب الإعراب واحدة فى الصورة ، ولكن الفرق بينها من وجهين :

الأول : أن ألقاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل ، وألقاب الإعراب تتغير باختلاف العوامل عليها .

والوجه الثاني : أنهم اصطلحوا على تسمية الضمة ـ فى الإعراب رفعا ، وفى البناء ضما ، ولا يقولون للضم فى البناء رفعا ، ولا للرفع فى الإعراب ضما .

واصطلحوا على تسمية الفتح ـ فى الإعراب ـ نصبا ، وفى البناء فتحا وعلى تسمية الكسر ـ فى الإعراب ـ جرا ، وفى البناء كسرا ، وعلى تسمية السكون ـ فى الإعراب ـ جزما ـ وفى البناء سكونا أو وقفا ، ولا يطلق لقب من ألقاب الإعراب فى موضع البناء ، ولا لقب من ألقاب البناء فى موضع الإعراب ـ كما بينا فى الرفع ـ .

فحصلت التفرقة بالتسمية ، والتغيير [1] .

قوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وانْصِبَنْ فَتْحاً ، وجُرّْ كَسْراً : « كَذِكْـرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ »

---

(١) فى (جـ) : « والتعبير » .

لَمَّا قرر ألقاب الإعراب ، وذكر أنها رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، شرع فى هذا البيت يذكر بما تكون هذه الألقاب : فذكر أن الرفع يكون بالضم وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بضم » وذكر أن النصب يكون بالفتح ، وإلى هذا أشار بقوله : « وانْصِبَنْ فتحاً »، والنون فى « انصبنْ » نون التأكيد الخفيفة، و « فتحاً » مصدر ، وضع فى موضع الحال ، والتقدير : وانصبن فى حال كونك فاتحاً ، ثم ذكر أن الجر يكون بالكسر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وجرَّ كسرًا » .

وإعراب « كسرًا » كإعراب « فَتْح » قبله .

ثم مثل الألقاب الثلاثة بقوله : « كذكرُ الله عَبْدَهُ يَسُرُّ » .

« **فذكرُ** » مبتدأ ، وهو مثال الرفع بالضمة ، و« الله » مجرور بالإضافة وهو مثال الجر بالكسرة ، « وعَبْدَهُ » مفعول « بذِكْر » ؛ لأنه مصدر ، يعمل عمل الفعل ، والهاء فى « عَبْدَهُ » راجعة إلى الله وعبده هو المثال للنصب بالفتح .

وإلى هنا حصل له الغرض من تمثيل الألقاب الثلاثة المذكورة قبلُ ، ثم قال : « يَسُرّ » : وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر، يعود على ذكر الله ، والجملة من الفعل ، والفاعل خبر المبتدأ ، الذى هو « ذِكْر » .

وفى « يسرُّ » فائدة [1] : تمثيل الرفع بالضمة فى الفعل المضارع

وهذا البيت من حسان أبياته .

قوله :

واجْزِم بتَسْكِين ، وغيرُ ما ذُكِر   يَنُوبُ ، نَحْو : « جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ »

(١) فى (أ ، ب) « فائدة وهو تمثيل ... » .

لما ذكر بأىِّ شَئٍ يكون الرفع ، والنصب ، والجر ، بقى عليه : بأى شىء يكون الجزم ؛ فبينه فى هذا البيت ، فقال : إن الجزم يكون بالسكون وإلى هذا أشار بقوله : « واجْزِمْ بتَسْكِينٍ » .

ثم ذكر أن غير ما ذكر من علامات النصب ، والرفع، والجر، والجزم، إنما يكون بالنيابة عما ذكر من الحركات ، وإلى هذا أشار بقوله : « وغيرُ مَا ذكر ينوبُ » يعنى : وغير ما ذكر من الحركات .

والغير ، هو : الواو ، والياء ، والألف ، والنون ، فإنها تنوب عن الحركات فى الإعراب .

ثم مثل ببعض هذه الحروف بقوله : « جَا أخُو بَنِى نَمِر » .

فقوله : « جَا » أصله : جَاءَ ،وقصره لضرورة النظم ،وقوله : «أَخُو » فاعل ، والواو [1] فيه : علامة الرفع ، بالنيابة عن الضمة ، و« بَنِى » مضاف إليه ، والياء فيه : علامة الجر بالنيابة عن الكسر و « نَمِر » مضاف إليه ، وليس من المثال فى شئ ، وإنما هو تتميم .

فالحاصل في المثال :

تمثيل الواو نائبة عن الضمة ، وتمثيل الياء نائبة عن الكسرة .

وبقى تمثيل الألف ، كقولك : « جَاءَ الزيْدَانِ » :فالألف علامة الرفع .

وتمثيل النون كقولك : « يَضْرِبَان » : فالنون علامة الرفع .

وكما أن الجزم : يكون بإذهاب الحركة ، وهو المعبر عنه بالسكون ، فكذلك - أيضاً - يكون بحذف الحرف ، كقولك : « لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » .

---

(١) فى (جـ) : « فى الواو فيه علامة الرفع »

فتقرر من هذا : أن كل ما أعرب بالحركة فهو أصل ، وكل ما أعرب بالحرف فهو فرع .

وسنفصل ذلك (إن شاء الله تعالى) .

قوله :

وَارْفَعْ بواوٍ ، وانْصِبَنَّ بالألِفْ   وَاجْرُرْ بيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أصِفْ

هذا البيت بدأ فيه بذكر ما أعرب بالحروف ، فذكر : أن الرفع يكون بواو ، وإلى هذا أشار بقوله : « وارْفَعْ بوَاوٍ » وأن النصب يكون بألف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وانْصِبَنَّ بالألِفْ » وأن الجر يكون بياء ، وإلى هذا أشار بقوله : « واجْرُرْ بيَاءٍ » ، ثم قال : « مَا مِنَ الأسْمَا أصِفْ » .

« فَمَا » : اسم موصول ، وهو مفعول ، تنازع فيه الأفعال الثلاثة ، وهى : ارفع ، وانصب ، واجرر .

فتقدير الكلام :

وارفع ما أصف لك من الأسماء بعد بالواو ، وانصبها بالألف ، واجررها بالياء .

فأى الأفعال أعملت فى « مَا » كان المفعول من الآخَرَيْن محذوفا .

وقد قررناه على إعمال الأول .

فإن أعملنا فيه الأخير ، وهو « اجْرُرْ » فيكون التقدير : وارفع بالواو ما أصف من الأسماء ، وانصب بالألف ما أصف من الأسماء واجرر بياء ما أصف من الأسماء .

وقصر « الأسماء » فى البيت ضرورة .

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   والْفَمُ : حَيْثُ الميـــمُ منهُ بَانَا

لما وعـد فى البيت قـبل هذا بأنه يصف أسـمـاء ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، شرع فى هذا البيت يصف ما وعد بوصفه من الأسماء .

ومعنى الوصف فى هذا الموضع : الذكر .

فذكر أن من ذلك [1] : « ذُو » : إذا كان بمعنى صاحب ، ولذلك أشار بقوله :

من ذاكَ ذُو : إنْ صحبةً أَبَانَا   ....

يعنى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : « ذُو » إذا أَبَان معنى الصحبة .

ومعنى « أَبَانَ » : أَظْهَرَ .

« فصحبة » ـ فى البيت ـ مفعول « بأَبَانَ » قدم على فعله .

فالتقدير : إن أبان صحبة .

واحـتـرز بقوله : « إنْ صُحْبَةً أَبَانَا » : مـن « ذُو » : إذا لم يكن بمعنى صاحب ، ثم قال :

....   والْفَمُ : حيْثُ الميمُ منْهُ بَانَا

يعنى : ومن ذاك ـ أيضاً ـ « الْفَمْ » حـيث بانت منه الميم ، أى : زالت منه الميم .

وإنما شرط زوال الميم ؛ لأنه إذا كانت فيه أعرب بالحركات فتقول : « هَذَا

(١) فى (أ . جـ) : « فذكر أن من ذلك الأسماء » .

فَمٌ ، ورأيْتُ فمًا ، ومَرَرْتُ بِفَمٍ » .

فإذا زالت منه الميم أعرب بالحروف ، وهو مراد المصنف .

فاحتاج إلى أن يشترط زوال الميم .

قوله :

أَبٌ ، أَخٌ ، حَـمٌ ـ كَذَاكَ ـ وَهَنُ   والنَّقْصُ فى هَذا الأخيرِ أَحْسَنُ

هذا البيت ذكر فيه ما بقى من الأسماء التى وعد بذكرها :

فذكر فى هذا البيت : « أبٌ ، وأَخٌ ، وحمٌ ، وهَنٌ » : أربعة أسماء ، وفى البيت المتقدم اسـمان : فهى ستة أسماء ، وهى التى يلقـبها النحويون : **الأسماء الستة** [1] .

وإنما تعرب هذه الأسمـاء بالحروف إذا أضيفت إلى غـير ياء المتكلم ولم تكن مصغرة [2] ، ولا مكسَّرة ، ولا منسوبة .

ثم قال المصنف :

.... والنَّقْصُ في هَذَا الأَخير أَحْسَنُ

يعنى : بالنقص : النقص بغير قياس « كَيَد ، وَدَم » .

وعنى بالأخير « هَن » ؛ لأنه الأخير فى كلامه .

فالنقص : مبتدأ ، وأحسن : خبره .

وحاصل كلامه :

أن النقص فى « هَن » أحسن من الإعراب بالحروف .

---

(١) فى (أ ، ب) : « الستة الأسماء » .

(٢) سقط من : (ب ، جـ) : « ولا مكسرة ، ولا منسوبة » .

وإذا كان منقوصا ـ كما ذكرنا ـ أعرب بالحركات، تقول : « هَذَا هَنُكَ ، ومَرَرْتُ بِهَنِكَ ، وَرَأَيتُ هَنَكَ » كما تقول : « هَذِه يَدُكَ ، ومَرَرْتُ بيدِكَ ، ورأيتُ يدَكَ » .

فإن أعربته بالحروف ـ وهو غير الأحسن ـ تقول : « هَذَا هَنُوكَ ، ومَرَرْتُ بِهَنِيكَ ، ورأَيتُ هَنَاكَ » ـ بالألف .

واعلم أن « الْحَمَ » : هو كل من كل من أقارب الزوج : أخًا كان ، أو أبًا ، أو غيرهما ، وأما أقارب الزوجة فهم الأختان ، والصّهر يطلق على الفريقين : أعنى : أقارب الزوج ، وأقارب الزوجة .

وأما الهن :

فهو الشيء : المكروه ذكره .

وقال الجوهرى [1] : المراد به شيء ، وقد يطلق ، ويراد ذَكَر الرجل ، ومن ذلك قولهم : « مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبِيه ينتطقْ به » [2] يعنى : أنه من يكن نسل

(١) **الجوهري :**

إسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح ، الإمام : أبو نصر الفارابى .

أصله من فاراب من بلاد الترك ، وكان إماما فى اللغة ، والأدب ، وخطه يضرب بن المثل كخط ابن مقلة ، وهو من فرسان الكلام ، والأصول . . . وكان يؤثر السفر على الحضر ، دخل العراق ، وقرأ العربية على الفارسى ، والسيرافى ، وسافر إلى الحجاز ، وشافه باللغة العرب العاربة ، وطوف بلاد ربيعة ، ومضر . . صنف كتابا فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، والصحاح فى اللغة : أحسن تصنيفه ، وجو تأليفه مات سنة ٣٩٣ هـ .

(البغية ١/ ٤٤٦ إلى ٤٤٨) .

وفى المختار من الصحاح ، مادة (هـ ن ا) : « هَن » ـ بوزن ـ أخ : كلمة كناية ، ومعناها شيء ، وأصلها هَنَوٌ ـ بفتحتين ، تقول : هذا هنك ، أى : شيئك ، وتقول جاءنى هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٥٦ ورد المثل : « منْ يَطُلْ هَنُ أبيه ينتطقْ به » .

يريد : من كثر إخوته اشتد ظهره ، وعزه بهم قال الشاعر : =

أبيه طويلا ينتطق به ، أى : يشتد به فى النصرة ، والحماية ، فكنى بطول الهن عن كثرة النسل ، كما قال الشاعر [٣] :

٥ ـ ولَوْ شَاءَ رَبِّى كَانَ أَيْرُ أَبيكُمُ   طويلاً كَأَيْرِ الْحَارِثْ بْن سَدُوسِ

أراد بطول الأير : كثرة الولد .

يذكر : أن الحارث بن سدوس كان له أحد عشر ولدا ، ذكرا .

وقد يطلق « الْهَن » ويراد به : الحقير ، قال الشاعر [٢] :

٦ ـ الله أَعْطَاكَ فَضْلاً قد خُصِصْتَ بِهِ   عَلَى هَنٍ ، وَهَنٌ فيما مَضَى وهَنُ

= فلو شاء ربى كـان أير أبيكم   طويلا كأير الحارث بن سدوس

قال الأصمعى : كان للحارث بن سدوس أحد ، وعشرون ذكراً » .

ورواية عدد الذكور التى ذكرها الأصمعى تختلف عن رواية الشارح الأندلسى إلا أن الفحوى ، والمضمون غير مختلف ، وعزز رواية الأصمعى ابن منظور فى اللسان مادة (هنا) .

٥ ـ (١) **الشاعر :**

لم أقف على قائل هذا البيت ، ولم يرد له ذكر فى معجم الشواهد العربية .

اللغة :

شاء : « المشيئة : الإرادة ... » مختار (ش ى أ) .

والمعنى :

لو أراد الله (عز وجل) لكان نسل أبيكم كثيرا ، كنسل ، وولد الحارث بن سدوس وكانت لكم العزة ، والغلبة بهذا النسل .

والاستشهاد بالبيت :

على أن « الهن » قد يطلق ، ويراد به ذكر الرجل .

٦ ـ (٢) : لم أقف على نسبة البيت لقائل معين ، ولم يذكر فى معجم الشواهد العربية .

اللغة :

فضلا : « الفضل ، والفضيلة : ضد النقص ، والنقيصة . . » مختار (ف ض ل) .

وهن : « الوهْن : الضعف » . مختار (و هـ ن)

والمعنى :

الله تعالى قد خصك بزيادة ، ميزك بها ، وأعطاك عزة على قوم بالنسبة لك هم صغار محتقرون

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى ، وذلك على أن « الهن » قد يطلق ، ويراد به الشيء الحقير .

يعنى : على أقوام هم بالنسبة إليك صغار : محتقرون .

وإنما أكثرنا القـول فى « هَن » لأنها كلمة مشكلة ، تطـلق على معان ، وكل واحد يفسره بحسب ما اطلع عليه [1] .

قوله :

وَفِى أَبٍ ، وتَالِيَيْــهِ يَنْدُرُ وقصرُهَا من نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

لما ذكر أن النقص فى « هَن » أحســن ، ذكـر فى هذا البيت : أنه فى « أَبٍ » وفى تالييه نادر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَفِى أَبٍ ، وتالِيَيْه يَنْدُرُ ....

يعنى : يندر النقص ، وتَالِيَا أَب : هما : « أخ ، وحَمٌ » .

فهذه الثلاثة الأسماء : النقص فيها نادر

ثم ذكر أن قصر هذه الثلاثة أشهر من نقصها ، وإلى هذا أشَار بقوله :

.... وقَصْرُهَا من نقصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعنى : قصر « أب ، وتالييه » .

وأراد بقصرها : أن تعرب إعـراب المقصور : بـألف فى كل الأحوال ، والحركات مقدَّرة فى الألف .

---

(١) ومن المعانى « لهن » ... وهن المرأة : فرجها ، والتثنية : هنان - على القياس - . وقال أبو الهيثم : وهى كناية عن الشىء يستفحش ذكره ، تقـول لها هن ، تريد : لها حر » ومن معانى « الهن » : الفرج ، وفى الحديث : « أعوذ بك من شر هنى » يعنى : الفرج » .
وابن سيده يقـول عن بعض النحاة هنان ، وهنون أسماء لا تنكر ابدا لأنها كنايات ، وجـارية مجرى المضمرة ... »
وانظر بقية المعانى ، والاستعمالات فى اللسان (هنا)

وعلى هذا جاء قوله الشاعر [1] :

٧ ـ إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فى المجدِ غَايَتَاهَا

فأبـاها ـ الأول ـ : اسم « إنَّ » والثانى مـعطوف عليه ، وهو منـصوب والثالث : مضاف إليه .

---

٧ ـ (١) : **الشاعر** : هو أبو النجم العجلى :

واسمه : الفضل بن قدامة بن عـبيد الله ، العجلى ، وهو من رجاز الإسلام ، والفحـول المتقدمين فى الطبـقة الأولى منهم . . . وفـد على هشام بـن عبـد الملك . . .وعظمه ، وقـام له من مكانه ، ووصفه بأنه رَجَّاز العرب . . . وكان من أحسن الناس إنشادًا . . . وكانت وفاته آخر دولة بنى أمية ، انظر ١/ ١٩ إلى ٢٦ مـعاهد التنـصيص على شـواهد التلخـيص ، وانظر ٦٠٧ إلى ٦١٣ الشعـر ، والشعراء .

والبيت من الرجز ، وهو من شواهد الإنصاف ١١ ،وابن يعيش ١/ ٥٣ ، ٣/ ١٢٩ ، والمقرب ٨١ ، والخـزانة ٣/ ٣٣٧ ، والمغنى ٢٨، ١٢٢، ٢١٦ (٤٧، ١٩٩) والشـذور ٤٨ ، والتصـريح ١/ ٦٥ ، والعينى ١/ ١٣٣ ، والهمع ١/ ٣٩ ، والدرر ١/ ١٢ والأشمونى ١/ ٧٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المجد : « المجـد : نيل الشـرف ، والكرم ، ولا يكون إلا بالآباء ، أو كـرم الآباء خاصـة . . . » قـاموس (المجـد) يعنى ابن السكيت « الشـرف ، والمجد يكونان بالآباء . . والحـسب ، والكرم يكونان فى الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » . انظر العينى ١/ ١٣٥ .

والمعني :

إن أبا الممدوحة (ريا ، أو سلمى) وأبا أبيها ، أى : جدها قد بلغا فى المجد ، والكرم ، والحسب وشرف الأصالة الغاية ، والقـمة . . وانظر ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ـ لنا ـ ففيه الكلام عن اختلاف الروايات ، والسليم منها ، وغير ذلك . . .

الإعراب :

« إن » حرف توكيد ، ونصب « أباها » اسم إن ، ومضاف إليه « وأبا أباها » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه ، « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ، وفاعل « فى المجد » جار ومجرور متعلق « ببلغ » « غايتاها » مفعول به جـاء على لغة من يلزم المثنى الألف ، كما جاء ما تقدم على لغة القصر فى « أب ، وأخ ، وحم » . وانظر الإعـراب المـفـصـلى ١/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ الكـواكب الدرية فى الشواهد النحوية .

الاستشهاد بالبيت :

فى قـوله « أباها » الثالث صـراحة ، وفى الأولين بقـرينة الثـالث ، لأن الشاعـر ، لا يلفق بين لهجتين مختلفتين ، وإنما ينطق بلهجة قومه

فكان حقه لو أراد الإعراب بالحرف أن يقول : « وأَبَا أَبِيها » .

فلما قال : « وأبا أَبَاهَا » علمنا : أن الكسرة مقدرة فى الألف ، كالمقصور ، و« غَايَتَاهَا » - فى البيت - مفعول به « ببَلَغَا » وهى تثنية ، فكان حقه أن يقول : « غَايَتَيْهَا » : إذ هو منصوب ، ولكنه جاء بالألف ، على لغة من يعرب التثنية - فى كل حال - بالألف .

فالحاصل من كلام المصنف .

أن « أبا » وتالييه ، وهما أخ ، وحم : فيها ثلاث لغات ، أشهرها : الإعراب بالحروف .

وثانيها : أن تعامل معاملة المقصور ، بالألف فى كل حال .

وثالثها : أن تجرى على النقص « كيَد ، ودَم » : فتعرب بالحركات ، وهو أدون الوجوه [1] .

« فنقصها » : مأخوذ من قوله :

وَفى أَبٍ ، وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ....

يعني : النقص .

والقصر مأخوذ من قوله :

.... وَقَصْرُهَا مِنْ نقصِهِنَّ أَشْهَرُ

وفيه - أيضاً - بيان : أن القصر أشهر من النقص ، والإعراب بالحرف

---

(١) حكى السيوطى لهجة رابعة هى لهجة التشديد ، نحو : « هذا أَبُّك » . . » انظر ١/ ٣٩ همع الهوامع .

وترتيب اللهجات : التمام ، القصر ، النقص ، التشديد .

مأخوذ من البيت الأول ، وهو قوله : « وارْفَعْ بواو » .

وأما « هن » : فلم يذكر فيه المصنف[1] إلا لغتين : الإعراب بالحرف ، والنقص ، وقد ذكر غيره فيه القصر .

لكنه قليل .

قوله :

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لا　　لِلْيَا : كَجَا أَخُو أَبِيكَ ، ذَا اعْتِلاَ

لما فرغ من عد الأسماء ، ولغاتها الجارية فيها أخذ يتكلم فى شرط إعرابها فذكر أن إعرابها بالحرف مشروط بالإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ أنْ يُضَفْنَ لا　　لِلْيَا ....

يعنى : بذا الإعراب : الإعراب بالحرف ، والضمير فى قوله : « أن يُضَفْنَ عائد إلى الأسماء المذكورة ، وقصر الياء للضرورة ، وأدخل الألف واللام فيها للعهد .

ثم مثل إعراب هذه الأسماء فى حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم : رفعا ، وجرًا ، ونصبا .

---

(١) قال الشارح الأندلسى لغة القصر .

وذكر السيوطى لغة رابعة : هى لغة التشديد ، وجعلها دون لغة : النقص ، والإعراب بالحروف ، واستشهد للغة التشديد بقول الشاعر :

أَلاَ لَيْتَ شعْرِى : هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً　　وَهَنِّى ....

ولم يكمل السيوطى البيت ، ولم يعرض له الشنقيطى فى الدرر اللوامع وأكمل البيت صاحب اللسان :

أَلاَ ليتَ شعْرِى : هَلْ أبيتَنَّ ليلةً　　وهَنِّى جَاذٍ بين لِهْــزِمَتَّىْ هَنِ

اللسان (هنا) . وانظ الهمع ١/ ٣٩)

والمثال هو قوله : « جَا أَخُو أَبيكَ ، ذَا اعتْلاَ » .

فقصر « جَا » للضرورة و « أَخُو » فاعل ، مرفوع بالواو ، مضاف إلى الظاهر ، وهو « أَبِيكَ » : فحصل في « أَخُو » مثال الرفع بالواو ،و « أَبِيكَ » مضاف إليه ، مجرور بالياء ، فحصل فيه مثال الجر ، وهو مضاف إلى ضمير مخاطب ، و« ذَا » بمعنى : صاحب ، منصوبة على الحال ، من « أَخُو » وعلامة النصب فيها الألف ، فحصل فيها تمثيل النصب بالألف ، وهي مضافة إلى الظاهر ، الذي هو « اعتِلاَء » ـ بالمد ـ لكن قصره الناظم ضرورة .

فتقدير الكلام : جَا أخُو أَبيكَ صَاحِب اعتِلاَء .

ويعلم من هذا المثال : أن هذه الأسماء الستة : تضاف إلى الظاهر ، وإلى الضمير : فإنه جاء ببعضها مضافا إلى الظاهر ، وببعضها مضافا إلى المضمر ، فدل على جواز الأمرين إلا « ذُو » فإنه لا يجوز إضافتها إلى المضمر . وسيأتي الكلام عليها .

فاشتمل [1] هذا البيت : على أن شرط إعراب هذه الأسماء : الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وعلى تمثيل إعرابها في : الرفع ، والنصب ، والجر .

واعلم أن المصنف ذكر من شروط إعرابها بالحروف : الإضافة إلى غير ياء المتكلم .

وفاته ألا تكون مصغرة ؛ لأنه إذا صغرت أعربت بالحركات ، ـ كما إذا أفردت ـ تقول « جَاءَنِي أُبَيُّك ، ومررتُ بأُبَيِّك ، ورأيت أُبَيَّك » .

وفاته ـ أيضاً ـ شرط الإفراد ، الذي هو في مقابلة التثنية ، والجمع لأنها لو ثنيت أعربت كالتثنية : بالألف رفعا ، وبالياء نصبا ، وجرا ، ولو جمعت

---

(١) في (ح ... [illegible]

جمع تكسير أعربت بالحركات ، تقول : « جَاءَنى آباؤُك ، ورأيت آباءَك ، ومَرَرْتُ بآبَائكَ » .

وشرطوا ـ أيضاً ـ : ألا يكون منسوبا إليها « كَأَبَوِيَ ، وأَخَوِيّ » : فإنها ـ حينئذ ـ تعرب بالحركات .

واعلم أن جميع هذه الأسماء : يجوز إفرادها عن الإضافة ، إلا « ذُو» فإنها لو أفردت بقيت على حرف واحد ، وذلك ممتنع فى الأسماء .

وأما « فُوكَ » : فإنهم لما أفردوه عوضوا من واوه ميما ، ليصلح للإفراد ، ويسلم من بقائه على حرف واحد ؛ لأن الواو ساكنة ، تذهب عند التقاء التنوين ، فعوضوا منها حرفا صحيحا ، لا يسقطه التنوين وليس لنا أن نفعل ذلك فى « ذُو » لأن هذا التعويض ؛ إنما هو مقصور على السماع ، فسمع فى « فُوكَ » ولم يسمع فى « ذُو » .

ولا يجوز الجمع بين الميم ، والإضافة فى « فَم » إلا فى شذوذ .

جاء من ذلك [1] .

٨ ـ .... يُصْبِحُ ظمآن ، وَفِي البَحْرِ فَمُهُ [2]

---

(١) فى (ب) الشطر الأول : « كالحوت لا يلهمه شىء يلهمه » .

٨ ـ (٢) القائل : هو الراجز رؤبة بن العجاج . والبيت من شواهد الحيوان ٣/ ٢٦٥ ، والمخصص ١/ ١٣٦ ، والمقرب ٤٦ ، والخزانة ٢/ ٢٦٦ ، والعينى ١/ ١٣٩ والتصريح ١/ ٦٤ ، ٢/ ٢٩٢ ، والهمع ١/ ٤٠ ، والدرر ١/ ١٤ ، والأشمونى ١/ ٧٣ ، والأندلسى ، وديوانه ١٥٩ .

اللغة :

ظمآن : « ظمئ ـ كفرح ـ ظمأ ، وظماء ، وظماءة فهو ظمئٌ ، وظمآن ، وهى ظمآنة ، والجمع ظماء ، ويضم نادرا ، عن اللحيانى ، عطش ، أو أشد العطش ، وإليه اشتاق . » قاموس (ظمئ) .

والمعني :

أن الحوت شره إلى الطعام ، والشراب ، إذ يصبح ظمآن مع أن فمه فى البحر . =

روى « يُصْبح » - بالباء - من « أصْبَحَ » فيكون « ظـمآنَ » منصوبا على الحال ، وروى « يَصِيحُ » - باليـاء - فيكون « ظمآنُ » - على هذا - مرفـوعا ، ويكون التقدير : يصيح : أنا ظمآن ، وفى البحر فمه .

واعلم أن هذه الأسـماء - أيضـاً - تجـوز إضافتـها إلى الظاهر ، وإلى المضمر ، إلا « ذُو » فإنها لا تضاف إلى المضمر إلا شذوذا [1] .

قوله :

بالألفِ ارْفَعِ المثنَّـى ، وَكِلاَ إِذَا بِمُضْمرٍ ، مُضَافًا وُصِلاَ

= **الإعراب :** « يصبح ظمآن » الإعراب فى الشرح « وفى البحر فمه » واو الحال وجار ومجرور وخبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، وسكن للنظم ، والوقف .

والشاهد : شذوذ الجمع بين الميم ، والإضافة على مذهب الفارسى ، وغيره ، ومذهب ابن مالك ، ورجحه السيوطى : الجـواز فى الاختيار ، وفى الحديث : « لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِم » انظر ١/ ٤٠ همع الهوامع . . . ، وانظر ١/ ٨٠ شرح المرادى للألفية .

(١) وقد علق الصبـان فى حاشـيته على قـول الأشمونى : « وكلهـا تضاف للياء ، إلا « ذُو » فـإنها لا تضاف لمضمـر ، وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر ، غيـر صفة ، وماخالف ذلـك فهو نادر » ١/ ٧٣ شرح الأشمـونى للألفية . وقال الصبـان ، معقبا عـلى قوله : « . . فهو نادر » : « كإضـافته إلى العلم فى نحـو : « أنَا الله ذُو بكة » وإلى الجملة فى نحـو : « اذْهَب بذى تَسْلَم » أى : اذهب فى وقت صاحب سلامة » . وفى نكت السيوطى : أن إضافتـه إلى العلم قليلة ، وإلى الجملة شاذة ، وفى يس : أنه أضيف إلى الضمير شذوذا » ١/ ٧٣ حاشية الصبان .

وجاء بالأحكام النحوية : فقد نوع النقل ، كما نوع ما أضيف إليه « ذو »

ولعل السر فى إضافة « ذو » إلى اسم جنس ظاهر ، غـير صفة : أن « ذُو » هذه ، وهى التى بمعنى صاحب : أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها .

وهذا : يتطلب أمرين : **أحدهما** أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به .

والثانى : أن يكون ما بعـدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حـاجة إلى توسط شىء ومن أجل ذلك : لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية ، كالعلم ، والمال ، والفضل ، والجاه ، . . . .

لما فرغ من إعراب الستة الأسماء المعربة بالحروف شرع فى الكلام على التثنية ، وما جرى مجراها مما أعرب بالحرف : فذكر أن التثنية تكون فى الرفع بالألف ، ويجرى مجراها « كَلا » وإلى ذلك أشار بقوله :

بالألف ارْفَعِ المثنّى ، وكِلاَ ....

واشترط فى إعـراب - « كِلاَ » - كالتثنيـة أنْ يكُون مضافا إلى ضـمير ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... **إذَا بِمُضْمَرٍ ، مُضَافًا وُصِلاَ** »

يعنى : وتعـرب « كِلاَ» بالألف فى الرفع كـالمثنى ، إذا وُصِلَ بضـمير مضاف[1] .

فالضمير فى قوله : « وُصِلَ » عائد على « كِلاَ» .

ويؤخذ من إعادة هذا الضمير مفردا : أن « كلاَ » لـيست بتثنية حقيقة ، إذ لو كانت حقيقة لما صح إعادة الضمير المفرد على لفظها .

واعلم أنَّ « كِلاَ » إذا لم يضف إلى ضمير أعـربت كالمقصور بالألف فى كل حـال ، والحركات مـقدرة فى الألف ، تـقول : « جَاءَنِى كِلاَ غُلاَمَيْك ، ورأيتُ كِلاَ غُلاَمَيْك ، ومررتُ بِكِلاَ غُلاَمَيْك » .

وإنما أعربت - مع الضمير - كالتثنية ، ومع الظاهر كالمفرد المقصور ؛ لأن التثنية فـرع عن الإفراد ، والإضمار فرع عن الإظهار ، فـجعل حكم الفرع ، الذى هو التثنية ، مع الإضافة إلى الضمير ، الذى هو فرع .

وأعـربت بالحركـات ، التى هى الأصل ، مع الإضـافـة إلى الظاهر ، الذى هو أصل مناسبه بين الحالين .

---

(١) فى (أ) : « يضاف » .

واعلم أن لفظ « كلتا » مفرد ، ومعناه مثنى : فإن أعدت الضمير باعتبار المعنى ثنيت ، وإن أعدته بإضمار اللفظ أفردت .

قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (1) .

قوله :

كِلْتَا كَذَاكَ : اثْنَانِ ، واثْنَتَان كَابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

لما تكلم على « كِلاَ » في البيت المتقدم ذكر في أول هذا البيت أن « كِلْتَا » كذاك ، في الحكم .

« فكلتا » ـ في قوله ـ : مبتدأ ، و « كَذَاكَ » جار ، ومجرور في موضع الخبر-وهي مؤنث « كِلاَ » تقول : « جَاءَنِي كِلاَ الرجُلينْ ، وكلتا المرأتَيْنِ » .

ثم ذكر أن « اثْنَيْن ، واثْنَتَيْن » يجريان كابنين ، وابنتين ، فيرفعان بالألف .

وإلى هذا أشار بقوله :

. . . . . اثْنَان ، واثْنَتَانِ

كابْنَيْنِ ، وابْنَتَيْن يجْرِيَانِ

« فاثْنَان » مبتدأ ، و« اثْنَتَان » معطوف عليه ، و« يَجْرِيَان » خبر المبتدأ و « كابْنَيْن ، وابْنَتَيْنْ » متعلق « بيَجْرِيَان » .

وتقدير الكلام :

اثنان ، واثنتان يجريان كابنين ، وابنتين .

---

(1) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

قوله :

وتخلُفُ الْيَا - فى جَمِيعِهَا - الألِفْ   جرًا ، ونَصْبًــا ، بَعْدَ فَتْحٍ قد أُلِفْ

لما ذكر فى البيتين المتقدمين : أن التثنية ترفع بالألف ، وما جرى مجراها من « كِلاَ ، وكِلْتَا ، واثنين ، واثنتين » شرع فى هذا البيت يذكر حكمها فى النصب ، والجر : فذكر أن جميع ما تقدم ينصب ، ويجر بالياء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَتَخْلُفُ الْيَا فى جَمِيعِهَا الأَلِفْ ....

يعنى : وتكون الياء - فى النصب ، والجر - خلفا عن الألف فى الرفع والضمير فى « جَمِيعِهَا » عائد إلى المثنى ، وما جرى مجراه مما ذكره .

وقوله « بعد فتح قد أُلِفْ » :

يعنى : وتخلف الياء الألف - فى النصب والجر - بعد فتح قد ألف فى الرفع ، بمعنى : أنك إذا أردت أن تنصب التثنية ، أو تجرها أزلت[1] ألف الرفع وأتيت بالياء ، فتجعلها [2] مكان الألف ، بعد الفتحة التى كانت مألوفة ، قبل الألف فى الرفع ، فتقول : « الزَّيْدَيْنِ ، بعد قولك : « الزَّيْدَانِ » .

فتتغير الألف بالياء ، ولا تتغير فتحة الدال .

قوله :

وارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَبِيَا اجْرُرْ ، وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ : عَامِرٍ ، ومُذْنِبِ

لما فرغ من التثنية ، وما جرى مجراها - وهى القسم الثانى مما يعرب بالحروف - شرع فى هذا البيت ، فى ذكر القسم الثالث من ذلك ، وهو :

(١) فى (ب) : « أبدلت »   (٢) فى (أ ، ب) « فجعلتها » .

جمع المذكر السالم : فذكر أنه يرفع بالواو ، ويجر ، وينصب بالياء ، فأشار إلى الرفع بقوله : « وَارْفَعْ بَواوٍ » وإلى الجر ، والنصب بقوله : « وبيَا اجرُرْ ، وانْصِبِ » وقصر الياء للضرورة .

وأصل الكلام :

واجرُرْ ، وانْصِبْ بيَاءٍ .

ثم ذكر لمن هو هذا الحكم ، وهو : سالم جمع المذكر ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... سالمَ جمْعِ عَامِرٍ ، وَمُذْنِبِ »

فنص على أن المقصود بهذا الحكم : الجمع السالم ، واكتفى فى التذكير بالمثال : فيعلم من « عَامِر ، ومُذْنِب » أن المقصود المذكر ؛ لأنهما مذكران ، ومثل بمثالين :

أحدهما : اسم علم ، مذكر ، خال من التاء ، غير مركب ، عاقل .

وهذه شروط الاسم إذا جمع جمع المذكر السالم .

ومثل « بمُذْنِب » : وهى صفة لعاقل ، مذكر ،عارية من تاء التأنيث وهذه شروط الصفة ، إذا جمعت جمع المذكر السالم .

فجمع فى المثالين نوعى المجموع جمع مذكر سالم ؛ لأنه إما اسم ، أو صفة ونبه على شروط النوعين .

وهذا البيت : من حسان أبياته .

وقوله فى البيت : « سَالِمَ جَمْعِ »[1] مفعول تنازع فيه الأفعال المتقدمة

(١) سقط من (ب) لفظ : « جمع » .

فى صدر البيت ، فأعطه لما [1] شئت منها .

قوله :

وشبهِ ذَيْنِ ، وبهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا

لما مـثل فى آخر البـيت المتقـدم « بعامـر ، ومذنب » ذكـر أنهمـا غيـر مقصورين على هذا الحكم ، بل هما داخلان فى ذلك مع مـا أشبههما ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وشِبْهِ ذَيْنِ » .

فالإشارة « بذَيْن » إلى : « عَامِرٍ ، ومُذْنِبٍ » .

فتقدير الكلام :

عامر ، ومذنب ، وشبههما .

ثم ذكرأنه ألحق بسالم جمع المذكر - فى حكم الإعراب المتقدم - «عشرون وبابه » : من عقود العدد ، كثلاثين ، وأربعين إلى تسعين » وذكر - أيضاً - أنه ألحق به « أهْلُونَ » وهو جمع مذكـر على غير القيـاس؛ لأن « أهل » اسم غير علم ؛ فلم يكن حـقه أن يجـمع جمع مـذكر سالم ؛ لأن شـرط الاسم - فى ذلك - أن يكون علمـا ،وليس بصفـة ؛ لأنهم قد أجروه مـجرى الأسـماء ، فقالوا : « جَاءَنِى الأَهْلُ ، ورأيتُ الأهْلَ ، ومَرَرْتُ بالأَهْلِ » .

قال الله تعالى : ﴿ فأسر بأهلك ﴾ [2] : فأولوه العوامل ، والعوامل لا تليها الصفات ، فليس بصفـة عندهم ؛ إذ قد ثبت له حكم الاسم ، فجمعوه جمع المذكر الـسالم ، على غير قيـاس ، فهو ملحق بجمع المذكـر السالم فى الإعراب .

---

(١) فى (جـ) : « لمن شئت » .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

فالضمير فى قولـه : « به » - فى هذا البيت - عائد على سالم جمع فى البيت المتقدم .

قوله :

أُولُو ، وَعَالَمُـونَ عِلِّيُّونَا ‏ ‏ ‏ ‏ وأَرَضُون - شذَّ - والسِّنُونَا

هذا البيت: ذكر فيه أشياء مما ألحقت بجمع المذكر السالم - أيضا - وهى : « أُولُو » : وهو لفظ جـرى مجـرى الجمع المذكـر السالم فى الإعـراب ، ولا مفرد له من لفظه ، تقول : « هم أولُو مَالٍ » أى : أصحاب مال .

فمفرده - فى الحقيقة - : « ذُو » .

ثم ذكر - أيضاً - « عَالَمـوُن » وضبطه بفتح اللام ، ولا يصح - هنا - [1] كسر اللام ؛ لأنه - حينئذ - يكون « عَالِمونْ » : جمع « عَالِم » وهو جمع مذكر سالم حقيقة ، فلا يكون من الملحق ، بل هو بنفسه جمع المذكر السالم .

وإنما المراد - هنا - « عـالَمونْ » جمع « عَالَم » - بفـتحـها - وهو : كل موجود ، ما سوى الله .

ثم ذكر - أيضاً - « عِلِّيُّـون »: ومفـرده : « عِلِّى » وهو مختلف فى معناه : فقيل : هو اسم مكان ، فيكون قد فـات شرط العقل ، فلا يصح أن يجمع جمع مـذكر سالم ، فـيكون قد أجرى مـجرى المذكر السـالم فى الإعراب ، وليس بجمع مذكر سالم حقيقة .

وقـيل - أيضا - ، وهو : اسم مَلَك - فـعلى هذا : يكون جـمع مذكـر سالم حقيـقة ويكون تقدير الآية : ﴿ إنَّ كتاب الأَبْرار لفي عِلِّيين ﴾[2] - على

---

(١) سقط من (جـ) : لفظ « هنا » .

(٢) من الآية ١٨ من سورة المطففين .

حذف مضـاف ، تقديره ، إن كتاب الأبرار لفى حفظ عـليين ، يريد : جمع ملائكة اسم كل واحدمنهم « علِّى » .

ثم ذكر ـ أيضاً ـ أن « أَرَضُون » ـ شَذَّ ـ فجمع جمع [1] مذكر سالم .

وإلى هذا أشار بقوله :« وأَرَضُونَ شَذَّ » : « فأرَضُون » : مبتدأ ،وشذ : فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر .

وهو جمع « أَرْض »: فليس بعاقل ، ولا مذكر ، فحقه ألا يجمع جمع مذكر سـالم ، ولكنهم أجروه مجراه فى الصورة ، والإعراب : جـبرا لما فاته من نقص تاء التـأنيث ؛ لأن حق كل مؤنث أن يكـون فيه عـلامة التـأنيث ، وحـركـوا الراء فى الجـمع ، فـقـالوا : ـ أَرَضُون ـ : بفـتح الراء ، والأصل سكونها : لأنه جمع أرض .

نبهوا بهذا القدر من التغيير : على أنه ليس بجمع سـلامة حقيقة ثم ذكر ـ أيضاً ـ أن « سِنُون » شذ ، كمثـل ما شـذ « أَرَضُون » : **فتقـدير كلامه :** « والسِّنُون شذَّ » فحذف « شذ » من الثانى ، لدلالة « شذ » الأول عليه .

وهو جمع « سنة » وفات فيه العقل ، والتذكير ، والعلمية ، من شروط جمع المذكر السالم .

فكان حقها ألا تجمع كذاك ، ولكنهم أجروها مجرى جمع المذكر السالم فى الصورة ، والإعراب : جبرا لحذف لامـها ؛ لأنَّ أصلها « سنهة » بالهاء ، أو « سنوة » بالواو .

فحذفت اللام ، التى هى : الهاء ، أو الواو ، على القولين .

---

(١) عبارة (أ) : « شذ جمع مذكر سالم » .

قوله :

وَبَابُهُ ، ومثــــلَ حِينٍ قد يَرِدْ ذَا الْبَابُ ، وهُوَ عند قَوْمٍ يطَّرِدْ

قوله : « وَبَابُه » : معطوف على « سِنُون » ـ فى آخر البيت المتقدم .

فالمراد : « السِّنُون » وبابه مما جرى مـجراه « كَإِوَزّين » جمع « إِوَزَّة » : للطائر المعروف .

و « حرُّون » وهو جـمع « حَرَّة » : للأرض[1] ، ذات الحجارة السود ، وقد قيل فى جـمعها ـ أيضـاً : « أُحرُّون » ـ بهمزة مـفتوحة ، زادوها تغـييرا مُؤْذنًا بأنه ليس جمع سلامة حقيقة .

ومن ذلك : « ثُبُون » وهو جمع « ثُبَة » للجماعة .

و « قُلُون » وهو جمع « قُلَة » ـ بضم القـاف ، وتخفيف اللام ـ للعـبة يلعب بها .

وقيـاس هذا الجمع الشاذ : أن يكسر أوله إن كان المفـرد مفتوح الأول ، مخففا « كسنة » وكـذلك إن كان المفرد مكسورا « كمِائة » : تقول فى جمعه : « سِنِين ، ومِئِين » ـ بكسر الأول ـ .

وإن كان المفـرد مفتـوح الأَوَّل ، مشدَّدا « كـحرَّة » [2] بقى على فتحه فتقول : « حَرُّون » ـ بالفتح ـ .

وإن كان المفرد مـضموما « كقُلَة » : فلك فى الجمع وجـهان : الكسر ، والضم فتقول : « قُلُون ، وقِلُون » ـ ضماًّ ، وكسراً ـ .

هذا حكم باب « سِنُون » .

---

(١) فى (جـ) : « وهى الأرض ذات الحجارة » .

(٢) فى (أ) « مفتوح الأول مشدد الحرة » .

ثم ذكر المصنف: أن هذا الجمع الشاذ قد يعرب إعراب « حين » يعنى : بلزوم الياء ، وإجـراء الحركـات على النون ، فتـقول : « هَذِهِ سِنُونٌ » - بضم النون ، ورَأَيْتُ سِنِينًا » - بفتح النون - و « جـئت فى سنينٍ » - بكسر النون ، وكلها منونة ، إن كان منصرفا .

ومن أعرب هذا الإعراب لا يسقط النون فى الإضافة .

وإلى هذا الإعراب أشار المصنف بقوله :

... ومثلَ حين قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ ...

يريد بقوله : « ذا الباب » : « باب سنين » .

ونبه بقوله : قَدْ يَرِد : على أن هذا قليل .

ثم قال : إن ذلك عند قـوم قياس ، لا يتوقف على سـماع ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهْوَ عِنْدَ قومٍ يَطَّرِدْ » .

فقـوله : « وهو » يعود علـى إعراب « سِنين » كَحِين » ، المفـهوم من مقتضى كلامه (١) .

وقـد ورد من ذلك فى الحـديث الشـريـف قـوله (ﷺ) : « اللهمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِين يوسُفَ » .

روى : « كَسِنِينِ » - بكسر النون من الثانى - .

قوله :

ونُونَ مجمُوعٍ ، ومَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وقلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

ذكر فى هذا البيت أن نونَ الجمع المذكر السالم ،وما التحق به ، يعنى :

---

(١) فى (أ ، ب) : « من مقتضى الكلام » .

فى الإعراب ـ مما تقدم ذكره ـ وأشباهه تكون مفتوحة ، وإلى هذا أشار بقوله : « فَافْتَحْ » .

ثم ذكر أن قليلا من الناس ينطقون بها مكسورة ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... وقلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ »

« فنونَ مجموع » مفعول مقدم بقوله : « فافتح » ومن بكسره فاعل « بقل » .

والضمير فى « كسره » عائد إلى نون مجموع .

قوله :

ونُونُ ما ثُنِّــى ، والمُلْحَقِ بهْ   بعكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوه ، فانْتَبِهْ

لمـا فرغ من حكم نون الجمع ذكر حكـم نون التثنية ، وما التحق بهـا « كاثنين ، واثنتين » وما أشبه ذلك ، فنص على أنهم يستعملونها بعكس نون الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

« وَنُونُ ما ثُنِّيَ ، وَالْمُلْحَقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ .... »

يعنى : بعكس نون الجـمع : فيكون الكثيـر فى نون التثنيـة : الكسر ، والقليل فيها الفتح [1] .

---

(١) نون الجمع المذكر السـالم ، وما ألحق به تكون مفتـوحة : فرقا بينه ، وبين نون التـثنية ، وجاء فى الضرورة ، وليس لغة قوم كسر النون كقول الشاعر :

عرفنا جعفرا ، وبنى أبيه   وأنكرنا زعانـف آخَرِينِ

وقول الآخر :

وماذا يبتغى الشعــراءُ منى   وقد جاوزت حد الأربعينِ

أما نون المثنى فعلى العكس ، أى : قد تأتى النون مفتوحة ، وهى لغة قوم ، ولا يختص ذلك بالياء ، بل قد يأتى مع الألف

وقوله « فانْتَبِهْ » حشو .

« ونون ما ثنى » : يحتمل أن يكون مبتدأ ، خبره الجملة من قوله : « استعملوه » ويحتمل أن يكون منصوبا على المفعول به بفعل مقدر ، يدل عليه « استعملوه » لأن المسألة من باب الاشتغال .

والضمير فى قوله : « وَالْمُلْحَقِ بِهْ » : عائد على قوله : « ونون ما ثُنِّى » .

قوله :

وَمَابتَا ، وألِــف قــد جُمِــعَا   يُكْسَر فى الجرِّ ، وفى النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ من الأقسام الثلاثة من الأسماء المعربة بالحروف ، وهى : الستة الأسماء ، والتثنية ، وجمع المذكر السالم ، وما التحق بهما[1] ، شرع فى هذا البيت يذكر جمع المؤنث السالم ، وهو : المجموع بالألف ، والتاء « كزَيْنَبَاتٍ » وإلى هذا أشار بقوله :

وما بتَا ، وألِف قد جُمِعَا   ...   .

ثم ذكر حكمه ، فقال :

= والخلاصة : **أن نون جمع المذكر السالم** : الأصل فيها أن تأتى مفتوحة ، وكسرها ضرورة ، وليس بلغة .

أما نون المثنى : فالأصل فيها أن تكون مكسورة ، وقد تأتى مفتوحة على لغة قوم ، كقول الشاعر : ـ يصف قطاة ـ .

على أحوذيَّيْنَ استقلت عشية   فما هى إلا لمحــة ، وتغيــب

وقيل : لا يختص ذلك بالياء ، بل يمكن أن يكون الفتح مع الألف ، كقوله :

أعرفُ منها الجيد ، والعينانا   ومنخران أشبهــا ظبيــانا

(على لغة من يلزم المثنى الألف) انظر ١/٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ شرح المرادى للألفية وانظر ١/ ٦٧ ـ ٧١ شرح ابن عقيل .

(١) فى (جـ) : « وما التحق بها » .

.... يكسَر فى الجرِّ ، وفى النَّصْبِ مَعَا

فالضـمير فى قـوله « يكسر » عائـد على « مَا » من قوله : « ومَا بتَا ، وألفٍ » .

« وما » : مبتدأ ، مـوصول ، وجمع ، وما تعلق به من قوله : « بتَا ، وألفٍ » صلة « لِمَا » و « يكسـر » خبـر المبتـدأ ، الذى هو « مَا » و « مَعَا » نصب على الحال ، من النصب ، والجـر ، يعنى : فى حال اجتماعـهما على هذا الحكم ، وقصر قوله : « بِتَا » للضرورة .

والحاصل من البيت :

أن جمع المؤنث السالم يعزب بالكسرة فى النصب ، وفى الجر .

وسكت عن الرفع ؛ لأنه جار على أصل القاعدة : من الرفع بالضم ولو خرج عن الأصل لنبه عليه .

قوله :

كَذَا أُولاَتُ ، والَّذِى اسْما قَدْ جُعِلْ « كأَذْرِعَاتٍ » : فِيـــهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

ذكر فى هذا البـيت أن « أُولاَت » تجرى مجرى جـمع المؤنث السالم فى الإعراب : فيرفع بالضمة ، ويجر ، وينصب بالكسرة .

و « أُولاَت » : هو مؤنث « أُولُو » ، ومـفرده « ذَات » وليس له مـفرد من لفظه ـ كما تقدم فى أُولُو ـ .

ثم ذكر أن الذى جعل اسما علما من جمع المؤنث السالم يعرب فى حال التـسمـية إعـراب جمع المؤنث ، ومـثله « بأَذْرِعَات » [1] ،وهى اسم مـوضع

(١) أذرعـات : جمع « أذرعـة » وأذرعة جـمع تكسـير للقلة ، والمفـرد « ذراع » (انظر ١/ ٢٢ همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع)

مخصوص .

فلك أن تعربها كجمع المؤنث ، فتقول : « هَذِه أَذْرِعَات » - بالضم - و « رَأَيتُ أَذْرِعَاتِ » - بالكسر - و « مررت بأَذْرِعَاتِ » - بالكسر أيضاً - .

فقوله : « وَالَّذِى » مبتدأ ، و« اسمًا » مفعول « بجُعِل » مقدم ، وقوله : « وذَا أَيْضًا قُبل » : جملة فى موضع خبرا الذى ، والإشارة « بذَا » إلى إعراب جمع المؤنث السالم ، و«قُبِل » : فعل ما لم يسم فاعله ، والضمير المستتر فيه عائد إلى « ذَا » والضمير فى قوله : « فِيهِ ذَا » عائد إلى « الَّذِى »

وقوله : « وَاسْمًا » أراد به : العلم .

فتقدير الكلام : والذى جعل اسما علما ، كما جعل أذرعات قبل فيه هذا الإعراب .

واعلم أن مسألة « أذْرِعَات » فيها ثلاثة وجوه : ذكر منها المصنف واحداً وهو إعرابه إعراب [جمع] المؤنث السالم - منونا فى كل الأحوال .

ويكون التنوين تنوين المقابلة لنون[1] الجمع .

وهذا هو الوجه المشهور ، ولم ينبه المصنف على حكم التنوين ، ولكن هذا هو مراده .

الوجه الثاني :

أن يعرب إعراب الجمع السالم ، إلا أنه من غير تنوين .

وهذا المذهب : منقول عن البصريين[2] .

---

(١) فى (جـ) : « كنون الجمع » .

(٢) استوفى ابن جابر الأندلسى الوجوه استيفاء طيبا ، وأشار إلى أصحابها ومن أراد المزيد فليرجع إلى ١/٧٢ إلى ١٠٧ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية - لنا - والشاهد هو الشاهد الثالث ، وفى الكتابة فيه استيفاء لجميع الجوانب النحوية .. هذا : وقد سقط من النسخة(ب) من قوله : « أن يعرب .. إلى قوله : .. البصريين » .

الوجه الثالث :

أن يعرب إعراب مفرد ،لا ينصرف ،ويخرج عن حكم الجمع ،فتقول : « هذه أذْرِعاتُ » - بالضم من غير تنوين - و « رأيتُ أذْرِعَاتَ » - بفتح التاء من غير تنوين - و « مَرَرْتُ بأذْرِعَاتَ » - بفتح التاء من غير تنوين - أيضاً - .

وهذا الوجه عن الكوفيين .

ويلزمهم أن يقفوا بالهاء ؛ لأنه عندهم مفرد ، وتاء المفرد تبدل في الوقف هاء .

قوله :

وجُرَّ بالفتحة مَالاَ يَنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ ، أَوْ يَكُ بعد « أَلْ » رَدِفْ

هذا البيت ذكر فيه إعراب ما لا ينصرف : فبين أنه يجر بالفتحة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

« وجرَّ بالفتحة مَا لاَ ينصَرِفْ   .... »

ثم ذكر أنَّ جره إنما يكون بشرط ألا يضاف ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، وإلى شرط عدم الإضافة أشار بقوله : « مَالَمْ يُضَفْ » وإلى شرط عدم الألف ، واللام أشار بقوله : « أوْ يَك بَعْدَ ألْ رَدِفْ » .

فتقدير الكلام : مالم يضف ، وما لم يكن بعد « أل » ردف . وقوله : « رَدِفْ » فعل ماض ، بمعنى أردفه [1] .

فالحاصل من البيت :

أن الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ، إلا إذا أضيف ، كقولك :

---

(١) في : (أ ، جـ) : « أردفته » .

« مَرَرْتُ بِمسَاجِدِكُم » ، فيكسر ـ حينئذ ـ فى الجر .

وكذلك : إذا أدخلت عليه الألف ، واللام ، كقولك : « صَلَّيْتُ فى المساجد » .

وسكت المصنف عن إعرابه فى النصب ، والرفع ؛ لأنه جار على الأصل : من النصب بالفتحة ، والرفع بالضمة .

قوله :

واجْعَلْ لَنَحْوِ « يفْعَلاَنِ » النونَّا رَفْعًا ، وتَدْعِينَ ، وتَسْأَلُونَا

لما فرغ المصنف من إعراب الأسماء ، انتقل يتكلم فى إعرب الأفعال ، فشرع فى هذا البيت فى ذكر الأمثلة الخمسة من الفعل .

وإنما كانت خمسة ؛ لأن مرادنا الفعل الذى أسند إلى ضمير ، مرفوع ، بارز ، متصل ، وهو : إما ضمير [1] اثنين ، سواء : كانا مذكرين ، أو مؤنثين وهما على نوعين : بحسب[2] الغيبة ، والخطاب .

فتقول فى الغيبة : « يفعلان » ـ بياء ـ وفى الخطاب « تفعلان » ـ بتاء ـ :

فهذان مثالان .

وإن كان الفعل مسندا إلى ضمير جماعة المذكرين ، فهو ـ أيضاً ـ : إما غيبة ، أو خطاب ، **فتقول فى الغيبة** : « يَفْعَلُون » وفى الخطاب « تَفْعَلُون » .

فهذان مثالان .

صارت أربعة أمثلة .

ولا مدخل ـ هنا ـ لضمير جماعة المؤنث ؛ لأن الفعل معهن يكون مبنيًا ،

---

(١) فى (جـ) : « وهو إما اثنين » .   (٢) فى (أ ، ب) : « حسب » .

فلم يبق إلا ضمير المفرد .

فإن يكن مذكرا فلا مدخل له ـ هنا ـ ؛ لأنه يكون إما مستترا ، وشرطنا فى هذا البـاب إبرازه ، وإما أن يـكون منفصـلا ، وشـرطنا ـ هنا ـ أن يكون متصلا : فتعين ضميرا لواحدة ، المؤنثة المخاطبة ، « كأَنْتِ يَا هِنْدُ تَقُومِينَ » .

وأما ضمير الغائبة : فلا يصلح .

فصارت بهذا خمسة أمثلة :[1]

فجميعها ترفع بالنون ، وتنصب ، وتجزم بحذف النون .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

« **واجْعَلْ لَنَحوِ يفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا** .... »

فبين أن رفعـها بالنون ، ونبه على المثالين ، المسندين إلى ضمـير التثنية بحـسب الغيـبة ، والخطاب بقـوله : « يَفْعَلاَن » وأطلق ، ولم يعين ليـدخل المثالين .

وأشار إلى ضمير الواحدة المخاطبة بقوله : « تَدْعِين » .

وأشار إلى المثالين ، المسـندين إلى ضمـــير جماعة المذكـرين بقـوله : « تَسْأَلُونَا » ولم يعين غيبة ، ولا خطابا ، ليدخل المثالين .

فالأمثلة الخمسة مأخوذة من تمثيله .

قوله :

وحَذْفُها للْجَزْمِ ، والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِى لتــرومى مَظْلَمــهْ

---

(١) ويقال لها : الأفعال الخمسة .

وهى : كل فعل مضارع اتصل بألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مؤنثة مخاطبة .

لما ذكر فى البيت المتقدم : أن هذه الأمثلة ترفع بالنون ، ذكر فى هذا البيت أنها تنصب ، وتجزم بحذف النون فالضمير فى قوله : « وحَذْفُها » عائد إلى النون فى البيت المتقدم .

وحذفها : مبتدأ ، وسمة : خبره ، والسمة : العلامة .

فتقدير الكلام : وحذف النون علامة فى النصب ، والجزم ، يعنى : فى الأمثلة الخمسة المتقدمة ، ثم مثل النصب ، والجزم بقوله :

« .... **كَلَمْ تكُونِى لترُومى مظلَمَهْ** »

« فتكونى » مجزوم « بلَمْ » : كان أصله « تكونين » فحذفت النون للجزم ،« وترومى » منصوب :كان أصله « تَرُومِينَ » فحذفت النون للنصب .

واللام الداخلة على « تَرُومِى » لام « كى » [1] فانتصب ترومى بأن المضمرة ، بعد لام « كَىْ » .

ومثل المصنف النصب ، والجزم فى مثال واحد ، وهو مثال الواحدة المخاطبة ، فأما مثال ذلك فى « تَفْعَلُون » فكقوله تعالى : ﴿ **فإن لَّمْ تفْعَلُوا ولن تفْعَلُوا** ﴾ [2] .

وأما مثالهما فى « يَفْعَلاَنِ » فكقولك :« الزيدانِ لم يَذْهَبَا ،ولَنْ يذْهبا » .

---

(1) الشارح الأندلسى جعل اللام : «لام كى » وحكمها الكسر ، وفتحها لغة تميم ٣/ ٢٩٢ صبان وفرق بينهما النحاة : انظر المغنى ٢١ ، ٢١١ ، والصبان ٣/ ٢٩٢ ، والخضرى ١/ ١٢٢ ، والتصريح ٢/ ٢٤٤ .. **والخلاصة فى ذلك** : أن لام الجحود تضمر بعدها « أن » وجوبا ، ولام كى تضمر بعدها أن جوازا ، والنفى فى الجحد يتناول ما قبل اللام ، وما بعدها ، وفى لام كى ما بعدها ، ولام الجحود بعد كون منفى .

والأولى : أنها لام الجُحود ، ويعرب البيت على ذلك ، وفاقا للشيخ خالد الأزهرى ص ١٢ تمرين الطلاب.. فقد قال : « فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود » أى « لترومى ».

(2) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

قوله :

وسَمِّ مُعْتَلاًّ مِـــنَ الأَسْـــمَاءِ مَا   كَالْمُصْطَفَى ، والْمُرْتَقِى مَكَارِمَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف المعتل من الأسماء .

وهو الذى ، يكون آخره ألف ساكنة ، ولذلك أشـار المصنـف بقوله : « كالْمُصْطَفَى » أو ياء ساكنة قبلهـا كسـرة ، ولذلك أشـار المصنف بقـوله : « والْمُرْتَقِى » ويسمى الأول **مقصورا** ، والثانى **منقوصا** .

هذان القسمان هما الموجودان فى الأسماء من المعتل .

وأما ما آخره واو ساكنة ، قبلها ضمة ، فذلك غير موجود فى الأسماء ، وإنما يوجد فى الأفعال « كيَغْزُو » (١) .

« فَمَا » من قوله : « مَا كَالْمُصْطَفَى » مفعول « بِسَمِّ » وهى موصولة ، و « كالمصْطَفى » جار ، ومجرور فى موضع الصلة .

وقوله : « مَكَارِمَا » منصـوب على التميـيز ، وجمـعه باعتـبار الأنواع والتمييز إذا اعتبرت فيه الأنواع جاز أن يجمع ، تقول : « زَيْدٌ كريمٌ آباء » .

وهذان القسمان اللذان ذكرهما المصنف من المعتل جاء بهما ليذكر أحكام إعرابهما .

---

(١) **خلاصة ما يقال في ذلك :**

أن الواو أثقل حروف العـلة ، والضمة أثقل الحـركات ، والاسم تنشد فـيه غـاية الخفة ، وبخـاصة الثلاثى ، ويشتد الحنين إلى الخفة عند الطرف . . . من أجل ذلك كرهوا النطق باسم آخره واو ساكنة قبلها ضمة ، واحتمل الثقل فى الفعل ؛ لأنه لم يبن على الخفة ، لكن الاسم إذا كان مبنيا ، نحو : « هو » أو كان من الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو : جاء أبُوك ، أو كانت التسمية بفعل ، مثـل « يدعو » ، أو كان منقولا من العجمة مثل : « سمندو ، وقمندُو » . احتمل فيه ذلك ، والموضعان : الثالث والرابع للكوفيين . انظر ابن عقيل ١/ ١٣ .

قوله :

فالأوَّلُ الإعْــــرابُ فيهِ قُدِّرَا   جَميعُهُ ، وهوَ الّذى قَدْ قُصِرَا

ذكر فى هذا البيت إعراب المقصور : فذكر أن الإعراب فيه يكون مقدرا : رفعاً ، ونصبًا ، وجرًا ، فلا يتغير آخره فى الظاهر ، وإنما يتغير بالتقدير .

فتقول : « هَذه الْعَصَا ، ورأَيتُ الْعَصَا ، وضربتُ بالْعَصَا » .

فقـوله : « الأوَّل » يعنى به : الأول من المثـالين ، اللذين ذكرهمـا فى البيت المتقدم ، وهو « الْمُصْطَفَى » .

ثم أشار إلى تقدير الإعراب فيه جميعه ، فقال :

... الإعْرابُ فيه قُدِّرَا   جَميعُهُ ....

أى : جميع الإعراب .

ثم نبه على أن هذا النوع يسمى المقصور ، فقال :

.... وهوَ الّذى قَدْ قُصِرَا

فقوله : « وَهوَ » : عائد إلى قوله : « فَالأوَّلُ » .

قوله :

والثّانِ مَنْقُوصٌ ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ   ورَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْــضًا يُجَرّ

هذا البيت ذكر فيه حكم المثال الثانى ، وذكر أنه يسمى المنقوص ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والثان مَنْقُوصٌ » .

فحذف ياء « الثّانِى » : وهى لغة .

ثم ذكـر أن النصب يـكون فيـه ظاهراً ، تقـول : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَ » -

ينصب الياء . وإلى هذا أشار بقوله : « ونَصْبُهُ ظَهَرْ » .

ثم ذكر أن الرفع يكون فيه مقدرا ، وإلى هذا أشار بقوله : « ورفعُهُ يُنْوَى » أى : يقدر .

ثم ذكر أن جره يكون بالتقدير ، كرفعه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « كَذَا أَيْضًا يُجَرّ » .

فالإشارة « بذا » لحكم الرفع ، و « أيضاً » : مصدر ، ومعناه عودًا : من « آض يئيض » : إذَا عَادَ [1] .

فتحصل من هذا البيت ، والذي قبله :

أن المقصور « كالمُصْطَفَى » : يقدر فيه جميع الإعراب ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة .

فالتقدير ـ هنا ـ : لأجل التعذر ، فتمتنع الحركة ، سواء كانت ثقيلة ، أو خفيفة .

وأن المنقوص « كالمرتقِى » : يقدر فيه الرفع ، والجر ، ويظهر النصب ؛ لأن الياء قابلة للحركة ، ولكنه استثقلت حركة الرفع ، وحركة الجر ، لثقل الضمة ، والكسرة ، فقدرتا ولم تظهرا ، وأظهر النصب لخفة الفتحة [2] .

فالتقدير فى المنقوص : استثقال ، وفى المقصور تعذر [3] .

---

(١) انظر بقية معانى « أيضاً» فى القاموس المحيط ، مادة (الأيض) .

(٢) ترتيب الحركات فى الثقل ، أو الخفة :
الفتحة أخف الحركات ، والضمة أثقل الحركات ، والكسرة ثقيلة .

(٣) لم يتعرض الشارح الأندلسى لتعريف المقصور ، والمنقوص ، ونأخذهما من ابن عقيل .
المقصور ، « هو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة » والمنقوص : « هو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة قبلها كسرة » انظر ١/ ٨١ شرح ابن عقيل للألفية .
وسر التقدير فى الألف : أن الألف لا تأتى إلا بشرطين : أن تكون ساكنة ، وأن يكون ما قبلها مفتوحا ، **ومن ذلك** : يتعذر وجود الحركة على الألف ؛ لسكونها ، أما الفتحة فإنها تظهر ـ لخفتها ـ على ياء المنقوص ، وتستثقل الضمة ، والكسرة عليها لما تقدم .

قوله :

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ   أَوْ وَاوٌ ، أو يَاءٌ : فَمُعْتَلاً عُرِفْ

لما فرغ من معتل الأسماء شرع فى معتل الأفعال ، فذكر أن كل فعل آخره ألف أو واو ، أو ياء ، يعرف بالمعتل ، فإلى المعتل بالألف أشار بقوله : « وأَىُّ فعلٍ أخرٌ منه ألف » وإلى المعتل بالواو أشار بقوله : « أَوْ وَاوٌ » وإلى المعتل بالياء أشار بقوله : « أَوْيَاءٌ » .

فحصل فى الفعل أقسام المعتل الثلاثة : « كيَخْشَى ، ويَدْعُو ، ويَرْمِى » .

وحروف العلة هى : الواو ، والياء ، والألف ، وتسمى - أيضاً - حروف المد ، واللين [1] .

قوله :

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ   وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى

لما ذكر فى البيت المتقدم أنواع الفعل المعتل الآخر شرع يذكر حكم كل نوْع فى الإعراب : فذكر فى هذا البيت حكم ما آخره ألف ، فبين أن الرفع يقدر فيه ، فتقول : « زَيْدٌ يَخْشَى » : فعلامة الرفع الضمة المقدرة فى الألف ، وكذلك النصب ، فتقول : « زَيْدٌ لَنْ يخْشَى » : فالفتحة مقدرة فى الألف .

---

(١) **التحقيق فى حروف العلة ما يلى :**

أ ـ تسمى الأحرف الثلاثة : حروف علة ، لتقلبها تقلب حالة العليل ، وهذا الوصف لا ينفك عنها مطلقا

ب ـ قد يضاف إلى ذلك وصف آخر وتسمى حروف لين ، وذلك إذا سكنت وانفتح ما قبلها ، لأنها لانت فى النطق بذلك مثل : « قَالَ ، وقَوْل ، وبَيْع » .

جـ ـ وقد ينضم إلى ما تقدم وصف ثالث ، وتسمى حروف مد وذلك إذا جانستها الحركة ، مثل : « يَقُول ، ويَبِيعُ ، ومَقَال » .

والألف لا تنفك عن الأوصاف الثلاثة ، بخلاف الواو ، والياء .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ ....

فقوله : « انْوِ » يعنى : قدِّر ، و « غير الجزم » : هو الرفع ، والنصب ؛ إذ ليس فى الفعل غير الثلاثة ، وقد استثنى الجزم ، فبقى اثنان .

ثم شرع فى عجز البيت يذكر حكم ما آخره واو ، أو ياء ، فذكر أن النصب يظهر فيهما ، ومثلهما بقوله : « يغزُو ، ويَرمِى ، فتقول : « لَنْ يَغْزُوَ زَيْدٌ » : فتظهر الفتحة ، وكذلك : « لَنْ يَرْمِيَ » .

قوله :

والرَّفْعَ فيهمَا انْوِ واحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمَا

شرع فى هذا البيت يذكر بقية حكم « يغزُو ، ويَرْمِى » وما بقى من حكم « يَخْشَى » :

فذكر أن الرفع يقدر فيهما (1) ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والرفع فِيهمَا انْوِ » أى : قدر .

فالضمير من قوله : « فيهما » : عائد إلى يَدْعُو ، ويَرْمِى » فى آخر البيت المتقدم .

وها هنا فرغ له حكم الأقسام الثلاثة المعتلة : من الفعل فى الرفع ، والنصب .

ويبقى حكم ثلاثتها فى الجزم ، فبينه فى بقية البيت ، فقال :

..... واحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ ....

---

(1) فى (ب) : « يقدر » .

يعنى : واحذف حرف العلة فى حال الجزم (١) .

و« ثلاثهن » مفعول « بجازم »،ويحتمل أن يكون مفعولا « باحذف » ، لكنه على تقدير حذف مضاف .

فيكون التقدير :

واحذف آخرَ ثَلاثَهن فى حال الجزم .

وعنى « بثلاثهن » : المعتل { بـ } « الألف ، والواو ، والياء » .

وقوله : « تقض » : فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، الذى هو : « احذف » .

يعنى : أنك إذا فعلت ما ذكرت لك فى الجزم تقض بذلك حكما لازما ، وتفى .

« وتقضى . . . » ـ إلى آخر البيت ـ حشو .

ولكنه جاء به على وجه مستحسن ، إذ ليس يخلو من معنى (٢) .

---

(١) الحكم المتقدم ، ـ وهو حذف حرف العلة فى حالة الجزم مثل : « لم يسع ، ولم يدع ، ولم يرم - خاص بسعة الكلام ، أى : النثر .

اما فى ضرورة الشعر : فقد تثبت هذه الأحرف ، ويقدر الجزم :

قال الشاعر :

ألم **يأتيك** ، والأنباء تنمى ‏ ‏ ‏ ‏ بما لاقت لبون بنى زياد

وقول الشاعر :

هجوْتَ زَبَّان ، ثم جئتَ مُعْتَذِرًا ‏ ‏ ‏ ‏ من هَجْوِ زَبَّانَ ،لم **تهجو**،ولم تدع

وقول الشاعر :

إذا العجوزُ غضبت ، فطلّق ‏ ‏ ‏ ‏ ولا**ترضاها** ، ولا تملَّق

وبعض النحاة : يحمل ما تقدم على الإشباع ،أى إشباع الحركة ،التى نشأ عن إشباعها حرف العلة ، وقد حذفت الحروف الاصلية للجازم .

(انظر شرح المرادى للألفية ١/ ١١٧ ، ١١٨)

(٢) سقطت من (ب) كلمة « معنى » .

النكرة ، والمعرفة

هذا الباب : وضعه للنكرة ، والمعرفة ، وما يتعلق بهما .

واعلم أن النكرة هى الأصل : إذ النكرة يندرج تحتها كل معرفة ؛ لأن أنكر النكرات « شىء » وكل موجود يدرج تحتها .

وإذا أطلقت المعرفة لم يندرج تحتها النكرة ؛ لأن المعرفة إنما تطلق [1] على شئ معين ، وأيضاً فالأصل جريان الأشياء على العموم .

قوله :

نكرةٌ قَابِــلُ « أَلْ » مُؤَثِّرا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

بدأ بالنكرة : لأنها الأصل ـ كما قررنا ـ .

وفسر النكرة بأنها : كل اسم يقبل « أل » بشرط أن تكون [2] فيه « أَلْ » مؤثرة للتعريف .

فمثال قابل « أل » قولك : « غُلاَم ، وفَرَس » وما أشبه ذلك ، فإنه يقبل أن تعرفه « بأَلْ » فتقول : « الغُلاَم ، والْفَرَس » .

وهى ـ ها هنا ـ مؤثرة : ألا ترى أنها لما دخلته عرفته بعد أن كان منكرا ، فأثرت فيه التعريف .

ومثال ما تدخله « أَلْ » ولا تَؤثر فيه العلم ، الذى يكون الألف واللام للمح الصفة « كالْقَبَّاس ، والْحَارِث » : فإنهما معرفتان بالعلمية ، والألف ، واللام لم تؤثر فيه تعريفا .

ومن هذا احترز المصنف بقوله : « مُؤَثِّرَا » ، ثم ذكر أن الواقع موقع

---

(١) فى (أ ، جـ) : « تنطلق » .   (٢) فى (أ) : « يكون » .

ما يقبل « أَلْ » له حكمه .

ولذلك أشار بقوله :

.... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقع مَا قَدْ ذُكِرَا

فقوله : « مَا قَدْ ذُكِرَا » يعنى به: قابل « أَلْ » المذكور فى صدر البيت .

وقولـه : « أَوْ وَاقِعٌ » يعنى به : « ذُو » التى بمعنى صاحب ، لأنـها ، وإن كان لفظها لا يقبل الألف ، واللام فإنها واقعة موقع صاحب ، وهو قابل الألف ، واللام ، فلها حكمه .

وأما إعراب البيت :

« فنكرة » مبتدأ ، وصح الابتداء بالنكرة ؛ لأنه جاء فى معرض التفصيل للنكرة ، والمعرفة [1] .

وخبره « قَابِل إلى آخر البيت .

أو يكون « قَابِل أَلْ » مبتـدأ ، و «نكرة » خبر مقدم ، فـيكون التقدير : قابل « أل » مؤثرا ، أو واقع موقعه نكرة .

و« مُؤَثِّرا » حـال من « أَلْ »، و « مـوقع » ظرف ، ولا يحـسن جـعله

---

(١) علل الشيخ خالد الأزهرى الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع : بأن قوله : « نكرة » قد جاء فى معرض التقسيم ، أو كونها جارية على موصوف محذوف ، والتقدير : اسم نكرة .

(انظر ص ١٤ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب) .

(٢) عبـارة ابن مالك تحصر الاسم فى النكرة والمعـرفة ، وذلك هو الراجح عند النحاة والمرجـوح هو ما ذهب إليه قوم منهم ، حيث قسموا الاسم ثلاثة أقسام :

الأول : النكرة ، وهو ما يقبل « أل » كرجل ، وغلام ، وفرس . . .

الثاني : المعرفة ، وهو مـا وضع لمعين ، كالضمير ، والعلم ، والإشـارة ، والمحلى بأل ، وغير ذلك من أنواع المعارف .

الثالث : اسم لا هو نكرة ، ولا معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ، ولا يقبل « أل » وذلك « كمَن ، ومَا » وهذا الرأى لا وزن له عند الأكثرين .

مصدراً ؛ لأن المعنى أن يقع « فى » محله ، لا أن يقع وقوعا كوقوعه : إذ لو كان كذلك لدخلته الألف ، واللام بنفسه .

قوله :

وَغَيْرُهُ مَعْــرِفَةٌ : كَــهُمْ ، وَذِى   وهِنْد ، وابْنِى ، والْغُلاَم ، والَّذِى

لما بين النكرة شرع فى هذا البيت يذكر المعرفة ،فقال: « وغَيْرُهُ » يعنى : وغير مـا ذكرت من النكرة معـرفة ، ثم مثل المعرفـة بالضمير « كـهم » : نبه بذلك على أن جـميع الضـمائر معـارف ، ثم مثل « بذى » وهـو اسم إشارة للمؤنثة الواحدة ، فنبه على أن جميع الإشارات معرفة ، ثم مثل « بِهنْد » وهو اسم علم فدل على أن الأعلام معرفة .

ومنع صرف « هِنْد » وهو أحد الوجهين فيها ، فليس بضرورة [1] .

ثم مثل « بابنى » مـضافا إلى ياء المتكلم ، فدل على أن المضـاف يتعرف بالمضاف إليـه ، إذا كان المضاف إليـه معرفـة ، كمثل مـا فى المثال ؛ لأن ياء المتكلم ضمير ، وقد تقدم أن الضمائر مـعرفة ، وسيأتى فى باب الإضافة يبين الإضافة التى تعرف ـ إن شاء الله ـ .

ثم مـثل « بالغُلاَم » وهو مـعرف بالألف ، والـلام ، فدل على أن مـا دخله الألف ، واللام مـؤثرا فيه فـهو مـعرفة ، ثم مـثل « بالَّذِى » وهو اسم موصول ، فدل على أن الموصولات معارف .

فتحصل من كلامه :

أن المعارف سـتة أقـسام [2] : الضـمـائر ، والإشـارات ، والأعـلام ،

(١) والأولى منع الصرف : طردا للباب على وتيرة واحدة وسيأتى ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ فى باب « مالا ينصرف » .

(٢) ترتيب المعارف : المضمر ، ثم العلم ، ثم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم ذو الأداة .

والمضاف إلى معرفة ، والمعرف بالألف ، واللام ، والموصولات .

وذكروا قسما سابعاً : وهى النكرة المقصودة فى باب النداء .

وهى فى التحقيق راجعة إلى المضمرات [١] ؛ لأنها إنما تعرفت لوقوعها موقع الخطاب ، لكن المصنف كان ينبغى له أن يذكره [٢] ، لأنه يرى إفراد هذا القسم بنفسه .

وقوله مردود بما ذكرناه من رده إلى المضمر إذ لو كان النداء معرفا لعرف فى كل موضع ، ونحن نجد بعض المنادى منكرا .

قوله :

فَمَا لذِى غَيْبَةٍ ، أَو حُضُورِ   كَأَنْتَ ، وهْوَ : سَمِّ بالضَّمِيرِ

لما فرغ من أقسام المعارف شرع يتكلم على كل واحد منها .

وأول ما ذكره عند ذكر المعارف الضمير [٣] ، فبدأ فى هذا البيت بالكلام عليه : فذكر ، أن الضمير : هو ما كان لذى غيبة ، أو حضور ، يعنى : ما دل على غائب ، أو حاضر ، وإلى ضمير الغائب أشار بقوله : « فما لذِى غَيْبَةٍ » وإلى ضمير الحاضر أشار بقوله : « أوْ حُضُورِ » ومثل الحاضر بقوله : « أَنْتَ » والغائب بقوله : « وهوَ » :

---

(١) ذكر الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٩٥ ، فيقول : « ثم المشار به ، والمنادى ، يعنى : أن المشار بهما فى مرتبة واحدة ؛ لأن التعريف فيهما بالقصد عنده » .
وعلى ذلك : يكون الرجوع إلى اسم الإشارة ، لتحقق القصد ، وعزز ذلك المرادى ١/ ١٢٦ .

(٢) ذكر الشيخ يس العليمى الحمصى نقلا عن الدنوشرى : أن المنادى النكرة « داخل فى عموم قوله : « وغيره » وعلى ذلك : فلا اعتراض على ابن مالك ، وإنما يكون التقصير فى استيفاء التمثيل ، وقد لا يلزمه ذلك . انظر حاشية يس ١/ ٩٥ .

(٣) الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بكلمه ، أو خطابه ، أو غيبته التسهيل :٢٢.

فالمثال الأخيـر راجع إلى الأول ، وهو الغائب ، والمثال الأول راجع إلى الآخر ، وهو الحاضر .

وهذا نوع من اللف ،والنشر : فإنك إذا ذكرت أشياء ،وأتيت بنظائرها : لك أن تذكر النظائر : الأول للأول ،والثانى للثانى . . هكذا إلى تنقضى [1] .

ولك أن تذكرها على العكس ، كـما فعل المصنف ، فتـجعل الآخر من النظائر للأول من المنظر ، والأول من النظائر للآخر من المنظر .

وعلى هذا قـولـه (تبـارك ، وتعـالى) : ﴿ **يوم تبيضُّ وجوهٌ وتسودُّ وجوه** ﴾ [2] . الآية .

و « ما » من قـوله : « ما لذى غيـبة » مفـعول مقـدم بقوله « سَمِّ » ، فالتقدير : سم بالضمير [3] ما هو لذى غيبة ، أو حضور [4] .

واعلم أن الضمائر ثلاثة أقسام :

ما دل على متكـلم نحـو : « أنَا » ، أو مخاطـب « كأَنْتَ » أو غائب « كَهُوَ » : نص المصنف على الغائب ،وأدرج المتكلم،والمخاطب فى الحاضر ؛ لأن كل واحد منهما يطلق عليه حاضر .

---

(١) من ذلك قوله تعالى : ﴿ فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ (١٠٥) فأمَّا الَّذين شَقُوا ففى النَّار لهُم فيها زفيرٌ وشهيقٌ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وأما الَّذين سعدوا .... ﴾
(من الآية ١٠٥ ، ١٠٦ ، ومن الآية ١٠٨ من سورة هود) .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٣) الضمير ، والمضمر : اصطلاح البصريين ، أما الكوفيون فيسمونه : الكناية ، والمكنى .
(انظر ١/ ١٢٧ شرح المرادى للألفية) .

(٤) اعتـرض على المصنف : بجواز إدخـال الإشارة فى الحضـور ، وأجاب ابنه بأن إفـراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإبهام (انظر ١/ ١٢٧ المرادى،ص ٥٦ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيقنا) .

لكنه مثل المخاطب بقوله : « وأَنْتَ » ولم يمثل المتكلم ، وكان حقه أن يمثله لأن تمثيلهُ للمخاطب وحده يوهم أن الحاضر هو المخاطب فقط [1] .

قوله :

وذُو اتِّصَال منْهُ : مَا لاَ يُبْتَدَا ‌‌ ‌ ‌ وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِـــيَارًا أَبَدَا

اعلم أن الضمائر : تنقسم إلى متصل ، ومنفصل ، فلما فرغ المصنف من بيان حقيقة الضمير شرع فى تقسيمه إلى المتصل ، والمنفصل .

فبين فى هذا البيت المتصل من الضمائر ، فذكر أن المتصل منها ، هو الذى لا يكون مبتدأ ، ولا يقع بعد إلاَّ فى حال الاختيار ، وإلى أنه لا يكون مبتدأ أشار بقوله : « مَالاَ يُبْتَدا » يعنى : به ، وإلى أنه لا يقع بعد « إلاَّ » فى حال اختيار أشار بقوله :

.... ‌ ‌ .... ‌ ‌ .... ‌ ‌ ولاَ يَلِي إلاَّ اختياراً أَبَدَا

يعنى : لا يلى لفظة « إلاَّ » التى هى للاستثناء ، على وجه الاختيار .

فلا تقول : ما رأيت إلاَّكَ ، يعنى إلا إياك ، إلا أن تكون فى ضرورة الشعر .

فمن ذلك قول الشاعر [2] :

(٩) أَعُوذُ بربِّ الْعَرَشِ من فِئَةٍ بغتْ ‌ ‌ ‌ عَلَيَّ فما لِي عَـــوضُ إلاَّهُ نَاصِـرُ

---

(١) فى ـ جـ) : « يوهم المخاطب فقط » .

(٢) سقط البيت كله من المخطوطتين : (أ ، جـ) .

٩ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وقد استشهد به فى التصريح ١/ ٩٨ ، والشارح الأندلسى . .

اللغة :

أعوذ : ألتجئ « والعوذ الالتجاء ، كالعياذ ، والمعاذ ، والمعاذة ، والتعوذ ، والاستعاذة » . قاموس (العوذ) . =

{ وقول الشاعر }(1) :

١٠ ـ وَمَا نُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا   أَلاَّ يُـجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّــــارُ

وكان حقه أن يقول : « إلاَّ إِيَّاكِ » فيوقع بعد « إلاَّ » ضميرا منفصلا ،

فئة : « والفئة ـ كجعَة ـ : الطائفة ... » قاموس (الفيء) .

بغت : « ... وبغى عليه بغْيًا ، عَلاَ ، وظلم ، وعدل عن الحق ، واستطال ، وكذب . » قاموس (بغيته) .

عوض : « عوض ـ مثلثة الآخر ـ : مبنية ، ظرف لاستغراق المستقبل فقط ، لا أفارقك عوضُ ، أو الماضي ـ أيضاً ـ أى : أبدًا ، يقال : ما رأيت مثله عوضُ مختص بالنفى .. وعوض معناه : أبدًا » قاموس (عوض) .

والمعنى :

أعوذ ، وألتجئ برب العرش العظيم من جماعة تجاوزت معى حد النصفة وتخلقت بالظلم والتطاول ... فليس لى معين عليها سواه . .

الإعراب :

« أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا .

« برب » جار ومجرور ، متعلق بأعوذ ، ربّ : مضاف ، و « العرش » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « من فئة » جار ومجرور ، متعلق بأعوذ « بغت » بغى : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، والتاء تاء التأنيث ، حرف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر ، تقديره هى ، والجملة : فى محل جر ، صفة لفئة ، « فما » ما : نافية « لى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « عَوْضُ » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بناصر إلاَّهُ » إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير الغائب ، عائد إلى رب العرش ، مبنى على الضم فى محل نصب ، لأنه مستثنى « ناصر » مبتدأ مؤخر .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « إلاَّهُ » حيث وقع الضمير المتصل ، بعد « إلاَّ » وهو شاذ ، ولا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

١ ـ (1) الشاعر غير معروف قال العينى : « أنشده الفراء ، ولم ينسبه إلى أحد » ١ / ٢٥٦ شواهد العينى والبيت من البسيط

وهو من شواهد الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٠١ ، ١٠٣ ، والخزانة ٢/ ٤٠٥ ، والمغنى ٤٤١ (٢٨٥) والعينى ١/ ٢٥٣ والتصريح ١/ ٩٨ ، ١٩٢ ، والأشمونى ١/ ١٠٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

نبالى : نهتم ، ونكترث وفى المختار : « وقولهم : لا أباليه ، أى : لا أكترث .. » مختار (ب ل ا) .

ولكنه أوقع بعدها الكاف ، وهى ضمير متصل على وجه الضرورة .

وقد ارتكبه المولدون ، وصنعوه كثيرا ، ومنعه بعضهم .

قال الشريف الرضى [(١)] :

١١ ـ لَمَّا غَدَ السِّرْبُ يعْطُو بينَ أَرْجُلِنَا مَا كَانَ فِيهِمْ دَلِيلُ القَلْبِ إلاَّكِ

= ديار : أحد يدور على الأرض « . . . وما به دَارِىٌّ ، وديَّارٌ ، ودُورى ، ودَيُّور : أحد . . . » قاموس (الدار) .

والمعنى :

إذ كنت جارتنا فإننا لا نبالى ، ونهتم بمجاورة أحد غيرك ، أى : أنك التى نرغب فى جيرتها من بين الناس .

الإعراب :

« وما » ما نافية « نبالى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره نحن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . . وفيه معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة ، واسمها « جارتنا » خبر كان ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر بإضافة « » « إذا » إليه « ألا » أن : مصدرية ، ولا : نافية « يجاورنا » فعل مضارع منصوب بأن ، ومفعول به « إلاك » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى ، مبنى على الكسر فى محل نصب، والمستثنى منه « ديَّار » و « ديَّار » فاعل الفعل « يجاور » وأن وما دخلت عليه مفعول به للفعل « نبالى » أى : وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلاَّكِ » حيث وقع الضمير المتصل ، بعد « إلا » شذوذا ، وفى ضرورة الشعر والاستشهاد بالبيت على الرواية المتقدمة .

ورواية المبرد : .... ألا يجاورنا سواك ديار

ورواية البصريين : .... ألا يجاورنا حاشاك ديار

وعليهما : فلا شاهد فى البيت .

وعلى الرواية التى سجلها الشارح الأندلسى : « إلاَّك ديار » فقد هون الشذوذ : أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلا ، وأن إلاَّ بمعنى غير ، ولو جئنا بغير هنا لوجب أن نقول : غيره ، فنأتى بالضمير المتصل ، وقد حمل الشاعر « إلاَّ » على « غير » ؛ لكونهما بمعنى واحد .

١١ ـ (١) **الشريف الرضي :**

هو الحسن : محمد بن الحسين ، الرضى ، العلوى ، نقيب أشراف بغداد وأشعر بنى هاشم ، توفى سنة ٤٠٦ هـ . =

وقول المصنف : « ذو اتصال » مبتدأ ، ومعناه : صاحب اتصال .

وخبره قوله : « مالا يبتدا » إلى آخر البيت ، والضمير فى قوله : « منه » عائد إلى الضمير فى البيت المتقدم .

قوله :

كالياءِ ، والكافِ من « ابْنِى أكْرَمَكْ » والْيَاءِ ، والْهَا من « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »

= والشريف الرضى من الشعراء المولدين ، الذين يمثل بشعرهم ، ولا يستشهد به .

اللغة :

غدا : « الغُدوة ـ بالضم ـ : البكرة ، أو ما بين صلاة الفجر ، وطلوع الشمس كالغداة ، والغدية ... » قاموس (الغدوة) .

السرب : « السِّرب : القطيع من الظباء والنساء ، وغيرها ... » قاموس (السرب) .

يعطو : « العطو : التناول ، ورفع الرأس ، واليدين .. »
قاموس (العطو) .

والمعنى :

لما باكر السرب من الظباء ، واختلط بسيرنا ، مادّ الأعناق للتناول من الشجر ما كان للقلب تعلق بغيرك ، ولا للفؤاد دليل سواك .

الإعراب :

« لما » حينية « غدا السرب » فعل ، وفاعل « يعطو » فعل مضارع ، وفاعل مستتر « بين أرجلنا » ظرف ، ومضاف إليه ، ونا مضاف إلى أرجل « ما » نافية « كان » ناقصة « فيهم » جار ، ومجرور متعلق بكان « دليل القلب » اسم كان ، ومضاف إليه « إلاك » إلا : الاستثنائية المفرغة ، والضمير خبر كان « وقد وقّع بعد « إلا » شذوذا فى شعر المولدين .

ملحوظة : المسألة خلافية ، وتلخيص المذاهب فيها فيما يلى :

مذهب الجمهور : وهو وقوع المتصل بعد « إلاَّ » إنما يأتى فى الضرورة الشعرية .

وذهب ابن مالك إلى هذا المذهب (انظر التسهيل ص ٢٧) .

مذهب المبرد : المنع مطلقا ، وأنشد البيت : « سواك ديار » .

ابن الأنباري : ذهب إلى الجواز مطلقا . (انظر المرادى ١ / ١٢٩ ، ١٣٠) :

أما المولدون :

فقد حكى الشارح الأندلسى عنهم اتجاهين : صنعه بعضهم ، ومنعه بعضهم ، كما ذكر فى الشرح .

ذكر فى هذا البيت المتقدم الضمـير المتصل ، ومثله فى هذا البيت بأربعة

مثل :

الأول : ضمير خفض للمتكلم .

والثاني : ضمير نصب للمخاطب .

والثالث : ضمير رفع للواحدة المخاطبة .

والرابع : ضمير نصب غائب .

فمثله فى المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، وجاء به مجرورا ، ومنصوبا ، ومرفوعا . فإلى المخفوض المتكلم ، والمنصوب المخاطب أشار بقوله :

كالْيَاء ، والْكَاف مِنْ « ابنى أكرمَكْ » ....

فياء « ابْنِى » ضمير المتكـلم ، وهو مخفوض بالإضافة ، والـكاف من « أكرمَكَ » ضمير مخاطب ، منصوب على المفعولية .

وإلى ضمير الرفع المخاطب ، وضمير النصب الغائب أشار بقوله :

.... واليَاء ، والْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »

فالياء فى « سليهِ ضمير مخاطبة . مرفوع بالفاعلية ، والهاء ضمير غائب منصوب بالمفعولية .

وكل هذه الضمائر الأربعة الممثـل بها فى البيت ضمائـر متصلة : إذ لا يصح أن يبتدأ بواحد منها الكلام .

قوله :

وَكُلُّ مضْــمَرٍ له الْبِنَا يجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

هذا البيت ذكر فى صدره : أن كل مضمر حكمه البناء ، فلا يعرب شيء من المضمرات .

وإلى هذا أشار بقوله : « لَهُ الْبِنَا يِجبْ » ولفظ « البنا » فى البيت ممدود [1] ، قصره للضرورة .

وبناء المضمر ؛ يحتمل أن يكون عنده ؛ لتضمنه معنى الخطاب ، والتكلم والغيبة .

وهى من المعانى التى كان يحق أن يدل عليها بالحروف - كما تقدم فى فصل المعرب ، والمبنى - فى بناء الإشارة .

ويحتمل أن يكون البناء عنده [2] : لاستغنائها بصيغها عن إعراب أواخرها إذ لضمير الرفع صيغة تخصه، وكذلك لضمير النصب ، وإن اشتبهت صيغ المجرور ، والمنصوب .

فقد اشتبهت الفتحة فى النصب ، والجر ، فيما لا ينصرف ، وكذلك الكسرة فى جمع المؤنث السالم .

وهذا هو الظاهر [3] ؛ لأنه عقب هذا بالكلام فى المتفق من صيغ

---

(١) فى (أ) : « مقصور » . (٢) سقط من (ب) لفظ : « عنده » .

(٣) علة بناء الأسماء حصرها ابن مالك فى الألفية فى شبه الحرف شبها أى شبه : ثم نوع الشراح وجوه الشبه : الشبه الوضعى كوضع الاسم على حرف ، أو حرفين ، وقد أشار لذلك ابن مالك « فى اسمى « جئتنا » وزاد الشارح الأندلسى : تضمن معنى الخطاب ، والتكلم ، والغيبة ... ومرد ذلك إلى الشبه المعنوى كما زاد ، الاستغناء بصيغها عن إعراب أواخرها ، واستظهر هذا الرأى ، وحاول أن يستشف من عرض ابن مالك ، وتمثيله وزاد ابن عقيل : الشبه الجمودى ؛ لأنها لا تصغر ، ولا تثنى ، ولا تجمع [illegible] ١/ ٩٢ ، ٩٣ شرح ابن عقيل . وقد عد المصنف للشراح الطريق فى التسهيل (انظر ص ٩٠ .

وما استظهره الشارح الأندلسى لعله استند فيه إلى ما قاله ابن الناظم فى شرح الألفية « ولعل هذا هو المعتبر عند [illegible] المضمرات » ص ٢١ بتحقيقنا » .

الضمائر ، والمختلف .

فذكر فى عجز البيت : أن لفظ المضمر المجرور كلفظ المضمر المنصوب .
ألا ترى أنك تقول : « غُلاَمِى » فالياء ضمير مجرور .

وتقول : « أكْرَمَنِى » فالياء ضمير منصوب .

فلفظ المجرور ، والمنصوب واحد .

وتقول : « بِنَا ، وأكْرَمَنَا » « فَنَا » مجرور مع الباء ، منصوب مع « أكرمنا » واللفظ واحد .

وكذلك تقول : « بِكَ ، وأكْرَمَكَ » : فوقعت الكاف فيهما - أيضاً - ضمير جر ، وضمير نصب .

وكذلك تقول : « لَهُ ، وأَكْرَمَهُ » : فوقعت الهاء فيهما - أيضًا - ضمير جر ، وضمير نصب .

قوله :

لِلرَّفْعِ ، والنَّصْبِ ، وجَرٍّ « نَا » صَلَحْ ... كَاعْرِفْ بنـا ، فإنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

لما ذكر فى عجز البيت المتقدم : أن ضمير الجر ، وضمير النصب يستوى لفظهما نبهك فى هذا البيت : على أن من الضمائر ما يستوى فى حالة الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو « نَا » وإلى هذا أشار بقوله :

لِلرَّفْعِ ، والنَّصْبِ ، وجَرٍّ « نَا » صَلَحْ ....

« فنا » : مبتدأ ، وخبره : « صلح » : الفعل ، والفاعل . وقوله : « للرفع » وما عطف عليه ، متعلق « بصلح » .

فتقدير الكلام : « ونا » صلح للرفع ، والنصب ، والجر .

ثم مثله فى عجز البيت مجرورا فى قوله : « بنَا » ومنصوبا فى قوله : « فإنَّنَا » ومرفوعا فى قوله : « نِلْنَا » .

فقد تبين لك استواء لفظة « نا »[1] . مع الجر ، والنصب ، والرفع .

والمنح : جمع منحة ، وهى : العطية .

قوله :

وأَلِفٌ ، والْوَاوُ ، والنُّــــونُ لِمَا غَابَ ، وَغَيْرِهِ « كَقَامَا ، واعْلَمَا »

ذكر فى هذا البيت : أن الألف ، والواو ، والنون من الضمائر تصلح للغائب وغيره ، يعنى : وغير الغائب ،وغير الغائب هو المتكلم ،والمخاطب .

والألف ، والواو ، والنون : لا تصلح للمتكلم ، وإنما تصلح للمخاطب .

فلو[2] قال : الغائب ،والمخاطب كان صحيحا ، وخلص مما فى قوله : « غيره » من توهم صلاحيتها للمتكلم،ولكنه اكتفى فى تعيين المخاطب بالمثال، الذى مثله .

وذلك : لا يخلصه[3] .

وقد مثل بقوله : « قَامَا ، واعْلَمَا » صلاحية الألف للغائب فى قوله : « قَامَا » وصلاحيتها للمخاطب فى قوله : « اعْلَمَا » .

---

(١) سقط من « ب » لفظ : « مع » . (٢) فى (جـ) : « ولو قال » .

(٣) ما لحظه الشارح الأندلسى من اعتراض على النظم ، فى قول الناظم « وغيره » : إذ أن الألف ، والواو ، والنون لا تصلح للمتكلم ، وكلامه محتمل لدخول المتكلم ، وقد عزره فى ذلك ابن عقيل فى قوله : « ويدخل تحت قول المصنف : « وغيره » المخاطب ، والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم اصلا ، بَلْ إنما تكون للغائب ، أو المخاطب . . . » انظر ١/ ٩٤ شرح ابن عقيل .

فهى فى المثال الأول ضمير اثنين غائبين ، وفى المثال الثانى ضمير اثنين مخاطبين .

وترك تمثيل الواو ، والنون : فمثال الواو للغائب : « الزَّيدونَ ضَرَبُوا » ومثالها للمخاطب : « اضْرِبُوا » - إذا أمرتهم - .

ومثال نون الغائب : « الهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالها للمخاطب : « يا هِنْدَاتُ قُمْنَ » - إذا أمرتهن بالقيام - .

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ ، نَغتبطْ إذ تَشْكُرُ

نبه فى هذا البيت : على أن ضمير الرفع يكون مستترا ، ويكون بارزا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَستَتِرُ ....

فيؤخذ من هذا : أن لهم قسما مرفوعا ، غير مستتر ، وأيضاً فإنه عين الاستتار ، وخصه بالمرفوع .

فدل على أن المنصوب ، والمجرور لا يكون مستترا .

ومعنى الاستتار : أن يكون الضمير ليس له فى لفظ العامل ، الذى اتصل به أثر ، يعنى : أنه لا ينطق للضمير بلفظ ، كقولك : « زَيْدٌ يَضْرِبُ » ففى « يَضْرِبُ » ضمير يعود على « زَيْدٍ » وليس له فى لفظ « يَضْرِب » أثر يدل عليه ، وإنما هو معروف بالنية .

ومهما نطق به صار بارزا .

واعلم أن الاستتار علي قسمين : قسم واجب ، وقسم جائز .

فالواجب فى أربعة مواضع ، مثلها المصنف :

فالأول: صيغة الأمر للواحد المذكر ، وإليها أشار المصنف بقوله : «كافْعَلْ » : فلا يجوز أن يكون الضمير فى « افْعَل » بارزا .

الثانى: الفعل المضارع ، الواقعة فى أوله الهمزة للمتكلم ، وإليه أشار المصنف بقوله : « أُوَافِق » وهو مجزوم فى جواب قوله : « كَافْعَل » .

الثالث: الفعل المضارع ، الواقعة فى أوله نون المتكلم ، وإليه أشار المصنف بقوله : « نَغْتَبِطْ » وهو بدل من « أُوَافِقْ » ولأجل ذلك جاء مجزوما كمثله ، وهوبدل شيء من شيء ؛ لأنه إذا اغتبط بفعله ، فقد وافقه .

فهما راجعان إلى معنى واحد .

الرابع: الفعل المضارع ،الواقعة فى أوله تاء الخطاب للواحد المذكر ، وإليه أشار بقوله : « إذْ تَشْكُرُ » [1] .

فهذه الأمثلة الأربعة ، وما أشبهها لا يجوز إبراز الضمير فيها ولا يجوز أن يكون فاعلها ظاهرا .

قوله :

وَذُو ارْتِفَاعٍ ، وَانْفِصَالٍ : أَنَا هُو   وأَنْتَ ، والفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

---

(١) زاد المرادى فى شرحه للألفية ما يلى :

أ ـ اسم فعل الأمر « كَنَزَال » .

ب ـ اسم الفعل المضارع « كأُفّ » .

جـ ـ المصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر ، نحو : « ضَرْبًا زَيْدًا » .

انظر ١/ ١٣٤ شرح المرادى للألفية .

لما فرغ من الكلام على الضمير المتصل ، وما يتعلق به من صيغة ، وغير ذلك شرع فى هذا البيت يتكلم على الضمير المنفصل .

فذكر أن المرتفع المنفصل من الضمائر « أنَا »[1] يعنى : للمتكلم الواحد : مذكرا ، كان أو مؤنثا .

ثم ذكر « هُو » يعنى : للغائب الواحد ،و « أَنْت » يعنى : للمخاطب.

فتحصل من كلامه :

أن الضمير المنفصل : يكون للمتكلم ، والغائب ، والمخاطب .

وقد مثل من كل نوع مثالا .

واعلم أن المتكلم يكون واحدا ، فيعبر عنه « بأنَا » وهو الأصل .

وقد يكون معه غيره ، فيعبر عنه « بنَحْنُ » وهو فرع ؛ لأن الأصل الواحد .

والغائب قد يكون واحداً ، فيعبر عنه « بهُو » ، كما ذكره المصنف وقد يكون واحدة مؤنثة ، فيعبر عنها « بِهيَ » والمؤنث فرع .

وقد يكونان اثنين ، فيعبر عنهما « بِهُمَا » سواء كانا مذكرين ، أو مؤنثين .

وقد يكون الغائب جماعة مذكرين ، فيعبر عنهم بلفظة « هُمْ » وقد يكن مؤنثات ، فيعبر عنهم بلفظة « هُنَّ » .

والمخاطب قد يكون واحدا ، مذكرا ، فيعبر عنه « بأنتَ » ـ مفتوح التاء

---

(١) البصريون : يرون أن ألف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، والكوفيون : يرون أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة « أنا » واختار ابن مالك مذهبهم .
(انظر المرادى ١ / ١٣٥) .

ـ كما ذكر المصنف ، وهو الأصل .

ثم يتفرع عنه الواحدة المؤنثة ، فيقال : « أَنْتِ » ـ بكسر التاء ـ .

ثم الاثنان ، فيقال : « أَنْتُما » : ذكرين ، أو أنثيين ، ثم الجماعة الذكور فيقال : « أَنْتُم » ثم المؤنثات ، فيقال : « أَنْتُنَّ » .

فهذه اثنا عشر ضميرا : مرفوعة ، منفصلة : اثنان للمتكلم ، وخمسة للغائب ، وخمسة للمخاطب ، ذكر المصنف منها [١] . الثلاثة الأصول ، وهو المفرد ، المتكلم ، وإليه أشار : « بَأنَا » والمفرد الغائب ، وإليه أشار « بهُو » والمفرد المخاطب المذكر ، وإليه أشار « بأَنْت » .

والتسمية الباقية فروع ، رآها المصنف بينة ، غير مشتبهة ، فاكتفى بذكر الأصول ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

يعنى : فروع هذه الأصول الثلاثة ، التى ذكرتها : من الضمير المرفوع المنفصل .

قوله :

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انفِصَالٍ جُعِلاَ ... إِيَّايَ ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

لما فرغ من بيان المرفوع المنفصل شرع فى بيان المنصوب المنفصل وإلى هذا أشار بقوله :

وذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلاَ ....

ثم ذكر منه « إِيَّاى » وهو الأصل ؛ لأنه للمتكلم الواحد ، سواء : كان

---

(١) سقط من (ب) لفظ : منها » .

مذكرا ، أو مؤنثا ، ثم قال :

. ... والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

يعنى : والتفـريع على هذا الأصل ، الذى ذكرت لك : مـن المنصوب المنفصل ليس مـشكلا ؛ إذ القاعدة معلومـة : من أنه لفظان للمتكلم وخمـسة للمخاطب ، وخمسة للغائب - كما قررنا فى المرفوع المنفصل - .

ذكر المصنف « إِيَّاىَ » للمتكلم الواحد ، فـإن كان أكثر قلت : « إِيَّانَا » هـذان اللفظان للمتكلم ، والياء الأخيرة فى الواحـدة منـه ، يعنى : « إياى » و « نا » فى الزائد على الواحد حرفان ، والباقى منهما هو الضمير [1] .

ثم خمسة للمخـاطب : وهو « إِيَّاكَ » - بفتح الكاف - للواحد المذكر ، وبكسر الكـاف للواحـدة المؤنثـة ، و « إِيَّاكُمَا » للاثنين : ذكرا ، أو أنثى ، و « إياكُم » للجماعة المذكرين ، و « إياكن » للجماعة المؤنثات .

والضمير فى الجميع هو لفظة « إِيَّا » وما زاد بعد ذلك فهو حرف خطاب بحسب الإفراد : مذكرا ، ومؤنثا ، وكذلك فى التثنية ، والجمع .

ثم خمسة للغائب :

فللواحـد المذكر « إيَّاه » وللأنثـى « إِيَّاها » وللاثنين » : مذكـرين ، أو مؤنثين « إِيَّاهُما » ولجماعة الذكور « إِيَّاهُم » ولجماعة الإناث « إِيَّاهُنَّ » .

فهذه اثنا عشر ضميرا منفصلة منصوبة .

واستقرينا من البيت المتقدم مثلها : مرفوعة منفصلة ، صار الجميع أربعة ،

---

(١) وهذا هو مذهب سيبويه : فالضمير « إِيَّا » ولواحقه : هى حروف تدل على المراد : من تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .

ورأى الخليل : أن « إيا » ضمير مضاف إلى لواحقه ، وهى ضمائر . وإلى رأى الخليل ذهب ابن مالك .

(انظر المرادى ١/١٣٦ ، وانظر حاشية الصبان فى الرد على الرأى الثانى ١ / ١١٠) .

وعشرين ضميرا ، ما بين مرفوع ، ومنصوب .

وأما المجرور فلا يكون إلا متصلا .

فعلى هذا : تكون الضمائر ستة ، وثلاثين ضميرا : اثنا عشر مرفوعة واثنا عشر منصوبة ، واثنا عشر مجرورة .

والتفصيل كما بينا فى المنفصل : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .

هكذا : فى مرفوعها ، ومنصوبها ، ومجرورها .

فأما المرفوع المتصل : فللمتكلم المفرد منه : مذكرا كان ، أو مؤنثا : التاء مضومة ، فتقول : « قمتُ »[1] فإن زاد قلت : « قُمْنَا » :

هذان لفظان للمتكلم .

ثم خمسة للمخاطب : « قُمتَ » - بفتح التاء - للمذكر ، وبكسرها للمؤنثة ، و « قمتُما - للاثنين : مذكرين ، أو مؤنثين ، و« قمتُم » للجماعة الذكور ، و« قمتُنَّ » لجماعة الإناث .

ثم خمسة للغائب : « قَامَ » للواحد المذكر ، والضمير مستتر ، وللمؤنثة « قَامَتْ » وللاثنين مذكرين « قَامَا » وللمؤنثين « قَامَتَا » وهذه التاء هى تاء التأنيث الساكنة ، حركت لما دخل عليها ألف التثنية ، فهذه الألف التى فى « قَامَا » بعينها ، فلا تعد ضميرين :

واحدها : علامة التأنيث .

---

(١) التاء من « قمت » وتسمى تاء الفاعل : مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة وقد استوفى الشارح أحوالها فى تمثيله .

وعدَّهما النيلى [1] ضميرين .

وليس ببين .

وكذلك القول فى مثال المفـرد ، والمفردة : أعنى أن التاء فى « قامت » : علامة التأنيث ، فليست من الضمير فى شئ .

وإنما عد ضمير المفـردة مخالفا لضمير المفرد ، لاخـتلاف لفظهما ، ولا خفاء باختلاف لفظة « هِيَ » ولفظة « هُوَ » .

ثم لجماعة الذكور : « قَامُوا » ثم لجماعة الإناث « قُمْنَ » .

وقـد بين لك المصنف ـ فيمـا تقـدم ـ : أن الألف ، والواو ، والنُّون صالحة للغَائب ، كما فعلنا ـ ها هنا ـ فهذه اثنا عشر ضميرا ، مرفوعة متصلة .

وأما المنصوب المتصل :

فللمتكلم الواحد الياء : مذكرا ، كان ، أو مؤنثـــــا ، فتقـــول : « أكْرَمَنِى » فإن زاد قلت : « أكرَمَنَا » **فهذان اللفظان للمتكلم .**

ثم للمخاطب خمسة : للواحد المذكر « أكـرمَكَ » ـ بفتح الكاف ، وللأنثى بكسرها ، وللاثنين : مـذكرين ، أو مؤنثين : « أكْرَمَكُمَا » ولجـماعة الذكور : « أكْرَمَكُمْ » ولجماعة الإناث : « أكْرَمَكُنَّ » .

ولـلـغـائـب خمسة : « أكـرمَهُ » للمـــذكر ، و « أكْرَمَهَا » للمـؤنثة

---

(1) **النيلي :**

« محمد بن الحسن بن أبى سارة الرؤاسى ، النيلى ، النحوى ، أبو جعفـر ابن أخى معاذ الهراء ، سمى الرؤاسى لأنه كان كبير الرأس ، وهو أول من وضع كـتابا فى النحو من الكوفيين ، وهو أستاذ الكسائى ، والفراء ، وكان رجلا صالحا ، قرأ الخليل كـتابه ، وما فى كتاب سيبويه ، وقا ل الكوفى : فإنما يعنى الرؤاسى ، وكتابه الفيصل ، وله معانى القرآن وغيرهما ، وله شعر مقبول . . .

(البغية ١ / ٨٢ ، ٨٣) .

و « أكرمهما » للاثنين : مذكرين ، أو مؤنثين، و« أكْرَمَهم » لجماعة الذكور ، و « أكْرَمَهُنَّ » لجماعة الإناث .

فهذه اثنا عشر ضميرا ، متصلة منصوبة .

وأما المجرور : فلفظه كلفظ المنصوب ، لا فرق بينهما إلا العامل فتقول في المجرور : للمتكلم : « بى » ، « بنَا » .

وللمخاطب : « بِكَ ، بِكِ ، بكُمَا ، بكُمْ ، بكُنَّ .

وللغائب : به ، بها ، بهما ، بهمْ ، بهِنَّ .

فهذه ضمائر الجر المتصلة : اثنا عشر ضميرا ، ولفظها كلفظ المنصوب .

وقد نبه المصنف على ذلك عند الكلام على المتصل حيث قال :

.... ولفظُ ما جُرَّ كَلَفْظ مَا نُصِبْ

فالضمائر المتصلة ستة وثلاثون (1) باعتبار التنويع فى الإعراب .

وأما باعتبار اللفظ فهى ثلاثة ، وعشرون : إذ تسقط الاثنا عشر التى للجر : إذ لفظها لفظ المنصوب ، وسقط ـ أيضاً ـ « نا » من الرفع ، لما زاد على الواحد من المتكلم ؛ لأن لفظه واحد فى الرفع ، والنصب ، والجر .

وقد نبه المصنف على ذلك بقوله

للرفْع ، والنَّصْبِ ، وجرّ « نَا » صَلَحْ ....

فتسقط على هذا ثلاثة عشر لفظا من ستة ، وثلاثين ، يبقى ثلاثة : وعشرون ـ كما قررنا ـ .

فمجموع الضمائر ـ بحسب اختلاف الإعراب ـ ستون ضميرا :

---

(1) فى (ب) : « ستة وثلاثين » .

ستة وثلاثون متصلة ، وأربعة وعشرون منفصلة .

وهى - بحسب الألفاظ - سبعة وأربعون ،يسقط منها الثلاثة عشر لفظا ، التى بينا إسقاطها من المتصل .

وأمـا ياء « افْعَلِى » «وتَفْعَلِين » فهى ضـمير زائد على الستـين ، لأنها مرفوعة : ولم يتقدم لنا فى المرفوع المتصل « يَا » .

لكن لا تزيدها[1] فى عدد الألفاظ ؛إذ لفظها كلفظ ضمير الواحد المتكلم : المنصوب ، والمجرور .

فهذه مجموعة الضمائر : أحد ، وستون ضميرا - بحسب اختلاف الإعراب - وبحسب اختلاف الألفاظ سبعة ، وأربعون .

وإن نظرت بحسب المعني ،فكل قسم جعلناه اثنى عشر ضميرا، فهو - فى الحقـيقة - ثمانية عشر ؛لأن المتكلم فى المعنى: إمـا واحد مذكر ،أو مؤنث ، أو اثنان مـذكران ، أو جمع مـذكر ، أو جمع مـؤنث : فهذه سـتة للمـتكلم ، وكذلك المخـاطب ، وكـذلك الغائب : صـارت ثمانيـة عشـر ، تضربها فى خمسة - بحسب الرفع ، والنصب ، والجر فى الاتصال ، وبحسب الرفع ، والنصب فى الأنفصال .

صار الجميع تسعين .

والياء فى « افْعَلِى ، وتَفْعَلِين » تتمة أحد ، وتسعين .

وإن اعتبرنا كون الألف ، والواو ، والنُّون تصلح للغائب ، والمخاطب - كما تقدم - زادتنا ثلاثة .

---

(١) بسط الشارح الأندلسى القول فى الضمائر ، وطال نفسه فى استيفائها بحسب الاعتبارات المختلفة - مما يزيد الفائدة ، ويسهل حصرها ، واستقراءها انظر المواضع التى يتعين فيها الانفصال لعدم تأتى الاتصال ١ / ١٣٨ إلى ١٤٣ شرح المرادى .

فتصير أربعة ، وتسعين [1] .

قوله

وَفِى اخْتِيَارٍ لاَ يَجِىءُ الْمُنفصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يجِىءَ الْمُتَّصِلْ

لما فرغ المصنف من الكلام على المتصل ، والمنفصل شرع فى هذا البيت يبين : أن المنفصل لا يؤتى به فى حال اختيار ، إلا إذا تعذر المتصل .

فاستفيد من كلامه : أنه يجوز فى الضرورة أن يؤتى بالمنفصل فى موضع المتصل ، مع تأتى حصول المتصل ، وعلى ذلك نبه بقوله : « وَفِى اخْتِيَارٍ » واستفيد - أيضاً - من كلامه : أن المنفصل فرع عن المتصل ؛ لأنه إذا أمكن الأصل لا يعدل عنه إلى الفرع .

فلما علمنا أن المنفصل لا يؤتى به إلا عند تعذر المتصل علمنا أنه فرع ، إذ [1] . هذه حالة الفرع ، مع الأصل .

قوله :

وَصِلْ ، أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِى كُنْتُه الخُلْفُ انْتَمَى

لما فرغ من ذكر المتصل ، والمنفصل من الضمائر ، أخذ يتكلم فيما يجوز انفصاله ، وما لا يجوز .

وينبغى لك أن تعلم أولا : أن الضمائر أخصها المتكلم ، ثم المخاطب أعم منه ، ثم الغائب أعم من المخاطب .

وإذا عرفت هذا : فالضميران المجتمعان ينظر فيهما فى أمرين : فى الخصوص ، والإعراب :

---

(١) فى (جـ) : « إن » .

فـإن كان الأول أخص من الثـانى ، وكـان الأول ـ أيضاً منصـوبا ، أو مجرورا ، جازلك فى الثانى من الضميرين الاتصال ، والانفصال .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَصِلْ ، أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ....

يعنى : أن الهاء من « سلنيـه » يجوز اتصالهـا ، وانفصالها ، لحـصول الشرطين وهو خصوص الأول ، ونصبه؛ لأن ضمير المتكلم أخص من الغائب.

وأما نصب الأول فبيّن ؛ لأن الياء مفعول ، فيجوز لك أن تقول : « سَلْنيه » ـ باتصال الهاء ، و « سَلْنِى إِيَّاهُ » بانفصالها .

وكذلك لو كـان الأول مجـرورا ، كقولك : « هِنْد عَجِـبْتُ مِنْ منعكَهَا رِفْدَكَ » .

فالهاء من « مَنْعكَهَا » يجوز فيـها الاتصال ، والانفصال ، لأن الأول ، الذى هو الكاف أخص من الثانى ، الذى هو الهاء ، والكاف مجرور بالإضافة .

فحصل الشرطان فتقول : « من مَنعكَها » و « من مَنْعِكَ إِيَّاهَا » .

فإن انخرم أحد الشرطين :

فلا يخلو أن ينخرم شرط الخصوص ، أو شرط النصب ، والجر :

فإن انخرم شرط الخصوص ، مثل : « سَأَلْتُهُ إِيَّاكَ » لأن الأول هنا وإن كان منصوبـا فهو ليس بأخص ، فيـجب انفصال الثانى بغـير خلاف وإن انخرم شرط النصب ، والجر ، مثل «سَأَلْتُه» فيجب اتصال الثانى بغير خلاف ؛ لأن الأول ، وإن كان أخص من الثانى فهو مرفوع فقد انخرم شرط النصب ، والجر .

فلا يجوز فى الثانى إلا الاتصال :

فإن كـان ذلك في « كان ، وأخـواتها » فـفيـه خلاف ، وقـد نبه المصنف على ذلك بقوله : « فى كنْتهُ الْخُلْفُ انْتَمَى » .

يعني : انتسب ؛لأن أهل العلم يـقولون : انْتَمَيْتُ إلى بنى تميم أى : انتسبت إليهم .

وبيان هذه المسألة أنك إذا قلت : « كنْتُه » : فـالضـميـر الأول أخص من الثانى ، إلا أنه قد انخرم فيهما شرط النصب ، والجر ، لأنه اسم « كان » فهو مرفوع ، فكان حق الثانى أن يتصل ، ولا يجوز فيه الانفصال .

لكنهم - فى هذا الباب - وجدوا الهاء خبرا ،والخبر من حقه الانفصال، فجوزوا أن ينفصل - ها هنا - الضمير .

ولكن الاتصال هو الفصيح ، وبه جاء الحديث .

قال (ﷺ) فى حـديث ابن صياد لعـمر (رضى الله عنه) « إنْ لم يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فى قَتْلِهِ ، وَإنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْه » [(١)] .

ونقل سيبويه : « عَلَيْه شَخْصًا لَيْسَنى » [(٢)] .

وقال أبو الأسود الدؤلى [(٣)] :

١٢ - دَعِ الخمرَ يَشْرَبُهَا الْغُوَاةُ ، فإنَّنِى رَأَيْـــتُ أَخَاهَا مُغْنِيـــاً عَنْ مَكَانِهـــا

---

(١) أخبر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أن ابن صياد هـو المسيح الدجال فأراد أن يستأذن فى قتله ، فمنعه الرسول الأمين عن قتله بهذا الحديث الشريف .
ويستشهد به على الاتصال الذى ورد فى الحديث الشريف على الفصيح .

(٢) وعبـارة سيبويه : « وحـدثنى من سمعـه أن بعضـهم قال : « عَلَيْه رَجُلاً لَيْسَنى . . . » ١/١٢٦ الكتاب ، والاستشهاد على الاتصال .

(٣) **أبو الأسود الدؤلي :**
ظالم بن عمرو بن ظالم . بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدى بن الدئل . . أبو الأسود الدؤلى : أول من أسس النحو . . . كان من سـادات التابعين ، ومن أكمل الرجال رأيا ، وأسـدهم عقلا ، شيعيا ، شاعراً،سريع الجواب ، ثقة فى حديثه . روى عن عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبى ذر =

فإن لم يكنْــهَا ، أو تكُنْــهُ ، فإنَّــهُ أَخُــوهَا غَذَتْه أُمُّــه بِلِبَــانِهَا [1]

= وغيرهم ، وعنه ابنه ، ويحيى بن يعمر .
صحب على بن أبى طالب ، وشهد معه صفين ، وقدم على معاوية ، فأكرمه ، وعظم جائزته . . .
ولى قضاء البصرة ، وهو أول من نقط المصحف . . مات سنة ٦٩ هـ .
(البغية ٢/ ٢٢ ، ٢٣) .

١٢ ـ (١) البيتان من الطويل ، والشاهد فى الثانى منهما .
والثانى من شواهد الكتاب ١/ ٢١ ، والمقتضب ٣/ ٩٨ ، والإنصاف ٨٢٣ . وابن يعيش ٣/ ١١٧ ، والمقرب ١٦ ، والخزانة ٢/ ٤٢٦ ، والعينى ١/ ٣١ ، والأشمونى ٣/١١٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٧٢ .

اللغة :

الغواة : « غَوى يَغْوى غيًا ، وغَوِى غَوَايةً . . ضلَّ ، وغَوَاه غيره ، وأَغْوَاه ، وغوَّاه ، ويتبعهم الغاوون ، أى : الشياطين . . . » قاموس (غوى) .

والمعنى :

ينصح أبو الأسود الدؤلى مولى له حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب قائلا له اترك الخمر يشربها الضلال ، والطائشون ، فإنى رأيت النبيذ يقوم مقامها ، لأنهما أخوان من أصل واحد . . . ولعل ذلك على مذهب العراقيين .

الإعراب :

« دع الخمر » فعل أمر ، وفاعل مستتر وجوبا ، ومفعول به ، منصوب بالفتحة ، «ويشربا الغُوَاة » يشرب فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة ، و « ها » مفعول به ، و « الغُواة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فإنّى » الفاء : تفسيرية ، وإنَّ ، نون الوقاية ، واسمها ياء المتكلم « رأيت أخاها » رأيت : فعل ، وفاعل ، وأخا مفعول به منصوب بالألف ، لأنه من الأسماء الستة ، و « ها » مضاف إليه ، فى محل جر بالإضافة ، و « أخاها » المفعول الأول ، « مُغْنيًا » المفعول الثانى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فى مكانها » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « مُغْنيًا » .
« فإن » إن الشرطية « لا » النافية « يكنها » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم « بإنْ » وعلامة جزمه السكون ، واسم يكن مستتر جوازا ، وخبرها « ها » « أو » عاطفة « تكنه » كإعراب « يكنها » و « أو » عطفت جملة تكنه على جملة « يكنها » « فإنه أخوها » الفاء : واقعة فى جواب الشرط وإن واسمها الهاء وخبرها « أخوها » ومضاف إليه « غذته أمه » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه . . . .

والشاهد فى البيت :

على وصل الضمير المنصوب « بكان » :
والقياس : فإن لا يكن إياها ، أو تكن إياه .
انظر العينى ١/ ١٣١٤ ، وانظر الصبان ١/ ١١٩ .

فقد تبين لك : كثرة الاتصال فى النثر ، والنظم .

وقد جاء الانفصال ، قال عمر بن أبى ربيعة (١) :

١٣ ـ لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عَنِ الْعَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٢)

وأما فى النثر فلم يأت الانفصال فى باب « كَان » إلا فى الاستثناء ، فى

(١) **عمر بن أبي ربيعة :**

هو عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، من بنى مخزوم ، ويكنى أبا الخطاب ، وكان عمر يتعرض للنساء الحواج فى الطواف ، وغيره من مشاعر الحج ، ويشبب بهن .

فسيره عمر بن عبد العزيز إلى الدَّهْلَك ، ثم ختم له بالشـهادة : غزا فى البحر ، فأحرقوا سفينته ، فاحترق ، وشعره يكثر فيه : « قالت ، وقلت . . . » وفى ذلك يقول جميل : « هذا والله ما أرادته الشعراء فأخطأته ، وتعللت بوصف الديار . . (انظر الشعر ، والشعراء ص ٥٥٧ إلى ٥٦٢) .

١٣ ـ (٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٠٧ ،والمقرب ١٦ ، والخزانة ٢/ ٤٢٠ ، والعينى ١/ ٣١٤ ، والتصريح ١/ ١٠٨ والأشمونى ١١٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٨٦ .

اللغة :

حال : « . . وكل ما تغير من الاستواء إلى العوج ، فقـد حال ، واستحال . . » قاموس (الحول)

ويريد : تغير . . .

والمعنى :

لئن كان إياه فلقد تغـير عن العهد به بعدنا ، وتلك طبيـعة الحياة ، والإنسان قد يتغـير بمر الليالى ، وكر الأيام .

الإعراب :

« لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن الشرطية « كان إياه » كان الناقصة واسـمها ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، وخبرها « لقد » اللام واقعة فى جواب القسـم ، وقد حرف تحقيق « حال بعدنا » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، وظرف متعلق بحـال ، ومضاف إليه ، والجملة ، لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليـه جواب القسم « عن العهد » جار ، ومجرور ، متعلق بحـال « والإنسان » الواو واو الحال ، والإنسان : مبـتدأ « قد » حرف تقليل « يتغـير » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة **وجملة الفعل** « يتغَيَّر » مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وجملة المبتدأ ، وخبـره فى محل نصب حال ، ورابط الجملتين : جملة الخبـر هو الضمير ، وجملة الحال : واو الحال .

والشاهد في البيت :

قوله : « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان الناسخة للمبتدأ ، والخبر ضميرا منفصلا ، وهو قوله : « إيَّاه » والمجئ بالضمير منفصلا ـ فى هذه الحالة ـ جائز ، لا ضرورة فيه .

قولهم : « لَيْس إِيَّاكَ » ، « وَلاَ يَكُونُ إِيَّاك » :

ولا يكون الاتصال فى مثل هذا من الاستثناء ، إلاَّ فى الضرورة :

وأنشدوا من ذلك (1) :

١٤ ـ .... إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

كان حقه أن يقول : ليس إِيَّاىَ ، فوصله لضرورة النظم .

قوله :

كذَاكَ خِلْتَنِيــهِ ، واتِّصَــالاَ أَخْتَارُ : غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالا

هذا البيت أشار فيه إلى الضميرين ، إذا اجتمعا فى باب « خِلْتُ » ،

١٤ ـ (1) الراجز : هو رؤبة بن العجاج :

والبيت من شواهد ابن يعيش ١٠٨/٣ ، والخزانة ٤٢٥/٢ ، ٤٥٤ ، ٥٦/٤ ، والمغنى ١٧١ ، ٣٤٤ (١٦٧) والهمع ٦٤/١ ، الدرر ٤١/١ ، واللسان (طيس) والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان رؤبة ٧٥ .

والبيت قبله : عَدَدت قومى كعديدِ الطيس » أو الشطر قبله :على أنه من الرجز المشطور ،أو التام .

اللغة :

القوم : « القوم : الجماعة من الرجال ، والنساء معا ، أو الرجال خاصة ، أو تدخله النساء على تبعية ..... » قاموس (القوم) .

والمعنى :

عهدى بقومى : أنهم عدد الذر ، والرمل ، والحصى ، وقد ذهبوا ، وتولى الكرام وبقيت فريدا ، وحيدا ....

الإعراب :

« إذْ » تعليلية ظرف مبنى على السكون فى محل نصب « ذَهَبَ القومُ » فعل ، وفاعل « الكرامُ » صفة لقوم ، وصفة المرفوع مرفوعة مثله .. « ليس » ليس فعل ماض ناقص ، واسم ليس ضمير مستتر ، يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق ، وياء المتكلم خبر ليس .

والشاهد في البيت :

قوله : « ليسى » : فقد وصل الضمير : لضرورة النظم .

وكان حقه أن يقول : ليس إياى ، بفصل الضمير ، وهو المختار ، والجيد .

وهو باب « ظَنَّ » جرى فى انفصال الثانى ، واتصاله الخلاف ، كما فى باب « كُنْتُه » ولذلك أشار بقوله : « كَذَاكَ خِلْتَنِيه » : وليس التشبيه بباب « كَانَ » إلا فى مجرد الخلف ، لا فى الضميرين ؛ لأنهما فى باب « كَانَ » : مرفوع ، ومنصوب .

والضميران فى « خلتنيه » منصوبان : فالتشبيه هو فى مجرد الخلاف .

واعلم أن [1] « خِلْتَنِيه » وما أشبه فى باب « ظَنَّ » مثل « سَلْنِيهِ » المتقدم فى الذكر ؛ لأن الأول منصوب ، وهو أخص من الثانى ، فقد حصل الشرطان فى جواز الاتصال ، فكان حقهما أن يكونا على حكم « سَلْنِيهِ » إلا أنه عرض فى باب « ظَنَّ » عارض ، وهو : كون الثانى خبرا فى الأصل ، والخبر لاحظ له فى الاتصال ـ كما قدمنا .

فبعضهم راعى جانب الخبرية ، فاختار الانفصال .

وبعضهم اختار الاتصال ، لوروده فى الكلام الفصيح ، ولقلة ورود الانفصال .

وقد نبه المصنف على أنه ممن يختار الاتصال ، وأشار إلى ذلك بقوله : « واتِّصَالاً أَخْتَارُ » .

وأشار إلى أن غيره يختار الانفصال بقوله :

... غَيْرى اخْتَارَ الانْفِصَالا

فاتِّصَالا : مفعول مقدم « بأَخْتَارُ » و « غَيْرى » مبتدأ ، وخبره « اخْتَار » وما بعده .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « أن » .

واعلم أن تشبيه مسألة « خِلْتَنِيه » إنما هو « بكُنْتُهُ » المذكور فى آخر البيت المتقدم ؛ لأن الخلف فيهما سواء : من جهة قوة ترجيح الاتصال ، وكون الضمير الثانى ، فى « خِلْتَنِيهِ » خبرا ، كما هو فى « كُنْتُهُ » .

وأما رد التشبيه « لِسَلْنِيهِ » فليس ببيِّن ، لعدم ما ذكرناه : من ترجيح الاتصال ، وعدم كون الثانى خبرا فى « سَلْنِيهِ » .

وأما شواهد الاتصال فى « خِلْتَنِيه » فهى كثيرة فى الكلام الفصيح ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَّفَشِلْتُم ﴾ (١) .

وأما شاهد الانفصال فلا يكاد يوجد .

ومنه قول الشاعر (٢) :

١٥ ـ أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ ، والإِحَنِ

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

والشاهد فى الآية الكريمة على الاتصال ، ورأى ـ هنا ـ حلمية تنصب مفعولين بلا همزة فإذا دخل عليها الهمز نصبت ثلاثة . انظر ٢/ ٢٤٦ حاشية الجمل على الجلالين ، وانظر البحر المحيط ، والنَّهر ٤/ ٥٠١ ، ٥٠٢ ، فالمفعول الأول الكاف ، والثانى هم ضمير الكفار ، « قليلا » حال ، ومثله « كثيرا » انظر الكشاف ٢/ ٢٢٥ .

١٥ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد العينى ١/ ٢٧٦ ، والتصريح ١/ ١٠٧ ، الأشمونى ١/ ١١٩ ، ٣ / ٣٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أرجاء : « . . . والرجا : الناحية . . . . » قاموس (الرجاء) .

الإِحَن : « الإحنة ـ بالكسر ـ : الحقد ، والغضب ، والجمع كعنب . . . » قاموس (الإحنة) .

والمعنى :

لقد كنت أظنك أخى الذى يقف بجانبى ، ويشد عضدى ، ولكنى وجدت صدرك بتميز غيظا وضغينة . وغلاً ، وحقدا . =

قوله :

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

هذا البيت نبه فيه المصنف على قاعدتين :

الأولى : أنه لا يتأتى لك الاتصال إلا بتقديم الأخص من الضميرين سواء : كان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا .

فإذا حصل لك تقدم الأخص ساغ [1] الاتصال ، وإلى هذا أشار المصنف [2] بقوله :

وقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ....

إلا أنه إذا تقدم الأخص تارة يلزم الاتصال إذا كان الأول مرفوعا كقولك : « ضَرَبْتُه » وتارة لا يلزم ، إذا كان الضمير منصوبا ، أو مجرورا ، « كَسَأَلْتُكَهُ » و « لَمْ يعجبنى مَنعكَهُ » .

والمصنف لم يشر إلى لزوم الاتصال ، ولا إلى عدمه ، بل أطلق أن الاتصال لا يصح إلا مع تقديم الأخص .

استدراك زيادة

= **الإعراب :**

أخى : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وجملة « حسبتك إياه » من الفعل ، والفاعل ، والمفعولين فى محل رفع خبر « وقد » واو الحال ، وحرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التأنيث « وأرجاء صدرك » نائب ، فاعل ، ومضاف إليه ، والكاف ضمير أضيف إلى صدر ، « بالأضغان » جار ومجرور ، متعلق بقوله : « ملئت » « والإحن » عاطف ، ومعطوف على الأضغان .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى وهو « إياه » منفصلا ، وهو مفعول ثان ... والانفصال لسيبويه ، والأكثرين ؛ لأن الضمير خبر فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال انظر ١/ ١٠٧ التصريح ، ١/ ١٣٠ الأشمونى .

(١) فى (جـ) : شاغ » .

(٢) سقط من (ب) كلمة : « المصنف » .

وهو إطلاق صحيح .

وأما القاعدة الثانية فهي : أنك إذا أردت الانفصال قدمت أى الضميرين شئت : الأخص ، أو الأعم .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ ....

يعنى : ما شئت من الأخص ، أو الأعم ، لكن إذا قدمت الأعم كان الانفصال واجبا ، كقولك : « سَأَلْتُهُ إِيَّاكَ » .

وإذا قدمت الأخص كان الاتصال جائزاً ، كقولك : « أَعْطَيْتُكَهُ » يجوز فيه الانفصال ، والاتصال - كما تقدم - .

قوله :

وَفِى اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

لما فرغ المصنف من الكلام على الضميرين ، المختلفى الرتبة ، شرع فى الكلام على **الضميرين المتحدى الرتبة** .

ويعني باتحاد الرتبة : أن يكونا ضميرى خطاب ، أو ضميرى متكلم ، أو غائب .

واختلاف الرتبة : هو أن يكون أحدهما من الخطاب ، والآخر من الغيبة ، أو أحدهما من التكلم ، والآخر من الخطاب ، أو الغيبة .

فإذا اتحدت رتبتهما تساويا فى الخصوص ، والعموم ، ووجب انفصال الثانى منهما ، كقولك : « سَأَلْتُكَ إِيَّاكَ » : ففصلت ؛ لأنهما ضميرا خطاب ، فاتحدت رتبتهما .

وبعضهم جوز الاتصال : إذا كانا ضميرى غائب .

وهو قليل .

وإلى لزوم الانفصال مع اتحاد الرتبة أشار المصنف بقوله :

وفى اتحاد الرُّتْبَة الْزَمْ فَصْلاَ ....

وإلى جواز الاتصال فيه بشرط الغيبة أشار المصنف بقوله :

.... وقَدْ يِبيحُ الْغَيْبُ فيه وَصْلاَ

ونبه « بقد » على قلته .

أنشدوا للمغلس بن لقيط [1] :

١٦ ـ وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِـــمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْـــمَ نَابُهَا

فوصل ـ مع اتحاد الضميرين فى الرتبة ـ **لأنهما ضميرا غائب .**

---

١٦ ـ (١) البيت لمغلس بن لقيط، أو للقيط بن مرة (١/ ٤٤) معجم الشواهد العربية والبيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٠١ ، وابن يعيش ٣/ ١٠٥، والخزانة ٢/ ٤١٥ ، والعينى ١/ ٣٣٣ ، والأشمونى ١/ ١٢١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تطيب : « . . وطبت به نفسًا : طابت به نفسى . . . » قاموس (طاب) .

ويريد : تستريح ، وتسكن ، وتطمئن . . . .

لضغمة : « ضَغَمَه ، وبه كمنع : عضّه ، أو عضا دون النهش . . . . »

قاموس (ضغمه) ويريد : عضه ، ونازله . . . .

والمعنى :

يرثى الشاعر أخاه أطيطا ويشتكى من قريبين له يؤذيانه وهما مدرك، ومرة قائلا : إن نفسى تطيب ، وتسكن بنازلة تنزل عليهـما ، مثل النازلة التى ألمت بى ، وتكون عليهـما أكثره شـدة ، بحيث يقرع نابها العظم .

الإعراب :

« وقد جعلت » قـد : حرف تحقيق « جعلت » فـعل من أفعال المقاربة ، والتاء لـلتأنيث « نفسى » اسم جعل ، ومضـاف اليه ، وجملة « تطيب » فى محل نصب خـبر « جعل » « لضَغْمَة » اللام : بمعنى الباء ، والجار ، والمجرور مـتعلق بتطيب . أى : تطيب بضمغمة « لضغـمهماها » اللام : =

ولو فصل لكان الوجه المعروف .

والضميـر الأول مجرور بإضافـة المصدر إليه ، وهو فى الأصل مـفعول بالمصدر ، والضميـر الثانى مفعول ثان ، وفاعل المصـدر محذوف ؛ لأن فاعل المصدر يجوز حذفه .

وذلك من خواص المصدر .

قوله :

وَقَبْلَ « يَا » النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايةٍ ، ولَيْـــسى قـــد نُظِمْ

هذا البيت شرع فيه المصنف يتكلم على حكم ياء النفس [1] من الضمائر فتكلم فى هذا البيت على دخولها فى الفعل ، فـبين أنها يلزمها نون الوقاية ، حائلة بينها ، وبين الفعل .

ولذلك : سمـيت نون الوقاية؛ لأنهـا وقت الفعل من كسـر آخره [2] ،لو

= للتعليل ، والمصـدر . وهو « ضغم » مجرور باللام ، والضميـر الأول فى موضع جر بالإضـافة ، والضمير الأول مـفعول به للمصدر ، وكذلك الثانى ـ علـى رأى الشارح الأندلسى ، ويرى الصبان ١/ ١٢١ أن الضمير الثانى مفعول مطلق ويتفق مع الشارح الأندلسى فى حذف فاعل المصدر ، ويرى العينى ١/ ٣٣٩ أن الأول فاعل المصدر فى المعنى « يقرع العظم نابها » فعل مضارع ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

اتصال الضميرين ، ولو فصل لقال « لضغمهما إياها » .

(١) ياء النفس ، يريد بها : ياء المتكلم ، وقد ذكـر المصنف نون الوقـاية اسـتطرادا للزومـهـا بعض المضمرات فذكرها بعد الكلام على الضمائر .

(٢) **والجمهور** : على أن هذه النون تقى الفعل من الكسر .

وابن مالك : لأنها تقى اللبس فى نحو : « أكرمنى » ـ فى الأمـر « فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخـاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنث ، فـفعل الأمر أحق بهـا من غيـره ، ثم حمل الماضى ، والمضارع ، على الأمر . (انظر شرح المرادى ١ / ١٥٢) .

باشر ياء المتكلم ؛ لأنها ياء ساكنة ، لا يصح قبلها إلا الكسر .

فلو أدخلتها على الفعل لزمك أن تقول : « ضَرَبِى » : فأدخلوا بينهما النون ، ليقع الكسر فيها ، ويسلم آخر الفعل ، فقالوا : « ضَرَبنى » .

وإلى لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم فى الفعل أشار المصنف بقوله :

وقبل « يَا » النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ ، وِقَايَةٍ ....

فقوله : « يَا النَّفسِ » يعنى به : ياء المتكلم ، وقصر « يا » للضرورة ثم نبه فى عجز البيت : على أن ياء المتكلم قد وليت الفعل من غير نون وقاية ، وذلك فى النظم .

وإلى ذلك أشار بقوله :

« .... ولَيْسِى قَدْ نُظِمْ »

والإشارة بقوله « لَيْسى » إلى قول الشاعر [1] :

....   إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكرَامُ لَيْسِى [2]

فإن قيل : فلم لم يدخلوا ياء المتكلم على الفعل ، ويكسروا ما قبلها ، كما فعلوا ذلك مع ياء ضمير الواحدة المخاطبة ،فقالوا : « تَفْعَلين ،وافعَلِى »؟

فالجواب عن ذلك بأمرين :

الأول : أن ياء « تَفْعَلِينَ ، وافْعَلِى » فاعل ، فلم يريدوا أن يلزموه

(١) تقدم أن الراجز : هو رؤبة بن العجاج وتقدم الكلام عن الشاهد ، وهو الشاهد (١٤) .

(٢) للبيت أكثر من رواية ، ولعلّ أدقها :

عهدى بقومى كعديد الطيس   إذا ذهب القوم الكرام ليسى

وقد تقدم موطن الاستشهاد بالبيت ، وهو الشاهد (١٤) ، والشاهد ـ هنا ـ : فى « لَيسِى » ـ أيضا ، ولكن الاستشهاد هنا ـ وهو مراد الناظم ـ هو حذف نون الوقاية من « ليسى» مع اتصالها بياء المتكلم وهذا شاذ عند الجمهور .

الفصل بينه ، وبين فعله بالنون .

والثاني : أن ياء المتكلم ياء مجرورة ، كثيرة المباشرة للأسماء ، والحروف ، فكرهوا ولايتها للفعل ، وكسر آخر الفعل لأجلها : إذ شبهوها بكسرة الجر بخلاف ياء « افْعَلِي » فإنها لا تباشر الأسماء ، والحروف ، ولا تكون في محل جر ، فلم تحصل الكسرة قبلها بمنزلة الكسرة قبل ياء المتكلم في شبه الجر .

قوله :

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ ، وكُنْ مُخَيَّرا

فِي الباقِيَات ، واضْطِراراً خَفَّفَا ... مِنِي ، وعَنِّي بعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

لما فرغ من حكم ياء المتكلم إذا دخلت على الفعل ، أخذ يتكلم في حكمها فيما ألحق بالحرف ، وهو : « إنَّ ، وأخواتها » **فجعلها على ثلاثة أقسام :**

القسم الأول :

« لَيْتَ » فالفصيح فيها إلحاق نون الوقاية ، وشذ عدم إلحاقها وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وليْتَنِي فَشَا ، ولَيْتِي نَدَرَا ... .

وبلحاق النون جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ **يا لَيْتَنِي كُنتُ معهم فأفوزَ فوزا عظيما** ﴾ (1) .

---

(1) من الآية ٧٣ من سورة النساء .

والشاهد في الآية الكريمة : مجيء القرآن الكريم على الكثير ، وهو إلحاق نون الوقاية بحرف التمني « لَيْتَ » عند إلحاق ياء المتكلم بها .

وجاء عدم لحاق النون فى الشعر أنشدوا من ذلك : (١)

١٧ - كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ ، وَلَوْ أَذْهَبْتُ مَالِي

فأسقط النون ، وهو شاذ .

---

١٧ - (١) **البيت للشاعر :** زيد الخيل ، وهو من البحر الوافر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٦ ، والنوادر ٦٨ ، مجالس ثعلب ١٢٩ ، والمقتضب ١/ ٢٥٠ ، والمقرب ١٩ ، وابن يعيش ٣/ ٩٠ ، ١٢٣ ، والخزانة ٢/ ٤٤٦ ، والعينى ١/ ٣٤٦ ، والهمع ١/ ٦٤ ، والدرر ١/ ٤١ ، والأشمونى ١/ ١٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كمنية : « وتمناه : أراده ، ومنّاه إياه ، وبه تمنية ، وهى المُنْيَةُ - بالضم ، والكسر - والأُمنيّة - بالضم ... » قاموس (منّاه) .

ورواية سيبويه ١/٣٨٦ « وأتلف بعض مالى» و فى ابن عقيل ١/١١١ « وأتلف جلّ مالى » و يروى ، وأغرم ، وأفقد والمعنى عليها لا يختلف كثيرا ، وإن اتحدت الروايات فى الهدف .

والمعنى :

يتعلق معنى البيت بما قبله ، وهو :

تمنىّ مَزيدٌ زَيْدًا ، فَلاقَى أخَا ثقة ، إذَا اخْتَلَفَ العَوَالى

ومزيد ، الذى عناه زيد الخيل : رجل من بنى أسد ، تمنّى لقاء زيد الخيل الذى أطلق عليه الرسول الأمين : زيد الخير ، وهو طائى ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة ، ولى بعدها هاربا ، وهذه المنية كمنية جابر الغطفانى ، الذى قهره زيد ، وكان يتمنى لقاءه ، ولو أتلف ماله ، أو جله ، أو أذهبه ....

أى : منية مزيد كمنية جابر إذ تمنى أن يلقى زيدا ، لينال منه ، ولو أذهب بسبب ذلك جل ماله ، أو ماله كله .

الإعراب :

« كمنية » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، **والتقدير :** تمنى مزيد تمنيا ، مماثلا لمنية جابر « منية » مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذْ » ظرف للزمن الماضى بمعنى حين «قال» فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا ، يعود إلى جابر ، وجملة « قال » فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « لَيْتِي » حرف تمن ، ونصب ، والياء اسم ليت « أصادفه » فعل مضارع ، وفاعل مستتر وجوبا ومفعول به ، والجملة : خبر ليت فى محل رفع وجملة : ليتى أصادفه فى محل نصب مقول القول « ولو » حرف شرط ، غير جازم ، وأذهبتُ مالى « فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « ليتى » حيث حذف نون الوقاية من ليت ، الناصبة لياء المتكلم ، وهو نادر ، وقليل على مذهب المصنف ، والشارح ، والفراء : يجيز « ليتى ، وليتنى » .

والوجه « ليتنى » كما يقول الأعلم ١/ ٣٨٦ بأسفل كتاب سيبويه ، وانظر ١/ ١٥٧ المرادى .

القسم الثاني :

« لَعَلَّ » : وهو بعكس « لَيْتَ » : فعدم النون فيها هو الكثير ، كقوله (تبارك ،وتعالى) : « لَعَلِّى أطَّلِعُ »[1] . وقوله (جَلَّ ، وعَلاَ) : ﴿ لعَلِّى أبْلُغُ الأسْبَابَ ﴾[2] .

وإلحاق النون فيما لا يجيء إلا في ضروة الشعر .

قال الشاعر[3] :

١٨ ـ فقلتُ : أعِيرَانِى القدومَ لَعَلَّنِى   أَخُطُّ بهَا قَبْـــراً لأَبْيَضَ مـاجـد

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

والشاهد فيهما : ورود القرآن على اللغة المشهورة ، والكثيرة ، ولم يـأت فى القرآن إلا كذلك . (انظر ١/ ١٥٦ المرادى) .

١٨ ـ (٣) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ١/ ٣٤٢ ، والتصريح ١/ ١٠٩ ، والهمع ١/ ٦٣ ، والدرر ١/ ٤١ ، والأشمونى ١/ ١٢٤ والشارح الأندلسى ، واللسان (قدم ٣٧١) .

اللغة :

القدوم : « . . . والقَدُوم : التى ينحت بها مخففة . . . » مختار (ق د م) .

والمعنى :

طلب الشاعر إعارته القدوم ، وهى آلة النحت ، والنجر لعله يخط بها جفن سيفه ، الأبيض الصقيل الكريم .

الإعراب :

« فقلت » : فعل ، وفاعل « أعيرانى » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به « القدوم » مفعول ثان لقوله « أعيرانى » « لعلنى » لعل : حرف تعليل ، ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم « لعل » « أخط » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا والجملة : فى محل رفع خبر « لعل » « بها » متعلق « بأخط » « قبرا » مفعول به لأخط « لأبيض » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض .

والشاهد في البيت :

قوله : « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعلَّ » .

وهذا قليل نادر :

والذكر الحكيم إنما ورد بغير نون الوقاية ، مع « لعلَّ » .

« فأعيراتى » ـ فى البيت ـ : فعل أمر ، من أعار يعير ، بمعنى : طلب العارية ، خاطب به اثنين .

فتبين من هذا : أن « لَعَلَّ » بعكس « لَيْتَ » .

وإلى هذا أشـــار بقـوله : « ومَعَ لَعَلَّ اعكسْ » يعـنى : ومع « لعَلَّ » اعكس حكم « ليت » فـاجعل عدم النون هو الفـصيح الكثـير ، وإلحاقـها هو القليل النادر .

وأما القسم الثالث :

فهى : « إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ » [1] :

فأنت ـ فى هذه الأربعة ـ على الخيار فى إلحاق النون ، وعدمها .

وإلى هذا أشار بقوله فى آخر البيت : « وكُنْ مُخَيَّرَاً » ثم قال ، فى أول البيت الثانى : « فى الْبَاقِيَاتِ » .

يعنى : الباقيات بعد « ليتَ ، ولَعلَّ » وهى الأربعة المذكورة .

وقول : « فى الْبَاقِيَاتِ » ـ فى أول البيت ـ : متـعلق بقوله : « مخيَّراَ » فى آخر البيت ، الذى قبله .

يعنى : مخيرا فى إلحاق النون ، وعدمها .

ويحتـمل أن يكون مخـيَّرِا : ـ بفتح الياء ، فـيكون اسم مفـعول ، أو بكسرها ، فيكون اسم فاعل .

والضابط فى هذه الأقسام الثلاثة : رجـحان شبه الفعل ، فحيث ترجح كان إلحاق النون أكثر « كَلَيْتَ » .

---

(١) استثقل لحاق النون مع الحروف الأربعة لتوالى الأمثال المرادى ١/ ١٥٩ . وانظر الصبان ١ / ١٢٤ .

وحيث ترجح جانب الحرفية كان عدم النون أكثر « كَلَعَلَّ » ؟ لأنهم وجدوها يتعلق بها ما قبلها كحروف الجر ، كقولك : « تُبْ لَعَلَّكَ تُفْلِحُ » .

وحيث استوى جانب الفعلية ، والحرفية كنت مخيرا فى إلحاق النون ، وعدمها .

ثم شرع فى بقية هذا البيت يذكر ياء المتكلم إذا جرت بالحروف ، أو بالأسماء [1] .

واعلم أنها إذا جرب بالحرف لا تلحق معها نون الوقاية ،إلا مع « منِّى ، وعنِّى » ولا تسقط إلا فى ضرورة الشعر [2] .

وإلى شذوذ إسقاطها أشار المصنف بقوله :

وَاضْطِـــــرَارًا خَفَّفَـا   مِنِّى ، وعَنِّى مَنْ قَدْ سَلَفَا

« فبعضُ من قد سَلَف » فاعل « بخفَّف » .

ويعنى بالتخفيف : عدم النون .

وإذا نص على أن عدم النون شاذ تعين أن إلحاقها هو الكثير المشهور فى الحرفين المذكورين .

وقد نطق المصنف « بمِنِى » مخففة فى البيت ، و « عنِّى » مشددة ؛ لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك فى « عنِّى » .

وأيضاً ففى التشديد تمثيل لإلحاق النون ، وفى التخفيف تمثيل لإسقاطها .

(١) سقط من (جـ) : « أو بالأسماء » .

(٢) فى (أ) : « إلا فى ضرورة » وفى (جـ) : « إلا فى الضرورة » .

ومن الشاهد على تخفيفها قول الشاعر (١) :

١٩ ـ أَيُّهاَ السَّائِلُ عَنْهُم ، وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلاَ قَيْسُ مِنِى

قوله :

وفىِ « لدنِّى : لَدُنِى قَلَّ ، وَفى قَدْنِى،وقَطْنِى الحذفُ ـ أيضاً ـ قد يَفِى

لما ذكر فى البيت المتقـدم حكم ياء المتكلم إذا جرت بالحرف (٢) عقب فى هذا البيت (٣) بحكمها إذا جرت بالاسم .

واعلم أن ياء المتكلم : إذا كانت مجرورة بالأسمـاء لم تلحق معها نون الوقاية إلا فى الثلاثة الألفاظ المذكورة فى هذا البيت ، وهى : « لَدُن » .

---

١٩ ـ (١) البيت غير معروف القائل ، وهو من المديد .

والبيت من شواهد العينى ١/ ٣٥٢ ، والأشمونى ١/ ١٢٤ ، والشارح الأندلسى .

ولعل فى قـول ابن الناظر : « إلا مـا ندر من إنشاد بعض النـحويين » ص ٧٠ شـرح الألفيـة لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ ما يشير إلى أن البيت مصنوع ، لاجتماع الحرفين : « مِنْ ، وَعَنْ » .

اللغة :

قيس : أبو قبيلة من مـضر ، وهو قيس عيلان ، واسمه إليـاس بن مضر بن نزار . انظر العينى ١/ ٣٥٣ .

والمعنى :

ينادى الشاعر المستفهم ، السائل عنه ، وعن القيسيين ، ويقول إنه ليس منهم ، وأنهم ليسوا منه .

الإعراب :

« أيها » أى : منادى ، وحرف النداء محذوف ، وها : للتنبيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ، ومجرور ، متعلق بالسائل « وعنى » عاطـف ، ومعطوف على ما قبله « لسـت » ليـس ، واسمهـا « من قيس » جار ، ومجرور ، ومتعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الـواو : عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبرا المبتدأ .

والجملة : « ولا قيس منى » معطوفة على جملة : « لست من قيس » .

والشاهد في البيت :

قوله : « عنى ، ومنى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين : « عن ومن » شذوذا ، للضرورة .

(٢) فى (جـ) : « بالحروف » . (٣) فى (جـ) : « عقب بهذا البيت » .

وإلحاق النون فيها هو الفصيح ، وعدم النون قليل .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وفى لَدُنِّى : لَدُنِى قلَّ ....

فأتى بها أولا مشددة ، والتشديد إنما يكون مع إلحاق النون .

وأتى بها ثانيا مخففة ، والتخفيف إنما يكون مع عدم النون .

واعتمد على ضبط ذلك بالوزن : إذ لا يصح الوزن للبيت إلا بذلك .

وأما اللفظان : الثاني ، والثالث فهما : « قَدْنِى ، وقَطْنِى » ، وهما بمعنى : حَسْبِى .

فالحكم فيهما بعكس « لَدُنْ » : فعدم النون أكثر من إلحاقها .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفى قَدْنى ، وقَطْنِى :الحذْفُ ـ أَيْضاً ـ قَد يفى ....

فالحذف : مبتدأ ، تقدم خبره فى الجار ، والمجرور ، وهو قوله : « وفىِ قَدْنى » .

ومعنى قوله : « قَد يفى » : قد يكثر .

تقول : وفى الشىء وُفِيًا ـ بضم الواو ، وكسر الفاء ـ أى : كثر ،[1] نص عليه الجوهرى .

وإنما حملناه على هذا المعنى ، ليفهم كثرة الحذف : إذ هو المعروف من

(١) وفى مختاره مادة (و ف ى) : « وفى الشىء يفى ـ بالكسر ـ وفِيًا ـ على « فُعُول » : أى : تم ، وكثر » .

كلامهم ، وهو مقتضى قول المصنف فى التسهيل [١] ، وكلام ابنه فى شرح هذه الخلاصة [٢] .

وأراد المصنف « بقد » من قوله : « قَدْ يَفِى » التحقيق ، كقوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُم عَلَيْهِ ﴾ [٣] .

فالمعنى : أن علمه بما أنتم عليه محقق .

وهكذا أراد المصنف ، فقصد « بقَدْ » : أن الحذف فى « قَدْنِى ، وقَطْنِى » محقق الوفى ، أى : الكثرة .

فدل بذلك : على أن الحذف : هى اللغة الفصيحة .

وبالجملة : فلفظه مشكل .

ويحتمل أن يضبط قوله : « قد نُفِى » ـ بنون مضمومة ، مبنى لما لم يسم فاعله : من نفيت الشيء : ضد أثبته .

فيكون المعنى : وفى « قدنى ، وقطنى » قد نفى الحذف ـ أيضاً ـ .

وتكون « قد » للتقليل ، فيكون إثبات الحذف هو الكثير ، ونفيه هو القليل ـ كما نصصنا عليه ـ .

فأما الشاهد على عدم النون : فمن ذلك ـ شاهدا [٤] على قطنى ـ قوله (ﷺ) : « قط قط بعزتك ، وكرمك » .

روى: « قطِى » ـ بكسر الطاء ، وبياء بعدها ـ وروى بالكسر من غير ياء

---

(١) انظر ص ٢٥ ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، وفى التسهيل الموافقة للألفية .

(٢) انظر ص ٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٣) من الآية ٦٤ من سورة النور .

(٤) فى (جـ) : « شاهد » .

، فتكون محذوفة ، وحذف ياء المتكلم جائز ، لدلالة الكسر عليها .

وروى « قَطْ » ـ بسكون الطاء ـ في الحديث ـ أيضاً ـ .

وروى « قَطْنِى » ـ بإلحاق النون ـ .

وروى « قَطٍ » ـ منونا ـ في الحديث أيضاً ـ .

فهذه خمس روايات .

وأما الشاهد على إلحاق النون في « قَطْنِى » فإحدى الروايات في الحديث .

ومن ذلك قول الشاعر (1) .

٢٠ ـ امْتَلأَ الحوضُ ، وَقَالَ قَطْنِى مَهْلاً : رُوَيْدًا ، قَدِ امْتَلأَتْ بَطْنِى

---

٢٠ ـ (١) لم أجد من نسب الشاهد إلى راجز معين ، والبيت من الرجز (على التمام)وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١/ ٣٢ ، والمخصص ١٤/ ٦٢ ، وابن الشجرى ١/ ٣١٣ ، ٢/ ١٤ ، وابن يعيش ٢/١٣١ ، ٣/ ١٢٥ ، والعينى ١/ ٣٦١ ، والأشمونى ض/ ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مهلا : « المَهَل ـ بفتحتين ـ : التؤدة . . . وتمهل في أمره : اتَّأدَ ، وقولهم : مَهْلاً يا رجل وكذا للاثنين ، والجمع ، والمؤنث بمعنى أمهل . . . . » مختار (م هـ ل) .

والمعنى : قد امتلأ الحوض ، وقال : كفانى ، مهلا ، فقد امتلأت ماء . .

الإعراب :

« امتلأ الحوض » فعل ، وفاعل ، « وقال » الواو : حرف عطف : عطفت جملة على جملة ، و « قال » : فعل ماض مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « قطنى » مقول القول مفعول به . . . « مهلا » نصب على المصدرية بفعل محذوف « رويدا » صفة له « قد » حرف تحقيق « امتلأت بطنى » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعل ، ومضاف إليه . .

والشاهد في البيت :

قوله : « قطنى » حيث جاء بنون الوقاية في « قطنى » وإنما جلب النون ليسلم السكون ، الذى بنى عليه الاسم

(انظر العينى ١ / ٣٦٣)

2012/1/15

وأما الشاهد على إلحاق النون ، وعدمها فى « قَدْنِى » فقد جمعهما الشاعر [1] فى بيت ، فقال :

٢١ ـ قَدْنِى من نَصْرِ الخبيبين قَدِى ....

٢١ ـ (١) الراجز هو : أبو نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبو بحدلة ، أو حميد بن مالك ، انظر ٢/ ٤٦٦ معجم الشواهد العربية ، والبيت من الرجز المشطور .

ومن شواهد الكتاب ١/ ٣٨٧ ، وابن الشجرى ١/ ١٤ ، ٢/ ١٤٢ ، والإنصاف ١٣١ وابن يعيش ٣/ ١٢٤ ، ٧/ ١٤٣ ، والخزانة ٢/ ٤٤٩ ، ٣/ ٣٤ ، والمغنى ١٧٠ (١٦٦) والعينى ١/ ٣٥٧ ، والتصريح ١/ ١١٢ ، والهمع ١/ ٦٤ ، والدرر ١/ ٤٢ ، والأشمونى ١/ ١٢٥ والشارح الأندلسى ، واللسان (لحد ٣٩٣) .

اللغة :

الخبيبين : يقصد : عبد الله بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) وكنية عبد الله بن الزبير أبو خبيب ، كما يقصد مصعبا أخاه أو ابنه خبيبا ، وغلبه لشهرته على أخيه ، كالعمرين ، والقمرين ، ويروى الخبيبين ـ بصيغة الجمع ـ لجميع الأشياع .

وقدنى : حسبى ، وكفانى . . . .

وبعد البيت المتقدم : لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

والمعنى :

يقول الراجز : مادحا الحجاج بن يوسف الثقفى ، ومعرضا بعبد الله بن الزبير والزبيريين ، من أرجوزة له :

حسبى ، وكفانى من نصر الخبيبين ، والانضواء تحت لوائهما ، أو ألويتهم . . .

الإعراب :

« قدنى » قد : اسم بمعنى حَسْب ، مبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مضاف إلى « قد » ، « من نصر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر : مضاف ، و« الخبيبين » مضاف إليه : من إضافة المصدر لمفعوله « قدى » توكيد للأول .

والشاهد في البيت :

قوله : « قدى » فى أول البيت ، وفى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأول ، ولم يثبتها فى الثانية .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : « ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، ويكون أصله « قد » ـ بإسكان الدال ، ثم ألحق ياء القافية ، لا ياء الإضافة ، وكسر الدال لالتقاء الساكنين ، لا لمناسبة الياء » (انظر ١/ ١١٢ التصريح بمضمون التوضيح) .

وانظر سيبويه ، وشرح الأعلم للشواهد ١ / ٣٨٧ كتاب سيبويه .

2012/12/17

العلـــم

اسمٌ يُعيِّنُ المسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا

وقَرَنٍ ، وعَدَنٍ ، ولاَحِقِ وشَذْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ

هذا الفصل ، وضعه [1] المصنف للكلام على العلم .

وأعلم أن العلم : هو الاسم الموضوع لتعيين المسمى من غير قرينة ، تدل على ذلك فى اللفظ .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

اسْمٌ يعين المسمى مُطْلَقَا عَلَمُهُ ....

« فعلمه » : مبتدأ ، و « اسم » : خبره .

فتقدير الكلام : عَلَمُه اسمٌ يعين المسمَّى .

والهاء : عائدة إلى الاسم ؛ لأنه نطق به متقدما ، أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعد هذا .

وَوَضَعُوا لبْعضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ [2] ....

وعنى بقوله « مطلقا » : عن غير قرينة ، تحرز بذلك من سائر المعارف ، غير العلم [3] ، مثل « الرَّجُل » : فإنه عين المسمى ، لكنه بقرينة ، وهى : الألف ، واللام .

وكذلك المعرف بالإضافة ، تعين بقرينة الإضافة ، وكذلك الموصول تعين بالصلة ، واسم الإشارة تعين بالمشار إليه ، والضمير بمفسره .

---

(١) فى (جـ) : « وصله » .

(٢) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « والهاء عائدة إلى الاسم .... علم » .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « العلم » .

وأما العلم : فلا قرينة فيه ، وإنما عين المسمى بقصد الواضع .

فإن قيل : يلزمكم أن « الشَّمْسَ » علم ؛ لأن مسماها واحد معين .

فالجواب : أن الواضع لم يقصد التعيين ، وإنما وضع لفظ الشمس لهذه ، وما أشبهها : أن لو وجد لها مثل - وهو ممكن - وإن لم يوجد .

ولهذا : جعل الأصوليون **معنى الشمس كليا .**

ثم مثل المصنف العلم : « بجَعْفَر » : وهو اسم رجل ، و « خِرْنِق » : وهو اسم امرأة ، ولذلك منعه من [1] الصرف ، إذ : فيه العلمية ، والتأنيث .

ثم مثل في البيت الثاني بأمثلة :

الأول : « قَرَن » وهو : اسم قبيلة ، ثم « عَدَن » ، وهو : اسم بلد بساحل اليمن ، ثم « لاَحِق » وهو : اسم فرس مشهور بين العرب ، ثم « شَذْقَم » وهو : اسم جمل ، ثم مثل « بهَيْلَة » وهو : اسم شاة ، ثم مثل « بِوَاشِق » وهو : اسم كلب .

وقصد المصنف بتكثير هذه الأمثلة ، واختلاف أنواع مسمياتها : التنبيه على أن الأعلام : إنما توضع لأفراد الأناسى ، وقبائلهم ، ومن جرى مجراهم من العقلاء ، وما يألفه الناس ، ويتخذونه من البلدان ، والخيل ، والجمال ، والشياه والكلاب ، وما أشبه ذلك .

وأما الوحوش النافرة فى القفار فلا توضع الأعلام لأشخاصها ، وإنما توضع لأجناسها ، كما سيأتى :

---

(١) سقط من (أ - جـ) لفظ : « من » .

قوله :

وَاسْماً أَتَى ، وكُنْيَةً ، ولَقَبَـا وَأَخِّرَنْ ذَا : إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

هذا البيت ذكـر فيه المـصنف أنواع العلم ، وختمـه بحكم اللقب ، إذا صحب غيره .

واعلم أن العلم يكون اسمـا « كزَيْد » وكنيةً » وهى : مـا كان فى أوله أَب أوْ أمّ .

فما كان فى أوله أب فهو كنيـة الرجال « كأَبى عَبْد الله ، وأَبى محمد » وما كان فى أوله أم فهو من كنى النساء : « كأمّ حَبِيبَة ، وأُمّ خَالِد » [1] .

ويكون ـ أيضاً ـ لَقَبًا ، وهو : ما وضع لتشريف المسمى به ،أو تحقيره ، **فمثاله فى التشريف** [2] : « شَمْسُ الدِّين ، وبَدْرُ الدِّين » وما أشبههما .

ومثاله فى التحقير : « أَنْفِ النَّاقَة » وما أشبه ذلك .

ويكون اللقب مفردا ، ومضافا ، ولا تكون الكنية إلا مضافة .

فحصل من هذا : أن العلم يطلق [3] على ثلاثة أنواع .

وإلى هذا أشار بقوله :

واسماً أَتى ، وكُنْيَةً ، ولَقَبَا ....

يعنى : أتى العلم .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن اللقب إذا صحب سـواه أُخِّر ، فتقـول : « هَذَا زَيْد شَمْس الدِّين » وكذلك إن صحب الكنيـة ، فتقول : « هَذا أبُو عَبْدِ

(١) فى (جـ) : « وأم خالة » . (٢) فى (جـ) : « فى الشريف » .

(٣) فى (أ) : « ينطلق » وفى (ب) : « ينطبق » .

الله بَدْر الدِّين » فتؤخر اللقب .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وأَخرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَـا

فالإشارة بقوله : « ذَا » : إلى اللقب، وهو مفعول « بأخر » و« سواه » : مفعول « بصحب » .

فالتقدير : وأخر اللقب إن صحب سواه .

و « سواه » أعم من أن يكون اسما ، أو كنية .

فأيهما كان : أخر اللقب عنه ـ كما مثلنا ـ .

قوله :

وَإنْ يكُونَا مُفْرَدَيْنِ ، فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

الضمير فى قوله : « يكُونَا » : راجع إلى اللقب ، وَسِوَاهُ ، يعنى : فإن كان اللقب ، والاسم ، أو اللقب ، والكنية مفردين ، فأضف ، يعنى : أضف الأوَّل إلى الثانى .

ويعنى بالإفراد هنا : ما ليس بمركب ، فتقول : « هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ » [(١)] : فتضيف « سَعِيدًا » الذى هو الاسم إلى « كُرْزٍ » الذى هو اللقب .

هذا مذهب البصريين :

ونقل الكوفيون فيه الإضافة كالبصريين ، وزادوا الإتباع على البدل ، أو عطف البيان ، وزادوا القطع ـ أيضاً ـ : نصبا على المفعولية ، بإضمار فعل ، ورفعا على أنه خبر مبتدأ .

---

(١) « .. جعل متاعه فى الكرز ، وهو : الجوالق ، وعلق كرزه على الكرَّاز » أساس البلاغة (ك ر ز) « والكراز : الكبش الذى يحمل خرج الراعى ... » المختار (ك ر ز) .

ثم تكلم فى عجز البيت على حكمهما ، إذا لم يكونا مفردين .

فذكر أن حكمهما الإتباع ، وإلى هذا أشار بقوله :

...... وَإِلاَّ أَتبِعِ الَّذِى رَدِفْ ......

يعنى : وإن لم يكونا معا مفردين فأتبع الآخر الأول .

ومعنى « ردف » أى : جاء ردفه ، يعنى : بعده ، وسواء : كانا مركبين ، أو أحدهما مركب ، والآخر مفرد ؛ لأن المصنف رتب الإتباع على نفى الإفراد فمهما كان أحدهما مركبا ، فقد انتفى ذلك .

فتقول : « هَذَا سَعِيدُ أَنْفُ النَّاقَةِ » : فتتبع ؛ لأن اللقب مركب .

وإن كان الاسم مفردا ، وتقول : « هَذَا عَبْدُ الله كُرْز » فتتبع ؛ لأن الاسم مركب .

وإن كان اللقب مفردا ، وتقول : « هَذَا عَبْدُ عَمْرٍو عَائذُ الْكَلْبِ » فتتبع ؛ لأن الاسم ، واللقب مركبان .

قوله :

ومِنْهُ منقُولٌ : كَفَضْلٍ ، وَأَسَدْ وذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ

هذا البيت شرع فيه يقسم العلم - **بحسب النقل ، والارتجال** - .

واعلم أن العلم :

إن كان قبل التسمية مستعملا فى معنى آخر ، ثم نقلته ، وسميت به « كَفَضْلٍ » : فإنه - فى الأصل - مصدر ، ثم نقل ، فسمى به رجل معين ، و « كأَسَد » : فإنه كان مستعملا للحيوان المفترس ، فنقل ، وسمى به الرجل المعين .

فهذا ، وما أشبهه يُسَمَّى علما منقولا .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ « كَفَضْلٍ ، وأَسَد » ....

يعني : ومن العلم .

ثم تكلم فى عجز البيت على القسم الثانى ، **وهو المرتجل .**

ويُحَدُّ بأنه : العلم الذى لم يستعمل قبل التسمية به فى معنى آخر ، عكس المنقول ، وذلك مثل : « سُعَاد » فى اسم امرأة ، و « أُدَد » فى اسم رجل .

فهذان الاسمان : لم يكونا مستعملين قبل التسمية فى معنى آخر .

وقد أشار المصنف إلى المرتجل ، وتمثيله بقوله :

« .... **وذُو ارتجال** « كسُعَادَ ، وأُدَدْ »

يعنى : ومن العلم ذو ارتجال .

وإذا تقرر لك هذان القسمان :

فاعلم أن المنقول يكون عن أشياء مختلفة : فقد يكون عن مصدر « كَالْفَضْل » وعن صفة « كالصَّعْب [1] » بن جَثَّامَة ، وقد يكون عن فعل ماض « كشَمَّر » : لاسم فرس ، و « بَدر » : لاسم ماء ، وقد يكون عن فعل مضارع « كيَزِيد » إذا لم يسم به ، وبالضمير المستتر فى الفعل المضارع ، فيكون نقل الاسم ـ حينئذ ـ عن الجملة ؛ لأن الفعل ، والضمير : فعل وفاعل ، وهو جملة .

---

(١) الصعب : « . . . ولقب المنذر بن ماء السماء ، وابن جثامة الصحابى . . » القاموس (الصعب) .

وعلى ذلك جاء قولهم (١) .

٢٢ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بنِي يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَـا لَهُـمْ فَدِيـدُ

« فَيزِيدُ » هنا : جملة محكية ؛ لأن التسمية وقعت بالفعل ، والفاعل .

ولذا : ضُمَّ الدالُ ، وإن كان مضافا إليه .

قوله :

وجملةٌ ، ومَا بِمَـزْجٍ رُكِّبَـا ذَا إِنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا

٢٢ ـ (١) القائل : هو الراجز : رؤبة بن العجاج ، ولعل الشارح الأندلسي يقصد ذلك ، وإن نسب البيت إلى العرب ، أو البيتين : مشطور الرجز ، أو تام الرجز .

والبيت الأول أى : الشطر الأول من شواهد مجالس ثعلب ٢١٢ ، وابن يعيش ١/ ٢٨ ، والخزانة ١/ ١٣٠ ، والمغنى ٦٢٦ ، والعينى ١/ ٣٨٨ ، ٤/ ٣٠٧ ، والتصريح ١/ ١١٧، ٢/ ٢٢٢ ، والأشمونى ٣/ ٦٠ ، والشارح الأندلسى، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ .

اللغة :

نبئت : « النبأ ـ محركة ـ : الخبر ، والجمع : أنباء ، أَنْبَأه إيَّاه ، وبه : أخبره ، كنَبَّأه ، واستنبأ **النبأ :** بحث عنه . . . » قاموس (النبأ) ويريد رؤبة : أُخبرت .

فديد : « الفديد : رفع الصوت ، أو شدته . . . » قاموس (الفديد).

والمعنى :

نبأنى العارفون : أن أخوالى « بنى يزيدُ » يتصايحون علينا ، من أجل ظلمنا وانتقاص حقنا .

الإعراب :

« نبئت » ماض مبنى للمجهول، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم ، وهى نائب فاعل ، « أخوالى » مفعول ثان ، ومضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيدُ » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله ، عامله محذوف ، أى : يصيحون لأجل ظلمنا « علينا » متعلق بقوله :ظلما أو بقوله : « فديد »، « لهم » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لقوله : « نبئت » .

والشاهد في البيت :

قول : « يزيدُ » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد ، مشتمل على فاعل مستتر فى جوازا ، تقديره : هو ، فهو منقول من فعل ، وفاعل ، أى : من جملة .

ذكر المصنف فى البيت المتقدم قسمين من العلم ، وهو : المنقول ، والمرتجل .

وذكر فى هذا البيت قسمين ، وهما : الجملة ، والمركب تركيب مزج ، وإلى هذا أشار بقوله :

وجملةٌ ، وما بمزجٍ ركّبا ....

أراد : ومن العلم جملة ، ومنه ما بمزج ركبا .

« **فجملة** » : مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : « ومنه » و « ما » موصولة و « ركب » وما تعلق به صلتها ، وهى : مبتدأ ، وخبرها محذوف مثل قوله : « جملة » .

فمثال **العلم إذا كان جملة** « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، و« تأبَّطَ شرا » ، و « شَابَ قَرْنَاهَا » .

وهى أسماء رجال من العرب : سمى كل واحد منهم بجملة .

والحكم فى العلم إذا كان جملة : أن تحكى كما هى ، فلا تغير ، لا فى رفع ، ولا [1] فى نصب ، ولا فى جر .

وأما المركب تركيب مزج : فهو أن تجعل اللفظين كاللفظ الواحد ، وتضعهما علما على شىء واحد ، فيصير كل واحد من اللفظين بمنزلة الحرف من الكلمة .

وحكمه : أن يبنى وسطه على الفتح ، وهو آخر اللفظة الأولى ، كاللام من « بَعْلَبَك » إلا أن يكون آخر الكلمة الأولى ياء ، فيبنيا على السكون على الصحيح ، كالياء فى « مَعْدِ يكْرِب » ، ويعرب إعراب غير المنصرف ،

(١) سقط لفظ « فى » من (أ) .

للتركيب ، والعلمية .

هذا هو الوجه المشهور فيه.

وبناؤه لغة ، وإعرابه إعراب المضاف « كَعَبْدِ الله » ـ أيضا ـ لغة .

هذا إذا لم يكن تمامه صوتا «كسيبويه» فإنه ـ حينئذ ـ يبنى على المشهور.

ولم ينبه المصنف على حكم الجملة ، ونبه [1] على حكم المركب تركيب مزج ، وإلى ذلك أشار بقوله .

.... ذَا إِنْ يغَيْرِ « وَيْه » تمَّ أُعْرِبَا

فالإشارة بقوله : « ذَا » إلى قوله : « مَا بِمَزْجٍ رُكِّبْا » .

فتقدير كلامه :

وما بمزج ركبا ، إن تم بغير « ويه » أعرب .

فيفهم من كلامه : أنه إذا تم « بوَيْه » يبنى .

وإنما يبنى ؛ لأن الأصوات لا حظ لها فى الإعراب .

و « وَيْه » صوت ، فلا حظ له فى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنمايكون لما له دلالة وضعية ، ويكون محكوما به ، أو محكوما عليه .

والأصوات إنما دلالتها طبيعية ، لم يرد بها هذا المعنى : من جعلها محكوما به ، أو محكوما عليه .

قوله :

وَشَاعَ فِى الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ « كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَأَبِى قُحَافَهْ »

---

(1) سقط من (ب) قوله : « الجملة ، ونبه على حكم » .

هذا البيت ذكر فيه قسما خاصا من أقسام العلم ، وهو : ما كان ذا إضافة أى : صاحب إضافة « كعَبْدِ الله ، وعَبْدِ الرَّحمَن ، وعَبُدِ المجيد » وجميع كنى الرجال ، والنساء .

فذكر أن مثل هذا القسم فى الأعلام شائع ، وكثير [1] فى كلامهم ، ومثله [2] « بعَبْد شَمْس ، وأَبى قُحَافَة » .

« فعبد شمس اسم ، وأبى قحافة » كنية .

قوله :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وهْوَ عمْ عَمْ

لما فرغ من الكلام على علم الشخص ، وهو : الموضوع للأفراد ، المقصود معرفتها بالتعيين ، شرع يتكلم فى علم الجنس ، وهو الموضوع للجنس بجملته ، من غير تخصيص واحد من أفراده .

وإنما فعل ذلك فى الأجناس ، التى لا غرض فى معرفة أفرادها على التعيين كأجناس الحيوان ، التى لا تخالط الإنسان ، فلا فائدة فى معرفة أفرادها وإنما المقصود معرفة أجناسها ؛ ليتميز بعضها من بعض .

وقد أشار المصنف إلى وضع علم الجنس بقوله :

وَوَضَعُوا لبعَض الأجْنَاسِ عَلَمْ ....

فقال : « لبَعْضِ الأَجْنَاسِ » لينبه على أنه لم يضعوا علما لكل الأجناس ، وإنما ذلك موقوف على السماع : فحيث سمع من العرب اسم دال على الجنس وقد عاملوه معاملة العلم : فى عدم دخول الألف ، واللام ، ومنع الصرف إذا

---

(١) فى (أ ، ب) : « شائع كثير » . (٢) فى (جـ) : « ومثل » .

اجتمعت معـه أخرى حكم بأنه علم عندهم ، واتبع فى ذلك السماع ولم يقل فى كل اسم جنس : إنه علم .

وقال المصنف : « كعَلَم [1] الأَشخاصِ لفظًا »لينبه على أنَّ علم الجنس ، كعلم الشخص فى لفظه : حيـث لا يقبل الألف ، واللام ، إلى غير ذلك من أحكام العلم اللفظية .

ثم قال : « وهُوَ عَمّ » لينبه على أنه مخالف لعلم الشخص فى المعنى ؛ لأن علم الشخص مـوضوع لواحد معـين ، فهو [2] خـاص به ، وعلم الجنس موضوع لجميع أفراد الجنس ، فهو عام فيها .

فتقدير كلام المصنف :

وعلم الجنس كعلم الشخص فى اللفظ ، وهو عام فى المعنى ، فيخالف علم الشخص من جهة المعنى .

قوله :

مِنْ ذَاكَ « أُمُّ عِرْيَط » لِلْعَقْربِ   وَهَكَـذَا « ثُعَالَةٌ » للثعْلَبِ
ومثـله « بَرَّةُ » لِلْمَبَـرَّهْ   كَذَا « فَجَارِ » عَلَمٌ لِلْفَجْـرَهْ

لما فرغ المصنف من بيان علم الجنس شرع يمثله ، فذكر له فى هذا البيت مثالين ، موضوعين على جنسين واقعين على أشخاص ، ومثله فى البيت بعد هذا بعلمى جنس ، واقعـين على جنسين من أجناس المعـانى ، نبه بذلك على أن علم الجنس يكون فى الأشخاص ، ويكون فى المعانى .

فمثاله فى الأشخاص ما ذكـره فى البيت :الأول،وهو : « أُمُّ عِرْيَط » :

---

(١) فى (جـ) : « فى علم الأشخاص » .   (٢) فى (ب) : « هو خاص به » .

لجنس العقرب ـ كما فسره ـ .

و « ثُعَالَة » : لجنس الثعلب ـ كما فسره ـ أيضاً ـ .

ثم مثل فى البيت الثانى علم الجنس الواقع فى المعانى ، فذكر أن من ذلك : « برَّة » : وهو اسم للمبرة ، كما فسره بقوله : « للمبرَّة » .

ثم ذكر مثالا ثانيا ، وهو : « فَجَارِ » ، وذكر أنه « علم للفَجْرَة » .

فهذان علمان : وضعا لأجناس المعانى ، فتقول : « لا تُفَارِقْ برَّة » تعنى : المبرة ، ولا تقرب « فَجَارِ » ، تعنى : الفجرة »[1] .

2012/7/17

---

(١) مثل المصنف بالمبرة ، وهى : البر ، و « البر : ضد العقوق ، وكذا المبرة ، والفجرة ، أى : الفجور » مختار الصحاح (ب ر ر) .

« والفجر : الانبعاث فى المعاصى ، والزنا ، كالفجور » .

قاموس (الفجر) .

اسـم الإشـارة

هذا الفصل : تكلم فيه المصنف على أسماء الإشارة .

واعلم[1] أن المشار إليه :

إما واحد مذكر ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكذلك المؤنث .

فهى ستة .

وكل واحد من الستة : إما قريب ، وإما متوسط ، وإما بعيد .

فهى ثلاثة فى ستة : بثمانية عشر .

هذا حال المشار إليه .

ثم المخاطب بالإشارة : قد يكون - أيضاً[2] - واحدا : مذكرا ، أو مؤنثا ، أو اثنين : مذكرين ، أو مؤنثين ، أو جماعة ذكور ، أو إناث .

فهى ستة : تتنوع الثمـانية عشـر المذكورة فى المشار إليـه - بحسب هذه الستة - فتصير الثمانية عشر فى ستة .

والمجموع مائة ، وثمانية .

هذه مسائل الإشارة ، وسوف نبينها من كلام المصنف - إن شاء الله - .

قوله :

بِذَا لمفـــــرد ، مُذَكَّـــــرٍ أَشِرْ بِذِى ، وذِهْ ، تِى ، تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرِ

هذا البيت ذكر فيه مسألتين ، من مسائل المشار إليه .

---

(١) فى (جـ) : « فاعلم » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « أيضا » .

الأولي :

الإشارة إلى الواحد المذكر ، وقد نبه على ذلك بقوله :

بذا لمُفْرد ، مُذَكّرٍ أشِرْ ....

فذكر له لفظاً واحداً وهو : « ذَا » .

المسألة الثانية :

الإشارة إلى الواحدة المؤنثة ، فذكر أنها يشار إليها **بأربعة ألفاظ :**

« ذِى » ـ بكسر الذال ، وياء بعدها .

و « ذِهْ » ـ بإلحاق هاء السكت ، من غير ياء .

و « تِى » ـ بكسر التاء ، وياء بعدها ـ .

و « تَا » ـ بفتح التاء ، وألف بعدها ـ .

ويجوز أن تقول : « تِهْ » بكسر التاء ، وإلحاق هاء السكت ، **ولم يذكره المصنف .**

قوله :

وَذَانِ تَانِ : للمُثَنَّى المرتَفِعْ وَفِى سِوَاهُ:ذَيْنِ،تَين:اذكر تُطِعْ

لما فرغ من الكلام على الواحد المذكر ، والواحدة المؤنثة ، تكلم فى هذا البيت على الاثنين المذكرين ، والمؤنثين .

فذكر « ذَانِ » يعنى للمذكر ، و « تَانِ » يعنى للمؤنث : فى حال التثنية فيهما ، إذا كانا مرفوعين ،ونبه [1] على ذلك بقوله : « للمثنى المرتفع » يعنى : للمثنى من المذكر ، والمؤنث .

(١) فى (ب) : « نبه » .

ثم ذكر فى عجز البيت : حكم غير المرتفع[1] ، وأشار إلى ذلك بقوله :

.... وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ ، تَيْنِ : اذْكُرْ تُطِعْ

فـقوله : « فى سِوَاهُ » يعنى : فـى سوى الرفع ، وسـوى الرفع : هو النصب ، والجر ، فذكر أنهما يكونان فى النصب ، والجر بالياء ، ولم ينبه على ذلك إلا بالمثال ، و« تُطِعْ » : فعل مضـارع ، مـجزوم فى جواب الأمر ، وهو : اذكر .

ومعني كلامه : أن اسم الإشارة إذا كـان للمثنى أجرى كالتـثنية فى الإعراب ، وليس بتثنية فى الحقيقة ، وإن أجرى عليه حكم التثنية .

هذا هو الصحيح :

ولو كان تثنية حقيقة لأبدلت ألف « ذَا » ياء ، فقيل : « ذَيان » و « ذَين » كما يقال « فَتَيَان ، وفَتَيَين » : فتقلب ألفه ياء فى التثنية .

قوله :

وَبِأُولَى : أَشِرْ لِجمـــعٍ مُطْلَقَـــا والمدُّ أَوْلَى . وَلَدَى البُـــعْدِ انْطقَا

بالكافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أو مَـعَهْ واللاَّمُ ـ إنْ قَدَّمْـتَ هَا ـ مُمْتَنِـعَهْ

هذان البيتـان : بين فيهما المصنف الاسم الذى يشار به إلـى الجماعة ، وما فـيه من اللغات ، ويبـين حكـم اسم[2] الإشارة ، إذا قـصد به البعـيد ، وحكم دخول هاء التنبيه على اسم الإشـارة : فبين أن الاسم الذى يشار به إلى الجماعة : من ذكور ، أو إناث ، وهو « أُولَى » ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وبأُولَى أَشِرْ لجمع مُطْلقَا ....

وقال : « مطلقا » يعنى : سواء كانوا ذكوراً ، أو إناثا .

---

(١) فى (أ ، ب) : « الرفع » .

(٢) سقطت من (جـ) لفظ : « اسم » .

فلا فرق بين الإشارة إلى جماعة الذكور ، والإناث فى اللفظ .

ثم ذكر أن « أُولَىٰ » الأوْلَى فيها المد ، ويجوز فيها القصر .

وأكثر ما يشار « بأُولَى » إلى العقلاء .

وقد يشار بها إلى غيرهم .

قال الشاعر (١) :

٢٣ ـ ذُمَّ الْمنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والْعَيْشَ بَعْـــدَ أُولَئِـــكَ الأَيَّامِ

٢٣ ـ (١) **الشاعر** : هو جرير بن عطية بن الخطفى ، من قصيدة له فى هجاء الفرزدق .

والبيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ١/ ١٨٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٣٦/٤ ، ٦٧ ، ٩ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، والخزانة ٢/ ٤٦٧ ، والشافية ١٦٧ ، والعينى ١/ ٤٠٨ ، والتصريح ١/ ١٢٨ ، والأشمونى ١/ ١٣٩ ، وديونه ٥٥١ برواية « الأقوام » والشارح الأندلسى .

اللغة :

ذم : « ذمَّهُ ذَمًّا ، ومذمة ، فهو مذموم ، وذميم ، وذمٌّ ، ويكسر : ضد مدحه . » قاموس ذمَّهُ) .

منزلة : « . . . والمنزلة : موضع النزول ، والدرجة . . . » قاموس (النزول) .

اللوى : « لوى الرمل : منقطعه . . . » معجم مقاييس اللغة (لوى) ويريد : موضعا بعينه .

والمعنى :

ذم كل موضع تنزل فيه ، بعد هذا الموضع ، الذى نعمت فيه بألوان المسرة وذم أيام الحياة التى تقضى بعد هذه الأيام ، التى كانت هناء ، ومسرة .

الإعراب :

« ذم » فعل أمر ، وفاعل مستتر وجوبا ، « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف ، متعلق بمحذوف حال من المنازل و س منزلة » مضاف إلى « بعد » « اللوى » مضاف إلى منزلة ، « والعيش » عاطف ، ومعطوف على المنازل « بعد » متعلق بمحذوف حال من العيش ، بعد : مضاف ، و « أولاء » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه . . . » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أولئك » : حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » وجاء فى القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ ، والْبَصَرَ ، والفؤادَ : كل أُولئكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾ ٣٦ / الإسراء .

وعلى رواية ديوان الشاعر : (٥٥١) وما جاء فى شواهد العينى :

« بعد أولئك الأقوام » : لا يكون فى البيت شاهد ، لأن الأقوام عقلاء انظر ١/ ٤٠٩ شواهد العينى الكبرى .

فأشار إلى الأيام « بأُولئك » .

و « ذُمَّ » ـ فى البيت ـ مضموم الذال ؛ لأنه فعل أمر ، من «ذمَّ » ثم ذكر المصنف : أنك إذا أشرت إلى البعيد ألحقت اسم الإشارة كاف الخطاب ، فتقول : « ذَاك » وَذَانكَ ، وأُولَئكَ » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

... ... ، ولَدَى البُعْدِ انْطقَا

بالكاف ...

فقوله : « بالكاف » فى أول البيت الثانى متعلق « بانطقا » فى آخر البيت الأول ، وهو فعل أمر لحقته النون الخفيفة ، فصار « انطقن » ثم وقف عليه ، فأبدل من النون ألفا .

واعلم أن هذه الكاف ـ الملحقة فى اسم الإشارة ـ حرف ، وهى تدل على حال المخاطب فى الغالب ، وقد لا تدل عليه ، كقوله تعالى فى سورة المجادلة ﴿ ذَلكَ خَيرٌ لكُمْ ، وَأَطْهَرُ ﴾ (١) .

وقد أشار المصنف إلى حرفية هذه الكاف بقوله : « بالْكَافِ حرفاً » وهو منصوب على الحال ، يعنى : بالكاف فى حال كونها حرفا .

ثم نبه بقوله : « دُونَ لامٍ ، أو مَعَهْ » : على أن هذه الكاف : قد تأتى معها اللام ، مثل : « ذَلكَ ، وتلْكَ ، وَأُولَئِك » .

وقد يأتى دون لام .

ثم نبه فى عجز البيت الثانى : على أن هذه اللام يمتنع إلحاقها إذا دخلت فى اسم الإشارة « ها » التنبيه .

---

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة .

فلا يجوز أن تقول : « هَذَا لِكَ » .

وأما إلحاق الهاء ، مع الكاف من غير لام ، فهو قليل ، ولم ينبه عليه المصنف . ومن ذلك قول الشاعر[1] :

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي   وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّـــرَافِ الْـمُمَدَّدِ

فقول المصنف :

....   واللاَّمُ إِنْ قدَّمتَ « هَا » مُمْتَنِعهْ

٢٤ ـ (١) الشاعر : هو طرفة بن العبد من معلقته المشهورة ، والبيت من الطويل وهو من شواهد المنصف ٤٨/٣ ، والعيني ١/ ٤١٠ ، والهمع ١/ ٧٦ ، والدرر ١/ ٥٠ ، والشارح الأندلسي ، ومعلقة طرفة .

اللغة :

غبراء : « الغبراء : الأرض . . . » الصحاح (غ ب ر) ، وبنى غبراء : الفقراء ، الذين لصقت أيديهم بالأرض لفقرهم ، وقد يريد : الأضياف ، أو اللصوص .

الطراف : « . . . وككتاب : بيت من أدم . . . » قاموس (الطرف) .

وأهل الطراف : هم الأغنياء ، وأهل الثراء . . .

والمعنى :

يريد طرفة أن يقول : إن جميع الناس تعرفه ، وتقصده ، ولا ينكره أحد : فهو يواسى الفقراء ، ويعاشر أهل الثراء . . .

الإعراب :

« رأيت » فعل ، وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مضاف إلى « غبراء » و « غبراء » مضاف إليه « لا ينكروننى » لا نافية ، وفعل مضارع ، وفاعله ، ونون الوقاية ، ومفعول به ، والجملة : فى محل نصب حال من غبراء على أن رأى بصرية وعلى أنها علمية تكون الجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ،ولا : زائدة ، لتأكيد النفى « أهل » عطف على الواو فى ينكروننى « هذاك » مضاف إلى أهل ،والكاف : حرف خطاب « الطراف » بدل ،أو عطف بيان من « هذاك » « الممدّد » نعت للطراف .

والشاهد فى البيت :

قوله : « هذاك » حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجئ باللام .

ويرى السيوطى أن ذلك من القليل (انظر ١/ ٧٦ همع الهوامع شرح جمع الجوامع) .

يعني : واللام ممتنعة إن قدمت هاء التنبيه .

وليس قوله : « إنْ قـدَّمت » تحرزا من تأخـيرها ، إذ لا تكون مـؤخرة أصلا ، فلا يحـتاج أن يخص هذا الأمر بتقديمـها ، وإنما تلحق فى أول اسم الإشارة .

واعلم أن المصنف خيَّر فى إلحاق اللام مع الكاف، إذا لم تكن «ها» التنبيه، وأطلق : فظاهره أن ذلك يجوز فى المفرد ، والمثنى ، والمجموع .

وليس هذا بصحيح؛لأن إلحاق اللام فـى المثنى لا يجوز،فـاعرف ذلك .

وإذ قـد علمت مـا ذكـره المصنف فى أسـمـاء الإشـارة إلى ـ ها هنا ـ فالمأخوذ من كلامه : أن أصول أسماء الإشارة ـ بحسب المشار إليه ـ ستة :

واحد للمذكر :

وهو « ذا » وواحد للمـؤنث ، وهو « ذِي » وما يشـاركه ، ولفظ المثنى المذكر ،وهو « ذانِ » ولفظ المثنى المؤنث ،وهو « تَانِ » ولفظ الجماعة الذكور ، وهو « أولى » ويشـاركهم فيـه جمـاعة الإناث ، فهـو فى المعنى اثنان ، وفى اللفظ واحد .

فإذا أخذنا هذه الألفاظ ـ بحسب المشار إليه ـ فهى ستة .

والظاهر من كلامه : أن أسمـاء الإشارة لا تكون إلا لقـريب ، أو بعيد فإن لحقت الكاف كـانت للبعيد ، وإن لم تلحقها فهى للقـريب ، فتصير الستة اثنتى عشرة ـ بحسب القرب ، والبعد ـ .

وعند الجمهور : إثبات منزلة متوسطة بين البعد ، والقرب .

فعلى مذهب الجمهور : تصير السـتة ثمانية عشـر ؛ لزيادة مرتبة

التوسط عندهم ، ويرون اللام هى الدالة علـى البعد فى المفرد ، والجـماعة ، وتشديد النون فى التثنية ، والكاف دون ذلك ، دالة على التوسط فى الجميع .

فإذا خـلا من الكاف ، واللام ، وتشـديد النون فى التـثنية كـانت المرتبة القريبة .

وهذه الثماني عشرة مسألة [1] على مـذهب الجمـهور ، أو الاثنتا عشرة على مذهب المصنف ، إذا لحقـتها كاف الخطاب تنوعت على ستة أنواع - بحسب إفراد المخاطـب ، وتثنيته ، وجمعه ، والتذكـير ، والتأنيث فى الثلاثة ، فتصير كل مسألة - بحسب الخطاب - ستة .

فتقول :

« ذَاكَ » إذا كان المخاطب مذكرا ، مفردا ، « ذَاكِ » - بكَسْرِ الكاف - إذا كان مـؤنثا ، « ذَاكُمَا » إذا كانا مـذكرين ، « ذاكمـا » مثله إذا كانا مـؤنثين ، والاختـلاف فى المعنى ، « ذَاكُم » إذا كانوا جـماعة ذكـور « ذَاكُنَّ » إذا كانوا جماعة إناث .

وهكذا : تفعل فـى كل مسألة من الثـماني عـشرة ، فتـصيـر مائة ، وثمانى - كما قررنا - فى أول الفصل .

وعلي مذهب المصنف : يسقط ثلثها بسقـوط مرتبة التوسط ، فهى عنده اثنان ، وسبعون .

قوله :

وَبِهُنَـا ، أوْ هَاهُنَـا أَشِـــرْ إِلَى دَانِى الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : « الثمانية عشر مسألة » .

فِي البُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ ، أَوْ هنَّا   أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَــنْ ، أَوْ هِنَّا

هذان البيتان : شرع فيهما المصنف يتكلم على الاسم الذى يشار به إلى المكان : قربا ، وبعدا .

واعلم أن المكان يشار إليه « بهُنَا » [1] : إذا كان قريبا .

وإن شئت أدخلت عليه « هَاءَ » التنبيه ، فتقول : « هَاهُنَا » .

وقد أشار المصنف إلي ما ذكرناه بقوله :

وبهنَا ، أَو هاهُنَا أَشرْ إِلَى   دَانِى الْمَكَانِ ...   ...

فقوله : « وبهُنَا » يعنى : دون هاء تنبيه ، وقوله : « أو هَاهُنَا » يعنى : أو مع هاء التنبيه ، وقوله : « دَانِى المكَانِ » أى : قريب المكان .

ثم انتقل يتكلم على الإشارة إلى المكان البعيد ، فقال :

.... وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

فى البُعْدِ ...   .

يعني : أنك إذا أردت أن تشير إلى المكان فى البعد ألحقت كاف الخطاب .

فالضمير فى قوله : « وَبِهِ » عائد إلى قوله : « هُنَا » .

و « صِلاَ » كان أصله : « صِلَنْ » ـ بالنون الخفيفة ـ ثم أبدلت ألفا ، وقوله : « فى البُعْدِ » ـ فى أول البيت الثانى ـ متعلق « بِصلاَ » فى آخر البيت الأول .

---

(١) فى (جـ) : « بهنا ، أوهاهنا » .

فتحصل من هذا :

أنك إذا أردت أن تشير إلى المكان البعيد قلت : « هُنَاكَ » .

ثم ذكر المصنف ألفاظا أخر ، يشار بها إلى البعيد ـ أيضاً ـ فقال : « أو بثَمَّ فُهْ » يعنى : أو انطق بثم ، إذا أردت أن تشير إلى البعيد .

ثم قال : « أو هَنَّا » يعنى [1] : أو أشر إلى المكان البعيد « بهَنَّا » ـ بفتح الهاء ، وتشديد النون ـ .

ثم قال : « أو بهُنَالِكَ انطقَنْ » يعنى : أو انطق « بهُنَالِكَ » فى البعيد .

فتجمع بين الكاف ، واللام .

ثم قال : « أو هِنَّا » ـ بكسر الهاء ، وتشديد النون ـ .

فخيرك فى الإشارة إلى المكان البعيد بين أن تقول :

« هُنَاكَ » ـ بالكاف ، أو « ثَمَّ » [2] ـ بغير كاف ـ أو « هَنَّا » ـ بفتح الهاء ـ أو « هِنَّا » ـ بكسر الهاء ـ .

2012/1/18

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « يعنى » .

(٢) فى القاموس المحيط ، مادة (ثُمَّة) :

« . . وثَمَّ ـ بالفتح ـ اسم يشار به ، بمعنى « هناك » للمكان البعيد ، ظرف ، لا يتصرف . . » .

الموصول

هذا الفصل : وضعه المصنف للكلام على الموصولات ، وتسمى الأسماء النواقص ، ونقصانها بيِّن ؛ لأنها فى نفسها غير تامة ، وإنما تتم بالصلة ، ولذلك : جعلت مع صلتها كالشىء الواحد .

قوله :

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ:الَّذِى ، الأُنْثَى الَّتِى ... وَالْيـاَ إذَا مَاثُنِّيَـا لاَ تُثْبِـت

بَلْ ما تليـه أَوْلِه الْعَـلاَمَـه ... والنُّونُ إنْ تُشْـدَدْ فَلاَ مَلاَمَـه

ذكر فى صدر هذا البيت الأول ، أن « الَّذِى » : يقع على الواحد المذكر ، وأن « الَّتِى » : تقع على الواحدة المؤنثة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

موصولُ الاسماء الَّذِى ، الأُنثى الَّتِى ....

فقوله : « موصولٌ » مبتدأ ، مضاف إلى الأسماء ، ولا يستقيم وزن البيت إلا بنقل (١) حركة همزة « الأسْماء » إلى اللام ، فتصير اللام محركة بالفتح ، وبعدها السين ساكنة ، وتذهب الهمزة .

وهذا هو المصطلح عليه : بنقل الهمزة عندهم .

و « الَّذِى » وما بعده إلى آخر الموصولات خبر المبتدأ .

ولما قال : إن للأنثى « الَّتِى » تعين أن « الَّذِى » للمذكر .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن ياء « الَّذِى ، والَّتِى » إذا ثنيا لا تثبت .

فالضمير فى قوله : « ثُنِّيَا » عائد إلى « الَّذِى ، والَّتِى » و « مَا » زائدة ، والياء مقصورة للضرورة ، وهى مفعول بقوله : « لا تُثْبِت » .

---

(١) فى (أ ، ب) : « إلا أن تنقل » .

فتقدير الكلام :

لا تثبت الياء فى « الَّذِى ، والَّتِى » إذا ثنيا .

ثم ذكر فى صدر البيت الثانى : أنك إذا ثنيتهما ألحقت العلامة بعد الحرف ، الذى كانت الياء تليه ، وهو الذال من « الَّذِى » والتاء من « الَّتِى » .

وإلى هذا أشار[1] بقوله :

بل ما تليه أوله الْعَلاَمَهْ ....

يعنى : بل الحرف الذى تليه[2] الياء ألحق العلامة بعده، فتقول: « اللَّذَان ، واللَّتَان » ـ فى الرفع ـ و « اللَّذَين ، واللَّتَيْن » ـ فى النصب ، والجر ـ ثم ذكر أنك إن شددت النوون من « اللَّذَان ، واللَّتَان » فلا ملامة عليك

قوله :

والنُّونُ مِنْ « ذَيْنِ ، وتَيْنِ » شُدِّدَا أَيْضـاً ، وتَعْوِيضٌ بذَاكَ قُصِدَا

هذا البيت ذكر فيه مسألة من مسائل الإشارة ، وهو أن : « ذَيْنِ » المشار به إلى المثنى ، وكذلك « تَيْنِ » قد تشدد نونهما ، كما تشدد نون « اللَّذَيْن ، واللَّتَيْن » .

ثم ذكر أن تشديد النوُّن عندهم عوض عما حذفوه من الياء فى « الَّذِى ، والَّتِى » .

والألف فى « ذَا ، وتَا » عند التثنية .

وهذا : **جرى على مذهبه** : من أن النون لم تشدد ، لتدل على البعد فى المشار إليه المثنى .

والجمهور : يرون أنها إنما شددت دليلا على البعد ، أو قصد بها المعنيان

(١) فى (أ ، ب) : « ولهذا أشار بقوله » .
(٢) فى (أ) : « يليه الياء » .

التعويض ، والبعد .

وما ذكره المصنف من أن التشديد عوض ، لا يستقيم ؛ لأنه لو كان عوضا للزم فى كل حال ، وهى إنما تشدد فى بعض الأحوال .

فدل ذلك على أنها دليل على شىء يفارق ، فإذا وجد شددت النون وإذا عدم خففت .

فجعلها دليلا على البعد هو المناسب ؛ لأن البعد حالة لا تثبت ، والله أعلم (1) .

قوله :

جَمْعُ « الَّذِى ، الأُلَى » « الَّذِينَ مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

ذكر فى هذا البيت : أن « الَّذِى » جمعه « الأُلى » و « الَّذِين » وحذف واو العطف ، وجعل « الألى ، والَّذِين » جمعا ليس على جهة الاصطلاح ، إذ الاصطلاح أن الجمع لا ينطلق إلا على ما ينطلق عليه المفرد ، و « الَّذِى » ينطلق على من يعقل ، ومن لا يعقل ، و « الألى ، والَّذِين » لا ينطلقان إلا على من يعقل ، فليسا بجمع حقيقة ، وإنما هما اسم جمع .

وقوله : « مطلقاً » يعنى : أنك تقول : « الَّذِين » بالياء مطلقا : فى الرفع ، والنصب ، والجر .

فهو على هذا مبنى ، وهو الصحيح المشهور من كلامهم .

ثم ذكر المصنف أن بعض العرب ينطق بالواو فيه فى حالة الرفع ، فيجرونه مجرى المذكر السالم فى الصورة ، لا أنهم يرون أنه جمع حقيقة ، ولا معرباً ، بل هو يجرى مجرى المعرب .

---

(1) فى (أ) : « فالله أعلم » وسقطت من (جـ) جملة : « والله أعلم » .

والبعض الذي أشار إليهم المصنف هم : بنو هذيل ،وقيل: **بنو عقيل** : قال شاعر منهم (1) :

٢٥ ـ نَحْنَ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْـــل غَــارَةً مِلْحَــاحَـا

فقال : « اللَّذُونَ » بالواو ، لأنه خبر المبتدأ .

قوله :

باللاَّتِ ، واللاَّءِ ـ التى قَدْ جُمِعَا واللاَّءِ كَالَّـــذِينِ نَـــزْرًا وقَعَا

لما ذكر جـمع « الَّذِى » فى البيت المتـقدم ، ذكر فى هذا البـيت جمع ـ

---

٢٥ ـ (١) القائل : مختلف فيه : قيل :هو رؤبة ، وقيل : أبو حرب بن الأعلم العقيلى ، انظر (معجم الشواهد العربية) ٢/ ٤٥٧ والنوادر ٤٧ ، وتسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية . . .
والبـيت من الرجـز ، ومن شـواهـد النوادر ٤٧ ، والخـزانـة ٢/٥٠٦ ، والمغنى ٤١٠ (٢٨١) والتصريح ١/ ١٣٣ ، واستشهد بالشطر الأول فى الهمع ١/٦١ ، ٨٣ ، والدرر ١/ ٣٦ ، ٥٦ ، . . .

اللغة :

صبحوا : « صبحهم . . . : أتاهم صباحا » قاموس (الصُّبح) ويريد : باغتوا العدو صباحا.

النخيل : اسم مكان بعينه .

غارة : اسم من الإغارة .

ملحاحا : أراد : غارة شديدة استمرت فترة طويلة .

والمعنى :

نحن الذين باغتنا العدو صباحا يوم النخيل ، واستمرت غارتنا عليهم فترة طويلة . . . .

الإعراب :

« نحن اللذون » مبتدأ ، وخبره ، وهو اسم موصول « صبَّحوا » فعل ، والواو فاعل والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « الصـباحا » ظـرف زمان « يوم » ظرف زمان أيضـا ، وهما متعلقان بقوله : « صبحوا » يوم : مضـاف ، و« النخيل » مضاف إليه ، « غارة » مفعول لأجله ، ويمكن أن يكون حالا بتأويل ، أى : مغيرين » و « ملحاحا » نعت « لغارة » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « اللذون » حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما .

واللذون : مبنى جىء به على صورة المعرب . وعلى رواية أبى زيد فى النوادر « نحن الذين » لا شاهد فى البيت ؛ لأن الشاعر يكون قد جرى على لغة عامة العرب .

التَّيِ » فذكر لهـا جمعين ، وهو :« اللاَّت ،واللاَّءِ » ويجـوز فى اللاَّءِ » جعل ياء بعد الهـمزة ،وعدمـها ،وجاء ـ أيضـاً ـ فى جمعـه « اللَّوَاتِى» ولم يذكره المصنف .

وثلاثتها تنطلق على من يعقل،وعلى ما لا يعقل،كما يطلق«التِى»عليها .

فتقدير كلام المصنف :

لفظ « الَّتِى » قد جمع « باللاَّتِى » واللائى » .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن « اللائى » قد يقع « كَالَّذِينَ » نزراً ، يعنى قد يستعمل بمعنى « الَّذِينَ » قليلا .

ومن ذلك قول الشاعر [1] .

---

٢٦ (١) الشاعر : رجل من بنى سليم ، والبيت من الوافـر ، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/ ٣٠٨ ، والعينى ١/ ٤٢٩ ، والتـصريح ١/ ١٣٣ ، والهمع ١/ ١٨٣ ، والدرر ١/ ٥٧ ، والأشـمونى ١/ ١٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أمن : « منَّ عليه منا ، ومِنِّينى ـ كخلِّيفى : أنعم » قاموس (منَّ) .

وأمنّ : أفعل تفضيل ، ويريد : أكثر إنعاما . . . .

مهدوا :« مهده ـ كمنعه ـ : بسطه كمهَّده . . » قـاموس (المهد) ويريد :بسطوا ، وجعلوها وثيرة، مريحة . . .

الحجورا : « الحجر ـ مثلثة ـ : المنع . . وحضن الإنسان . . » قاموس (الحجر) . والمراد بقولـه : « مهدوا الحجورا » : الحفظ ، والستر ، والرعاية . . .

والمعنى :

ليس آباؤنا بأكثر نعمة علينا من هذا الممدوح،وهم الذين أنعموا علينا ،وجعلوا حجورهم مهداً لنا . .

الإعراب :

« ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » اسم ما ومضـاف إليه « بأمَنّ » الباء زائدة زيادة نحوية « أمنَّ » خبر ما « منه » جار ، ومجرور ، متعلق « بأمن » « علـينا » جار ، ومجرور ، متعلق « بأمن » ـ أيضاً ـ « اللاء » : اسم موصول ، صفـة لآباء ، « قد » حرف تحقيق « مهدوا الحـجورا » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، وألف إطلاق ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ، وجاء به وصفا لآباء .

٢٦ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

« فاللاَّءِ » فى البيت صفة لآبائنا ، وهم مذكرون ، ولا يصح إط
« اللاَّءِ » على المذكر .

فتعين أن يكون ـ ها هنا ـ « اللاَّءِ » بمعنى « الَّذِين » .

وإلى مثل هذا البيت أشار المصنف بقوله :

.... واللاَّءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

وقد استعملت « الأُلَى » بمعنى « اللاَّءِ » معادلة بينهما .

قال الشاعر [1] :

٢٧ ـ فأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ   فكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

فأوقع هنا « الألى » بمعنى « اللاء » لأنه بأصله لا يستعمل إلا للذكو
وهاهنا استعمله للنساء ، فأجراه « كاللاء » بدليل قوله : « يَسْكُنَّ » وقول

---

٢٧ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العينى ١/ ٤٥٣ ، والشارح الأندلسي

اللغة :

غور : « الغور : القعر من كل شيء . . . » قاموس (الغور) ويريد : المطمئن من الأرض

والغور : تهامة وما يلى اليمن . . . الصحاح (غ و ر) .

أقصم : «قصمه يقصمه كسره ، وأبانه ، أو كسره ، وإن لم يبن فانقصم ، وتقصم . . . قام
(قصمه) .

والمعنى :

فأما اللائى يسكن غورتها فكل فتاة منهن تترك الحجل منقسما .

الإعراب :

« فأما » أما حرف شرط، وتفصيل ، وتوكيد « الألى » مبتدأ ، وجملة « يسكن » لا محل لها
الإعراب صلة الموصول « غور تهامة » مفعول به ، ومضاف إليه « فكل فتاة » خبر ، ومضاف إلي
وجملة « تترك الحجل » من الفعل ، والفاعل المستتر ، المفعول به صفة لفتاة « أقصما » حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « فأما الألى » فإنها بمعنى « اللائى » كما أن اللائى بمعنى « الَّذين » ، للمعادلة بينهما .

« فكلُّ فتاة » و « الحجل » ـ بفتح الحاء ، وكسرها ـ : الخلخال .

و « الأقصم » : ـ بالصاد المهملة ، والقاف ـ : هو المنقسم نصفين ، وهو بالصاد المهملة ، والقاف .

قوله :

وَ « مَنْ،وَمَا،وأَلْ »:تُساوِي مَا ذُكِرْ   وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

لما فرغ المصنف من « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما ، ذكر فى هذا البيت أن « ذُو » ـ فى لغة طيئ ـ مثل « مَنْ » ومَا ، وأَلْ » فى مساواتها لما ذكر : من « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما .

وقوله : « عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ » يقتضى أن ثم عندهم وجها[1] غير مشهور ، يقتضى عدم استعالها « كَمَنْ ، وَمَا ، وأَلْ » .

ومعنى المساواة التى ذكر : أن كل واحد من الموصولات الأربعة يستعمل بمعنى « الَّذِى ، والَّتِى » وبمعنى « اللَّذانِ ، واللَّتَان » وبمعنى « الَّذِين ، واللاَّتِى ، واللفظ واحد ، فتقول :

« أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَ عِنْدَكَ » تريد : الَّذِى قَامَ عندك ، و « أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَتْ عندك » تريد التى قامت عندك ، و « أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَا عِندَكَ » تريد : اللَّذانَ قاما عندك ، و « أعجَبنى من قَامَتَا عندك » تريد :اللتين[2] قامتا عندك ، و « أَعْجَبَنِى منْ قَامُوا عِنْدَكَ » تريد : الَّذِين قاموا عندك ، و « أعجَبنِى مَن قُمْنَ عِنْدَكَ » تريد : اللواتى قمن عندك .

ويعاد عليها الضمير بحسب اللفظ ، وبحسب المعنى : فإذا أعدت بحسب اللفظ أفردت الضمير ، وذكَّرته ، وإن كان المعنى المراد بخلاف ذلك ،

---

(١) فى (جـ) : « وجه » .   (٢) فى (جـ) : « اللتان » .

وإن اعتبرت المعنى أعدت الضمير بحسبه ،كما رأيت فى المثل ،التى مثلنا بها .

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) : فأعاد ضمير جماعة الإناث بحسب المعنى .

وقال تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢) . فأعاد ضمير جماعة الذكور باعتبار معناها .

ولا يطلق « مَنْ » إلا على من يعقل : إما حقيقة ، وإما تغليبا ، مثل ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ ، والأَرْضِ ﴾ (٣) .

ولا شك أن من فى الأرض: العقلاء، وغيرهم ، ولكنه غلَّب العقلاء ، فأطلق عليهم « مَنْ » .

وكذلك قوله (تبارك،وتعالى) : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ (٤) . والمخلوق منه العاقل ، وغير العاقل ، فغلب العقلاء ، وأجرى التفصيل على حكمهم ، فقال :

﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ (٥) . إلى آخره .

وأما « مَا » : فهى مثل « مَنْ » فى إطلاقها بمعنى « الَّذِى ، والَّتِى »

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) فى جميع النسخ (أ ، ب ، جـ) « ولله يسجد من فى السموات ، ومن فى الأرض » .
وبالرجوع إلى المصحف الشريف وجدت الآية الكريمة:« ولله يسجد من فى السموات ، والأرض» .
ولذلك : حذفت لفظة « من » الواردة فى الشرح .
والنّص من الآية الكريمة ١٥ من سورة الرعد .
ولعل الشارح قصد الآية الكريمة ، التى فى سورة الحج (١٨ / الحج) وهى قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ، ومن فى الأرض .. ﴾ وجاء استشهاده عليها فى قوله : « ولا شك أن من فى الأرض العقلاء ، وغيرهم ، ولكنه غلب العقلاء » .

(٤) من الآية ٤٥ من سورة النور . (٥) من الآية ٤٥ من سورة النور .

وتثنيتهما، وجمعهما، إلا أنها لا تطلق إلا على مالا يعقل ، ولا تطلق على من يعقل إلا مندرجا فى جملة من لا يعقل ، كقوله { تعالى } : ﴿ ولِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى السَّمٰوات وَمَا فِى الأَرْضِ ﴾ (١) .

فأطلقها على مجموع ما فى الأرض ، وهم عقلاء ، وغير عقلاء : فأدرج العقلاء فى جملة من لا يعقل .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (٢) .

وقد تطلق على صفة من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم ﴾ (٣) .

وقد تطلق على المبهم ، الذى لا يعرف : أعاقل هو ، أم لا ؟

كمن رأى شيئا من بعيد لا يعلم : أشجر هو ، أم بشر ، فقال لك هل رأيت ما رأيت ؟

فيصح - ها هنا - إطلاق « مَا » ؛ لأن المرئى لا يدرى : أعاقل هو ، أم لا ؟

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة النحل ،وما ذهب إليه الشارح الأندلسى ذهب إليه الزمخشرى انظر ٢/ ٦١٠ وأبان عن حسن مجىء « مَا » دون « مَنْ » .
وعزز ذلك الجمل فى حاشيته على الجلالين ، حيث قال : « ... لأن مالا يعقل أكثر ممن يعقل فى العدد ، والحكم للأغلب » ٢/ ٥٧٤ حاشية الجمل .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣ من سورة النساء .
والشارح سار على وجه من وجوه ذكرها صاحب حاشية الجمل حيث قال: **وفى « ما » هذه أوجه :**
أحدها: أنها بمعنى « الذى » وذلك عند من يرى أن « ما » تكون للعاقل ، وهى مسألة مشهورة ، وقال بعضهم : وحسن وقوعها هنا : أنها واقعة على النساء، وهن ناقصات العقول ، وبعضهم يقول : هى لصفات من يعقل وبعضهم يقول : لنوع من يعقل ...
الثانى: أنها نكرة موصوفة ، أى : انكحوا جنسا طيبا ، وعددا طيبا .
الثالث: أنها مصدرية .... » انظر ١/ ٣٥٤ حاشية الجمل .

وأما « أَلْ » : فتطلق - أيضا - بمعنى « الَّذِى » والَّتِى ، وتثنيتهما ، وجمعهما فتقول : « أَنْتَ الْقَائِم » أى : الذى قام ، و « هِنْدٌ الْقَائِمَةُ » أى : التى قامت ، و « الرَّجُلاَنِ الْقَائِمَانِ » أى : اللذان قاما ، و« المرأتَانِ الْقَائِمتَانِ » أى : اللتان قامتا ، و « الرِّجَالُ الـقائمونَ » أى : الذين قاموا ، و « النِّسَاءُ الْقَائِمَاتُ » أى : اللواتى قمن .

فتبين لك إطلاقها على ما انطلقت عليه « مَنْ ، ومَا » .

ويشترط فى «أَلْ » إعادة الضمير عليها بحسب المعنى - كما مثلنا لك - .

وأما « ذُو » فى لغة طيئ فهى - أيضا - تنطلق على ما انطلقت عليه « مَنَ ، ومَا ، وأَلْ » من معنى « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما ، فتقول : « زَيْدٌ ذُو أَكْرَمَكَ » أى : الَّذِى أَكْرَمَكَ ، وتطلق بمعنى « الَّتِى » كقول الشاعر (1) .

٢٨ - فإِنَّ الْمَاءَ ماءُ أَبِى ، وجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ ، وذُو طَوَيْتُ

أى : التى حفرت ، والتى طويت .

---

٢٨ - (١) الشاعر : هو سنان الفحل ، والبيت من الوافر ، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ ، والإنصاف ٧٧٣ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٨/ ٤٥ ، والخزانة ٢/ ٥١١ ، والتصريح ١/ ١٣٧ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدرر ١/ ٥٩ ، والأشمونى ١/ ١٥٨ ، والحماسة ٥٩١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان « ذا » ٣٤٨ .

اللغة :

حفرت : « حفر الأرض - من باب ضرب - : احتفرها » المختار (ح ف ر) .

طويت : بنيت بالحجارة ، ونحوها ، « والطَّوِىّ : البئر المطوية) معجم مقاييس اللغة (طوى) .

والمعني :

الماء ورثته عن أبى ، وجدى ، وبئرى التى حفرتها ، والتى بنيتها . . .

الإعراب :

« فإن الماء ماء » إن واسمها وخبرها « أبى » مضاف إلى الماء ، والياء مضافة إلى « أب » « وجدى » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « وبئرى » عاطف ومبتدأ ، ومضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى « التى خبر المبتدأ » حفرت « فعل ، وفاعل ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « وذو » عطف على ما سبق ، وجملة « طويت » لا محل لها من الإعراب من الفعل ، والفاعل : صلة الموصول .
=

وتطلق بمعنى « اللّذَانِ » :

تقول : « جَاءَ الرَّجُلاَنِ ذُو أَكْرَمَاكَ » أى : اللّذَانِ أكـرمـاك ، وكذلك : « جَاءَتْ المرأتَانُ ذو أكرَمَتَاكَ » أى : اللتـان أكرمـتاك ، « وجَاءَ الرجـالُ ذُو أَكْرَمُوكَ » أى : الذين أكرموك ، و « جَاءَتْ النساءُ ذو أكرمْنَكَ » .

هذا هو المشهور .

وفيها لغة بإفرادها ، وتثنيتها ، وجمعها ، وتأنيثها ، وتذكيرها .

فتقـول : « ذُو » للمـذكر و « ذَات » للمؤنثـة ، و « ذُوا » للاثنين ، و « ذَوَاتا » للاثنتين ، و « ذَوُو » للذكور ، « ذَوَات » للإناث .

وقد حكى بعضهم إعرابها إعراب الأسماء الستة :

قال الشاعر [1] .

٢٩ ـ فإمَّا كِرَامٌ مُوسِـــرُونَ لَقِيتُهم فَحَسْبِىَ مِنْ « ذِى » عِنْدَهُم مَا كَفَانيَا

أراد : من الذى عندهم .

= **الشاهد فى البيت :**

استعـمال « ذو » بمعنى « التى » وقد أتى « بذو » مفـردة ، مذكرة مع أنها واقعـة على البئر ، وهى مؤنثة . (انظر ١/ ١٣٧ التصريح بمضمون التوضيح) .

٢٩ ـ (١) : الشاعر : هو : منظور بن سحيم ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد ابن يعـيش ٣/ ١٣٨ ، والمقرب ٧ ، والمغنى ٤١٠ ، (٢٨١) والعينى ١/ ١٢٧ ، ٤٣٦ ، والتصـريح ١/ ١٣٧ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدرر ١/ ٥٩ ، والأشـمونى ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، والحماسة ١١٥٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كرام : جمع كريم : ضد اللئيم ، و « الْكَرم » : ـ محركة ـ : ضد اللؤم . « القاموس (الكرم) .

موسرون : أصحاب يسر ، وغنى ، وثراء . . .

والمعنى :

فإن وجدت الذين أنزل بهم كراما أغنياء ، عندهم القرى فحسبى ما يكفينى منهم فقط . =

وجرها بالياء ، كما تجر « ذُو » التى بمعنى صاحب .

والمشهور : عدم إعرابها فى كل حال : مفردة كانت ، أو غير ذلك .

قوله :

وكَالَّتِى - أيْضًـــا - لَدَيْهِـمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ « اللاَّتِى » أتِى « ذَوَاتُ »

نبه المصنف فى صدر هذا البيت ، على أن «ذُو » قد تؤنث ، فيقال فيها : « ذَات » .

فتطلق على المؤنثة [1] بمثل « الَّتِى » .

ونبه فى عـجز البـيت على أنها قـد تجمع مؤنثـة ، فيـقال : « ذَوَات » فتستعمل فى موضع « اللاَّتى » .

قوله :

ومثلُ مَا «ذَا » بَعْدَمَا اسْتِفْهَـــامِ   أوْ « مَنْ » إذَا لَمْ تُلْغَ فىِ الْكَلاَمِ

= الإعراب :

« فإما » : حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إما لقينى كرام ، « موسرون » نعت لكرام ، « لقيتهم » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب تفسيرية « فحسبى » : الفاء : واقعة فى جواب الشرط « حسب » اسم بمعنى : كاف ، خـبر مـقدم ، وياء المتكلم مـضاف إلى « حـسب » « من » حرف جـر ، « ذى » : بمعنى صاحب ، مجرور بمن ، وعلامة جره اليـاء ، والجار ، والمجرور متعلق بحسب « عندهم » ظرف ، متعلق بمحذوف ، صلة الموصول ، ومضاف إليه « ما » اسم موصـول ، مبتدأ مؤخر « كفانيا » كفى : فعل ماض ، والفاعل مـستتر جوازا ، ونون وقاية ، ومفـعول به ، وألف إطلاق ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة « ما» .

والشاهد فى البيت :

معاملة « ذو » الطائية معاملة الأسماء الستة ، فهى بمعنى صاحب وذلك على رواية « ذى » .

وعلى رواية « ذو » تكون « ذو » موصولة مبنية .

(١) فى (جـ) : « المؤنث » .

نبه فى هـذا البيت : على أن « ذَا » تستعمل بمعنى « مَا » الموصولة ، فتكون بمعنى « الَّذِى ، أو الَّتِى » لكن بشرط أن تقع بعد « مَا ، أو مَنْ » الاستفهاميتين ، وبشرط عدم إلغائها .

فقوله : « ومثْلُ مَاذَا » يعنى : ومثل « مَا » الموصولة لفظة « ذَا » فى الاستعمال ، إذا وقعت بعد « مَا » [1] التى للاستفهام ، أو « مَنْ » التى للاستفهام ، وقوله : « إذا لم تلغ فى الكلام » يعنى إنما تستعمل « ذَا » بمعنى « مَا » الموصولة ، إذا لم تلغ : يعنى : إذا لم تلغ « ذَا » .

ومعنى الإلغاء : أن تجعل زائدة ، فتقول : « ماذا أنفقته ؟ أى ما أنفقت ، و « ذَا » : زائدة .

ومن استعملها بمعنى « مَا » يكون التقدير : ما الذى أنفقت ؟

فعلى المعنى الأول : وهو زيادة « ذَا » تكون « مَا » مبتدأ ، و « أَنْفَقْتُهُ » جملة فى موضع الخبر .

وعلى المعنى الثانى : وهو استعمال « ذَا » بمعنى « مَا » الموصولة تكون أنفقته صلة ذَا ، وذا ، وصلتها خبر « مَا » .

وأما إذا لم تقع[2] بعد « مَا » ، أو « من » الاستفهاميتين ، فلا تستعمل « مَا » الموصولة عند البصريين .

وأجاز الكوفيون استعمالها ، وأنشدوا على ذلك :

٣٠ ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ ... أَمِنْتِ ، وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[3] .

---

(١) فى (جـ) : « بعد « ما » هذه » .
(٢) فى (جـ) : تأت بعد « ما » » .

٣٠ ـ (٣) الشاعر : هو يزيد بن مفرغ ، والبيت من الطويل .
والبيت من شواهد المحتسب ٢/ ٩٤ ، وابن الشجرى ٢/ ١٧٠ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، ١٤/ ٢٣ ، ٢٤ . ٧٩ ، والخزانة ٢/ ٥١٤ . ٣/ ٨٩ ، والمغنى ٤٦٢(٢٩١ والشذور ١٤٧ ، =

فزعموا أن المعنى : والذى تحملين طليق .

فاستعملوها بمعنى « مَا » الموصولة ، الجارية بمعنى « الَّذِى » ، وليس قبلها « مَا » الاستفهامية ، ولا « مَنْ » .

والبصريون : يمنعون ذلك ، ويرون أن « ذا » فى البيت إشارة ، وهو

= والعينى ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦، ٤/ ٣١٤، والتصريح ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٨١، ٢/ ٢٠٢ والشارح الأندلسى .

اللغة :

عدس : اسم صوت يزجر به البغل .

عباد : هو عباد بن زياد .

والمعنى :

يقول يزيد بن مفرغ الحميرى ، بعد أن خرج من سجن عبيد الله بن زياد ، والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان (رضى الله عنهما) : يزجر بغلته قائلا لها : مالعباد إمارة ، ودولة عليك ، وعلى راكبك ، وأنت فى سيرك ـ الآن ـ تحملين حُرا طليقا ، وأنت فى أمان ، واطمئنان .

الإعراب :

« عدس » : اسم صوت ، يزجر به البغل ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ، ومجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « إمارة » أو بمحذوف حال ، « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل ، وفاعل « وهذا » واو الحال واسم موصول بمعنى الذى مبتدأ « تحملين » فعل مضارع ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون علامة الرفع **والجملة :** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أى تحملينه « طليق » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « هَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ » :

الكوفيون يقولون : « هذا » اسم موصول ، والجملة : صلة ، والعائد محذوف وقد أعربنا البيت على مذهبهم .

البصريون يقولون : « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، و « طليق » خبره ، وجملة « تحملين » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى الخبر ، العائد على المبتدأ .

وتقدير الكلام على رأيهم : وهذا طليق حال كونه محمولا لك .

وعلى ذلك نقول :

البصريون يشترطون لاعتبار « ذَا » اسم موصول تقدم « مَا » أو مَنْ » الاستفهاميتين ، والكوفيون لا يشترطون ذلك ، والبيت شاهد لهم .

مبتدأ ، و « طليق » خبره ، و « تحملين » فى موضع الحال .

وتجعله الكوفيون فى صلة « ذَا » .

و « عَدَسْ » فى البيت : بسكون السين ، وهى كلمة يزجر بها البغل ، والشاعر يخاطب بغلته فى البيت ، فزجرها بذلك .

وقد جاء « عَدَسْ » : اسم للبغل نفسه ، سمى بالكلمة التى يزجر بها .

قال الشاعر [(١)] .

٣١ - إذَا حَمَلْتُ عُدَّتِى عَلَى عَدَسْ   عَلَى الَّذِى بَيْنَ الْحِمَارِ ، وَالْفَرَسْ

فَلاَ أُبَالِى مَنْ غَزَا ، وَمَنْ جَلَسْ

---

٣١ - (١) **الراجز :** مجهول ، والأبيات من الرجز .

والبيتان الأولان من شواهد المحتسب ٢/ ٩٤ ، والمخصص ٦/ ١٨٣ ، وابن يعيش ٤/ ٧٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

عدتى : يريد : عدة الحرب ، عدس : اسم للبغل ، وأبالى : أهتم ، وجلس : قعد عن الغزو ، وتخلف عنه . . .

والمعنى :

يقول الراجز : إذا تهيأت للقتال ، وتجهزت للمعركة ، وحملت عتادى على بغلتى فلا أهتم بالغازى الشجاع ، ولا بالمتخلف الجبان ، ففىّ الغَنَاء .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشرط « حملت » فعل وفاعل « عدتى » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « على عَدَسْ » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « حملت » « على الذى » جار ،ومجرور ،متعلق بما تعلق به الجار ،والمجرور السابق « بين الحمار » ظرف ، ومضاف إليه ، « والفرس » عاطف ، ومعطوف على الحمار ، « فما » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « أُبالى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « من » اسم موصول بمعنى الذى ، مفعول به ، وجملة « غزا » من الفعل الماضى ، وفاعله المستتر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ومن » عاطف ، واسم موصول ، معطوف على « مَنْ » وجملة « جلس » صلة الموصول ، وجملة « فما أبالى » جواب « إذا » .

والشاهد فى البيت :

استعمال ما يزجر به البغل اسم للبغل نفسه .

أراد بالذى بين الحمار ، والفرس : البغل .

قوله :

وكلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِـــلَهْ   عَلَى ضمير لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

لما فرغ المصنف من تعـداد الموصولات ، وتبيين معانيـها ، شرع فى هذا البيت يذكر حكم صلتها .

فقـوله : « وكلُّها » يعنى : وكل مـا ذكرت من الموصـولات يلزم بعده صلة ، يتم [١] بها لأن الموصولات لا تتم إلا بصلاتها [٢] .

ثم ذكـر أن تلك الصلة تكون مشـتـملة على ضمـير لائق بالموصـول ، ويعنى بلائق : مطابق له فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه .

فقوله : « مُشْتَمِلَة » : صفة « لِصِلَة » و« على ضمير » متعلق بمشتملة .

فالتقدير : صلة مشتملة على ضمير لائق .

قوله :

وجُمْلَةٌ ، أَوْشِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ   بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

لما ذكر فى البيت المتقـدم الصلة ، لم يبين أى شىء تكون الصلة ، فبين لك فى هذا البيت : أن **الصلة جملة ، أو شبه جملة .**

فتقدير كلامه : والذى وصل به الموصول جملة، أو شبه جملة[٣] .

« فالذى » مبتدأ ،و « جملة » خبر مقدم ، و« به » عائد على « الذى » وأطلق الجملة ، ولم يخصـصها باسمية ، ولا فعليـة ؛ لأن كل واحدة منهما

---

(١) فى (جـ) : « تتم بها » .   (٢) فى (أ) : « بصلتها » .

(٣) سقط من (جـ) : « أو شبه جملة » .

صالحة للصلة .

وقوله : « وشبهها » يعنى به : الظرف ، والمجرور .

ثم مثل بمثال يشتمل على الصلة بالظرف ، وهو قوله : « مَن عنْدِى » ومثال يشتمل على الصلة بالجملة الاسمية ، وهو قوله : « الَّذِى ابنُه كُفِل » .

فقوله « مَنْ » مبتدأ ،و « عندى » ظرف فى موضع الصلة ، و « الذى » وصلته خبر « من » و « ابنه » مبتدأ و « كفل » : فعل لم يسم فاعله ، وفيه ضمير مرفوع بالنيابة عن الفاعل ، والجملة : من الفعل ، والضمير : خبر « ابنه » ، و « ابنه » وخبره : صلة « الذى » والعائد على « الذى » الضمير المخفوض فى قوله : « ابنُه » .

فحصل من تمثيل المصنف :

مثال الظرف إذا كان صلة ، ومثال الجملة الاسمية .

وأما الجملة الفعلية : فمثالها : « أعْجَبَنِى الَّذِى قَامَ أَبُوهُ » .

ومثال المجرور : « مَرَرْتُ بالَّذِى فِى الَّدارِ » .

والظرف ، والمجرور فى الصلة متعلقان باستقر المحذوف ، ولا يجوز ظهوره .

والشرط فى الصلة : أن تكون معهودة ، فإذا قلت : « أَعْجَبَنِى الَّذِى قَامَ » : يكون القيام عندك معهودا ، معروفا ، وإلا لم يصلح .

وقد تقع الصلة فى حكم المعهود كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (1) .

واعلم أن الجملة الطلبية لا تصح أن تكون صلة ، كقولك : « اضرِبْ » ؛ لأن المطلوب غير حاصل ، فلا يكون معهوداً ؛ لأن من شرط المعهود الحصول(1) .

---

(1) من الآية ٧٨ من سورة طه .

قوله :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ « أَلْ »   وكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَال قَلّْ

لما فرغ المصنف من الصلة بالجملة ، وتمثيلها أخذ يتكلم فى الصلة بالصفة .

وذلك مخصوص « بألْ » من الموصولات .

وإلى ذلك[2] : أشار المصنف بقوله :

وصِفَةٌ صريحة صِلَةُ « أَلْ » ....

وقوله : « صريحة » يعنى : صفة خالصة ، فلا يجوز أن توصل « ألْ » بصفة قد غلبت عليها الاسمية « كأَبْطَح ، وأجْرَع » [3] : اسمان لمكانين ، وكان أصلهما صفتين ، ولكن غلبت عليهما الاسمية لهذين المكانين فليست الصفة فيهما صفة خالصة .

ثم قال :

.... **وكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَال قَلّ**[4] .

يعني : وكون الصلة « لألْ » بمعرب الأفعال ، يعنى : الفعل المضارع قلّ ذلك فى كلامهم .

« فكونها » مبتدأ ، و « قلّ » فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر ، والضمير فى « قل » عائد على « كَوْنها » .

(١) انظر رأى الكسائى ، والمازنى فى ١/٢٣٨ المرادى .

ونقل الجمل عن السمين : « قوله : ما غشيهم فاعل غشيهم ، وهذا من باب الاختصار ، وجوامع الكلم ، أى : ما يقل لفظها ، ويكثر معناها ، أى : فغشيهم مالا يعلم كنهه إلا الله تعالى » . (٣/ ٤٠١ حاشية الجمل على الجلالين) .

(٢) فى (أ ، ب) : « ولذلك » .

(٣) انظر الصبان ١/ ١٦٤ .

(٤) انظر بعض الشواهد فى ١/ ٢٤٠ ، ٢٤١ المرادى ، والأشمونى ١/ ١٦٥ ، واختلاف الآراء فى ذلك .

ومثال مجئ صلة « أل » فعلا معربا قول الشاعر (1) .

٣٢ ـ مَا أَنتَ بالحكَمَ التُرْضَى حكُومَتُه   وَلاَ الأَصِيلِ ، ولا ذِى الرَّأْيِ ،وَالْجَدَلِ

فقوله : « التُرْضَى » يريد : الذى ترضى .

فأوقع الفعل المضارع صلة « أَلْ » ؛ لأنه مشبه بالصفة .

ومع هذا : فوقوعه صلة « أَلْ » قليل ـ كما نبه عليه المصنف .

قوله :

أىٌّ « كَمَا » وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

هذا البيت ذكر فيه « أيًّا » ، وهى التى بقيت من الموصولات .

---

٣٢ ـ (١) **الشاعر :** هو الفرزدق ، يهجو رجلا من بنى عذرة عرض به فى مجلس الخليفة : عبد الملك ابن مروان وذمه ، والبيت من الطويل، ومن شواهد الإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٧ ، والخزانة ١/ ١٤ ، والشذور ٢٠ ، والعينى ١/ ١١١ ، ٤٤٥ ، والتصريح ١/ ٣٨، ١٤٢ ، والهمع ١/ ٨٥ ، والدرر ١/ ٦١ ، والأشمونى ١/ ١٥٦ ، والشارح الأندلسى . . .

اللغة :

الحكم : « الحكم ـ بفتحتين ـ : الحاكم ، وحكمه فى ماله تحكيما : إذا جعل له الحكم فيه . . » المختار (ح ك م) ويريد : لست بالرجل ، الذى يرضاه الناس للفصل بينهم . .

والمعني :

لست المرضى من الناس لتحكم بينهم ، وتقضى ، ولست حسيبا أصيلا ، ولست بصاحب عقل رشيد ، ولست بصاحب جدل ، وخصومة . . . .

الإعراب :

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة زيادة نحوية « الحكم » : خبر « ما » ، « الترضى » « أل » : الموصولة ، نعت للحكم ، أى الحكم الذى . . . مبنى على السكون فى محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » نائب فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « ولا » الواو : عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفى « الأصيل » : معطوف على الحكم « ولا » الواو : عاطفة و « لا » زائدة « ذى » معطوف على الحكم « الرأى » مضاف إليه « والجدل » : عاطف ، ومعطوف على الرأى .

والشاهد في البيت :

قوله : « التُرْضَى حكومَتُه » حيث أتى الشاعر بصلة « ألْ » الموصولة جملة فعلية ، فعلها مضارع .

وهذا : على القلة ، والندور .

وإنما أخرها ، وأفردها [1] - ها هنا - لأنها قـد انفردت عن الموصولات بالإعراب فى غالب حالها ؛ لأن شبهها بالحـرف عارضته الإضافة فبقيت على الأصل من الإعراب .

وقد تقدم الكلام عليها فى فصل المعرب ، والمبنى [2] .

فقول المصنف : « أىّ كَمَا » يعنى : أن « أيًّا » تستعمل كاستعمال « مَا » فى إطلاقـها على المفـرد ، والمثنى ، والمجمـوع ، مذكَّرًا كـان ، أو مؤنثـا ، ولفظها لا يتغير ، فتقول : « امرُرْ بأىّ قَامَ » وبأىّ قامت ، وبأىّ قَامَا ، وبأىّ قامَتَا ، وبأىّ قاموا ، وبأىّ قُمْنَ » .

وربما لحقتها التاء ، فيقال : « امرُرْ بأيَّة قامَتْ » .

ثم تكلم المصنف على إعرابها ، فقال :

..... وأُعربَتْ مَالَمْ تُضَفْ   وصَدْرُ وَصْلها ضميرٌ انحذَفْ

فشـرط فى إعرابه : عـدم الإضافة ، فى حـال أن يكون صدر صلتـها ضميرا محذوفا ، كقوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [3] .

فبنيت : لأنهـا - هاهنا - قد أضيـفت فى حال أن صدر صلتـها ضمـير محذوف : التقدير : أيّهم هُو أشدّ [4] .

ومن ذلك قول الشاعر [5] .

٣٣ - إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ   فَسَلِّـــمْ عَلَى أَيُّهـــم أَفْضَلُ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « وأفردها » .

(٢) تقدم فيما سبق انظر الفهرسة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٤) انظر ٦ / ٢٠٨ البحر المحيط .

٣٣ - (١) الشاعر : هو غسَّان بن وعلة ، أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد .

والبيت من المتقـارب ، وهو من شواهد الإنصـاف ٧١٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٤/ ١٢ ، ٧/ ٨٨ ، والخزانة ٢/ ٥٢٢ ، والمغنى ٧٨ ، ٤٠٩ ، ٥٢٢ (٨٣ ، ٢٨١) والتـصريح ١/ ١٣٥ ، والهمع ١/ ٨٤ ، ٩١ ، والدرر ١/ ٦٠ ، والأشمونى ١/ ١٦٦ ، والشارح الأندلسى ، ويس ١/ ١٣٦ . =

فبناها : لأن التقدير : أَيُّهم هو أَفْضَلُ .

وصدر الصلة محذوف ، فالواو فى قول المصنف : « وَصَدْرُ وَصْلِهَا » واو الحال ، ويعنى « بوصْلِهَا » : صِلَتها .

فالحاصل من كلامه :

أن « أيًّا » إذا لم تضف فهى معربة ، وكذلك لو أضيفت ، وصدر صلتها غير محذوف ، كقولك : « مَرَرْتُ بأَيِّهم هُوَ أَفْضَلُ » فتعرب - هاهنا - وإن كانت مضافة ؛ لأن صدر الصلة غير محذوف .

وكذلك : إذا حذف صدر صلتها ، ولم تكن مضافة ، كقولك : « مررت بأىٍّ أَفْضَلُ » : فتعرب [1] - هاهنا - وإن كان صدر الصلة محذوفا ، لفقد الإضافة .

المعنى :

إذا صادفت بنى مالك فاقرأ السلام على أيهم هو أفضل من سواه .

الإعراب :

« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل ماض ، والتاء فاعل ، والجملة : فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى مالك » مفعول به ، ومضاف إليه ، « فسلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط « سَلِّم » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت « عَلَى » حرف جر « أيُّهم » : أىُّ - بالضم - اسم موصول ،مبنى على الضم فى محل جر ،وهم : مضاف إليه ، وهذا هو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى رواية « أىٍّ » - بالكسر : اسم موصول أيضاً مجرور بالباء ، وهم مضاف إليه ، كما تقدم « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هو أفضل ، والجملة من المبتدأ ، وخبره ، لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « أى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « أيُّهم أفضل » حيث أتى « بأىّ » بالبناء على الضم ، على الرواية المشهورة .

وسر ذلك : أن الاسم الموصول ، وهو « أى » مضاف ، وقد حذفت صدر صلته ، وصدر الصلة هو المبتدأ ، والتقدير : « بأيُّهم هُوَ أَفْضَلُ » .

(١) فى المخطوطة (جـ) . زيادة ، وتكرار : « فتعرب - ها هنا - وإن كانت مضافة ، لأن صدر الصلة غير محذوف، وكذلك إذا حذف صدر صلتها ، ولم تكن مضافة ، كقولك : « مَرَرْتُ بأَىٍّ أَفْضَلُ » .

فحذف صدر الصلة لا يوجب البناء ؛ إلا مع الإضافة ، والإضافة ـ أيضاً ـ لا توجب البناء إلا[1] مع حذف صدر الصلة .

قوله :

وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

صدر هذا البيت : من تمام حكم « أىّ » :

ذكر فيه أن بعض العرب تعرب « أيًا » مطلقا ، سواء أضيفت ، أو لم تضف ، حذف صدر صلتها ، أو لم يحذف .

ثم ذكر أن غير « أىّ » من الموصولات يقتفى « أيًا » ، أى يتبعها فى ذا الحذف ، بشرط أن تطول الصلة .

وهذا الشرط : يذكره[2] فى البيت بعد هذا .

والإشارة « بذا » : إلى حذف الضمير العائد من الصلة ، فقوله : « فى ذَا الْحَذْفِ » متعلق « بيقتفى » و« أيًا » الأول مفعول « بيقتفى » و« غَيْرُ أَىٍّ » : مبتدأ ، خبره : « يَقْتَفِى » .

فتقدير الكلام : وغير « أىّ » يقتفى « أيًّا » فى هذا الحذف .

وعنى « بغير » « أىّ » : غيرها من الموصولات .

وسيأتى حكم حذف العائد من الصلة ، فى غير « أىّ » مفصلا ـ فيما بعد هذا ـ إن شاء الله تعالى ـ .

قوله :

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

---

(١) وبعض النحاة ألزم أيًا الموصولة الإعراب فى جميع أحوالها .
وغير « أىّ » من الموصولات يتبع « أيًا » فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا طالت .

(٢) فى (ب) : « تذكره » .

إنْ صَلُحَ الْبَاقِى لوَصْلٍ مُكْملِ   والْحذْفُ عنْدَهُم كثيرٌ مُنْجَلِى
فِى عَائد متَّصلٍ ، إن انْتَصَبْ   بفعْلٍ ، أوْ وصْفٍ كَمَنْ نرجُو يَهَبْ

ذكر المصنف فى هذه الأبيات تفصيل حكم الحذف للعائد [1] ، فى غير « أىّ » فقوله : « إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ » شرط فى قوله : « يَقْتَفِى » فى آخر البيت المتقدم .

يعنى : أن غير « أىّ »[2] يقتفى أيًّا : فى حذف العائد « إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ » يعنى : إن طالت الصلة .

ثم ذكر أنها إن لم تستطل الصلة فحذف العائد نزر ، أى : قليل .

فتحصل من هذا :

أنه إن طالت الصلة كان حذف العائد كثيرا وإن لم تطل الصلة كان حذف العائد قليلا .

ثم[3] قال : « وأَبَوْا أَن يُخْتَزَلْ » يعنى : أبوا أن يقتطع العائد : أى : يحذف .

ثم تمم الكلام فى صدر البيت الثانى ، فقال :

إنْ صَلح الْبَاقِى لوصْلٍ مُكْملِ   ....

يعنى : امتنع النحويون : أن يحذفوا العائد ، إن كان الباقى بعد حذفه يصلح أن يكون صلة مكملة .

وذلك فى مثل قولك : « أَعْجَبَنِى مَنْ هُوَ فِى الدَّار » : فلا يجوز أن يحذف « هو » ـ ها هنا ـ لأنه إن حذفته صلح الباقى الذى « هو فى الدار » لأن يكون صلة مكملة ؛ لأنك قد علمت مما تقدم : أن الصلة تكون ظرفا ، أو مجرورا ، فلو حذف « هو » استقل فى الدار بالصلة ، ولم يبق دليل

---

(١) فى (جـ) : « الحذف العائد » .   (٢) سقط من (جـ) : لفظ : « أى » .

(٣) سقط من (ب) : لفظ : « ثم » .

على المحذوف .

وضابط هذا أن تقول : إذا كان الضمير المبتدأ ، الذى تريد حذفه قد أخبر عنه بمفرد جاز حذفه ؛ لأن المفرد لا يصلح أن يكون صلة ، كقولك : « أَعْجَبَنِى مَنْ هُوَ قَائِمٌ » : فلو حذفت « هو » بقى الكلام « أَعْجَبَنِى مَنْ قَائم » : « وقائم » وحده لا يصلح أن يكون صلة ؛ لأن شرط الصلة أن تكون جملة ، فيبقى الكلام مفتقرا إلى المحذوف .

فها هنا : يجوز الحذف .

وهذا الذى قررناه كله ، إنما هو فى الضمير المرفوع ، المبتدأ .

وأما العائد إذا كان فاعلا ، فلا يحذف أصلا .

ثم شرع المصنف يتكلم على الضمير المنصوب ، فقال :

.... **والحذْفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجلى**

يعني : فى الضمير المنصوب المتصل .

وقد نبه على ذلك فى أول البيت ، الذى بعد هذا ، وهو قوله :

فى عَائد متَّصل ، إن انْتَصَبْ ....

فقوله : « فى عَائدٍ » فى أول البيت ، متعلق « بِمُنْجَلٍ » فى آخر البيت المتقدم .

ثم شرط فى انتصابه أن يكون : بفعل ، أو وصف ، ثم مثل انتصابه بالفعل بقوله : « كمَنْ نَرْجُو يَهَبْ » .

« فَمَنْ » : مبتدأ ، موصول ، « ونَرْجُو » فعل مضارع ، والفاعل به ضمير المتكلم ، والجملة : صلة « مَنْ » .

والعائد : ضمير منصوب ، تقديره : « مَنْ نَرْجُوهُ » ، فحذف ، وهو منصوب بالفعل ، وقوله : « يَهَبْ » : فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر « لَمنْ » .

وأما مثال نصب العائد بالصفة ، فلم يذكره المصنف ، ومنه قول الشاعر [1] :

٣٤ ـ فى الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا   يَنْهَى امْرأً حَازِمًا أَنْ يَظْلِمَا

فالألف ، واللام فى « المعقب » موصولة ، وعائدها ضمير منصوب ،

---

٣٤ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من مجزوء البسيط ، كما قرر الشارح الأندلسى ، وهو من شواهد العينى ١/ ٤٧ ، والأشمونى ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى ، ورواية الأشمونى « ... أن يسأما » ولعله تبع فى ذلك المرادى ١ / ٢٥١ .

اللغة :

البغى : « .. وبغى عليه يبغى بغيا : علا ، وظلم ، وعدل عن الحق ، واستطال ، وكذب ... » قاموس (بغيته) .

حازما : « الحزم : ضبط الأمر ، والأخذ فيه بالثقة .. حَزُم ـ ككرم ـ فهو حازم ، وحزيم ... » قاموس (الحزم) .

والمعنى :

قد وفاه الشارح الأندلسى حقه ، على رواية « أن يظلما » وعلى رواية « أن يسأما » يكون المعنى : ما ينهى امرأ حازما أن يمل عمل الحق ، والعدل ، أو أن يمل إمهال الظالمين ؛ لأنهم إن أمهلوا ، فلن يهملوا ، أو لا يعاجلهم بالعقوبة على تطاولهم ، وظلمهم ، فآخرة بغيهم معروفة ، منتظرة ...

الإعراب :

« فى المعقب » : جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « البغى » مضاف إلى المعقب : من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « أَهْلَ » مفعول أول لقوله : المعقب « البغى » مضاف إلى « أهل » ، والمفعول الثانى محذوف ، وهو ضمير عائد إلى الموصول ، الذى هو الألف ، واللام ، و « ألْ » : اسم موصول ، صلته الوصف ، **وتقدير الكلام :**

فى المعقبه البغى أهل البغى « ما » : اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . يعود إلى ما ، **والجملة** :صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « امرأ » مفعول به لقوله : « ينهى » « حازما » نعت لما قبله « أن » حرف مصدرى ، ونصب « يسأما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضميرمستتر ، ومفعوله محذوف وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أن ينهى أمرأ حازما عن السأم .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فى المعقب البغى » : فقد أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له الكلام ، وقد حذف الضمير العائد من الصلة ... والحذف نادر وقليل .

محذوف تقديره : فى الذى يعــقبــه البغى ، وهو منصوب بالصفة ، التى هى « معقب » .

والبغي : الأول : فـاعل بالصفـة ، وأهل مفـعول بالصـفة ـ أيضـاً ـ والبغى : الثانى مضاف إليه .

وقوله : « ما » مبتدأ ، خبره فى الجار ، والمجرور ، المتقدم .

ومعني البيت :

فى عاقبة البغــى لأهله ما ينهى الحازم أن يظلم أحداً ؛ لأنه يعلم أن الله يعاقبه عليه ، ويجزيه بمثل ما فعله كما رأى معاقبته للظالمين .

وهذا البيت من مجزوء البسيط .

واعلم أن حذف العائد المنصوب بالصفة قليل .

قوله :

كَذَاكَ حَـذْفُ مَا بوَصْف خُفِضَا   كأَنْتَ قَاضٍ ، بَعْدَ أَمْر من قَضَى

هذا البيت نبه فيــه علىٰ جواز حذف العائد المخفوض بالصفــة ، وشبهه بالمنصوب بالصفة .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذَاكَ حذفُ ما بوصْف خُفِضَا[1]   ....

يعني : وكالمنصوب بالصفةفى جواز الحذف حكم ما خفض بالصفة ، ثم مثله بقوله :

....   كَأَنْتَ قَاضٍ ، بَعْدَ أَمْر منْ قَضَى

أشار إلى الآية الكريمة ، وهى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [2] .

فلما لم يتسع له فى النظــم قال : « كَأَنْتَ قَاض » الواقــع بعد أمر من « قَضَى » يريد : فاقض ، لتفهم منه الآية .

---

(١) سقط من (أ) : « حذف ما بوصف خفضا » .   (٢) من الآية ٧٢ من سورة طه .

فقوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ ﴾ : « مَا » موصـــولة ، وهى مفعول « باقْضِ » و « أنْتَ قاضٍ » مبتدأ ، وخبر ، فى موضع صلة « ما » .

والعائد ضمير مخفوض بالصفة ، التى هى « قاض » .

فالتقدير : « فاقض ما أنت قاضيه » (١) .

قوله :

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَر   كَمُــرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْــوَ بَر

هذا البيت ذكر فيه نوعا آخـر من العائد المجرور ، الجائز الحذف ، وهو كل عائد مجرور جر بحرف جر به الموصـول بعينه ، بشرط استواء العاملين ، اللذين تعلق بهما المجروران : لفظًا ، ومعنًى ، أعنى : الموصول ، والعائد .

ولم ينبه المصنف (٢) على هذا الشرط فأطلق فى موضع التقييد .

فظاهر كلامه :

أن كل عـائد (٣) جر بحـرف جر به الموصول جـاز حذفه ، سـواء اتحد المتعلق ، أم لم يتحد .

وهذا الإطلاق غير صحيح ، بل لابد من اتحاد المتـعلقين ـ كمـا ذكرت لك ـ فـقـوله : « كَذَا » (٤) يعنى : وكالمجـرور المتقدم فى جـواز الحذف هو المجرور بحرف جر به الموصول .

---

(١) يعزز ما ذكره الشارح الأندلسى الشيخ أبو حيان حيث يقول فى البحر المحيط : « وما موصولة بمعنى الذى ، وصلته « ما أنت قاض » والعائد محذوف ، أى : مـا أنت قاضيه » ٦ / ٢٦٢ البحر المحيط ، وكذلك الجـمل فى حاشيتـه على الجلالين : « ... ويجوز كـونها موصـولة : اسم إنَّ ، وعائدها محذوف ، أى : إنّ الذى تقضيه كائن فى الحياة الدنيا » . ٣/١٠٢ حاشية الجمل على الجلالين .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .   (٣) سقط من (جـ) لفظ : « عائد » .

(٤) فى (أ) : « كذاك » .

« فما » الأولى : مبتدأ ، خبرها « كَذَا » .

وأراد « بما » هاهنا : العائد « وجُر » الأولى : صلة « مَا » وهو بضم الجيم .

و « ما » الثانية موصولة ، أراد بها الحرف ، الذى جر به الموصول ، والموصول مفعول « بجَر » المتأخر ، وهو بفتح الجيم .

والفاعل « بجر » ضمير يعود على « ما » الثانية .

فتقدير كلامه :

كذاك ما جر بما جر الموصول ، يعنى : كذاك العائد ، الذى جر بحرف جر ذلك الحرف الموصول .

وفى صدر هذا البيت من التعقيد ما لا يخفى عليك ، ثم مثل ذلك بقوله :

.... كمرَّ بالَّذِي مَرَرْتُ فهو بَرْ

« فَمُر » فعل أمر ، و « بالَّذِى » : جار ، ومجرور ، متعلق « بمُر » .

« ومَرَرْت » فعل وفاعل ، فى موضع الصلة للذى .

والتاء يحتمل أن تكون تاء المخاطب ، فتفتح ، أو تاء المتكلم ، فتضم .

والعائد محذوف .

وقوله : « فهو بَرْ » : مبتدأ ، وخبر ، لا مدخل لهما [1] فى المثال ، وإنما هو تتميم للبيت [2] .

فتقدير الكلام :

مُر بالَّذى مَرَرْت به : فحذف « به » وهو العائد ؛ لأنه قد جر بالباء ،

(١) فى (أ) : « لا مدخل له فى المثال » . (٢) فى (ب) : « تتميم لهذا البيت » .

التى جرت الموصول ،و « به ،وبالذى » تعلقا بفعلين وهما : « مَرَرْت ،ومُر » متفقان فى اللفظ ، والمعنى .

فحصل الشرطان ، وهما : أن الذى جر به الموصول جر به العائد والذى تعلقت به الباء الجارة للموصول مثل الفعل ، الذى تعلقت به الباء الجارة للعائد لفظا ، ومعنى .

فلو انخرم أحد[1] **الشرطين :** لم يجز حذف العائد .

فلو قلت : « ذَهَبْتُ إلى الَّذِى ذَهَبْت به » : لم يجز حذف العائد ؛ لأنه مجرور بحرف غير الذى جر الموصول ،وإن اتحد الفعلان ، وكذلك لو قلت : « زَهِدْتُ فى الَّذِى طَمِعْت فيه » لم يجز الحذف ، إلا فى شذوذ ؛لأن الفعلين مختلفان ، وإن اتحد الجار للموصول ، والعائد .

ومن شذوذ الحذف فى مثل هذا قول الشاعر[2] :

٣٥ ـ وَإِنَّ لِسَانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وهُوَّ عَلَى مَنْ صبَّـــــهُ الله عَلْقَمُ

التقدير : وهو على من صبه الله عليه .

---

(١) سقط من (ب) كلمة : « أحد » .

٣٥ ـ (٢) : **الشاعر :** مجهول غير معروف ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ٩٦، والخزانة ٢/ ٤٠٠ ، والمغنى ٤٣٤ (٢٨٥) والعينى ١/ ٤٥١ ، والتصريح ١/ ١٤٨ ، والهمع ١/ ٦١ ، ٢/ ١٥٧ ، والدرر ١/ ٣٧ ، ٢/ ٢١٦ ، والأشمونى ١/ ١٧٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شهدة : « . . والشَّهد ـ بفتح الشين ، وضمها : العسل فى شمعها ، والجمع شِهاد ـ بالكسر ـ . . » المختار (ش هـ د) .

علقم : « العلقم : الحنظل ، وكل شىء مر . . . » قاموس (العلقم) .

والمعني :

إن لسانى شهدة ، وعسل ، فيه شفاء للناس إذا تكلمت فى حق من أحبه ، وهو مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله عليه ، وكنت أبغضه . =

فحـذف العائد ، مع أن الذى تعلقـت به على الجارة للمـوصول ، وهو كائن مخالف لما تعلقت به على الجارة للعائد ، وهو « صبّه » .

و « هوّ » فى البيت : ـ مشدد الواو ـ ضـرورة ، إذ لا يستقيم الوزن إلا به (1) .

2012/1/22

= **الإعراب :**

« وإن لسانى » الواو : على حسب ما قبلهـا « إنَّ » حرف توكيد ونصب . . . « لسانىَ » اسم إن ، ومضاف إليه « شهدة » خبر إنَّ ، « يشتفى بها » فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب فاعل مستتر ، وجار ، ومجرور ، متعلق بيشتـفى ، والجملة نعت لقوله : شهدة فى محل رفع « وهو » عاطف ، ومبتدأ « على من صـبه الله » حرف جر ، واسم موصول فى محل جر ، صـبه الله : فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل « علقم » خبر المبتدأ ، وجملة « صبة الله » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقديره : عليه

والشاهد في البيت :

جواز حذف العـائد المجرور بالحرف مع اختـلاف المتعلق ، والتقدير : وهو علقم عـلى من صبه الله عليه ، وهو شاذ ، ونادر ، وانظر الصبان ١/ ١٨٢ .

(1) « وهوّ » ـ بتشديد الواو ـ على لهجة هَمْدَان ، يقولون : هوّ ، وهىّ .

بحريه

المُعَـــرَّفُ

بأداة التعـــريف

هذا الفـصل وضعـه المصنف للكلام على أداة التعـريف ، وهى « أَلْ » واختلف سيبويه ، والخليل :

فمذهب سيبويه : أن المعـرف : [1] هو اللام فـقط ، وجىء بهـا ساكنة مبالغة فى خفتها ، وألحق بها ألف الوصل ؛ ليصح الابتداء بها .

ومذهب الخليل : أن « أَلُ » بجملتها هى أداة التعريف .

وأجـاب عن سقوط الألف فى الوصل بأنـهـا : لما كـثـر دورها فى الكلام خففوها بإسقاط ألفهـا فى الوصل ، وإن كانت ألف قطع ، كما خففوا لفظة « كُلْ » التى هى فـعل أمْر : فحـذفوا ألفـه ، التى هى فاء الفـعل [2] ، لكثرة دوره فى الكلام ، لأن أصـله : « اأكل » - بهمزتين - كـوزن « اخرج » ثم خففوه ، فقالوا : كُلْ » .

وله نظائر فى الكلام كثيرة ، موضعها التصريف .

ومذهب **سيبويه أرجح** من جهة أن سـقوط الألف أصل فى ألف الوصل فمن ادعى ذلك فى ألف القطع فهو مدع للفرع ، والقول بالأصل أرجح .

ومذهب الخليل أرجح : من جـهة أن دعوى الزيادة للألف خلاف الأصل ، فدعوى أصليتها أرجح .

واعلم أن الألــف ، واللام تـكون للعـهد فيمـا تقدم له ذكر ، كقوله (تبـارك ، وتعـالى): ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾ [3] .

---

(١) فى (جـ) : « أن المعرف هى » .   (٢) سقط من (جـ) : « التى هى فاء الفعل » .

(٣) من الآيتين ١٥ ، ١٦ من سورة المزمل .

وانظر حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٤٣٥ ، فقد عد ماذكره الشرح الأندلسى .

أو فيـما سبق بـه علم ، وإن لم يتقدم له ذكـر ، كقـوله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (١) .

فاليوم - هاهنا - وإن لم يتقدم له ذكر فإنه معلوم معين .

وغير العهدية تكون للجنس ، وهو على ثلاثة أقسام :

قسم أريد به تتبع **أفراد الجنس** ، كقولك : « الرَّجُل أَعْطه دِرْهَمًا ، والمرأةُ أعْطِها نِصْفًا » أى : كل فرد من أفراد الرجال أعطه درهما ، وكذلك النساء .

ويعرف هذا القسم بصلاحية « كُل » حقيقة فى موضع الألف واللام .

والقسم الثاني : ما أريد به **خصائص الجنس** ، كقـولك : « أُنتَ الرَّجُلُ كرمًا » بمعنى : أنت الشامل ، لما فى جنس الرجال من الكرم .

ويعرف هذا القسم بصلاحية « كُلّ » بتجوز .

والقسم الثالث : أن يراد بهـا **حقيقة الجنس** من حيث هى ، كـقوله تعالى : ﴿ وجعلْنا من الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَي ﴾ (٢) .

ويعـرف هذا النوع : بألا تصلح « كُلّ » في مـوضع الألف ، واللام لا حقيقة ، ولا مجـازا ، لأن جعل كل شىء حى ، إنما هو من حقيقة الماء ، من حيث هى ، لا من كلّ ماء .

وإذا علمت أن الألف ، واللام عهدية ، وجنسـية ، فكل ما يعرض لك فى الألف ، واللام فهو راجع إما (٣) إلى العهد ، وإما إلى الجنس .

---

(١) من الآية ٣ / من سورة المائدة .

وانظر الكشـاف ١/ ٦٠٤ فقد قـرر أنه أريد باليوم « الزمـان الحاضـر ، وما يتصل به ، ويـدانيه من الأزمنة الماضية ، والآتية .... »

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « إمّا » .

قوله :

« أَلْ » : حَرْفُ تَعرِيفٍ،أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن الألف ، واللام هى حرف التعريف ، أو اللام .

فأشار بالأول إلى مذهب الخليل ، وبالثانى إلى مذهب سيبويه ، وقدم مذهب الخليل ؛ لأنه الراجح عنده .

ثم مثل كيف تعرف النكرة ، فقال : إذا أردت أن تعرف « نَمطًا » (١) .

فقل فيه « النمط » : ـ بالألف ، واللام .

قوله :

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمًا كَاللاَّتِ   والآنَ ، والَّذِينَ ، ثُمَّ اللاَّتِ

هذا البيت ذكر فيه المصنف : أن الألف ، واللام قد تأتى زائدة لازمة الزيادة .

ومعني الزيادة : أنها لا تفيد تعريفا .

ومعني اللزوم : أنها لا تفارق اللفظ ، الذى زيدت فيه .

ومثل زيادتها لازمة « باللاَّتِى » من الموصولات ؛ لأن « اللاَّتِى » معرفة بالصلة ، والألف ، واللام لم تفد فيها تعريفا ، فهى زائدة لازمة ، لا يصح أن تقول « لاَتِى » من غير ألف ، ولام .

ومثل ـ أيضاً ـ « بالآن » : والألف ، واللام فيه زائدة ؛ لأنه معرف

---

(١) نمطا : « النمط ـ محركة ـ : ظهارة فراش ما ، أو ضرب من البسط ، والطريقة ، والنوع من الشئ وجماعة أمرهم واحد . . . » قاموس (النمط) .

بأداة التعريف ، المضمنة فيه ، ولذلك بنى .

ومثل - أيضاً - « بالَّذِين » والقول فيه كالقول فى « الَّلاتِى » .

ومثل - أيضاً - « باللَّاتِ » والقول فيها مثل القول فى « الَّذِين » (1) .

قوله :

وَلاضْطِـــرَارٍ كَبَنَـــاتِ الأَوْبَـــرِ كَذَا،وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِى

هذا البيت : ذكـر فيه زيادة الألف ، واللام ضرورة فـلا تكون لازمة ، ومثل ذلك « ببَنَاتِ الأَوْبر » :

أشار بذلك إلى قول الشاعر (2) :

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُؤًا ، وعَسَاقِلاً ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَـــنْ بَنَـــاتِ الأَوْبَرِ

---

(1) السر فى الحكم على « ألْ » بالزيادة فى الكلمات التى ذكرها ابن مالك أن تعريف « اللات » بالعلمية وتعريف « الآن » بتضمن معنى حرف التعـريف ، وأما الموصولات : فلأن تعريف الموصول إنما يتم بالصلة . والحكم على لزوم « أل » لأنا لم نعهد حذفها - فيما تقدم - .
انظر ١ / ٢٦١ شرح المرادى للألفية .

٣٦ - (2) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل .
وهو من شواهد مجالس ثعلب ٦٢٤ ، والمقتضب ٤/ ٤٨ ، والخصـائص ٣/٥٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٤ ، وابن يعيش ٥/٧١ ، والمغنى ٢ ، ٢٢٠ (٦١) والعـينى ١/ ٤٩٨ ، والتصريح ١/١٥١ ، والأشمونى ١/ ١٧٢ ، والشارح الأندلسى ، . . . .

اللغة :

جنيتك : « جنى الثمـرة من باب « رَمَى » ، واجتناها بمعنى : التقط . . . » المخـتار (ج ن ى) : وأصل « جنيتك » : جنيت لك : حذف اللام وأوصل الفعل ، **ويقال لهذا** : الحذف، والإيصال .

أكمؤا : « الكمء نبات معروف ، والجمع : أكمؤ ، وكمأة ، أوهى اسم للجمع ، أو هى للواحد ، والكمء للجمع . . . » قاموس (الكمء) .

وعساقلا : جمع عُسْقُول : بزنة عُصْفُور ، وهو : نوع من الكمأة .

وبنات أوبر : كمأة صغار ، مترِبة اللون ، مزغبة ، رديئة الطعم .

والمعنى :

لقد جنيت لك الأكمؤ، والعساقيل ، ولقد نهيتك عن الردىء منها وهو بنات أوبر . =

أراد : بنات أوبر ، وزاد الألف ، واللام ضرورة .

وبنات أوبر : نوع من الكمأة ردىء ، والعساقيل ـ أيضاً ـ : ضرب من الكمأة .

ثم مثل بمثال ثان ، وهو قوله : « طِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ » :

أشار إلى قول الشاعر (١) .

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

= **الإعراب :**

« ولقد » الواو : للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق ، « جنيتك » فعل ، وفاعله ، ومفعوله الأول « أكمؤا » المفعول الثانى « وعساقلا » عاطف ، ومعطوف على أكمؤا « ولقد » الواو : عاطفة ، واللام : موطئة للقسم « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل ، وفاعله ومفعوله « عن » حرف جر ، « بنات » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « بنات » مضاف « الأوبر » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الاستشهاد بالبيت :

فى قول الشاعر : « بنات الأوبر » حيث زاد الشاعر « أل » فى العلم اضطرارا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ، ردىء ، مزغب ، مترب . . . ، والعلم لا تدخله « أل » لأن تعريفه بالعلمية ، وذلك حتى لا يجتمع معرفان على معرف واحد .

٣٧ ـ (١) الشاعر : هو : راشد بن شهاب اليشكرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ١/ ٥٠٢ ، ٣/ ٢٢٥ ، والتصريح ١/ ١٥١ ، ٣٩٤ ، والهمع ١/ ٨٠ ، ٢٥٢ ، والدرر ١/ ٥٣ ، ٢٠٩ ، والأشمونى ١/ ١٨٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

رأيتك : خاطب الشاعر قيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى .

وجوهنا : يريد : ذواتنا .

صددت : « صد عنه صدودا : أعرض . » قاموس (صد) ويريد : أعرضت ، ووليت هاربا . . .

عمرو : صديق قيس الحميم ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

والمعنى :

يندد الشاعر بقيس ، ويقول له : إنك حينما رأيت شخوصنا ، وأبصرت جلادنا ، ووقع أسيافنا فررت ، ورضيت من الغنيمة بالإياب ، ولم تدافع عن صديقك الحميم ، ولم تأخذ بثأره بعد قتله =

. . .

أراد : وطِبْتَ نَفْسًا ، فزاد الألف ، واللام لضرورة الشعر ، ولا حاجة إليها : إذ « نفسًا » تمييز ، والتمييز لا يعرف .

والسري : ـ في آخر البيت ـ بسكون الياء : وهو صفة لقيس .

ومعناه : السيد ، جاء تتميما للبيت ، وهو حشو حسن .

قوله :

وبَعْضُ الاعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ   لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

لما ذكر المصنف القسمين المتقدمين : من زيادة الألف ، واللام : لازمة وغير لازمة من غير إفادة معنى ، شرع يذكر قسمين آخرين مما زيدت فيه الألف ، واللام ـ أيضاً ـ : لازمة ، وغير لازمة ، لكنه لمعنى .

فذكر فى هذا البيت زيادتها [1]. غير لازمة لمعنى لمح الصفة .

فقوله :

وبعْضُ الاعْلاَم عَلَيْه دَخَلاَ   ...   .

= **الإعراب :**

« رأيتك » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ورأى ـ هنا ـ بصرية تنصب مفعولا واحدا « لما » حينية ظرفية أى : حين ، والظرف متعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل ، وفاعل « وجوهنا » مفعول به ، ومضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لَمَّا » ، « طبت » فعل ، وفاعل ـ أيضاً ـ معطوف بالواو على « صددت » من عطف الجمل « النَّفْس » تمييز نسبة ، ويقال له : تمييز ملحوظ « يا قيس » يا : حرف نداء ، وقيس منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء اعتراضية بين العامل ، ومعموله ، لا محل لها من الإعراب « عن عمرو » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : صددت ويمكن تعلقه بقوله : طبت بإشرابه معنى تسليت .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « طبت النفس » حيث أدخل « ألْ » على التمييز ، الذى يجب له التنكير ضرورة .

(١) سقط من (ب) لفظ : « زيادتها » .

يعني : دخل الألف ، واللام .

وقوله :

... ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

يعني : دخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة ، التى قد كان الاسم نقل عنها ، حين سمى به .

ونبه بقوله : « بعض الأعلام » : على أن هذا النوع من الألف واللام ، إنما يكون فى بعض الأعلام « كالحـارث ، والعبَّاس [1] » : اسم فاعل من « عَبَسَ » ثم سمى به ، فصار علماً ، ونقل عن الصفة ، ثم أدخلت عليه الألف ، واللام لمحا لما كان فى أصله من الصفة التى نقل عنها .

وهذه الألف ، واللام غير لازمة فيه ، فيجوز لك أن تقول : عَبَّاس ، والعبَّاس ، وكذلك ما أشبهه .

وإنما تدخل الألف ، واللام إذا أردت التنبيه على أنه كان فى الأصل صفة .

وإنما جعلت زائدة ؛ لأنها لاحظ لها فى التعريف ؛ لأن الاسم معرف بالعلمية .

وقد يكون العلم الذى تدخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة **مصدراً فى الأصل** « كالْفَضْل » : إذ المصادر قد تقع صفات « كرَجُل خَصْم ، وعَدْل » .

وقد - يكون فى الأصل - **اسم عين** « كالنُّعمان » : فإنه فى الأصل اسم للدم ، ثم سمى به رجل ، وتلمح فيه الوصف : إذ ربما أجريت أسماء الأعيان

(١) الأصل فيه « عابس » من مصدر الفعل « عبس » وأما « فعَّال » أى : عباس فللمبالغة فى اسم الفاعل ، إذ صيغ المبالغة تكثير لحدث اسم الفاعل

مجرى الصفات ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ » أى : ذى شجاعة .

قوله :

كَالْفَضْلِ ، والْحَارِث ، والنُّعْمان   فَـــذِكْر ذَا ، وَحَــذْفُهُ سِيَّان

هذا البيت مثل فيه المصنف الألف ،واللام التى للمح الصفة المذكورة [1] فى البيت المتقدم :

فمثلها أولا « **بالفَضْل** » وهو فى الأصل مصدر ، وثـانيها « بالْحَارِث » وهو فى الأصل اسم فاعل ، وثالثها « بالنُّعمان »[2] وهو فى الأصل اسم عين - كما نبهنا عليه فى البيت المتقدم .

فاستـوفى بالمثل الثلاثة أقسـام العلم ، الذى تدخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة .

وتبين بذلك : أن أصله : قد يكون مصـدرا ، وصفة ، واسم عين .

ونبه فى بقيـة البيت على أن هذه [3] الألف ، واللام ، ذكرها وحـذفها سواء .

---

(١) فى (أ) - : « المقررة » وفى (ب) : « المقردة » .

(٢) **النعمان :** « والنُّعمان - بالضم - : الدم . . ولقب كل من مَلَك الحيرة . . » قاموس (النعيم) ، والذى نلمحه حينما ندخل « أل » على نـعمان هو وصف الحمـرة ، التى يدل عليهـا لفظه بحسب أصله ، لأن الحمرة لازمة للدم ، **وابن مالك** هنا : قد جعل زيادة « أل » للمح الصفة ، أما فى كتابه شرح **التسهيل** فقـد جعل « نعمـان » من أمثلة العلم الذى قـارنت أل وضعه « كـاللأت ، والعُزَّى » وعلى هذا فـالأداة فيه لازمـة ، ونحن نعلم أن التى للمح الصـفة غـير لازمة (انـظر ١/ ١٨٤شرح الأشمونى) ، ويمكن أن يقال: إن العرب سمت « النعمان » أحيانا مقرونا « بأل » وغير مقرون بها ، وتكون بذلك للمح الصفة ، فى غير المقرون .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « هذه » .

فقوله : « ذَا » : إشارة إلى الألف ، واللام ، والضمير فى قوله : « وحذفه » عائد إلى « ذَا » و « سِيَّان » : خبر عن المبتدأ ، الذى هو قوله : « فذكر ذا » .

قوله :

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ ، أو مصحوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

هذا البيت : مقصوده فيه : ذكر القسم الثانى من الألف ، واللام ، الذى زيد لمعنى زيادة لازمة فى الأكثر ، واستدعى [1] ذلك ذكر الاسم الذى يصير علما بالغلبة : إذ بذكر ذلك تتبين الألف ، واللام ، التى للغلبة ، وهى [2] المقصودة فى البيت .

فقوله :

وقد يصيرُ علمًا بالْغَلَبَهْ ... ...

يعنى : وقد يصير الاسم علما بغلبة اللفظ عليه .

ثم نبه فى عجز البيت على أن غلبة اللفظ قد تكون فى حال كون ذلك اللفظ مضافا ، أو مصحوبا « بأل » .

فقوله : « مضافا » نبه به على ابن عُمَر ، وابن الزُّبَيْر ، وابن مَسْعُود ، وابن عبَّاس (رضى الله عنهم) .

فإن هؤلاء غلبت عليهم الإضافة إلى آبائهم ، حتى عرفوا بها معرفة الأعلام ، وإن كان لهم إخوة غيرهم ، لكن عبد الله من أولاد عمر (رضى الله عنه) اشتهر حتى صار إذا قيل : « ابن عمر » لا يفهم غيره من إخوته ،

---

(١) فى (جـ) لفظ : « واستدعاء » . (٢) فى (ب) : « وأل » .

وكذلك عبد الله بن مسعود ، لا يفهم غيره من إخوته ، وكذلك عبد الله بن الزبير (رضى الله عنه) إذا ذكر ابن الزبير لا يفهم غيره من إخوته ، وكذلك عبد الله بن عباس (رضى الله عنه) إذا قيل « ابن عباس » : لا يفهم غيره .

وقوله : « أو مصحوب « أل » مثله المصنف « بالعقبة » : فإن هذا الاسم غلب عليها من دون سائر العقاب المعروفة ، وذلك بحسب عرف المتخاطبين ، فإذا أطلق لا يراد غير تلك العقبة ، المعروفة عندهم ، وصارت الألف ، واللام كالجزء من اللفظ ، فإنها كانت فيه فى حال الغلبة ، ولا حظ لها فى التعريف ، لأن المعرف هو العلمية .

وكذلك « النَّجم » للثريا ، من دون سائر النجوم ، وللدَّبَرَان ، والزبانى - أيضاً من الكواكب .

« وكالصعق » من أسماء الرجال غلب على ذلك الرجل ، حتى صار له علما ، وهو : خويلد بن نفيل [1] .

وهذه الألف ، واللام ، التى للغلبة لازمة للفظ ، فلا تحذف ، إلا فى القليل .

وسيأتى التنبيه عليه فى البيت الآتى .

وهذا هو الفرق بينها ، وبين التى للمح الصفة ، فإن تلك أنت مخير فى إثباتها ، وحذفها ، وهذه [2] لازمة - كما بينا .

---

(١) **الصعق :** فى أصل اللغة : اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص - بعد ذلك - بخويلد بن نفيل .
وكان من أمره : أنه كان يطعم الناس بتهامة فصفت الريح التراب فى جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : « الصعق » . انظر القاموس ، مادة (الصاعقة) .

(٢) فى (أ ، ب) : « فهذه » .

قوله :

وحذف « أَلْ » ذى إنْ تُنَادِ ، أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ ، وَفِى غيرهما قد تَنْحَذِفْ

أشار بقـوله : « ذِى » إلى الألف ، واللام ، التى للغلبـة ، وحكم بأن حذفها واجب فى النداء ، والإضافة .

فمعنى كلامه : وحذف « أَلْ » أى [1] : التى للغلبة أوجبه إن ناديت أو أضفت .

فتقول فى النداء : « يَا رَحْمَن » والأصل : الرَّحْمَن » : فـتحـذف الألف ، واللام : إذ لا يجـمع بينهـا ، وبين يـاء النداء ، إلا فى لفظ « الله » خاصة .

ومثال ذلك فى الإضافة : « عَجِبْتُ من صَعِقِكُم » تريد : الصَّعِق ، وهو الرجل المذكور قبل .

فتحذف الألف ، واللام عند الإضافة ؛ إذ لا يجمع بينهما ، وكذلك إذ أردت أن تضيف الأعـشى ، تقول : « أَعْشَى باهِلَة » وكـذلك تقول : « نَابغَة ذُبيَان » فى النابغة .

ومن مثل هذا قول الشاعر [2] :

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ « أى » .

٣٨ ـ (٢) **الشاعر :** هو النابغة الجعدى : أبو ليلى : حِبَّان بن قيس ، أو قـيس بن عبد الله الجعدى ، العامرى ، أحد القدماء المعمرين ، والشـعراء المخضرمين ، وهو ممن أنكر الخمر ، وهجر الأزلام ، والأوثان ، وذكر دين إبراهيم ، ووفد على الرسول العظيم ، وأنشده ، ودعا له ، فلم تسقط له سن .. وكان مغلبا فى الهجاء ما هجى أحدا إلا غلبه .

(انظر الشعر ، والشعراء ١/ ٢٩٥ إلى ٣٠٢)

(وانظر ٦ / ٧ ٦٢٠ أسد الغابة ....) .

والبيت مـن الوافر . وهو من شواهـد الكتاب ١/ ٤٦٩ ، والخزانة ٤/ ٣٠٦ ، والـعينى ١/ ٥٠٤ ، والهمع ١/ ٧٢ ، والدرر ١/ ٤٧ ، والأشمونى ١/ ١٨٥ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٦٤ . =

٣٨ ـ أَلاَ أَبْلِغْ بَنِى خَلَفٍ رَسُولاً   أَحَقًّا أَن أَخْطلكُـمْ هَجَانِى ؟

أراد : الأخطل : فحذف هذه الألف ، واللام فى النّداء، والإضافة واجب ، كما بين المصنف .

وأما فى غير النداء ، والإضافة فلا تحذف [1] إلا قليلا .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

....   وفى غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحذِفْ

يعني : وفى غير النداء، والإضافة قد تنحذف الألف ، واللام المذكورة، وأدخل « قد » لينبه على القلة .

اللغة :

أبلغ : أخبر « والإبلاغ ، والتبليغ : الإيصال . . . » مختار (بلغ) .

أخطلكم : « الخطل ـ محركة ـ : خفة ، وسرعة ، والكلام الفاسد الكثير ، خطل ـ كفرح ، فهو أخطل ، وخطل . . . » قاموس (الخطل) : فالأخطل من يهجو ، ويفحش ، وغلب اللفظ على الشاعر المعروف : الأخطل التغلبى : غياث بن غوث وقد ذكر صاحب القاموس أكثر من واحد سموا بذلك .

والمعنى :

أخبر هؤلاء القوم ، وابعث إليهم رسولا يقول لهم : أحقا أن مفحشكم هجانى ؟

الإعراب :

« ألا » للتنبيه ، ويستفتح بها ، « أبلغ » أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « بنى خلف » مفعول به ، ومضاف إليه « رسولا » حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر ، بمعنى الرسالة ، فيكون مفعولا ثانيا لأبلغ ، « أحقا » الهمزة للاستفهام الإنكارى التوبيخى ، وحقا : يمكن أن يكون ظرفا مجازاً ، والتقدير : أفى حق هجانى ، وهو مذهب سيبويه ، ويمكن أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أى : هجوا حقا ، وهو مذهب المبرد « أن أخطلكم » أن ، واسمها ، ومضاف إليه ، وجملة « هجانى » من الفعل ، والفاعل المستتر ، ونون الوقاية ، وياء المفعول فى محل رفع خبر « أن » .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « أخطلكم » حيث حذف الألف ، واللام وجوبا للإضافة .

(١) فى (أ ، ب) : « يحذف » .

الابتـــداء

هذا الفصل هو أول الكلام فى المرفوعات .

وتقديمه المبتدأ : دليل على أنه الأصل عنده فى المرفوعات .

ويحتاج فى هذا الباب لمعرفة [1] أمرين :

معرفة المبتدأ ، ومعرفة الابتداء .

فأما المبتدأ :

فهو اســم مجرد عن العوامل اللفظيــة ، غير الزائدة ، مخــبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر .

فقولنا : « اسم » يشــمل ما كان اسمــا حقيقة « كَزَيْدٌ قَائمٌ » ومــا يصير اسما بالتأويل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [2] .

« فأن » [3] حرف ، لكنها مع الفعل فى تأويل المصدر .

فالتقدير : صيامكم خير لكم .

وقولنا « مجــرد عن العوامل اللفظية » تحرز من اسم كــان ، وأخواتها ، وإن ، وأخواتها ، والمفعول الأول من باب « ظننت » : فإنها أسماء مخبر عنها ، لكنها لم تتجرد عن العوامل اللفظية .

وشرط اللفظية : تحرز من المعنوية ؛ لأن المبتدأ عامله معنوى .

وقولنا : « غــير الزائدة » تحرز من مــثل الباء فى « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » [4] :

---

(١) فى (جـ) : « إلى مفرقة » .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) فى (ب) : « فإن أن حرف » .

(٤) فى (أ) : « من مثل بحسبك زيد » .

فإن « حسبك » مبتدأ ، وإن دخلت عليه الباء ، وهى عامل لفظى، لكنها لا تعتبر لزيادتها .

وقولنا : « مخبر عنه » : تحرز من الاسم قبل التركيب ؛ لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية ، ولا يقال له : مبتدأ ؛ لأنه غير مخبر عنه .

وقولنا : « أو وصفا » معطوف على قولنا : اسم فى أول الحدّ .

فالمراد المبتدأ : اسم مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر ، ليدخل قولنا : « أقَائمٌ زَيْد » ؟

فإن « قائم » وصف ، وهو مبتدأ وقد رفع زيداً على أنه فاعل ، وهو مكتفى به عن الخبر .

وهذا الذى تقول النحويون فيه : فاعل سد مسد الخبر .

وسيأتى الكلام على هذا .

وأما الابتداء :

فهو حال المبتدأ ، التى استحق بها أن يكون مبتدأ .

قوله :

مُبْتَدَأٌ زَيْـــدٌ ، وَعَـــاذِرٌ خَبَـــرْ   إنْ قُلْتَ :« زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »

هذا البيت مثل فيه المصنف المبتدأ ، فقال :

....   إنْ قُلْتَ : « زَيْدٌ عاذرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »

« فزيدٌ » : مبتدأ .

وإلى هذا أشار بقوله : « مُبْتَدَأٌ زيدٌ » يعنى[1] : فى المثال الذى ذكره .

(١) سقط من (ب) لفظ : « يعنى » .

و « عَاذِرٌ » : خبر المبتدأ ، و« من » مفعول « بعَاذِر » و « اعْتَذَر » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود على « مَنْ » .

والجملة : من الفعل ، والفاعل صلة « مَنْ » .

وليس فى هذا البيت سوى المثال ، وإعرابه ، واكتفى بتمثيل المبتدأ عن (١) حده .

وفى هذا ما فيه من التقصير فى البيان .

ولا عذر لمن قدر على الوفاء ، فقصر .

قوله :

وَأَولٌ مُبتَـــدأٌ ، وَالثَّانِـــى فَاعلٌ أَغْنَى : فى « أَسَارٍ ذان » ؟

لما مثل فى البيت المتقدم المبتدأ إذا كـان اسما ، ذكر فى هذا البيت المبتدأ إذا كان صفة ؛ لينبه بالمثالين على أن المبتدأ يكون اسما ، ويكون صفة .

والمثال فى هذا البيت هو قوله : « أسَار ذَانِ » ؟

« فَسَارٍ » : مبتدأ ، و « ذَانِ » : فاعل به ، أغنى عن الخبر .

وإلى هذا أشـار بقوله : « وَأَوَّلٌ مـبتـدأ » يريد : سَارٍ ، « والثَّانى » : فاعل يريد : « ذَانِ » .

وقوله : « أَغْنَى » يريد عن الخبر ، و « ذَانِ » : اسم إشارة للاثنين .

قوله :

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْـــىُ ، وَقَدْ يَجُوزُ « نَحوُ : فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ »

---

(١) فى (جـ) : « على حده » .

لما مثل لك المبتدأ إذا كان وصفا فى البيت المتقدم ، قال لك فى هذا البيت : « وَقِسْ » : يعنى : على ذلك المثال .

فكل ما كان مثله فأجره مجراه فى الإعراب ، ثم قال : « وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْىُ » يريد : أن النفى كالاستفهام فى وقوع الوصف بعده مبتدأ ، رافعا للفاعل .

واعلم أنه يشترط فى الوصف إذا رفع الفاعل أن يتقدمه استفهام كما فى قوله : « أَسَارٍ ذَانِ » ؟ أو النفى كقولك : « مَا قَائِمٌ » الزَّيْدَانِ » .

والاعتماد على ذى خبر ، كقولك : « كَانَ قائماً زَيْد » أو على ذى حال ، كقولك : « جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ » وعلى ذى وصف ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَالِمٍ أَبُوه » .

ولم ينبه المصنف على شىء من ذلك ، إلا بالمثال على الاستفهام فى قوله : « أَسَارٍ ذَان»؟ ونبه على النفى بالنص فى قوله : « وكَاسْتِفْهامٍ النَّفْىُ»[1] .

ثم قال فى بقية البيت :

إن الوصف قد يقع مبتدأ ، رافعا للفاعل ، السَّادّ مسد الخبر ، من غير استفهام ، ولا نفى ، ولا مسوِّغ مما ذكرناه .

فقوله : « وقد يَجُوزُ » نبه به على قلة ذلك ، ومثله : « بفَائِزٍ أُولُو الرَّشَد » « فَفَائِزٌ » مبتدأ ، و « أولو » فاعل ، سد مسدّ الخبر ، ولم يعتمد الوصف ، الذى هو « فَائز » على استفهام ، ولا نفى ، ولا شىء مما قررناه .

---

(١) العبارة من : « واعلم أنه يشترط» . إلى « وكاستفهام النفى ساقطة من (أ) كما سقطت من (ب) العبارة من : « والاعتماد على ذى خبر» . . إلى : « مررت برجل عالم أبوه » .

ومنه قول الشاعر (١) :

٣٩ ـ خَبِيرٌ بنُو لِهْبٍ ، فَلاَ تَكُ مُلْغيًا مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إذَا الطَّيْــرُ مَرَّتِ

فرفع « خبير » بالابتداء ، ورفع به الفاعل ، الذى هو « بَنُو » مع أنه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

ومثل ذلك قليل قبيح ، وإن كان جائزًا فى بعض اللغات .

٣٩ـ (١) **الشاعر** : طائى لم أجد فى المراجع التى اطلعت عليهـا من عيَّنه ، والبيت من الطويل ، ومن شواهـد العينى ١/ ٥١٨ ، والتـصريح ١/ ١٥٧ ، والهـمع ١/ ٩٤ ، والدرر ١/ ٧٢، والأشمـونى ١/ ١٩٢ ، والمكودى ص ٣٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خبير : من الخبرة ، وهى : العلم بالشىء ، اسم فاعل ، وفى القاموس ، مادة (الخبر) : « ورجل خابر ، وخبير ، وخبر ـ ككتف ، وحجر ـ : عالم به . . . » .

لهب : ـ بكسر اللام ، وسكون الهاء ـ وهم قوم من بنى نصر بن الأزد ، وهم أزجر قوم . .

والمعنى :

يقول الشاعـر : إن بنى لهب عالمون بالزجر ، والعيافة ، فـإذا قال أحدهم كلا ما فاسـتمع إليه ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر ، أو عاف حين تمر عليه الطير .

الإعراب :

« خبير » مبتدأ ،سوغ الابتداء عمله فيما بعده « بنو لهب » فاعل سد مسد الخبر،ومضاف إليه « فلا» الفاء : عاطفة ، ولا ناهية « تك ملغيا » مضارع مجروم بـلا الناهية ، واسمه مستتر وجوبا ،وملغيا خبره ، وملغيـا اسم فاعل ، وفاعله مستتر فـيه « مقالة لهبى » مفعـول به ، ومضاف إليه « إذا » : ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشـرط « الطير » فاعل لفعل محذوف دل عليه « مرَّت » والجملة فى مـحل جر بإضافـة إذا إليها ، وجـملة « مرَّت » تفسـيرية لا محل لهـا من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا . . وتاء «مرت » تاء التأنيث .

والشاهد فى البيت :

قول :« خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى، أو استفهام . . . وهذا على رأى الأخفش ، والكوفيين . . .

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش : أن قوله : « خبيـر » خبر مقدم ، و « بنو لهب » مبتدأ مؤخر، وهو الراجح .

ولا يجوز أن يكون هنا الفاعل مبتدأ ، والصفة خبر مقدم [1] ، وسنبين ذلك فى البيت الآتى :

قوله :

والثَّانِ مُبْتَدأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فى سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

لما نبه فى البيت المتقدم على أن مثل : « أَسَارٍ ذانِ » ؟ يعرب الوصف فيه مبتدأ ، والثانى فاعل سد مسد الخبر ، نبه فى هذا البيت على أنه إن تطابق الوصف مع ما بعده فى غير الإفراد أعرب الثانى مبتدأ ، وأعرب الوصف خبرا مقدما .

وإلى إعراب الثانى مبتدأ أشار بقوله : « والثَّانِ مُبْتَدأ » وأبدل همزة مبتدأ ألفا تسهيلا ، ليستقيم الوزن ، ثم سقطت الألف ، لالتقائها مع التنوين .

وإلى إعراب الوصف خبرا مقدما أشار بقوله : « وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ » يعنى : وهذا الوصف خبر .

« فَذَا » : مبتدأ ، والوصف صفة له ، و « خبر » خبر المبتدأ .

---

(١) لعل الشارح الأندلسى أعتمد فى منع الجواز على عدم التوافق بين « خبير ، وبنو لهب » من حيث الظاهر ، والذى قيل فى ذلك : إن قوله : « خبير » وزان « فعيل » كصهيل ، وصهيل مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد ، والمثنى ، والجمع ، وما وازنه يأخذ حكمه ، وعلى ذلك يكون التطابق بين « خبير ، وبنو لهب » فى الجمع .

وخلاصة الآراء فى هذه القضية النحوية :

١ ـ البصريون ما عدا الأخفش : المنع ، وتخريج ما خالف مذهبهم ، كعادتهم .

٢ ـ الكوفيون ، والأخفش : الجواز مطلقا ، ودون قبح .

٣ ـ ابن مالك ، وابنه : الجواز بقلة ، ويرى ابنه قبح ذلك ، وتبعه الشارح الأندلسى .

انظر كتابنا ٢/ ٣٣ إلى ٦٦ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية الشاهد رقم (٨) ففيه البسطة ، والاستيعاب .

ثم بين فى عجز البيت : أن هذا الإعراب المقرر ، إنما يكون إذا كان الوصف مطابقا لما بعده فى سوى الإفراد .

ويعنى « بسوى الإفراد » : التثنية ، والجمع .

فالفاعل « باستقر » ضمير يعود على الوصف ، وَ « طِبْقًا » : منصوب على التمييز ، أو حال .

فتقدير الكلام : يعرب هذا الإعراب الذى ذكرت لك إن استقر الوصف مطابقا فى سوى الإفراد .

وإن جعلنا « طبْقًا » تميزا ، كان تميز عكس [1] من الفاعل ، فيكون التقدير : إن استقر طبق الوصف فى سوى [2] الإفراد .

ويحتمل أن يكون « طبق » مرفوع بالفاعلية ، بفعل مقدر ، والفاعل « باستقر » ضمير يعود على « طبق » فيكون تقدير الكلام على هذا : إن استقر طبق فى سوى الإفراد .

وخص ذلك بغير الإفراد ؛ لأن الوصف لو طابق ما بعده فى الإفراد جاز الوجهان : أعنى : أن يكون الوصف مبتدأ ، وأن يكون خبرا مقدما فأراد المصنف النص على ما يتعين أن يكون فيه الوصف خبرا مقدما .

فخص ذلك بغير الإفراد ، وهو التثنية ، والجمع .

فإذا قلت : « أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ » ؟ أو « أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ » ؟ : تعين أن يكون الوصف فى المثالين خبرا مقدما ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، رافعا

---

(١) يريد الشارح الأندلسى التمييز المحول عن الفاعل ، وهو ما يطلق عليه التمييز الملحوظ ، وهو ما قابل التمييز الملفوظ .

(٢) فى (جـ) : « فى غير الإفراد » .

للثانى بالفاعلية ؛ لأنه ـ حينئـذ ـ يكون بمنزلة الفعل ، والفعـل إذا تقدم على فاعله ، وحد ، ولم يثن ،ولم يجمع ،وإن كان الفاعل مثنى ، أو مجموعا ، فلا يجوز أن تقول : « أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ » ؟

كما لا يجوز أن تقول : « يَضْرِبَانِ الزَّيْدَان » وكذلك الكلام فى :

« أَقَائِمُون الزيْدُونَ » ؟ : فلا يجـوز أن يكون الزيدون فاعلا ، كـما لا يجوز أن تقول : « يقومُون الزيدُونَ » إلا على لغة « أكلونى البراغيث » .

فلو اختلف الوصف ، وما بعده : بأن يكون الوصف مفردا،والثانى مثنى ، أو مجموعا : تعين أن يكون الوصف مبتدأ ، والثانى فاعل ، كما فى قوله : « أَسَارٍ ذَانِ » ؟ ـ فى البيت المتقدم ـ .

ولا يجوز أن يكون الوصف خبـرا مقدما ، والثانى مبتـدأ؛ لعدم مطابقة الخبر المبتدأ : إذ لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى ، أو مجموعا ، والخبر مفرداً .

وضابط هذه المسألة في تقدم الوصف :

أن الوصف : إن خالف ما بعده : بأن يكون مفردا ،وما بعده[1] مثنى ، أو مجموعا ، تعين أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسدَّ الخبر .

ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما .

وإن تطابق الوصف مع ما بعـده : فإن كانت المطابقة فـى الإفراد ، جاز أن يكون الوصف مبتدأ ، أو خبرا مقدما .

وإن تطابقا فى غير الإفراد تعين أن يكون الوصف خبرا مقدما .

قوله

(١) سقط من (ب) : « بأن يكون مفردا ، و ما بعده » .

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِـدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

هذا البيت نبه فيه على الرافع للمبتدأ ، والخبر .

واعلم أن النحويين اختلفت أقوالهم :

فمنهم : من جعل الابتداء هو الرافع للمبتدأ، والمبتدأ هو الرافع للخبر .

فيكون على هذا : عامل الخبر لفظيا ، وعامل المبتدأ معنويا .

ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء : رفع المبتدأ ، والخبر ، فيكون عاملهما معا معنويا .

ويضعف هذا القول : بأن العامل اللفظى - على قوته - لا يعمل رفعين ، فكيف يعملهما الابتداء ، الذى هو معنوى ؟

والقولان : للبصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، فيكون عاملهما - معا - لفظيا .

ويرد ذلك : بأن الخبر يرفع الفاعل فى نحو : « زَيدٌ قائم « أَبُوه » :

فيلزم علي هذا : أن يكون قد عمل رفعين فى الفاعل ، والمبتدأ .

وذلك : لا يقوى عليه أقوى العوامل ، فكيف المشبه به ؟

واختار المصنف القول الأول ، وهو قول الجمهور [1] .

---

(١) المذاهب فى الرافع للمبتدأ ، والخبر ما يلى :

١ - سيبويه والجمهور : رافع المبتدأ عامل معنوى هو الابتداء ، ورافع الخبر المبتدأ .

٢ - الرافع لهما الابتداء ؛ لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما .

٣ - وقيل : العامل فى الخبر : الابتداء ، والمبتدأ معا .

٤ - وقيل : العامل الابتداء بواسطة المبتدأ .

٥

فأشار إلى أن الابتداء : هو الرافع للمبتدأ بقوله :

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا ....

وقصر « الابتداء » للضرورة ، وأشار إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ بقوله :

... ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

فالتشبيه بقوله : « كذَاكَ » [١] : في الرفع ، لا في الرافع ؛ لأن رافع المبتدأ عنده خلاف رافع الخبر ، فلا يصح التشبيه في ذلك .

وسهل همزة « الابتداء » في آخر البيت ألفا ؛ لاستقامة النظم .

قوله :

والخبرُ : الْجُزْءُ الْمتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللهِ بَرٌّ ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

هذا البيت عرف فيه خبرا المبتدأ ، فذكر أنه : الجزء المتم الفائدة [٢] : **فإذا قلت :** « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، « فَقَائِمٌ » هو الخبر ؛ لأنه جزء الكلام ، الذي به تمت فائدته .

فالألف ، واللام في قوله : « الْخَبَر » للعهد ، ثم مثل الخبر بقوله : « الله بَرٌّ » وبقوله : « الأَيَادِي شَاهِدَهْ » .

والخبر في كلا المثالين مفرد .

= ٥ ـ وقال الكوفيون : ترافعا .

٦ ـ وقال الكوفيون ، المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر .

٧ ـ وقيل : التجرد من العوامل اللفظية ، أي : التعري عنها .

(انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٩٤ ، ٩٥) .

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « كذاك » .

(٢) في (أ ، ب) : « المتمم للفائدة » .

قوله :

وَمُفْرَدًا يَأتِى ، وَيَأْتِــى جُمْلَهْ   حَاوِيةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

لما فرغ من تعريف الخبر أخذ فى تقسيمه ، فذكر أن الخبر يأتى مفردا ، ويأتى جملة .

فمثاله مفردا « زَيْدٌ قَائِمٌ » ومثاله جملة : « زَيْدُ قَامَ أَبُوهُ » .

ثم شرط فى الجملة : أن تكون حاوية معنى الذى سيقت له ، يعنى بالذى سيقت له : المبتدأ ؛ لأنها إنما سيقت لأجل المبتدأ [(١)] .

فقوله : « حَاوِيةً » : صفة لجملة ، ومراده باحتوائها معنى ما سيقت له : التنبيه على الرابط بين الجملة ، والمبتدأ .

واعلم أن كل جملة تقع خبرا فلابد فيها من رابط بينها ، وبين المبتدأ ، وإلا تنافر الكلام ، فلا يصح أن تقول : « زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » : إذ ليس فى الجملة - هنا - رابط بينها ، وبين المبتدأ .

قوله :

وَإِنْ تكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى   بِهَا : « كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى » وَكَفَى

اعلم أن الرابط بين المبتدأ ، والخبر يكون أحد أشياء :

إما ضميرا منطوقا به فى الجملة ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » .

أو مقدرا ، كقولك [(٢)] : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منوان منه .

ففى مثل هذا يحذف الرابط ؛ لأنه معلوم مقرر ، وكذلك قولهم : « البُرُّ

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) من قوله : « فقوله : « حاوية صفة لجملة .. إلى ، والمبتدأ » .

(٢) فى (جـ) : « كقولك » .

صَاعَانِ بِدِرْهَمٍ » أى صَاعَان منه .

وإما إعادة لفظ المبتدأ فى الجملة كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (١)
وإما أن تكون (٢) الجملة هى نفس المبتدأ ، كقولك : « الَّذِى أَقُولُه : لاَ حَوْلَ ، ولاَ قُوَّةَ إلاَّ بِالله » ، و « مَقَالَتِى : حَسْبِى الله » .

وقد نبه المصنف على هذا الأخير بقوله فى هذا البيت :

وإِنْ تكنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بهَا ....

ولم يحتج لها ضمير رابط ، ثم مثله المصنف بقوله :

.... « نُطْقِى : اللهُ حَسْبِى » وَكَفَى

« فنطقى » : مبتدأ ، و « الله » مبتدأ ثان ، و « حَسْبِى » : خبر المبتدأ الثانى ، والجملة : خبر المبتدأ الأول ، ولم يحتج إلى ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأن « الله حَسْبِى » : هو عين المنطوق به .

فالجملة : هى المبتدأ فى المعنى .

وقوله : « وكَفَى » : فعل ماض ، والفاعل فيه ضمير يعود على « الله » .

قوله :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

لما فرغ من الخبر إذا كان جملة شرع يتكلم عليه إذا كان مفردا ، فذكر أن المفرد قسمان : جامد ، ومشتق .

فما كان جامدًا فهو فارغ من الضمير ، أى : خال ، وما كان مشتقا فهو متحمل للضمير .

---

(١) الآيتان ١/ ٢ من سورة الحاقة .
(٢) فى (جـ) : « يكون » .

وإلى فراغ الجامد من الضمير أشار بقوله :

والمفردُ الجامدُ فارغٌ ....

يعني : من الضمير ، وإلى تحمل المشتق الضمير أشار بقوله :

....وإن يُشتق فهو ذو ضمير مستعكن

أى : صاحب ضمير .

و « مستكن » : صفة لضمير ، وهو اسم فاعل من « استَكَنَّ » وهو « استفعل » من كنَّ فى البيت : إذا اتخذه كنا يقيه [(١)] .

فمثال الخبر المفرد الجامد : « أخُوكَ زَيْد » : « فَزَيْد » خبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه .

ومثال المشتق : « زَيْدٌ قَائمٌ » ففيه ضمير يجب استتاره .

قوله :

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ مَالَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصّلاَ [(٢)]

تكلم المصنّف فى هذا البيت على الضمير الرابط أين يجب إبرازه ؟ فقال : « أبرِزَنْهُ مطلقاً » يعنى : سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، ثم قال : «حيثُ تَلاَ » يعنى : إذا تلا الخبر مبتدأ ، ليس معنى ذلك الخبر محصلا [(٣)] لذلك المبتدأ ، أى : واقعا منه .

فالفاعل « بتَلاَ » ضمير الخبر ، و « مَا » مفعول « بتَلاَ » ، وعنى به :

---

(١) وفى القاموس المحيط ، مادة (الكنّ) :
« الكن - بالكسر - : وقاء كل شىء ، وستره ، كالكنة ، والكنان - بكسرهما - والبيت ، والجمع : أكنان ، وأكنة ، وكَنّهُ كنا ، وكنونا ، وأكنه وكنّنه ، واكتنّهُ ، ستره ، واستكن : استتر ، كالكَنّ . . . »

(٢) وانظر الكافية الشافية ص ١٣ فبيتا الكافية الشافية أوضح من بيت الخلاصة .

(٣) فى (جـ) : « تمحصلا » .

المبتدأ ، و « معناه » : اسم ليس ، والضمير فى معناه عائد إلى الخبر ، والضمير فى « لَهُ » عائد على « مَا » و « محصّلاً » خبر ليس إلى آخر البيت صلة « مَا » .

ومثال ذلك ـ إذا خيف اللبس ـ قولنا : « زَيْدٌ : عمرٌ ضَارِبُه هُوَ » : « فزيد » : مبتدأ ، و «عمرو » : مبتدأ ثان ، وضاربه : خبر عن عمرو ، وقد تلا هذا الخبر عمرا ، وليس معناه صادراً عن عمرو ، وإنما الضارب زيد ، وفى « ضَارِب » ضميران : أحدهما : الهاء ، وهو مخفوض بالإضافة ، عائد إلى « عمرو » ، والآخر فاعل ، وهو عائد إلى « زَيْد » وكان حقه أن يستتر ، ولكن لما تلا الخبر مبتدأ ، ليس معنى الخبر صادرا من ذلك المبتدأ احتجنا لإبراز الضمير ، وهو قولنا : « هُوَ » .

وكان حقه أن يستكن فى « ضَارِب » يعنى : يستتر ـ كما قدمنا ـ .

ولكننا أبرزناه لما خفنا أن يلتبس على السامع ، فيعتقد أن عمرا هو الضارب [(١)] .

ومثاله إذا لم يكن لبس : « زَيْدٌ الفرسُ راكبُه هُوَ » : « فراكبُه » : خبر عن الفرس ، ومعنى هذا ، ليس صادراً عن الفرس ،وإنما الراكب زيد ، وقد أبرزنا الضمير ، مع أمن اللبس ؛ إذ لا يتوهم أحد : أن الفرس يكون راكبا ، ولكن أردنا أن نجرى الخبر الجارى على غير من هو له ، على طريقة واحدة .

هذا مذهب البصريين : لا يختلفون فى ذلك .

وذهب الكوفيون : لإبراز الضمير مع خوف اللبس ، واستتاره عند أمن اللبس ، وإن جرى الوصف على غير من هو له .

---

(١) فى (ب) زيادة : « ومعنى هذا ليس صادراً عن الفرس ، وإنما الراكب » .

ويشهد لهم بذلك قول الشاعر [1] :

٤٠ ـ قَوْمِي ذُرَا الْمَجْد بَانُوهَا،وَقَدْ عَلِمَتْ بكنه ذَلِكَ عَدْنَان ، وقَحْطَان

وموضع الشاهد « بانوها » : وهو : جمع « بَانٍ » والهاء : عائدة على « ذُرَا » وفى« بانوها » ضمير مرفوع بالفاعلية ، عائد إلى القوم .

فكان حقه على مذهب البصريين أن يبرز ؛ لأن « بانوها » قد جرى

٤٠ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد العينى ١/ ١٥٧ ، والتصريح ١/١٦٢ ، والهمع ١/ ٩٦ ، والدرر ١/٧٢ والشارح الأندلسى .

اللغة :

ذرا : « . . . وذروة الشيء ـ بالضم ، والكسر ـ : أعلاه . . . . » قاموس (ذَرَت) .

المجد : « الكرم ، وقد مجد الرجل ـ بالضم مجدا ، فهو مجيد ، وماجد » مختار (م ج د) .

والمعنى :

قومى الذين زادوا فى بناء صرح المجد ، وأعلوا البناء ، وقد شهد لهم بذلك جميع العرب : قحطان ، وعدنان ، أى عرب الجنوب ، وعرب الشمال .

الإعراب :

« قومى » مبتدأ أول ، ومضاف إليه « ذُرَا » مبتدأ ثان ،و « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثانى ، وها : مضاف إليه ، والمبتدأ الثانى ، وخبره : خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو : واو الحال « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « بكنه » جار ، ومجرور متعلق بعلمت « ذلك » مضاف إلى كنه ، واللام فى « ذلك » للبعد ، والكاف : حرف خطاب . « عدنان » فاعل علمت ، « وقحطان » الواو : حرف عطف ، ومعطوف على عدنان .

والشاهد في البيت :

قوله : « قومى ذرا المجد بانوها » : حيث جاء الشاعر بخبر المجد مشتقا ، ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز لقال : « قومى ذرا المجد بانوها هم » .

وهذا شاهد للكوفيين

والبصريون يحملون ذلك على الشذوذ ، لعدم موافقة القياس .

والكوفيون : يرون ـ فى الخبر ، والحال ، والنعت ، والصلة ـ أنه إذا كان أحد هذه الأشياء ، جاريا على غير من هو له ينظر :

فإذا أمن اللبس من غير ابرازا الضمير فلا يجب إبرازه ، وإلا وجب إبرازه .

والبيت حجة لهم فى ذلك .

على « ذُرًا » وليس لها ، و إنما البانون هم القوم .

فكان حقه أن يقول : بانوها هم.

ورأى الكوفيون : أن اللبس ـ هاهنا ـ مرتفع ، فلا حاجة لإبراز الضمر : إذ لا يتوهم أحد [1] أن تكون « الذرا » هى البانية .

وهى جمع ذروة ، والذروة : أعلى الشىء ، فهى المبنية ، والبانون : هم القوم ، ولا يخفى ذلك ، فقد أمن اللبس .

والبصريون : يجعلون استتار الضمير ـ ها هنا ـ شذوذا ، لا يقاس عليه .

ومذهب البصريين أقيس : بدليل حذف الهمزة من « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » : إذ الأصل : يؤكرم ، ولا موجب لحذف الهمزة ـ هاهنا ـ وإنما كان الموجب فى « أ أكرم » : إذ يستثقل اجتماع الهمزتين ، فأرادوا أن يحملوا الجميع محملا واحدا ، فحذفوها ، مع جميع حروف المضارعة ، وإن لم يكن الموجب إلا فى واحد .

وهذا نظير ما فعله [2] البصريون : فى طرد القاعدة فى إبراز الضمير ، حيث الوصف جار على غير من هو له مطلقا .

ولهذا نظائر كثيرة تشهد بصحة القياس فى ذلك .

قوله :

وَأَخْبَرُوا بظَرْفٍ ، أوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنى كَائِنٍ ، أَوِ اسْتَقَـــرّ

لما ذكر المصنف : أن الخبر يكون مفردا ، وجملة ، وذكر حكمها فى الرابط أتبع ذلك بمسألة تحتمل [3] أن يكون فيها الخبر جملة ، أو مفردا ، وهى :

أن الخبر قد يكون ظرفا ، أو مجرورا ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « أحد » . (٢) فى (أ) : « ما فعل البصريون » .
(٣) فى (ب ، جـ) : « يحتمل » .

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ، أوْ بَحَرْفِ جَرّ ....

فمثال الإخبار بالظرف : « زَيدٌ عِنْدَكَ » ومثال الإخبار بالمجرور : « الْحَمْدُ لله » . وإنما صح [1] الإخبار بهما ؛ لأنهما متعلقان بما يصلح خبرا عن المبتدأ .

فإذا قلت : « زَيْدٌ فى الدَّارِ ، أَوْ عنَدك » كان التقدير : زيد مستقر فى الدار ، أو مستقر عندك .

« **فمستقر** » صالح للإخبار عن زيد ، و « فى الدار ، وعندك » متعلق به ، ولكن حذف ، وأقيم الظرف ، والمجرور مقامه ، ولا يجوز إظهاره .

وقد أشار المصنف إلى أن الظرف ، والمجرور إذا كان خبرا تعلقا بمحذوف ، وهو قوله :

.... نَاوِين مَعْنَى كَائِنٍ ، أَوِ اسْتَقَرّ

فقوله : « نَاوِين » يعنى : مقدرين ، وهو حال من الضمير فى قوله : « وأَخْبَرُوا » وقوله : « كَائن » ، أو « اسْتَقَرّ » تنبيه على أنه لك أن تقدر أيهما شئت : إما معنى الكون ، أو معنى الاستقرار ، قال : « كائن » : وهو اسم فاعل ، وقال ثانيا : « اسْتَقَرَ » : وهو فعل ماض : تنبيها على أنه يجوز تعلق الظرف ، أو المجرور فى الخبر « بمستقر ،أو كائن » فيكون الخبر مفردا ، أو « باستقر » [2] فيكون الخبر جملة .

والأول أولي ؛ لأن الظرف ، والمجرور قد يقع فى موضع لا يصلح

---

(١) فى (جـ) : « تصح » .

(٢) فى (جـ) : « أو باستقرار كان ، فيكون الخبر جملة » .

فيه الفعل كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾[1] : فإن « إذَا » هنا للمفاجأة ، ولا يصح أن يقع بعد « إذَا » التي للمفاجأة فعل .

فتعين أن يكون التقدير : إذَا مستقر لهم مكر .

وكذلك بعد « أَمَّا » - بفتح الهمزة - ، كقولك : « أَمَّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ » فيتعين أن يكون التقدير : أما مستقر في الدار فزيد .

ولا يجوز تقدير : « اسْتَقَرَّ » ؛ لأنه لا يفصل بين « أَمَّا » وبين الفاء بفعل ، إلا أن يكون الفعل شرطا ، مع عدم ذكر المشروط ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ (٨٩) ﴾[2] : ففصل بين « أَمَّا » وبين الفاء بفعل الشرط ، دون ذكر المشروط .

فتبين من هذا :

رجحان تقدير اسم الفاعل ؛ إذ هو الصالح في كل موضع .

قوله :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا   عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

هذا البيت : نبه فيه المصنف على مسألة تتعلق بما في البيت المتقدم :

وذلك أنه لما ذكر قبل : أن الخبر يكون ظرفا ، والظرف يكون زمانا ، ومكانا .

---

(١) من الآية ٢١ من سورة يونس .

والآية الكريمة : ﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا ﴾ ، « إذَا » الأولى للشرط ، والثانية جوابها ، وهي للمفاجأة ، وإذا الثانية هي التي تخلف الفاء في مثل هذا الموضع ، (انظر ٢/ ٣٣٧ الكشاف) وإذا الفجائية تخلف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية . انظر ٤/ ٢٣ الأشموني .

(٢) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الواقعة ، والآيتان غير مذكورتين في المخطوطة (جـ) .

فمقتضى كلامه فى البيت المتقدم : أن كل مبتدأ يصح الإخبار عنه بظرف الزمان ، حيث أطلق .

وليس كذلك .

فاحتاج إلى تقييده ، فذكر فى هذا البيت : أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن جثة ، وإنما يكون خبرا عن المعانى ، فتقول : « سَفَرُنَا يَوْمَ الخَمِيس » و « اجْتِماعُنَا غَدًا » ؛ لأن السفر والاجتماع معنيان .

ولا يصح أن تقول : « زَيْدٌ غَدًا » .

هذه هى الجادة .

وذهب المصنف : إلى أن ظرف الزمان قد يخبر به عن الجثة ، إذا حصلت الفائدة ، وقد نبه على ذلك بقوله :

... ... وَإِنْ يُفِدْ ، فَأَخْبِرَا

يعني : وإن يفد الخبر عن الجثة بظرف الزمان ، فأخبر عنه .

وكان أصله : « فَأَخْبِرَنْ » - بنون التأكيد الخفيفة - فلما وقف عليها أبدلها ألفا .

ومثال ظرف الزمان إذا وقع خبرا عن الجثة مفيدا ، كقولهم : « الرُّطَب فى تموز » : فقد حصلت - ها هنا - الفائدة ؛ لأن الرطب صار [1] بمنزلة اسم المعنى ، لأنه يقع فى وقت ، دون وقت ، وكذلك ما أشبهه .

وهذا عند الجمهور : على حذف مضاف ، تقديره : دخول الرطب ، أو مجىء الرطب فى تموز .

وكذلك يؤول ما جاء من نحو هذا : كقولهم : « الْهِلاَلُ اللَّيْلَةَ » أى :

---

(١) فى (جـ) : « صار هاهنا بمنزلة » .

ظهور الهلال .

قوله :

وَلاَ يجُوزُ الابْتدَا بالنَّكــــرَهْ ... مَا لَمْ تُفدْ : « كَعنْدَ زَيْدٍ نَمـرَهْ
وَهَلْ فَتًى فيكُمْ ؟ فَمَا خـلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ منَ الْكـرَامِ عنْـدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَـل ... بِرٍّ يزِينُ ، وَلْيُقَس مَالَـمْ يُقَـل

اعلم أن شرط المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه مخبر عنه ، ولا يفيد الإخبار إلا إذا كان عن معين معروف .

فلو وقع نكرة لكان مجهولا ، والإخبار عن المجهول لا يفيد .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وَلاَ يَجوزُ الابْتدَا بِالنَّكرَهْ ....

ثم قال : « مَا لَمْ تُفِدْ » يعنى : أن الابتداء بالنكرة : إذا أفاد جاز .

فتقدير كلامه :

ما لم يفد الابتداء بالنكرة فيجوز .

وإنما يتأتي ذلك : إذا تخصصت النكرة بوجه من وجوه التخصيص ، حتى يفيد الإخبار عنها .

فمن وجوه التخصيص :

أن يتقدم الخبر فى ظرف ، وإليه أشار بقوله : « عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ » (1) . فجعل المبتدأ نكرة ، وأخبر عنه بظَرف مقدم ؛ لينبه على جواز مثل هذا .

وكذلك : لو تقدم الخبر فى المجرور ، كقولك : « فىِ الدَّارِ رَجُلٌ » .

---

(1) نمرة : « . . . والنمرة - كفرحة - : القطعة الصغيرة من السحاب وملة فيها خطوط بيض ، وسود ، او بردة من صوف تلبسها الأعراب » قاموس (النمر)

واكتفى المصنف بالتمثيل للظرف عن المجرور ؛ إذ حكمهما وَاحدٌ .

ومن وجوه التخصيص :

أن تعتمد النكرة على استفهام ، وقد أشار المصنف إليه بقوله : « وَهَلْ فَتًى فيكُمْ » ؟ (١)

ومنها : أن يعتمد على نفى ، وقد أشار المصنف إليه بقوله : « فَمَا خِلٌّ لَنَا » .

ومنها : أن تكون النكرة موصوفة ، كقوله تعالى : ﴿ ولَعبْدٌ مُؤْمِنٌ خيرٌ مِن مُشْرِك ﴾ (٢) .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

... ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

« فمن الكرام » : فى موضع صفة لرجل .

ومنها : أن يتعلق بالنكرة معمول لها ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

« ورغبة في الخير خير » ... ...

ففي الخير متعلق برغبة، فساغ الابتداء بها لتخصيصها بما تعلق بها ، ومنها : أن تقع النكرة مضافة إلي نكرة ، فتخصص ، وأن لم تعرف ، وقد أشار المصنف إلي ذلك بقوله : « وَعَمَلُ برٍّ يَزِينُ » : « فعمل : مضاف إلى « برّ » : وهما نكرتان ، فحصل التخصيص بالإضافة .

ثم قال المصنف : « وليُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ » يعنى : وقس (٣) . على هذا

---

(١) سقط من (جـ) : « وهل فتى فيكم ؟ ... إلى وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : » كما سقطت العبارة الآتية من (أ) : « وهل فتى فيكم ؟ ... وقد أشار المصنف إليه بقوله : » .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) فى (جـ) : « يعنى وقد على هذا » .

الذى قلت لك مالم أقله لك .

يريد : أنه حيث تخصصت بوجه غير الوجوه التى ذكرت لك ، فجوزوا الابتداء بها ، قياسا على ما ذكرته لك .

فمن الوجوه غير ما ذكر :

أن يكون فى المبتدأ معنى التفصيل : كقول الشاعر [1] :

٤١ ـ فَيومٌ عَلَيْنَا ، ويَوْمٌ لَنَا ... وَيومٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ

ومنها : إذا كان فى النكرة معنى الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [2] .

ومنها : إذا كان فى النكرة معنى التعجيب ، كقولك : « عَجَبٌ لِزَيْد » .

٤١ ـ (١) **الشاعر :** هو النمر بن تولب ، والبيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٤ ، والعينى ١/ ٥٦٥ ، والهمع ١/ ١٠١ ، ٢/ ٢٨ ، والدرر ١/ ٧٦ ، ٢/ ٢٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

نساء : « ... وأساءه : أفسده ، وإليه : ضد أحسن ... » قاموس (ساءه) ويريد : لا يحسن إلينا ... ونحزن .

ونسر : يريد : نفرح ...

والمعنى :

يقول النمر بن تولب : إن الأيام لا تجرى عن سنن واحد ، فيوم يكون لنا ، ويوم يجىء علينا ، ويوم يأتينا بالحزن ، ويوم يحمل لنا المسرة .

الإعراب :

« فيوم علينا » يوم : مبتدأ « علينا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويوم لنا » الواو عاطفة عطف جمل « يوم » مبتدأ « لنا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ويوم » حرف عطف ، ومبتدأ ، وجملة « نساء » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر وجوبا فى محل خبر المبتدأ ، وكذلك جملة « ويوم نسر » .

والشاهد في البيت :

على وقوع النكرة مبتدأ فى المواضع الأربعة ، لكونها فى مقام التقسيم ، والتفصيل والتنويع .

(٢) الآية ١/ من سورة المطففين

أو عمت عموما شاملا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِين ﴾ [(١)] .

ومنها : أن يكون الكلام فى معنى كلام آخر ، كقولهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب » [(٢)] فهـذا الكلام فى معنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وكـذلك قولك : شىء جاء بك ، أى : ما جاء بك إلا شىء .

وكذلك : إذا كان المبتـدأ اسم شرط ، كقولك : « مَنْ يُكْرِمْنِى أكْرِمْه »

وكذلك : إذا كان المبتدأ اسم استفهام .

وضابط هذا :

حصول الفائدة : فحيث حصلت الفائدة صح الابتداء بالنكرة ، وجميع ما يذكرونه مندرج تحت هذا الشرط ، أعنى : حصول الفائدة : إذ هو المقصود [(٣)] .

وهو الذى اشترطه سيبويه [(٤)] ، ولم يتعرض لشىء مما ذكروه ؛ لأنه رأى أنه داخل تحت هذا الشرط .

قوله :

وَالأَصْلُ فى الأَخْبار أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَـــرَرَا

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنفال .

(٢) أهر : « هرَّه يهُر ، ويهِره هرًّا ، وهريراً : كرهه ، والكلب إليه يهُر هريرا ، وهو صـوته دون نباحه من قلة صبره على البـرد ، وهره البرد : صوته كأهره . . . » قامـوس (هرَّه) وبريد : « شر جعل الكلب يحدث صوتا ، أقل من صوت النباح .

(٣) **من ذلك :**

أ ـ أن تكون النكرة مصغرة ، نحو : « رُجَيْل عندنا » لأن التصغير يحمل معنى الوصف .

ب ـ أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر : سرينا ونجم قد أضاء . . . .

جـ ـ أن تكون معطوفة على معرفة مثل : « زيدٌ ، ورَجُلٌ قائمان » .

د ـ أن يعطف عليها موصوف ، نحو : « رَجُلٌ ، وامرأة طويلة فى الدار » .

وانظر شرح ابن عقيل ، فقد ذكر الأنواع ، ومثل لها ، واستشهد (١/ ٢١٦ إلى ٢٢٧) .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٦ ، ٢٧ . . . .

نبه المصنف فى هذا البيت على رتبة الخبر ، ويفهم منه رتبة المبتدأ .

فذكر أن الأصل فى الأخبار أن تؤخر ، فيفهم منه أن أصل المبتدأ أن يقدم ، ثم قال : وجوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَ لَه .

يعنى : تقديم الخبر على المبتدأ ، إذا لم يكن ضرر فى تقديمه .

قوله :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزآنِ عُرْفًا ، وَنُكْراً ، عَادِمَىْ بَيَانِ

لما جعل جواز تقديم الخبر مرتبا على عدم الضرر فى التقديم ، أخذ يرتب على ذلك حيث يمتنع التقديم للضرر الحاصل فيه ، فقال :

فامنعهُ حينَ يَسْتَوى الجزآن ....

يعنى : فامنع التقديم ، وعنى التقديم (١) بالجزأين : المبتدأ ، والخبر ، وقوله : عُرْفًا ، ونكْرًا ، يعنى : حين يستوى الجزآن فى التعريف ، والتنكير .

« فعرفًا » حال من الجزأين ، وهو مصدر وقع موقع (٢) الحال .

ولهذا : لم يثنه ، وإن كان حالا من تثنية ، وقوله : « عَادِمَىْ بَيَانِ » يعنى حين يستوى الجزآن : فى التعريف ، والتنكير فى حال عدم البيان للمبتدأ ، منهما ، والخبر .

« فعادمى » : حال من « الجزآن » .

ومثال استوائهما فى التعريف : « زَيْدٌ أَخُوكَ » فلا يجوز ـ ها هنا ـ التقديم ؛ لأنهما معرفتان ، فلو قدمنا ، وقلنا : « أَخُوكَ زَيْدٌ » لم نعلم هل أخوك خبر قدم ، أم لا ؟ إذ هو صالح أن يكون مبتدأ .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « التقديم » .

(٢) فى (ب) : « موضع » .

ومثال استوائهما فى التنكير قولك : « أَفْضَلُ منْكَ أَفْضَلُ من عَمْرٍو » .

فلا يجوز ـ ها هنا ـ أن يقدم الخبر ، لاستوائهما فى التنكير.

فلو قدمت الخبر لم نعلم : هل هو خبر قدم ، أم لا إذ هو صالح فى المثالين للابتداء ، وليس اللفظ الآخر أحق منه بذلك .

والضرر الحاصل فى التقديم فى المثالين هو ما نبهنا عليه من جهل المبتدأ ، والخبر عند التقديم .

فلو حصلت قرينة بيان جاز التقديم ، وإن تساويا فى التعريف والتنكير كقولك : « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَة » .

فهنا يجوز تقديم الخبر ، وإن استويا فى التعريف ، فتقول : « أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُف » لأنك تعلم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة .

فأبو حنيفة ، وإن تقدم فمعلوم أنه الخبر ؛ لأنه المشبه به ، فللخبر قرينة تميزه ، سواء تقدم ، أو تأخر ؛ لأن القاعدة تشبيه الأضعف بالأقوى ، ألا ترى قول الشاعر [(١)] :

٤٢ ـ حكَت الْغُصُونُ جَمَالَ قَدِّك،فَانْثَنَتْ   والْفَضْلُ للمحكيِّ، لاَ للْحَاكِي

---

٤٢ ـ (١) الشاعر : لم أجد من عينه ، ولعل روح الشريف الرضى ترفرف عليه .

اللغة :

قدك : « القد : القامة ، والتقطيع . . . » المختار (ق د د) .

انثنت : تمايلت .

والمعنى :

يقول : إن الغصون فى تثنيها ، وتمايلها كت ، ومثلت قامتك ، . . . . والفضل لك فيما حكت الغصون ، لا للغصون المتمايلة . . .

الإعراب :

« حكت الغصون » فعل ماض وتاء التأنيث ، وفاعل « جمال قدك » مفعول به ومضاف إليه =

ومن مواضع القرينة المبينة قول الشاعر [1] .

٤٣ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فالمراد : بنو أبنائنا مثل بنينا ، ثم قـدم الخبر ؛ لأنه يعلم من المعنى : أن المراد تشبيه بنى أبنائه ببنيه .

فالخبر معلوم سـواء تقدم ، أو تأخـر ، وإن استـوى هو ، والمبتـدأ فى التعريف .

= ومضـاف إلى المضاف إليه ، « فـانثنت » عاطف ، وفعل وتاء تأنيث وفـاعل مستـتر ، والعطف من عطف الجمل « والـفضل » الواو : للحال ، ومـبتـدأ « للمحكى » متعلق بمحذوف خـبر المبـتدأ ، والجملة فى محل نصب حال « لا » عاطفة وللحاكى « عطف على للمحكى » .

الاستشهاد بالبيت :

استشـهد الشارح الأندلسى بالبيت اسـتشهادا بلاغيـا : من ناحية التشـبيه لأن التشبـيه إذا كان على حقيقته فهو : إلحاق ناقص بكامل فى وجه الشبه .

٤٣ ـ (١) **الشاعر :** هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الدلائل ٢٤٠ ، والإنصـاف ٦٦ ، وابن يعيش ١/ ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، والخزانة ١/ ٢١٣ ، والمغنى ٢٨٧ ، والتـصريح ١/ ١٧٣ ، والهـمع ١/ ١٠٢ ، والدرر ١/ ٧٦ ، والأشمـونى ١/ ٢١٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢١٧ .

اللغة :

الأباعد : « . . . والأباعد : ضد الأقارب . . . » قاموس (البعد) .

والمعنى :

أبناؤنا حقا هم أبناء أبنائنا ، أما أبناء بناتنا فهم لغيرنا ، ولرجال أباعد وغرباء عنا .

الإعراب :

« بنونا » خبر مقدم ، ومضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « وبنو » مضاف ، و « أبنائنا » مضاف إليه ، و « نا » مضاف إلى « أبناء » « وبناتنا » الواو : عاطفة ، ومبتدأ أول ، ومضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، ومضاف إليـه « أبناء » خبر المبتدأ الثانى ، وجـملة المبتدأ الثانى ، وخبره فى مـحل رفع خبر المبتدأ الأول ، أبناء : مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه ، « الأباعد » : صفة لرجال » .

والشاهد فى البيت :

تقـديم الخبر ، وهـو : « بنونا » على المبتـدأ ، وهو « بنو أبنائنا » مع اسـتواء المبـتدأ ، والخبـرفي التعريف ، والقرينة : أن السامع يفهم أن الغرض هو تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس .

قوله :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

هذا البيت ذكر فيه نوعين من أنواع الخبر ، الذى لا يجوز تقديمه :

الأول : إذا كان الفعل خبرا ، وإليه أشار بقوله :

كذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الخبرا ....

وأطلق ، فيقتضى كلامه : أن كل فعل وقع خبراً يمنع تقديمه .

وليس كذلك .

بل يشترط أن يكون المبتدأ مفردا ، والفعل الواقع فى الخبر مسند إلى ضمير مرفوع ، متصل عائد إلى المبتدأ ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ » .

فهاهنا : لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنك لو قدمته ، فقلت : « قَامَ زَيْدٌ » لتوهم ارتفاع « زَيْد » فاعلا بقام ، فيبطل كون مبتدأ ، فيحصل الضرر ببطلان المعنى الأول من الابتداء .

فلو كان المبتدأ مفردا ، والفعل الواقع فى الخبر مسند إلى ظاهر جاز التقديم كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » : فلك أن تقول : « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » مقدما لجملة الخبر : إذ المبتدأ معلوم ، وإن تأخر ، فلا ضرر فى التقديم .

وكذلك لو كان المبتدأ مثنى ، أو مجموعا [1] ، والفعل الواقع فى الخبر مسند لضمير المبتدأ ، كقولك : « أَخَوَاكَ قَامَا » ، « إِخْوَتُكَ قَامُوا » .

فهاهنا : يجوز ـ أيضا ـ التقديم [2] ، فتقول : « قَامَا أَخَوَاكَ » و« قَامُوا إِخْوَتُكَ » إذ الفعل قد أخذ فاعله ، وهو ضمير التثنية ، والجمع .

---

(١) فى (أ) : « مثنى ، ومجموعا » .

(٢) فى (جـ) : « فهاهنا ـ أيضاً ـ يجوز » .

فيعلم أن أخـواك ، وإخوتك مبتـدآن ، تأخرا ، إلا على لغة « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيث » فيكونان فاعلين .

فـعلى هذه اللغة : لا يجـوز التـقديم فى مـثل هذا ، وكذلك لو كـان الضمير منصوبا « كزَيْد ضَرَبْتُه » أو منفصلا « كزَيْد مَا قَام إلاَّ هُوَ » جاز تقديم جملة الخبر .

وأما النوع الثانـى من النوعين المذكورين فى البيت ، فـهو أنه : إذا كان الخبر منحصرا ، فلا يجوز تقديمه .

ومعنى الانحصار ـ هاهنا ـ أنـك إذا قلت « زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائمًا » مـثـلا ، وتوهم له الغير أخبارا غير ذلك ، ككونه كاتبا ، وشاعرا ، ونحوهما ، فتريد أنت[1] انحصار الخبر عنه فى شىء واحد ، وهو الكتـابة مثلا ، فتقول: « إنَّما زَيْدٌ كَاتِبٌ » أى : ليس له خبر من الأخبار إلا كونه كاتبا ، وكذلك لو أخبروا عنه بشاعر مثلا ، وهو ليس كذلك .

فتريد أن تحـصر الخبر ، الذى هو ثابت له ، فـتقول : « إِنَّمَا زَيْدٌ نَاثِرٌ » أى : ليس كما ذكرتم ، من أنه شاعر .

فلا يجـوز ـ هاهنا ـ أن يتقدم الخـبر على المعنيـين المذكورين ؛ لأنك لو قدمته لتغير المعنى، وتوهم انحصار الخبر فى المبتدأ ، كما قلت: « إنَّما الكَاتِبُ زَيْدٌ » فيصير المعنى: أن الكتابة منحصرة فى « زَيْد » فلا يحسنها غيره .

ويحتمل أن يكون له صفات غيرها ، وكان المعنى مع التأخير أنه ليس له صفة إلا الكتابة .

ويحتمل أن يكون صفة لغيره ، وقد تبين لك تغيير المعنى مع التقديم .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « أنت » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

.... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِراَ

يعني : أو قصد استعمال الخبر منحصرا ، فلا يجوز تقديمه ، سواء كان الحصر بإنما ، أو بإلاَّ ، بعد النفى .

وذلك بين من إطلاق المصنف .

وقد شذ تقديم الخبر المحصور بإلا بعد النفى فى قول الشاعر [(1)] :

٤٤ ـ فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى عَلَيهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعوَّلُ ؟

كان الأصل : فَيَارَبِّ : هل النصرُ يرتجى إلاَّ بك ؛ وهل المعوّلُ إلاَّ

---

٤٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو الكميت بن زيد ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ١/ ٥٣٤ ، والتصريح ١/ ١٧٣ ، والهمع ١/ ١٠٢ ، والدرر ١/ ٧٦ ، والأشمونى ١ / ٢١١ ، والشارح الأندلسى ، انظر ١ / ٥٣٤ شواهد العينى ، وفى معجم الشواهد العربية ١/ ٢٨٠ أن البيت ليس فى ديوان الكميت .

اللغة :

يرتجى : يطلب ، ويؤمل . . . .

المعوّل : التعويل ، والاتكال ، وفى القاموس المحيط ، مادة (عال) :

« وعوَّل عليه معولا : اتكل ، واعتمد » .

والمعنى :

يارب أنت ولى النصر ، وأنت الملجأ ، والمعاذ ، فما النصر على العدو يرجو إلا منك ، وما المعول إلا على قوتك ، وعزتك ، وجندك . . .

الإعراب :

« يا » حرف نداء ، « رب » منادى ،منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا ، والكسرة دالة عليها « هل » حرف استفهام للإنكار ومعناه : النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « النصر » : مبتدأ مؤخر « يرتجى » مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر جوازا « عليهم » متعلق بيرتجى ، و « وهل » حرف استفهام للإنكار ، وتضمن معنى النفى ، « إلا » ملغاة ، لا عمل لها « عليك »متعلق بمحذوف ،خبر مقدم ،« المعول » مبتدأ مؤخر .

والشاهد في البيت :

قوله : « بك النصر ، وعليك المعول » : حيث قدم الخبر ، المحصور بـإلا فى الموضعين شذوذا ، وكان عليه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ؟ وهل المعول إلا عليك ؟

عَلَيْكَ ؟ قوله :

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِــدَا   أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضاً [1] ـ نوعين من الخبر الذى لا يجوز تقديمه :

النوع الأول : أن يكون الخبر مسندا إلى مبتدأ ، دخلت عليه لام الابتداء كقولك : « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » : فلا يجوز أن تقول : « قَائِمٌ لَزَيْدٌ » : لأن لام الابتداء مستحقة للصدر ، فلا يتقدم عليها شيء ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

أَوْ كَانَ مسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا   ....

يريد : أو كان الخبر مسندا لمبتدأ ، ذى لام ابتداء ، أى صاحب لام ابتداء ، وقصر لفظة « ابتداء » للضرورة .

الثاني : من النوعين المذكورين فى البيت : أن يكون الخبر مسندًا لما يلزم الصدر بنفسه ، مثل أن يكون اسم استفهام ، أو شرط ، فلا يجوز تقديم شيء عليه ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ » .

فقوله : « أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ » [2] معطوف على قوله : « لِذِى » فهو مخفوض .

وتقدير كلامه : أو كان الخبر مسندا لذى لام ابتداء ، أو للازم الصدر ثم مثل لازم الصدر بقوله : « مَنْ لِى مُنْجِدًا » ؟

« فمن » اسم استفهام مبتدأ ، وهو من أدوات الصدر ، و « لى » جار ،

---

(١) فى (جـ) : « هذا البيت ـ أيضاً ـ ذكر فيه المصنف » .
(٢) سقط من (أ) لفظ « الصدر »

ومجرور فى موضع الخبر ، و « منجدا » : منصوب على الحال .

قوله :

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

لما فرغ المصنف من الكلام على ما يمتنع فيه تقديم الخبر شرع يتكلم فيما يلزم فيه تقديم الخبر ، فذكر مثالين :

الأول : قوله [1] : « عِنْدِى دِرْهَمٌ » : وهى جملة من مبتدأ ، وخبر : المبتدأ فيها نكرة ، وهو « دِرْهَم » والخبر « عِنْدِى » وهو مقدم ، وبتقديم [2] الخبر فى الظرف ساغ الابتداء بالنكرة .

فلو أخر الخبر بطل أن يجعل الدرهم مبتدأ ، لأنه نكرة ، لا مسوغ له ، فوجب أن يتقدم الخبر ، ليصح الابتداء بالنكرة .

وهكذا : فى كل موضع كان الخبر فيه ظرفا ، والمبتدأ نكرة ، لا مسوغ للابتداء بها ، ووجب تقديم الخبر ، ليسوغ الابتداء بالنكرة .

ثم ذكر مثالا ثانيا ، وهو قوله : « لِى وَطَر » : « فوَطَر » مبتدأ نكرة وخبره فى الجار ، والمجرور ، وبتقديمه ساغ الابتداء بالنكرة ، فوجب تقديمه كالخبر فى المثال المتقدم ، إذ لو تأخر لبطل تسويغ الابتداء بالنكرة .

وقد أشار المصنف إلى لزوم تقديم الخبر فى المثالين ، المذكورين بقوله :

.... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تقدُّم الْخَبَرْ

يعنى : فى نحو هذين المثالين ، المذكورين .

« فنَحْو » مبتدأ ، و « مُلْتَزَم » خبره ، وقال : « ونحو » : ليدخل له

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « قوله » . (٢) فى (جـ) : « وبتقدم » .

المثالين المذكوران ، وما أشبههما ، مما كان فيه تقدم الخبر مسوغا للابتداء .

وقوله : « تقدُّم » مفعـول ، لم يسم فاعله للتزم ؛ لأن « ملتزما » اسم مفعول ، فهو بفتح الزاى .

قوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ۝ مِمَّا به عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَـــــرُ

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضا ـ نوعا مما يلزم فيه تقدم الخبر ،وهو : إذا عاد على الخبر مضمر من المبتدأ ، كقولك : « عِنْدَ زَيْدٍ غُلاَمُهُ » .

فيلزم هنا التقديم ؛ لأنك لو أخرت الخبر ، فقلت : « غُلاَمه عِنْدَ زَيْدٍ » لعاد الضمير الذى فى « غلامه » على ما بعده : لفظا ، ورتبة .

وذلك لا يجوز إلا فى مواضع ، ليس هذا منها .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ....

البيت : إلى آخره .

فقوله : « ذَا » إشـارة إلى ما فى البيت المتقدم مـن المثالين المذكورين : يعنى : كذا الحكم إذا عاد على الخبر مضمر مما به عنه مبينا يخبر .

يعنى : من المبتدأ .

والضميـر فى قوله : « بِهِ » عائد إلى الخبر ، و « مـبينًا » منصوب على الحال من الضمير فى « بِهِ » و « بِهِ » متعلق « بيُخْبَر » .

فتقدير الكلام : من المبتدأ ، الذى يخبر عنه بالخبر ، فى حال كونه مبينا عنه .

قوله :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيــرَا ؟

هذا البيت ذكر فيه ـ أيضا [1] ـ المصنف نوعا آخر من الخبر ، اللازم التقدم .

وهو : إذا كان من أدوات الصدر ، مثل أن يكون اسم استفهام [2] .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

كذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   ....

يعني : كذاك الحكم فى لزوم تقدم الخبر ، إذا يستوجب الخبر التصدير ثم مثله بقوله :

....   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيــرَا؟

« فَمَنْ » : اسم موصول مبتدأ ، و « أَيْنَ » خبر عنه ، لازم التقديم ؛ لأن لفظة « أين » ـ هاهنا ـ يراد بها الاستفهام ، وأدوات الاستفهام لها صدر الكلام [3] ، فلا يجوز تأخير الخبر ـ هاهنا ـ وكذلك قولنا : « كيْفَ زَيْدٌ » ؟ وكذلك : لو اقترن بالخبر أداة الاستفهام ، كقولك : « أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ » ؟

قوله :

وَخَبَرَ المحصُورِ قدِّمْ أَبَدَا   كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَـدَا

ذكر المصنف ـ أيضاً ـ فى هذا البيت نوعا من الخبر اللازم التقديم [4] .

وهو : إذا كان الخبر محصورا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وخَبَرَ المحصورِ قدمْ أَبَدَا   ....

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « أيضاً » وفى (جـ) : « وهذا البيت ذكر ـ أيضاً فيه » .

(٢) فى (جـ) : « الاستفهام » .

(٣) فى (أ) : « لها الصدر » .   (٤) فى (أ) : « اللازم للتقديم » .

« فخبر » مفعول مقدم بقوله : « قدِّم » وتقدير كلامه : وقدم خبر المبتدأ المحصور أبدا .

و « أبَدًا » منصوب على الحال ، ثم مثل للمبتدأ المحصور بقوله :

.... مَا لَنَا إلاَّ اتباعُ أَحْمَدَا

فالمبتدأ ـ هنا ـ : هو « اتباع[1] » وهو محصور بالإ ، بعد النفى ، وحرف النفى هو « ما » و « لنا » هو الخبر ، فقدم ؛ لأنه خبر مبتدأ محصور .

وعنى « بأحمد » ـ هنا ـ رسول الله (ﷺ) .

وهاهنا انتهى كلام المصنف فى لزوم تأخر المبتدأ ، ولزوم تقدمه ، فذكر فى لزوم تأخره شروطا ، وفى لزوم تقدمه شروطا .

فإذا عدمت تلك الشروط ، كنت بالخيار فى لزوم تقدم الخبر ، وتأخره ، إلا أن الأصل تقدم المبتدا ، وتأخر الخبر .

قوله :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ : « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَ كُمَا »

ذكر المصنف فى هذا البيت جواز حذف الخبر .

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل ، بحيث يكون معلوما .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : « وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ » .

يريد : وحذف ما يعلم من الأخبار جائز ، ثم مثله بقوله : « زَيْدٌ » إذا كان جوابا لمن قال : « مَنْ عِنْدَكُمَا » ؟ تريد : « زَيْدٌ عِنْدَنَا » :

فحذفت الخبر الذى هو « عندنا » ؛ لأنه معلوم من قول السائل :

---

(١) فى (جـ) : « اتباع أحمدا » .

« عندكما » : إذ الجواب إنما يكون مطابقا للسؤال .

« فما » فى قوله : « كما »(١) : مصدرية ، فهي مع الفعل بتأويل المصدر فالتقدير : كقولك : « زَيْدٌ » .

وقوله : « بعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا » يعنى بعد قول السائل : « من عندكما » ؟ وكان حقه أن يقول : « كما تَقُولاَن(٢) : زَيْدٌ؛ لأنه أوقع السؤال خطابا لمثنى ، فينبغى أن يكون المجيب مثنى ـ أيضاً ـ ؛ لأنه المسئول ، لكن يحتمل أن يكون أحد المسئولين أجاب ، وسكت الآخر .

قوله :

وَفِي جَوَابِ :« كَيْفَ زَيْدٌ »؟قل:دَنِفْ   فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

لما ذكر المصنف جواز حذف الخبر عقبه فى هذا البيت بجواز حذف المبتدأ.

وهو جائز إذا دل عليه دليل (٣) ، وقد نبه على ذلك المصنف بقوله :

وَفِي جَوَابِ :« كَيْفَ زَيْدٌ »؟قل:دَنِفْ   ....

يعنى : إذا سألك أحد ، فقال : « كَيْفَ زَيْدٌ » ؟ فقل فى جوابه : « دَنِفٌ » : تريد : زَيْدٌ دَنِفٌ ، فتحذف « زَيْدًا » وهو المبتدأ ؛ لأنه معلوم من السؤال .

وقد نبه المصنف على أنه إنما حذف ، لأنه معروف ، بقوله :

....   فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

والحاصل من هذا البيت، والذى قبله :جواز حذف الخبر وحذف المبتدأ .

---

(١) فى (أ) : « ما » .   (٢) فى (جـ) : « كما تقولا » .

(٣) فى (أ ، جـ) : « إذا كان عليه دليل » .

وقد يحذف الخبر ، والمبتدأ معا ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (١) .

أى : فعدتهن ثلاثة أشهر : فحذف المبتدأ ، والخبر جميعا .

وقد يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أو الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٢) .

وهذا الذى تقدم كله : حذف على جهة الجواز .

قوله :

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْم ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

لما فرغ من الكلام على الحذف جوازا عقبه بالكلام على الحذف ، وجوبا وشرع فى هذا البيت يتكلم على حذف خبر المبتدأ ، الواقع بعد « لَوْلاَ » وجوبا ، وفى حذف خبر المبتدأ ، الذى هو يمين بالنص .

واعلم أن المراد ـ هاهنا ـ « لَوْلاَ » التى تكون حرف امتناع .

وهو على قسمين :

قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ ، الواقع بعدها ، فإذا قلت : « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَعْطَيْتُكَ » فمنع الإعطاء هو بمجرد وجود زيد بنفسه .

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق ، وقد عزز الجمل فى حاشيته بما نقله عن السمين ما يوافق ذلك « . . . فقدروه جملة كالأول : أى : فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً » ٤/ ٣٥٩ .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة يوسف ، وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه الشارح الأندلسى : « فصبر جميل » أى : أمرى ، أو أمثل » . ٢/ ٦٣١ . ومثل ما تقدم ما قرره الشيخ أبو حيان فى النهر . انظر ٥/ ٢٨٧

وهذا القسم هو الغالب فيها .

وقسم يكون امتناع جوابها لنسبة الخبر إلى المبتدأ ، الواقع بعدها .

وهذا القسم قليل .

فالقسمْ الأول : يجب فيه حذف الخبر ، والقسم الثاني : إن لم يدل دليل على الخبر أظهر .

وإن دل عليه دليل : فأنت [1] بالخيار .

هذه طريقة المصنف فى هذا .

والجمهور : يلتزمون حذف خبر المبتدأ ، الواقع بعد « لَوْلاَ » الامتناعية مطلقاً .

فقول المصنف : وبَعْدَ لَوْلاَ غَالبًا » يعنى : وبعد المبتدأ ، الواقع بعد لولا غالبا ، أشار به إلى القسم الغالب فى « لَوْلاَ » ـ كما بيناه [2] .

وقوله : « حتم » أى : واجب .

فتقدير كلامه :

وحذف الخبر ، الواقع بعد لولا حتم فى القسم الغالب منها ، وترك القسم الآخر ، وهو غير الغالب ، مسكوتا عنه .

والمأخوذ من كلامه : جواز إظهار الخبر فى غير القسم الغالب ، حيث

---

(١) فى (جـ) : « وأنت » .

(٢) أفاد الشارح الأندلسى من ابن الناظم ، ورفرفت روح ابن الناظم على عرض الشارح الأندلسى ، وقد استوفى ابن الناظم التمثيل ، والاستشهاد .

انظر ص ١٢١ ، ١٢٢ من شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

خصص الوجوب بالقسم الغالب .

وهو مذهبه المنصوص { عليه } في كتبه [1] ، كقوله (ﷺ) مخاطبا عائشة (رضى الله عنها) : « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيث عَهْدهُم بِكُفْرٍ » [2] : فأظهر الخبر ، وهو قوله (ﷺ) : « حديث عهدهم » .

فالمصنف يري : أن الإظهار ـ هاهنا ـ جائز مقيس ؛ إذ هو عنده من قسم لولا ، الذى ليس بغالب ؛ لأن امتناع الجواب مرتب على نسبة [3] حدثان الكفر إلى القوم ، لا لنفس القوم .

ثم قال :

.... وفى نَصِّ يمينٍ ذَا اسْتَقَرّ

أشار « بذَا » إلى تحتم حـذف الخبر ، وقال : « فى نصٍّ يمين » ليـتحرز مما ليس بيمين بالنص [4] ، كقـولهم : « عَهْدُ الله لأكْرِمَنَّكَ » التقـدير : علي عهد الله :

فحذف الخبر ـ هاهنا ـ جائز ؛ لا واجب ، وإنما يجب فيما هو يمين نصا ، كقولك : « لَعمر الله لأفْعَلَنَّ » تقديره : لعمر الله قَسَمِى .

فلا يجوز إظهار الخبر ـ هاهنا ـ .

فلذلك عين المصنف نص اليمين ، تحرزا مما ليس بيـمين بالنص ، ـ كما مثلنا قبل ـ .

ومعنى قوله : « اسْتَقَرّ » : ثبت ، والضمير فيه يعود على « ذَا » .

---

(١) وافق ابن مالك فى ذلك : الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، انظر ١/ ٢٨٩ المرادى .
(٢) انظر ما قاله المرادى ١/ ٢٩ ، وانظر الصبان ١/ ١٦ .
(٣) سقط من (ب) لفظ ـــــ » . (٤) سقط من (جـ) لفظ : « بالنص » .

فتقدير كلامه : وفى نص يمين استقر هذا الحكم .

قوله :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   كَمِثْلِ : « كُلُّ صَانِعٍ ، وَمَا صَنَعْ »

هذا البيت ذكر فيه - أيضا - [1] موضعا من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها وهو : إذا كان الخبر واقعا بعد واو يفهم منها معنى « مع » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وبعْدَ وَاوٍ عيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ   ....

يعني : وبعد واو ، عينت مفهوم « مع » يجب حذف الخبر .

ومثله بقوله : « كلُّ صَانِعٍ ، وَمَا صَنَعْ » تقديره : كل صانع ، وما صنع مقرونان .

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ؛ لأن الواو التى بمعني مع تعطيه ، فهى كالنائب عنه ، فلا يجوز الجمع بين النائب ، والمنوب عنه ، وكذلك قولهم : « كُلُّ رَجُلٍ ، وَضَيْعَتُهُ » .

فلو كانت الواو تفهم الجمع ، ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم فى وجوب الحذف كقولك : « زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو قَائِمَانِ » : فلا يجوز حذف الخبر : إذ لا دليل عليه .

فلهذا : شرط المصنف - فى الواو - مفهوم مع .

ويشهد لإظهار الخبر بعد الواو ، التى لا تفهم معنى «مع» قول الشاعر [2] :

٤٥ - تمنَّوْا لى الْمَوْتَ الَّذِى يَشْعَبُ الْفَتَى   وَكُلُّ امْـرِئٍ ، وَالْمَـوْتُ يلْتَقِيَـانِ

---

(١) فى (أ) : « ..... ذكر - أيضا - فيه » .

٤٥ - (٢) : الشاعر : هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

« **فيلتقيان** » : فى موضع الخبر ، فأظهر مع وجود الواو ؛ لأنها لا تفهم [1] معنى « مع » .

وإنما المراد : أن كل فتى يجتمع هو ، والموت .

قوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَـرَا   عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضاً ـ موضعا من المواضع ، التى يجب فيها حذف الخبر ، وهو : قبل حال لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ ، الذى

= وهو من شواهد العينى ١/ ٥٤٣ ، والتصريح ١/ ١٨٠ ، والأشمونى ١/ ٢١٧ ، والشارح الأندلسى . وفى معجم الشواهد العربية ١ / ٣٩٨ أن البيت ليس فى ديوان الفرزدق .

اللغة :

يشعب : « الشعب ـ كالمنع ـ : الجمع ، والتفريق ، والإصلاح ، والإفساد ، والصدع والتفرق . . » قاموس (الشعب) والمراد : يفرق : ويفنى . . .

يلتقيان : من اللقاء . . والمراد : أن الموت نهاية كل حى .

والمعني :

تمنى أعدائى لى الموت ، الذى يفرق الفتى ، ويفنيه ، ويمزق أعضاءه ، مع أن الموت غاية كل حى . . .

الإعراب :

« تمنوا » فعل ماض ، وفاعله « لى » متعلق بقوله : « تمنَّوا ، الموت » مفعول به « الذى » اسم موصول ، نعت للموت « يشعب » فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة: صلة الموصول ، لا محل لها من الاعراب « الفتى » مفعول به لقوله : « يشعب » « وكل »: الواو : استئنافية ، وكل: مبتدأ ، « امرئ» مضاف إلى كل « والموت » الواو : حرف عطف « الموت » عطف على المبتدأ ، وهو كل امرئ « يلتقيان » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « وكل امرئ ، والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر ، وهو جملة : يلتقيان ؛ لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله : « والموت » ليست نصا فى المعية ، والمصاحبة ، والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا ، لا محيد عنه .

(١) فى (أ) : « لا يفهم » .

حذف خبره . وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

يعني : عن المبتدأ ، الذى خبره قد حذف .

وقيد وجوب حـذف الخبر بكون الحال لا يصلح خبرا عن المـبتدأ ، فنبه بذلك على أنه إذا جاز أن يكون الحال خبرا عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر .

ومن ذلك قراءة على (رضى الله عنه) : « ونحن عـصبةً »(1) فنصب عصـبة على الحال ، وحذف الخـبر ، تقديره : ونحن نكون عصـبة ، أو نُرى عصبة ، من رؤية العين .

وهذا الحذف جائز : فلو شئت أظهرت الخبر .

وحكي الأخفش : « زَيْدٌ قائما » - بنصب قائم - على الحال ، والخبر محذوف جوازا .

وكذلك خرجت « فإذَا زَيْدٌ جَالسا » - بنصب « جالس » - .

قوله :

كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئًا ، وأَتَمّ تَبيينِىَ الحقَّ ، مَنُوطًا بالْحِكَمْ

لما ذكر المصنف وجـوب حذف الخبر قـبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا ، مثل فى هذا البيت بمثالين :

الأول : قوله : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِيئًا » :

« فضربى » مبتدأ ، و « العبد » مفـعول بالمبـتدأ ؛ لأنه مـصـدر ،

---

(1) من الآية ٨ من سورة يوسف ، وقد سجل الزمـخشرى هذه القـراءة ، وخرجهـا بما يشبـه تخريج الشارح الأندلسى ، انظر ٢/ ٤٤٦ .

و « مسيئًا » منصوب على الحال من الضمير فى كان المحذوفة فى الخبر .

وتقدير الكلام : ضربى العبد إذا كان مسيئًا .

فهذه الجملة المحذوفة هى الخبر ، وكان المحذوفة تامة ، و « مسيئًا » حال من فاعلها ، وهو ضمير عائد على العبد ، وسدت هذه الحال مسد الخبر ، المحذوف وحذفه وجوب ؛ لأن الحال لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ .

وإنما جعلنا كان المحذوفة تامة ، و « مسيئًا » حال ، ولم نجعلها ناقصة ، و « مسيئًا » خبرها ؛ لأن هذه الحال لم تسمع من العرب معرفة فى مثل هذا المكان ، فدل ذلك على أنها عندهم حال ؛ لأن التنكير لا يلتزم إلا فى الحال .

ولو كانت خبراً لجاءت معرفة فى بعض الأحيان .

وأيضاً : فإنه قد جاءت جملة ، وأدخلوا عليها الواو ، التى للحال ، ولو كانت خبرا لما فعلوا فيها ذلك : إذ لا يفصل بين الخبر ، وبين ذى الخبر بالواو .

ومن ذلك قوله (ﷺ)[1] : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ ، وَهُوَ سَاجِدٌ » .

التقدير : « أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ، وهو ساجد » .

ومنع الفراء أن تكون هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ، وأنشد على ذلك قول الشاعر [2] .

(١) فى (جـ) : « عليه الصلاة والسلام » .

٤٦ ـ (٢) الشاعر : هو الراجز رؤبة بن العجاج ، والبيت من الرجز .

٤٦ ـ وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أَبَاكَا   يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

التقدير : ورأى عينى الفتى أباك ، إذا كنت تعطى الجزيل .

فوضع الحال السادة مسد خبر المبتدأ ، الذى هو « رَأْيُ » فعلا مضارعا وهو « يعطى » .

= ومن استشهد بالشاهد سيبويه ١/٩٨ ، والعينى ١/٥٧٢ والسيوطى فى الهمع ١/ ١٠٧ ، ٢/ ٩٣ وصاحب الدرر ١/ ٧٧ ، ٢/ ١٢٤ ، والأشمونى ١/ ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى وما فى الكتاب : « ورأى عينى الفتى أخاكا » بدل « أباكا » .

اللغة :

راى : من رؤية العين ، أى : رأى البصرية .

الفتى : « الفتى : الشاب ، والسخى الكريم » . قاموس (الفتاء) .

الجزيل : « الجزل . . . . والكثير من الشىء كالجزيل » قاموس (الجزل) .

والمعني :

يقول الراجز : انه رأى بعينى رأسه أبا الممدوح ، أو أخاه يفيض فى العطاء ، ويعطى الكثير العظيم ، وعلى الممدوح ان يحذو من ذلك القدوة ويسير على هذا الخط العظيم ، ويكون معطاء . . . ، فالولد سر أبيه . . .

الإعراب :

« ورأى » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عينى » مضاف إلى « رأى » ورأى عينى من إضافة المصدر لفاعله ، والأصل فى « عينى » عينين لى : فحدث حذف ، وإيصال ، وحذفت النون للإضافة ، وياء المتكلم إلى عينى . . « الفتى » مفعول به « أباكا » بدل من الفتى بدل من كل ، أو عطف بيان ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة النصب الألف ، والكاف : مضاف إليه « يعطى الجزيل » فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا ، والجزيل : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة « يعطى الجزيل » حال . وقد سدت مسد خبر المبتدأ ، وهو « رأى » ، « فعليك » الفاء : فاء الفصيحة ، واسم فعل أمر بمعنى الزم ، وفاعله مستتر وجوبا ، والكاف حرف خطاب . « ذاكا » مفعول به . . . .

الاستشهاد بالبيت :

على أن الحال قد سدت مسد الخبر ، وقد وقعت الحال فعلا مضارعا ، وهو يعطى . . .

ويقول الأعلم الشنتمرى : « ويعطى »: فى موضع الحال ، النائبة مناب الخبر انظر شرح شواهد سيبويه للأعلم بأسفل كتاب سيبويه ١/ ٩٨ .

و « عينى الفتى » تثنية ، حذف نونها للإضافة .

وأما المثال الثانى: مما مثل به المصنف هذه الحال فهو قوله :

..... أَتَمّ تبيينى الحقَّ ، مَنُوطًا بالحِكَمْ

« فأتم » مبتدأ ،وهو أفعل تفضيل من التمام ، وهو مضاف إلى تبيينى ، و « الحقَّ » مفعول تبيينى ؛ لأنه مصدر ، و « منُوطًا » حال سد مسد الخبر .

فالتقدير :

أتم تبيينى الحق إذا كان منوطا بالحكم ، يعنى : إذا كان البيان منوطا بالحكم .

قوله :

وَأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ ، أَوْ بأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ : « كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا »

هذا البيت ذكر فيه المصنف : أن المبتدأ قد يخبر عنه بخبرين ، أو بأكثر فقوله : « وَأَخْبَرُوا باثْنَين » يعنى : بخبرين ، أو بأكثر ، يعنى : بأكثر من اثنين ، وقوله : « عَنْ وَاحِدٍ » يعنى عن مبتدأ واحد ثم مثل ذلك بقوله : « هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا » .

« فهم » مبتدأ ، و « سَرَاةٌ » خبره ، ومعناه : هم سادة .

و « شُعَرَا » خبر ثان ، وقصره المصنف للضرورة .

هذا مثال الخبرين .

ومثال أكثر من اثنين قولك : « زيدٌ كَاتبٌ ، شَاعِر ، رَامٍ ، شُجَاعٌ » : فمهما كثرت صفاته جاز لك أن تخبر بجميعها بالغة ما بلغت .

كان وأخواتها

هذا الفصل وضعه المصنف لكان ، وأخواتها ، وجاء به بعد الكلام على المبتدأ ، وخبره ؛ لأنها داخلة على المبتدأ ، والخبر .

واعلم أن كان ، وأخواتها : كان حقها ألا تدخل على الجمل ؛ لأنها أفعال ، والأفعال إنما تنسب معانيها إلى المفردات ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ » والدخول على الجمل إنما هو للحروف ، كقولك : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ؟ وَ « إِنَّ عمراً منطلقٌ » ولكن العرب اتسعت فى « كان ، وأخواتها » وأدخلتها على الجمل ؛ ليفيد اقتران مضمون الجملة مادلت عليه كان من الزمان .

قوله :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا ، وَالْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ « كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ »

بين المصنف فى هذا البيت : أن كان ترفع المبتدأ ، على أنه اسم لها ، وتنصب الخبر ، على أنه خبر لها والى هذا أشار بقوله :

تَرْفَعُ كَانَ المبتدا اسْمًا ....

« فَكَان » فاعل « بتَرفَع » ؛ لأنه قد صَيَّرهَا فى تأويل الاسم ، و « المبتدأ » مفعول بترفع ،وسهل همزته للضرورة ، فصارت ألفاً، ثم سقطت لالتقاء الساكنين ، وهما : الألف المسهلة عن الهمزة ، وسين اسم و « اسْم » منصوب على الحال .

فالتقدير : ترفع كان المبتدأ فى حال كونه اسما لها [1] .

ويحتمل أن يكون « اسمًا » ـ هاهنا ـ تميزا ،مفسّراً ، لأى نوع من المرفوعات يصير المبتدأ إذا رفعته « كان » .

(١) سقط من (ب) لفظ « لها »

ونبه بقوله : « تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا » على أنه لا يبقى على رفعه الأول ، كما ادعى بعضهم .

وإلى نصبها خبر المبتدأ أشار بقوله : « وَالْخبر تَنْصِبُه » ثم مثلها بقوله : « كَانَ سَيِّدًا عُمَر » : « فكان » فعل ماض ، « وسيدًا » خبر لكان ، مقدم ، و « عُمَر » اسمها .

والأصل: أن يتقدم اسمها ، ويتأخر خبرها ، ويجوز أن يتأخر الخبر .

كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأن اسمها مشبه بالفاعل ، وخبرها مشبه بالمفعول .

ومراده بعمر هنا: عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فأخبر عنه : بأنه كان سيدا ، ولقد صدق .[1]

قوله :

كَكَانَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَا أَمْسَى ، وَصَارَ لَيْسَ ، زَالَ ، بَرِحَا
فَتِئَ ، وَانْفَكَّ : وهَـذِى الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْى ، أَوْ لِنَفْـى مُتْبَـعَهْ

هذان البيتان عدد فيهما المصنف أخوات كان : فعدد فى البيتين أحد عشر فعلا ، من أخوات كان ، وذكر الثانى عشر فى البيت الذى بعدهما ، وهو « دَام » .

وحكم على هذه الأفعال بأنها « كَكَانَ » : فى رفع المبتدأ اسما لها ، ونصب خبره خبر لها ، وإلى هذا أشار بقوله : « كَكَانَ ، ظَلَّ .. إلى آخر ما عدده من الأفعال .

وأنا أذكر لك معانى هذه الأفعال ، فى أصل وضعها .

(١) فى (ب) : « أنه كان سيدا » .

فمعنى « كَانَ » ـ فى أصل الوضع ـ : وُجِد ، أو حدث ، ومعنى « ظلّ » : أقام بالنهــار ، ومعنى « بَاتَ » : أقام بالـليل ، ومعنى « أَضْحَى » : دخل فى الضُّحَا ، ومـعنى « أصْبَحَ » : دخل فى الصــبـاح ، ومـعنى « أَمْسَى » : دخل فى المساء ، ومعنى « صَارَ » : تجدد [1] ، ومعنى « لَيْسَ » نفى الحال .

فـإذا قلت : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائمًا » : فقــد نفيت عنه القــيام فى الحــال ، وليس ينتفى غير الحال إلا بقرينة تدل عليه ، كقول الشاعر : [2]

٤٧ ـ وَمَا مِثْلُه فِيهِمْ ، وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ   وَلَيْسَ يَكُونَ الدَّهْــرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ

---

(١) فى (جـ) : « أى تجدد » .

٤٧ ـ (٢) : **الشاعر** : هو حسـان بن ثابت (رضى الله عنه) يمدح الزبير بن الـعوام(رضى الله عنه) والبـيت من الطويل ، وهو من شـواهد العينـى ٢/ ٢ ، والهمع ١/ ٨ ، والدرر ١/ ٤ ، والشـارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ٣٤ .

اللغة :

مثله : شبهه .   **يذبل** : جبل .

والمعنى :

لم يوجد مثل الممدوح الآن ، ولا وجد قـبله ، ولن يوجد بعده ما دام جبل يذبل فى مكانه ، أى : أبدا .

الإعراب :

« وما » الواو : على حسب ما قبلها « ما » النافيـة المشـبهة بليس « مثله » اسم ما ، ومضاف إليه « فيهم » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر « ما » الشبيهة بليس ، و « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : نافية « كان » فعل ماض تام ، يكتفى بالمرفوع ، بمعنى وجد ، والفاعل مستتر أى مثله « قبله » ظرف زمان ، ومضاف إليه ، « وليس » الواو : عاطفة ، ليس : النافية من أخوات « كان » واسمها ضمـير الحال ، والشـأن ، أى : ليس الحال ، والشأن ، وخـبر ليس جملة « يكون » التـامة : من الفعل ، وفاعله المستتر ، أى : وليس الشأن يوجد مثله فى « الدهر » ظرف زمان ، « ما دام يذبل » ما : المصدرية الظرفية ، دام فعل ماض تام ، « يذبل » فاعل ، والتقدير : مدة دوام يذبل .

والشاهد في البيت :

أن « ليس » قد نفت المستقـبل ، لوجود قرينة فقد انتفى الماضى ، والحـال ولم يبق إلا المستقبل ، فقد انتفى بليس .

انظر شرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، والعينى ٢/ ٢ ، وما بعدها . . . .

فنفت « لَيْسَ » ـ هنا ـ معنى المستقبل للقرينة الدالة عليه ؛ لأنه قد نفى الحال ، والماضى ، فلم يبق إلا المستقبل ،و « يَذْبُلُ » ـ بالذال المعجمة [1] : جبل معروف .

ومعنى « زَالَ » : انفصل ، وكذلك : « بَرِحَ » ، وكذلك « فَتِئَ » وكذلك « انْفَكَّ » .

فهذه الأربعة معناها واحد ،

ومعنى « دَامَ » بقى ، واستَمرَّ .

ثم إن العرب جعلت هذه الأفعال بالنسبة إلى معانيها كالحروف ، الموضوعة لمعنى ، فأدخلوها على الجمل كالحروف ، وعلقوا معانيها بمضمون الجمل ، الواقعة بعدها ، وأعملوها العمل المذكور .

فإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » : تعلق معنى « كَانَ » بنسبة القيام إلى زَيْد : إما على أن القيام وجد ، واستمر ، ولم ينقطع ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [2] : فهو تعالى : لم يزل غفورا ، رحيما ، ولا يزال ، وإما على أنه وجد ، ثم انقطع ، كقولك : « كَانَ هَذَا الفَقِيرُ غَنِيًّا » وإما على أنه تجدد بعد أن لم يكن ، فتكون بمعنى « صار » كقول الشاعر [3] :

٤٨ ـ .... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

(١) فى (جـ) : « بذال معجمة » . (٢) من الآية ٩٦ من سورة النساء .

٤٨ ـ (٣) **الشاعر :** هو ابن أحمر ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد ابن يعيش ٧ / ١٠٢ ،والخزانة ٤/ ١٣١ ،والأشمونى ١/ ٢٣٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قطا : « القطا : جمع قطاة .ويجمع أيضاً ـ على قطوات » المختار (ق ط ا) وهو نوع من فصائل الحمام ، واليمام . . . ويضرب المثل بالقطا في الاهتداء .

الحزن : « والحزن : ما غلظ من الأرض ، كالحزنة ، وأحزن : صار فيها » قاموس (الحزن) . =

أى : صارت فراخا بيوضها .

وإنما عرضت هذه المعانى فى « كَانَ » ؛ لأنا قد قررنا أن معناها الوجود ، أو الحدوث ، والوجود قد يكون غير مسبوق بعدم ، ولا منته إلى عدم ، فيتصور المعنى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ (1) .

وقد يكون الوجود منقطعا ، بعد أن حصل ، فيتصور المعنى الثانى ، وهو : « كانَ هَذَا الفقيرُ غَنِيًّا » .

وإن جاءت بمعناها الآخر ، وهو الحدوث كانت بمعنى صار ، وهو المعنى الثالث ، الممثل بقوله : « قَطَا الْحَزْنِ » .

وأما غيرها من هذه الأفعال فمعناها على طريقة واحدة فى تعلقه بمضمون الجملة .

ثم لما انتهى المصنف إلى « انْفَكَّ » من هذه الأفعال قال :

..... وَهَذِى الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

أشار إلى « زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتِئَ ، وانْفَكَّ » وذكر أنها لا تأتى إلا متبعة

= **والمعنى :**

البيت بتمامه :

بتيهاء قفر ، والمطى كأنها ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

يذكر الشاعر سرعة السير ، الذى كانت المطى فيه تسير فى سرعة تشبه سرعة القطا ، الطائر بأرض صلبة ، لا حياة فيها ، مع الحرص على الفراخ عقب خروجه من بيضه .

الإعراب :

« قطا الحزن » خبر « كأن » ، ومضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كانت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « فراخًا » خبر كان « بيوضها » اسم كان ، ومضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

استعمال « كان » بمعنى « صار » .

(1) من الآية ٩٦ من سورة النساء .

لنفى ، أو شبه نفى ، أى : لا تقع إلا بعد النفى ، أو شبهه .

فمثال النفي : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمـاً » و « لاَ يَزَالُ زَيْدٌ قَائمًا » و « لَيس يَزَالُ زَيدٌ قائمًا » .

وكذلك فى الثلاثة الْبواقى .

وقد يكون حرف النفى محذوفا ، ومعناه مراد ، كقوله تعالى : ﴿ **تَاللَّه تفتأُ تذْكر يوسف** ﴾ (١) . أى لا تفتأ .

وأراد بشبه النفى : النهى ، كقولك : « لا تَزَلْ مُوَاظبًا لِلْخَيْرِ » .

قوله :

وَمِثْلُ « كَانَ دَامَ » مَسْبُوقًا « بِمَا » كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

ذكر فى هذا البيت حكم « دَامَ » ، فذكر أنها مثل « كَانَ » يعنى : فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ، وشرط فى إعمالها مثل كان : أن يجيء لفظها مسبوقا « بِمَا » يريد : « مَا » المصدرية ، المقصود بها معنى ظرف الزمان ، ومثل ذلك بقوله :

.... **أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا**

« فَأَعْطِ » فعل أمر ، و « مَا » مصدرية ، بمعنى ظرف الزمان ، و « دَامَ » فعل ماض ، وتاء الضمير : اسمها ، و « مُصِيبًا » خبرها ، و « دِرْهَما » مفعول « بمُصِيبًا » لأنه اسم فاعل .

---

(١) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

وفى حاشية الجمل « . . وإنما قدر الشارح أداة النفى ، لأن القسم المثبت ، لا يجاب إلا بفعل مؤكد بالنون ، أو اللام ، أو بهما ، فلما رأينا الجواب - هنا - خاليا منهما علمنا أن القسم على النفى : أى أن جوابه منفى ، لا مثبت » ٢/ ٤٧٦ حاشية الجمل . . . .

فحصل فى « دَامَ » ـ هاهنا ـ : شـرط إعمالها ، وهو : سبـقها « بمَا » المصدرية ، الواقعة موقع ظرف الزمان .

فالتقدير : أعْط مدة [1] دوام إصابتك درهما .

فلو كانت « مَا » مصدرية ، لا يراد بها الزمان ، كقولك : « عَلِمْتُ بمَا دُمْتَ مُصَاحِبًا لزَيْد » أى : بدوام صحـبتك لزيد ، رفعـت الفاعل ، ولم يكن لها اسم ، ولا خبر ؛ لأنها ـ هاهنا ـ لا يراد بها معنى ظرف الزمان .

وكذلك لو جـاءت « دَامَ » غير مسـبوقة « بمَا » رفعت الفـاعل فقط ، كـقولك : « دَامَ زَيْدٌ عِنْدَنَا » ولا يجـوز أن تقع « مـا دام » فى أول الكلام ؛ لأنهـا مع « مَا » بمعنى المصدر ، فـلابد قبلهـا من شىء يعمل فى المـصدر ، بخلاف غيرها من هذه الأفعال ، فإنها تأتى فى أول الكلام .

فقد تقرر أن هذه الأفعال فى العمل على قسمين :

قسم يعمل بشرط ، وهو خمسة أفعال : أربعـة منها : شرطها تقدم النفى ، أو شبـهه ، وهى « مَا زَال ، وَمَا بـرِحَ ، وما فَتِئَ ، ومـا انْفَكَّ » والفعل الخامس « مَا دَامَ » : وشرطه تقدم « مَا » المصدرية ، الظرفية .

والقسم الثانى : ما عدا هذه الخمسة ، فعمله بغير شرط .

قوله :

وَغَيْرُ مَـــاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِـــلاَ ... إنْ كَان غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

هذا البيت نبه فيه المصنف : على أن هذه الأفعال ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، هى ، وما تصرف منها ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « لمدة » .

وغيرُ ماضٍ مثلهُ قَد عَملاَ ....

يعنى : بغير الماضى : المضارع ، والأمر ، والمصدر ، وجميع ما يتصرف من الماضى ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول .

« فيكُونُ » يعمل مثل « كَانَ » وكذلك « كُنْ ، وكَائِن » وجميع ما يتصرف من [1] « كَانَ » وكذلك الحكم فى البواقى .

والضمير فى قوله : « مِثْلُهُ » يعود على « مَاضٍ » .

فتقدير الكلام : وغير الماضى من هذه الأفعال عمل مثل الماضى منها.

ثم قال :

.... إنْ كَانَ غَيْرُ الْماضِ منْهُ اسْتُعْمِلاَ

يعنى : إن كان غير الماضى من هذه الأفعال مستعملا عند العرب .

تحرز بذلك من « لَيْسَ » فإنها لا يوجد منها غير الماضى [2] .

وأما غيرها من هذه الأفعال فهو متصرف .

واختلفوا فى المصدر من « كَانَ » الناقصة .

والظاهر من قول سيوبيه : أنه وارد ، وعامل عملها [3] .

وحذف المصنف ياء « الماضى » فى عجز هذا البيت ، وهو جائز ، لا ضرورة [4] .

---

(١) سقطت من (جـ) العبارة : « وكذلك » « كن . . . إلى ما يتصرف من » .

(٢) « وأما « ليس » فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضعت موضعا واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر » . كتاب سيبويه ١ / ٢١ .

(٣) انظر ١ / ٢١ كتاب سيبويه .

(٤) فى (جـ) : « للضرورة » .

والوزن لا يستقيم إلا بذلك .

قوله :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرْ أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

ذكر المصنف فى صدر هذا البيت أن جميع الأفعال يجوز توسط الخبر بينها ، وبين الاسم .

فتقدير كلامه : وأجز فى جميع هذه الأفعال توسط الخبر ، كقولك : « كَانَ قَائمًا زَيْدٌ » ، و « مَازَالَ مُحْسِنًا بَكْرٌ » .

لا خلاف فى ذلك إلا فى قولهم : « مَا دَام » .

فالمشهور : جواز توسط الخبر بينها ، وبين اسمها (١) .

وقد نقل ابن مُعْطٍ (٢) : أنه لا يجوز توسط خبر ما دام .

وهذا القول قد ذكره ابن خروف فى شرح سيبويه .

ثم ذكر المصنف فى عجز البيت : أن خبر « ما دام » لا يجوز سبقه عليها : فلا تقول : « أكرمَك قائمًا ما دام زَيْدٌ » : على أن « قَائِمًا » خبر « مَا دَامَ » وقد أشار المصنف بقوله : « وكلٌّ » إلى عدم الخلاف فى ذلك .

فمراده : وكل النحويين حظر سبق خبر ما دام عليها .

---

(١) وشاهد ذلك قوله الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادّكار الموت ، والهرم

فتقدم خبر « دام » وهو قوله : « منغصة » على اسمها ، وهو قوله : « لذاته » .

(٢) تقدم التعريف به .

وقد تقدم الشاهد على جواز تقدم خبر « ما دام » على اسمها ، ومن ذلك يقول ابن عقيل : بعد عرض رأى ابن معط : « والصواب جوازه » وذكر الشاهد المتقدم انظر ١/ ٢٧٤ .

ويقول المرادى عن رأى ابن معط : « ونسب إلى الوهم ، إذ لم يقل به غيره » ١ / ٢٩٩ .

ومعنى « حظر » : منع .

« فكلٌّ » : مبتدأ ، و « حظر » : جملة من فعل ، وفاعل .

و« سبق » : مفعول مُقدم « بحظر » والهاء فى « سبقه » عائد إلى الخبر و « دَامَ » مفعول « بسبقـه » ؛ لأنه مصدر ، وصح أن يكون « دَامَ » مفعولا ، لأنه أوقعها فى تأويل الاسم : أراد سبقه هذه الكلمة .

قوله :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ « مَا » النَّافِيَهْ فَجِئْ بِهَا مَتْلُـوَّةً ، لاَ تَالِيَـهْ

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن الخبر لا يسبق « ما » النافية » ؛ لأن « ما » النافية لها صدر الكلام ، بخلاف غيرها من أدوات النفى .

فكل فعل من هذه الأفعال نفى « بِمَا » فلا يجـوز تقدم خبره على « ما » فلا يجوز أن تقول : « قَائمًا مَا زَالَ زَيْدٌ »ولا « ضَاحِكًا ما فتئَ عمرو » (١) .

فلو نفيت العامل بغير « مَا » جاز تقدم الخبر ، فتقول : « قَائمًا لاَ يَزَالُ زَيْدٌ » وأما توسط الخبـر بين « مَا » النافية ، والفعل فـجائز تقول : « مَا قَائمًا زَالَ زَيْدٌ » .

فقول المصنف :

كذَاكَ سَبْقُ خبرٍ « مَا » النَّافِيَه ....

أشار بذلك إلى « مَا » فى البيت المتـقدم : من أن كل النحويين حظر ، أى : منع سبـق خبر « مَا دَامَ » فنبـه المصنف على أنه كذلك الحكـم فى سبق خبر « ما » النافية (٢) .

---

(١) فى (جـ) : « ضاحكا فتئ عمرو » .

(٢) وسر المنع : أن « ما » موصول حرفى ، ولا يفصل بينه ، وبين صلته انظر المرادى ١/ ٣٠٠ .

« فَمَا » هنا مفعول « بسَبْق » لأنه مصدر ، و « خَبَرٍ » مضاف إليه ، وهو فاعل ، أضيف إليه المصدر .

فالتقدير : كذلك حظروا أن يسبق خبر « مَا » النافية [1] .

ويتعين ـ هنا ـ تنوين خبر ؛ لأنه لا يستقيم الوزن إلاّ به .

ولو أضفته إلى « مَا » لصح المعنى ، لكنه يختل الوزن ، وقال : « مَا » النافية ، ولم يقل الفعل المنفى « بمَا » لينبه على ما قدمناه : من أن سبق الخبر على « مَا » هو الممنوع ، لا على الفعل الذى بعدها ، ثم قال :

.... فجِئْ بها متلوةً ، لا تَالِيَةْ

يريد : وإذا علمت أنه لا يجوز سبق خبر « مَا » النافية فجئ بها متلوة أى : متبوعة ، لا تالية ، أى لا تابعة .

والقصد : جئ بها مقدمة الخبر ، لا مؤخرة .

وعجز هذا البيت معلوم من صدره ، فلم تكن إليه حاجة .

قوله :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبرٍ « لَيْسَ » اصْطُفِى وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن « لَيْس » : اصطفى منع سبق خبرها عليها .

---

(١) بنى الخلاف على خلاف آخر ، هو :
هل تستوجب « ما » النافية أن تكون مصدرة فى الكلام ؟ :
قال البصريون : إنها لا تستوجب ذلك ، وقد أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى عليها مطلقا ، ووافقهم ابن كيسان على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ ، التى يشترط فيها النفى ، لأن نفى النفى إيجاب ، فكأنه لم يكن ، بخلاف ما لا يشترط فيه ذلك .

فقوله : « وَمَنْع » مبتدأ ، و « سَبْقِ » مـضاف إليه ، وهو مصدر أضيف إلى فاعله ، وليس مفعول « يَسبَق » لأنه مصدره ، و « اصْطُفِى » فعل ماض ، مبنى للمـفعول ، وأصـله « اصطفىَ » - بتحريك اليـاء - ولكن المصنف سكن الياء للضرورة .

فالتقدير : ومنع أن يسبق خبر « لَيْسَ » اصطفى ، أى : اختير .

فالمختار عند المصنف : ألا يتقدم الخـبر على « لَيْسَ » ؛ لأنها لا تتصرف فى نفـسها فأولى [1] ألا تتـصرف فى غـيرها ، ومنهم من جـوزه ، واستدل بقولــه تـعالــى : ﴿ **أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [2] : لأن « يَوْمَ » متـعلق « بمصرُوفًا » الذى هو خبر « ليس » وتقـدم معمول الخبر يدل على جواز تقديم الخبر : إذ لو لم يجز تقديمه لما جاز تقديم معموله [3] .

ويتعين تـنوين « خَبرٍ » فى البـيت ، وإن صـح المعنى مع إضافته إلى « ليس » لكن يمنع من ذلك اختلال الوزن .

ثم ذكر فى عجـز البيت : أن التام من هذه الأفعـال : هو الذى يكتفى بمرفوع فقط ، فلا يحتاج إلى خبر .

فقوله : « ذُو » مـبتدأ ، و « مَا » موصولة ، وهى - مع صلتهـا - خبر المبتدأ ، و « يرفع » متعلق « بيكتفى » .

فتقدير كلامه : وذو تمام من هذه الأفعال هو الذى يكتفى بعمل رفع أو هو الذى يكتفى بذى رفع ، أى : بصاحب رفع ، فـلابد من حذف مضاف على كلا التقديرين .

---

(١) فى (جـ) : « فالأولى » .
(٢) من الآية ٨ من سورة هود .
(٣) وابن مـالك فى هذا المنع موافـق للكوفيـين ، والمبرد ، وابـن السراج ، والسـيرافى ، والزجـاج ، والفارسى انظر ١/ ١٠٣ ، ٣٠٢ المرادى .

قوله :

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، والنَّقْصُ فى فَتِئَ ، لَيْــسَ ، زَالَ : دَائِمًا قُفِى

أراد بقـوله : « ومَا سِوَاهُ نَاقِصٌ » وما سـوى الفعل الذى يكتـفى برفع ناقص ، يعنى بنقصه : احتياجه إلى الخبر .

ولهذا : سمـيت هذه الأفعـال نواقص ، لأنها خـالفت الأفعـال فى افتقارها إلى المنصوب ، إذ سائر الأفـعال إذا أخذت المرفوع ، الذى هو الفاعل اكتفت ، وإن جاء بعدها منصوب ، يعنى : المفعول كان فضلة .

ثم نبه على أن من هذه الأفعال ما يلتزم النقص ، فقال :

.... والنَّقْصُ فِى فتئَ ، لَيْسَ ، زَالَ ؛ دَائمًا قُفِى

فذكر أن هذه الأفعال الثلاثة دائما تجىء ناقصة .

ومعنى « قُفِى » : اتبع [1] ، وهو مبنى للمفعول ، والمفعول ضمير يعود على قوله : « والنَّقْصُ » .

قوله :

وَلاَ يَلِى الْعَامِلَ مَعْمُــولُ الْخَبَرْ إِلاَّ إِذَا ظَرْفًا أَتَى ، أَوْ حَرْفَ جَرّْ

نبه فى هذا البيت على أن معمول الخبر لا يلى الفعل العامل فى الخبر ، إلا إذا كان معمول الخبر ظرفا ، أو مجرورا .

« **فالعاملَ** » فى البيت مفـعول « بيَلِى » ، و « مَعْمُولُ » فاعـل به [2] ، و « ظرفًا » منصوب على الحال ، من الضمير فى « أَتَى » .

فتقدير كلامه : ولا يلى الفعل العـامل معمول خـبره ، إلا إذا أتى

---

(١) فى (جـ) : « تبع » (٢) سقط من (جـ) لفظ : « به » .

معمول الخبر ظرفا ، أو حرف جر .

ومثال ذلك أن تقـول : « كَانَ زَيْدٌ آكـلاً طَعَامَكَ » : « فطعَامَكَ » معمول « لآكل » الذى هو الخبر ، فلا يجوز أن تقـدم معمول الخبر ، فتجعله يلى العامل فى الخبر ، وهو « كَان » فيمنع أن تقول : « كَانَ طَعَامَك زَيد آكلاً » : فلو كان المعمول ظرفا ، أو مجرورا ، كقولك : « كَانَ زيدٌ آكلاً من طَعَامك » « أو آكلا عِنْدَكَ » جاز أن تقول : « كَانَ منْ طَعَامِكَ زيدٌ آكلاً » و « كَانَ عنَدكَ زيدٌ آكلاً » .

قوله :

وَمُضْمَرَ الشَّأنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

نبه المصنف فى هـذا البيت على [1] أنه أى فـعل من هذه الأفعـال وقع بعده ما يوهم المنع ، يعنى : المسألة المتقدمة فانو ضمير الشأن اسما انو إن وقع .

تقديره : ومضمر الشأن انو اسما للفعل ، إن وقع بعده موهم ما استبان أنه امتنع .

والموهم : عنى به ما قدمه : من جعل معمول الخبر يلى العامل ، كقول الشاعر [2] :

٤٩ ـ فأَصْبَحُوا ، والنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم   وَلَيْسَ كُـلَّ النَّوَى تُلْقِى الْمَسَاكِينُ

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « على » كما سقط من (أ) قوله « المسألة المتقدمة .. إلى ما قدمناه » .

٤٩ ـ (٢) : الشاعر : هو حميد الأرقط ، والبيت من البسيط .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤/ ١٠٠ ، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعينى ٢ / ٨٢ ، والأشمونى ١/ ٢٣٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

معرّسهم : « .. والموضع مُعْرَس ، ومُعَرَّس .. » قاموس (العروس) .

والمراد : مكان نزولهم . =

فهذا البيت : يوهم أن معمول الخبر ،وهو « كُلَّ » قد ولى العامل ، الذى هو لَيْسَ : فإذا نويت ضمير الشأن صار اسمها ،وفصلت بين العامل ، ومعمول الخبر ، فلا يكون يليه .

وشمل الموهم ـ أيضاً ـ ما قدمناه ، من رفع الاسمين بعد الفعل ، كقولك : « كَانَ زَيْدٌ قائم » ـ برفع « زَيْدٌ » و « قائِمٌ » .

فهاهنا : يتوهمَ السامع أنك قد رفعت خبر « كَانَ » وذلك ممتنع .

= **والمعنى :**

يصف حميد الأرقط أضيافا نزلوا به ، فقراهم تمرا . . أصبح هؤلاء الأضياف الذين نزلوا بساحتى ، والنوى يعلو مكان نزولهم ولشرههم ، وحاجتهم لم يلقوا إلا بعض النوى .

الإعراب :

« فأصبحوا » أصبح : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعله ، « والنوى » الواو : حالية ، ومبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره للتعذر « عالى » خبر المبتدأ « عالى » مضاف ، و « معرسهم » مضاف إليه ، والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب حال ، وصاحب الحال : الواو فى « أصبحوا » ، « وليس » ليس : فعل ماض ناقص و واسم « ليس » ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله : « تلقى » كل : مضاف « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم « المساكين » فاعل « تلقى » ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل نصب خبر « ليس » .

والشاهد فى البيت :

الإضمار فى « ليس » أى إضمار ضمير الحال ، والشأن ، وهو اسم « ليس » .

والجملة : تفسير للمضمر فى « ليس » ، وخبر عنه .

وانظر الأعلم ١/ ٣٥ الكتاب .

والشارح الأندلسى جاء برواية « تلقى المساكين » وعليها الاستشهاد بالبيت ، ولم يشر إلى غيرها وقد صرح ابن عقيل على أن الشاهد إنما يكون « إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق » ١ / ٢٨٧ ابن عقيل وقد استشهد بالبيت ابن الناظم ، وقال : « ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر » ص ١٣٩ شرح الألفية لابن الناظم ، وتحامل عليه العينى حيث قال : « وإنما اسم « ليس » ضمير الشأن عند البصريين ، والكوفيين جميعا » ٢ / ٨٥ شواهد العينى الكبرى .

فقد استبان لك شىء أوهم المنع : فانو ضمير الشأن كما ذكر المصنف .

فتقديره : « كَانَ هُوَ زَيْدٌ قَائمٌ » : تريد به الشأن ، أو الأمر ، فتجعله اسم « كان » ويكون « زَيْدٌ قَائمٌ » مبتدأ ، وخبرا ، فى موضع خبر « كان » فيستقيم الكلام ، ويزول موهم المنع .

فقوله : « مُوهِم » فاعل بقوله : « إنْ وَقَع » « مَا » موصولة ، وصلتها « اسْتَبَانَ » وفاعله ، وهو « أَنَّه » فيكون التقدير : وانو ضمير الشأن اسمًا ، إن وقع فى الكلام موهم ما استبان أنه امتنع .

قوله :

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَّحَ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا !

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن كان تزاد فى حشو الكلام ، ويعنى بالحشو : بين « مَا » التَّعَجبِيَّة ، وفعل التعجب ، وقد مثله المصنف بقوله :

.... « مَا » كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا !

فالأصل : ما أصحَّ علْمَ مَنْ تَقَدَّمَ !

وزاد « كَانَ » بين « مَا » و « أَصَحَ » الذى هو فعل التعجب ، « فكان » زائدة لا عمل لها ، ولا دلالة لها إلا على الزمان الماضى .

وكذلك ـ أيضاً ـ تزاد بين المبتدأ ، والخبر ، كقولك : « زَيْدٌ كَانَ قَائمٌ » ـ برفع قائم ـ .

« فكان » زائدة بين المبتدأ ، والخبر .

وكذلك تزاد بين الحرف الجار ، والمجرور ، كقول الشاعر [(١)] .

٥٠ ـ سَرَاةُ بَنِى أَبِى بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَـــوَّمَةِ الْعِرَابِ

أراد : على المسومة ، فزاد « كَان » بين حرف الجر ، والمجرور به .

ولا تزاد إلا بلفظ الماضى ، كـما فى مثـال المصنف ، وفيمـا ذكرناه من المثل .

هذا هو المشهور .

---

٥ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

والبيت من شواهد ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، ١٠٠ ، والخزانة ٤/ ٣٣ ، والعينى ٢ / ٤١ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والهـمع ١ / ١٢٠ ، والدرر ١/ ٨٩ ، والأشـــمونى ١ / ٢٤١ ، ويس ١ / ١٩١ والشارح الأندلسى .

اللغة :

سراة : « . . . سراة » وهو جمع عزيز أن يجمع فَعِيل على فَعَلة ، ولا يعرف غيره » المختار (س ر ا) ومفرد سراة : سرى : سخى فى مروءة .

المسومة : الخيل جعلت لها علامة ، وتركت فى مرعاها .

العراب : « . . . الخيل العراب : خلاف البراذين » مختار (ع ر ب) .

والمعنى :

للبيت أكـثر من رواية . وقـد تبع الشارح الأندلسى ابن الناظم فى روايتـه البيت ، والمعنى عليـها : يقول الشاعر : إن سادات بنى أبى بكر يركبون خيولا عـربية ، لها علامات تميزها عن غيرها . انظر ابن الناظم ص ١٤٠ ، والعينى ٢/ ٤١ ، ٤٢ .

الإعراب :

« سراة بنى » مبتدأ ، ومضاف إلـيه « بنى » مضاف ، و « أبى » مضـاف إليـه ، « أبى » مضـــاف ، و « بكر» مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، يعود إلى سراة ، والجملة : فى محل رفع خبر المبـتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومـة » مجرور بعلى ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « تسامَى » ، « العِراب » نعت للمسومة .

والشاهد في البيت :

قوله : « على كان المسومة » حيث زاد « كَانَ » بين الجار ، والمجرور ، بلفظ الماضى ، ودليل الزيادة : أن حذف « كَانَ » لا يخل بالمعنى .

وقد زيدت قليلا بلفظ المضارع فى قول الشاعر [(١)] .

٥١ ـ أَنْتَ تكونُ حَاذِقٌ نَبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ .

مراده [(٢)] : « أَنْتَ حَاذِق » : فوقعت « تكُونُ » بين المبتدأ والخبر ـ هاهنا ـ ولا تزاد غير « كَانَ » من أخواتها، إلا « أصبح ، وأمسى » فى شذوذ. جاء منه : « مَا أَصبَح أَبردَهَا ! » و « ما أَمْسَى أدفَأَهَا ! » .

---

٥١ ـ (١) لعل ابن جابر أراد الشاعرة أو الراجزة : فالبيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم ، أم عقيل بن أبى طالب ، تقول ذلك ، وهى ترقص ابنها عَقيلا ، والبيت من الرجز . (انظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٢ ، والعينى ٢ / ٣٩ ، ومعجم الشواهد العربية ٢ / ٥٢١ .

والبيت من شواهد العينى ٢ / ٣٩ ، والتصريح ١ / ١٩١ ، والهمع ١ / ١٢ ، والدرر ١/ ٨٩ ، والأشمونى ١ / ٢٤١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حاذق : « حذق الصبى القرآن ، والعمل : إذا مهر » مختار (ح ذ ق » .

وتريد : أنه يكون ماهرا .

نبيل : « النبل : الذكاء ، والنجابة . . » قاموس (النبل) أى : ذكى ، نجيب .

شمأل : « والشمال : الريح تهب من ناحية القطب ، فيها خمس لغات : « شَمْل » ـ بالتسكين ـ و « شَمَل ـ بفتحتين ، و « شمال » وشمأل » وشأمل » مقلوب منه . . . » المختار (ش م ل) .

بليل : رطبة ، ندية .

والمعنى :

ستكون فى مستقبل أيامك ، ماهرا ، ذكيا، نجيبا، تجود بالخير، إذا هبت ريح الشمال باردة ، رطبة، ندية.

الإعراب :

« أنت » مبتدأ » تكون » زائدة » حاذق » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لحاذق « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط » تهب شمأل » فعل الشرط ، فعل مضارع ، وفاعله ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « بليل » صفة لشمأل ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا تهبُّ شمأل بليل فأنت حاذق نبيل .

والشاهد فى البيت :

فى قولها : « « انت تكون حاذق » حيث زادت » تكون » بين المبتدأ ، وخبره ، والمشهور الزيادة بلفظ الماضى ، لأن الماضى شبيه بالحرف لبنائه . والحرف يقع زائدا فى المشهور .

(٢) لعله يريد : مرادها : إذ هى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب .

التقدير : ما أبردها ! ، وما أدفأها !

قوله :

وَيَحْذِفُونَهَا ، وَ يُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ « إِنْ ، ولَوْ » كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنهم يحذفون « كَان » ويبقون خبرها ، وأن ذلك بعد « لَوْ » ، و « إِنْ » كثير مشتهر ، يعنى : « لَوْ وإِنْ » : الشرطيتين ، فدل ذلك من قوله : على عدم اشتهار حذفها بعد غير « إِنْ ، وَلَوْ » وهو المنقول عن النحويين .

فأما حذفها بعد « لَوْ » فقولك : « أَعْطِ ، وَلَوْ دِرهَمًا تُحْمَدْ » التقدير : أعط ، ولو كان المعطى درهما .

٥٢ ـ ومنه قول الشاعر [1] :

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ، وَلَــوْ مَلِكًا   جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ ، وَالْجَبَلُ

٥٢ ـ (١) **الشاعر** : هو اللعين المنقرى ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الخزانة ١ / ١٢٤ عرضا ، والمغنى ٢٦٨ (٢٢٥) والعينى ٢ / ٥٠ ، والهمع ١/ ١٢١ ، والدرر ١ / ٩١ ، والأشمونى ١ / ٢٤٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الدهر : « الدهر : قد يعد فى الأسماء الحسنى ، والزمان الطويل ، والأمد الممدود ، وألف سنة . . « قاموس (الدهر) ويريد : القصاص ، وعواقب الأيام . . .

بغى : « البغى : التعدى ، وبغى عليه : استطال . . . وكل مجاوزة ، وإفراط على المقدار ، الذى هو حد الشيء ، فهو بغى « المختار (ب غ ى) .

والمعني :

إن الظالم لا يأمن الأخذ ، والعقاب ، ولو كان ملكا : ملأت جيوشه السهل ، والجبل ؛ لأن الله تعالى يمهل لحكمة، ولا يهمل قصاصا ، وعدلا .

الإعراب :

« لا » ناهية حرف لا محل له من الإعراب « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به « ليأمن » أو ظرف زمان والتقدير على المفعولية : لا يأمن الدهر ، وعلى الظرفية : لا يأمن فى الدهر ، والمعنى على كل =

التقدير : ولو كَانَ مَلِكًا : فحـذف « كَانَ » واسمها ، وأبقى خـبرها وأما حـذفها بعـد « إنْ » فكقولهم : « المرءُ مَجْزِيٌّ بعَمِلهِ : إنْ خـيراً فَخَيْرٌ ، وَإنْ شراً فشَرٌّ » .

يجوز نـصب « الْخَيْرَيْن » ورفعهـما ، ونصب الأول ، ورفع الـثانى ، وبالعكس ، وكذلك الإعراب فى « الشَّرَّيْن » : فتنصب الأول على حذف كان ، ونصب الثانى على حذفها ـ أيضاً ـ [1] .

أو علي تقدير : « يُجْزَى » ورفع الأول على حذف كان ، وخبرها ، والمذكور هو اسمـها ، فيكون التقدير : إن كان فى عـمله خَير ، ورفع الثانى على حذف مبتدأ ، فيكون التقدير : فجزاؤه خيرٌ .

وأما حذفها بعد غير « لَوْ ، و إن » الشرطتين فقليل جدا .

وقد جاء بعد « لَدُنْ » أنشد منه سيبويه [1] .

٥٣ ـ مِنْ لَدُ شَوْلاَ فَإلَى إتْلاَئِها

= على حذف مضاف ، أى : لا يأمن تقلبـات ، أو غدرات الدهر ، أو نحو ذلك « ذُو بَغْيٍ » فاعل ، مرفـوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء السـتة ، ومضـاف إليه ، « ولو » لو : الشـرطية ، بمعنى « إنْ » الشرطية « ملكًا » خبر « لكان » المحذوفة ، مع اسمها ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا ، « جُنُودُه » مبتدأ ، ومـضاف إليه « ضاق » فعل ماض ، مبنى على الفـتح ، لا محل له من الإعراب « عنها » متعلق بقوله « ضاق » ، « السهلُ » فاعل للفـعل « ضاق » مرفوع بالضمة الظاهرة « والجبلُ » عاطف ومعطوف على « السهل » والجملة : فى محل نصب صفة لقوله : « ملكًا » والجواب : محذوف دل عليه ما قبله ، وهو : « لا يأمن من الدهر » . . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « ولو ملكا » حيث حذف الشاعر « كان » مع اسمها ، بعد لو الشرطية ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا .

(١) فى (جـ) : « نصبا » .

٥٣ ـ (١) يجرى هذا القول عند العرب مجرى الأمثـال ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، ولم أجد فى المراجع التى بين يدى من نسبه لقائل معين . وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٣٤ ، وابن الشجرى=

وقد جاء بعد « أنْ » الموصولة ، المخففة ، ومنه قول الشاعر (١) :

٥٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

= ١ / ٢٢٢ وابن يعيش ١ / ١٠١ ، ٨/ ٣٥ ، والخزانة ٢ / ٨٤ ، والمغنى ٤٤٢ (٢٨٣) والعينى ٢ / ٥١ والتصريح ١ / ١٩٤ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والدرر ١/ ٩١، والأشمونى ١ / ١٩٤ ، والشارح الأندلسى ، وهو من الخمسين .

اللغة :

لدن : ظرف غير متمكن بمنزلة عِنْد ، وتدخل عليه « مِنْ » وحدها من حروف الجر ـ المختار (ل د ن) وانظر ٤ / ١٠١ شرح ابن يعيش في لغات « لدن » وتحذف النون تخفيفا ، وانظر الأعلم ١ / ١٣٤ بأسفل الكتاب .

شولا : مصدر شالت الناقة : رفعت ذنبها ، أو اسم جمع لشائلة على غير قياس ، والشائلة : الناقة التى خف لبنها ، وارتفع ضرعها .

إتلائها : مصدر : أتلت الناقة : إذا تبعها ولدها . . .

والمعنى :

من وقت أن خف لبن الناقة ، وارتفع ضرعها . . إلى أن تلاها ولدها ، ومشى خلفها .

الإعراب :

« من لد » : جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، والتقدير : تعهدتها من لد . . . « شولا » خبر لكان المحذوفة ،مع اسمها ،والتقدير : من لد أن كانت الناقة شولا « فإلى » الفاء : حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلائها » إتلاء : مجرور بـإلى ، وإتلاء : مضاف ،و « ها » : مضاف إليه ، والجار ، والمجرور ،متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار ،والمجرور الأول ، والتقدير : تعهدت هذه الناقة من لد كانت شولا ، فاستمر ذلك إلى إتلائها .

والشاهد فى البيت :

قوله : « من لد شوالا » حيث حذف كان ، واسمها ، وأبقى خبرها ، وهو « شولا » بعد « لد » وذلك شاذ ؛ لأن الحذف إنما يكثر بعد « لو ، وإن » .

هذا : وانظر العينى ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر ما قاله الأعلم ـ أيضاً ـ ١ / ١٣٤ أسفل الكتاب .

٥٤ ـ (١) **الشاعر :** هو العباس بن مرداس (رضى الله عنه) يخاطب خفاف بن ندبة (رضى الله عنه) انظر التعريف بهما فى كتابنا : الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ٢/ ٦٧، ٦٨ الشاهد رقم (٩) . والبيت من البسيط ، وانظر من استشهد بالبيت من النحاة ٢/ ٦٨ الكواكب الدرية . . .

اللغة :

أبا خراشة : كنية الصحابي : خُفَاف بن ندبة السلمى . =

وكذلك قولهم : « أمَّا أنْتَ براً فَاقْتَرِبْ » (١) .

وإذا حذفت بعد « أنْ » الموصولة المخففة (٢) ـ كما ذكرنا ـ عوض منها

= **نفر :** « . . . والنفر الناس كلهم ، وما دون العشرة من الرجال ، كالنفير ، والنَّفْر : القوم ينفرون معك . . » قاموس (نفر) : ويريد العباس : القوم ، والجماعة .

القوم : « الجماعة من الرجال، والنساء معا ، أو الرجال خاصة ، أو تدخله النساء على تبعية . . . » قاموس (القوم) .

الضبع : « . . هى سبع الذئب ، إلا إذا جرى كأنه أعرج . . » ويريد العباس : السنة المجدبة ، أو السنين ، وابن الأعرابى يرى : حقيقة الضبع .

والمعنى :

يا أبا خراشة : إن كنت كثير القوم ، عظيم العدد ، وكنت تعتز بقومك ، فإن قومى موفورون ، لم تأكلهم السنة المجدبة ، ولم تضعفهم الحروب ، وإنى عزيز بهم عزتك بقومك .

الإعراب :

« أبا »منادى ، حذفت منه ياء النداء ، وهو منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماءالستة ،و« خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ، للعلمية ، والتأنيث « أما » « أن » مصدرية عند البصرين شرطية عند الكوفيين « ما » زائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وجملتها صلة « أن » المخففة ، لا محل لها من الإعراب،« أنت » اسم « كان » المحذوفة « ذا نفر » خبرها ، ومضاف إليه ، وانظر ٢ / ١٠٠ الكواكب الدرية للوقوف على غير هذا الإعراب . « فإن » فاء التعليل وإن الناسخة « قومى » : اسم إن ، ومضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تأكلهم » مضارع مجزوم « بلم » ومفعول به مقدم « الضبع » فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة : من الفعل ،والفاعل المؤخر فى محل رفع خبر « إن » وأصل الكلام على تقدير البصرين : فخرت على لأن كنت ذا نفر .

والشاهد في البيت :

قوله : « أمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ » : حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أنْ » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » الضمير البارز ، والمنفصل، وخبرها ، وهو قوله : « ذا نفر » .

(١) مثل سيبويه بقول العرب : « أمَّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطَلَقتُ مَعَكَ » ، و « أمَّا زَيْدٌ ذَاهبًا ذَهَبْتُ مَعَه » . (١ / ١٤٨) الكتاب .

وانظر شروط الحذف ، ووجوه التغيير ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ شذور الذهب .

(٢) « أن »

يقول سيبويه : « إنما هى « أنْ » ضمت إليها « ما » وهى للتوكيد . . » ١ / ١٤٨ الكتاب ، واتبع البصريون إمامهم سيبويه فى ذلك .

وقال الكوفيون : إنَّ « أنْ » شرطية ، وقالوا : إنه قد يجازى بها =

ما فى المثالين المذكورين .

فقوله : « أمَّا » ـ فى البيت الشاهد ، وفي المثال الآخر « أمَّا أَنْتَ » هى مركبة مـن « أنْ ، ومَا » : فأن : موصـــولة ، و «مَا » عـوض عــن « كَانَ » و « أَنْتَ » :اسم كان ،و « ذَا نَفَرٍ » خبرها ، وكذلك « بَرًّا »فى المثال الآخر.

فالتقدير : « إن كنت ذا نفـر ، وإن كنت براًّ » : فـتاء المخـاطب ، التى هى اسم « كان-» لما حـذفت « كان » انفصلت التـاء ، وصارت « أنت » كما رأيت فى المثال .

واعلم أن حذف « كان » وإبقاء اسمها أقل من حذفها ، وإبقاء خبرها .

وشاهده فى المثالين المذكورين .

فإذا تقــرر هذا : « فكثيـر » فى بيـت المصنف خـبـر مـبـتـدأ محذوف،التقدير : وحذفها بعد « لَوْ ، وإِنْ » كثير ، و « اشتهر » خبر ثان ، ويحتمل أن يكـون « كثيرا » منصوب على الحـال من الضمير فى« اشـتهر » ، فيكون حالا مؤكدة .

فالتقدير على هذا : وبعد « لَو ، وإِنْ » اشتهر الحذف كثيرا .

قوله :

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ ما عنها ارتكبْ كَمثلِ « أَمَّا أَنْـــتَ براًّ فاقتــــربْ

هذا البيت ذكـر فيه المصنف : أن « كان » إذا حـذفت بعد « أَنْ » يعنى الموصولة المخففة عوض عنها « مَا » ومثله بقوله :

= والمحقق الرضى عرض وجـهة نظرهم ، وذهب إلى أن مذهبهم ليس بعيدا من الـصواب . لمساعدة اللفظ ، والمعنى إياه . . انظر ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ شرح كافية ابن الحاجب .

وعزز ابـن هشام فى المغنى مـا ذهب إليه الرضى (انـظر ٢٥ ، ٢٦ مغنى اللبـيب ،ومن أراد المزيد فليراجع الشاهد رقم (٩) ٢/ ٦٧ إلى ٩-١) الكواكب الدرية . .

.... أمَّا أنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

وقد مضى تقرير هذا .

وإعراب هذا المثال فى البيت المتقدم .

قوله :

وَمِنْ مُضَـــارِعٍ لِكَـــانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

نبـه المصنف فى هـذا البـيت : على أن المضـارع من « كَان » إذا جـزم حذفت نونه .

وذلك الحذف غير لازم : فإن شـئت أبقيت النون سـاكنة ، وإن شئت حذفتها .

وإلى حذف نون المضارع من « كَانَ » فى حالة الجزم أشار بقوله :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ....

وإلى أن حذف النون غير لازم أشار بقوله :

.... وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

يريد : لم يلتزم .

« فما » فى قوله : « مَا الْتُزِمْ » : نافية .

ومثاله : « إنْ يَكُ زَيْدٌ مُحْسِنًا يُكْرِمْكَ » : كان الأصل « يَكُونُ » ثم لما دخلت « إنْ » سكنت النون للجزم ، فالتـقت النون الساكنة والواو ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين [1] ، وصار « يَكُن » بغير واو .

---

(١) ذهب الشارح الأندلسي إلى أن علة حذف النون «التقاء الساكنين » ولو أنه قال : للتخلص من التقاء الساكنين لكان أولى وتلمس لذلك الحذف شبها هو حرف المد ، واللين عند الجزم .

ثم إنه دار هذا اللفظ في كلامهم كثيرا ، فـأرادوا تخفيفه، فعاملوا النون معاملة حرف المد ، واللين ، فحذفـوها ، كما يحذف حرف المد ، واللين فى الجزم .

ولم يلتزموا هذا الحذف ، وخيّروا بينه ، وبين إثبات النون (١) .

ولا يسوغ الحذف عند الجـمهور ، إلا إذا لم يكن بعد النون سـاكن فأما إذا كان بعدهـا ساكن ، فلا تحذف ، كقـوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (٢) .

وأجاز يونس (٣) حذفها ، وإن كان بعدها ساكن ، وأنشد عليه (٤) .

---

(١) الحق أن الحذف قـد ورد كثيرا فى كـلام العرب : شعـرا ، ونثرا والشواهد على ذلك أكـثر من أن تحصى ، (انظر بعضها فى هامش شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين (١ / ٢٩٩) .

(٢) من الآية ١ من سورة البينة .

فلم تحذف النون من « يكن » لأن بـعدها ساكن ، وحركت بـالكسر على أصل التخلص من التـقاء الساكنين .

(٣) **يونس :**

هو يونس بن حبـيب ، الضبى الولاء ، البصـرى ، . . بارع فى النحو من أصحاب أبى عـمرو بن العلاء ، سمع من العرب . . وله قياس فى النحـو ، ومذاهب يتفرد بهـا ، مـات سنة ١٨٢ هـ . (البغية ٢ / ٣٦٥) .

٥٥ ـ (٤) : الشاعر : هو الخنجر بن صخر الأسدى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المقتضب ٣ / ١٦٧ ، والإنصاف ٤٢٢ ، والعينى ٢ / ٦٣ والتصريح ١ / ١٩٦ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والدرر ١ / ٩٣ ، والأشمونى ١ / ٢٤٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الوسامة : « . . . والوسامة : أثر الحسن . . » قاموس (الوسم) .

ضيغم : « . . والضيغم : الذى يعَضّ ، والأسد . . » قاموس (ضغمه) .

والمعنى :

نظر الشاعر فى المرآة ، فلم يعجبه وجهه ، فقال : إن لم أكن وسيما ، ولم تظهر المرآة حسنا ، فقد =

٥٥ ـ فإنْ لَم تَكُ المرآةُ أَبْدَتْ وَسَامةً فقد أبـدت المرآة جبهة ضـيغم

2012/2/1

= أظهرت المرآة جبهة أسد ،أى : إن لم أكن حسن الوجه فأنا كالأسد قوة، وشجاعة،وذلك كاف . . .

الإعراب :

« فإن » شرطية « لم » حرف نفى ، وجـزم ، وقلب « تك المرآة » تك ، واسـمها ، وحذفت نون « تكن » تخفيفا ، وهـو فعل الشرط « أبدت وسامة » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفـاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة فى محل خبر « تك » ، « فـقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وقد حرف تحقيق « أبدت المرآة » فعل ،وتاء تأنيث ، وفاعل مرفوع « جبهة ضيغم » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : جواب الشرط . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « تك » حيث حذف نون « تكن » مع وقوع الفعل مجزوما ، فحذف النون مع ملاقاة الساكن ، والبيت : حجة ليونس ، والكوفيين ، ويظاهر رأيهم بعض الشواهد الأخرى ، (انظر ١ / ٣٠٠ هامش ابن عقيل .

ولا يختص الحذف بمضارع كـان الناقصة ، وقد يأتى الحذف مع التامـة ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ تكُ حسنةٌ يُضاعفْها ﴾ . (٤٠ / سورة النساء) : قرئ برفع « حسنة » على التمام ، وبالنصب على النقصان ـ والحذف قليل فى التامة .

انظر ١ / ٣١٢ المرادى .

إنْ و وَمَا ، ولا ، ولاتَ : المشبّهات بِلَيْس

اعلم أن أهل الحجاز أعملوا : « مَا ، وإنْ ، ولاَ » من حروف النفى إعمال « لَيْسَ » لمشاركتها « لِلَيْسَ » فى معناها من النفى .

وإعمال « مَا » أكثر من إعمال « إنْ ، ولاَ » .

ولم يجعل [1] التميميون لهذه الثلاثة المذكورة عملا .

وهو القياس ؛ لأنها حروف ،لا تختص باسم ، ولا فعل ، والعامل من الحروف هو المختص .

لكن لغة الحجازيين أفصح ، وبها جاء القرآن ، قال الله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتهم ﴾ [2] . وقال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [3] .

وإعمالها عند الحجازيين بشروط تذكر عند الكلام على أبيات المصنف .

قوله :

إِعْمَالَ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » دُونَ إِنْ   مَعْ بَقَا النَّفْيِ ، وتَرْتِيبِ زُكِنْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن « مَا » أعملت إعمال « لَيْسَ » بشرط ألا يقع بعدها « إنْ » زائدة ، وبشرط بقاء النفى ،وشرط ترتيب خبرها بعد اسمها ، فلا يتقدم .

فإلى إعمال «ما » أشار بقوله :

إِعْمَالَ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » ....

« فإعمال » منصوب على المصدر ، التقدير : أعملت « مَا » إعمال «لَيْس»

وقال : « أُعْمِلَتْ » مبنى لما لم يسم فاعله ، ولم يذكر من هو المعمل .

---

(١) فى (أ): « ولم تجعل » (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة . (٣) من الآية ٣١من سورة يوسف .

فظاهر كلامه عند الجميع .

وليس كذلك ، وإنما المعملون هم الحجازيون ، وهو الذى أراد .

ثم أخذ يذكر شروط إعمالها ، فقال : « دُونَ إِنْ » يعنى : دون زيادة « إنْ » بعدها ، كقول الشاعر (١) :

٥٦ ـ بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ   وَلاَ صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

فالتقدير : مَا أَنْتُمْ ذَهَبٌ ، « فإن » زائدة ، بعد « ما » ولأجل ذا رفع ذهبا ، ولم يعمل « ما » .

ومعنى البيت : أعمل الحجازيون ما انافية إعمال ليس الناسخة ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ، وحال كون نفيها نفيا باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

٥٦ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد الخزانة ٢/ ١٢٤ والمغنى ٣١ ، والشذور ١٩٤ ، والتصريح ١ / ١٩٦، والعينى ٢ /٩١ برواية « خزف »كرواية الشارح الأندلسى ، والهمع ١ / ١٢٣ ، والدرر ١ / ٩٥ ، والشارح الأندلسى . . .

اللغة

غدانة : حى من بنى يربوع .

صريف : « . . . والصريف : الفضة الخالصة » قاموس (الصرف) .

خزف : « الخزف ـ محركة ـ الجر ، وكل ما عمل من طين ، وشوى بالنار حتى يكون فخارا . . » قاموس (الخزف) .

والمعنى :

يا بنى غدانة : لستم كرام الأصل ، وإذا كان الناس معادن ، فلستم ذهبا ، ولا فضة خالصة ، ولكنكم طين وصلصال ، وخزف . . .

الإعراب :

« بنى غدانة » منادى حذف منه حرف النداء ، ومضاف إليه « ما » نافية ، « إن » زائدة « أنتم ذهب » مبتدأ ، وخبر « ولا صريف » الواو : عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفي « صريف » عطف علي ذهب « ولكن » الواو : عاطفة ، ولكن : حرف استدراك « أنتم خزف » مبتدأ ، وخبر ، والجملة : عطف على الجمله قبلها : من عطف الجمل ،والشاهد فى البيت :

والشاهد في البيت :

قوله: «ما إن أنتم ذهب » فإن « ما »نافية تعمل عمل ليس، وقد أبطلت « إن عملها، ولوقوعها بعدها

ثم نبـه على الشرط الثـانى ، فقـال : « مَعْ بَقَا النَّفْى » وقصـر « بَقَا » للضرورة : فتبين بقوله : أنه يشتـرط فى إعمال « مَا » بقاء النفى ، لأنه سبب تشبيهها بليس .

فإذا زال الشـبه بطل العـمل ، وإبطال النفى منها يـكون بوقوع « إلا » بعدها فلا تعمل ـ حينئذ ـ .

وقد شذ إعمالها ، مع بطلان النفى بإلاَّ فى قول الشاعر (١) :

٥٧ ـ وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

---

٥٧ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شـواهد المقـرب ١٨ ، والمغـنى ٧٣ (٧٩) والتـصـريح ١ / ١٩٧ والعـينى ٢ / ٩٢ والأشمونى ١ / ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منجنونا : « ... والمنجنون ، والمنجنين : الدولاب ، مؤنث » قاموس (جنّه) .

والمعنى :

الدهر حول قلب ، وإنه مثل الدولاب : يرفع الناس مرة ، ويخفـضهم أخرى ، وصاحب الحاجات فيه يذوق ألوان العذاب فى الحصول عليها .

الإعراب :

« وما الدهر » : الواو عـلى حسب ما قـبلها « مـا » تعمل عمل ليـس ، « الدهر » اسم ما « إلا » استثنائية « منجنونا » خبر « ما » « بأهله » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ،« وما صاحب الحاجات » الواو : عاطفة ، « ما » العاملة عمل ليس « صـاحب » اسم « ما » و « الحاجات » مضاف إليه ، « إلا » استثنائية « معذبا » خبر ما ، وهذا الإعراب على رأى يونس .

انظر التصريح ١ / ١٩٧ .

والشاهد في البيت :

قوله : « منجنونا ، ومعذبا » : حيث نصبهـما الشاعر ، مع بطلان عمل « ما » بدخول « إلا » ابن الناظم يقول : إنه نادر . والأندلسى يقول : إنه شاذ والأشمونى يقول : إنه شاذ ، أو مؤول .

انظر ص ١٤٦ ابن الناظم ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٤٨ ، والصبان ١ / ٢٤٨ ، وقد أعرب الشيخ خالد الأزهرى البيت ، فقال: « الدهر » مبتـدأ ، ويدور خبره ودوران مفعول مطلق ، وعامله يدور، فحذف ، وأقيم المضـاف إليه « دوران » مقامه ، وقال كذلك فى « معـذبا » إلا يعذب معذبا ، =

وكذلك قول مُغَلِّس (١) :

٥٨ ـ وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعثُو نَهَارًا ... وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاَّ نكَالا

ثم أشار إلى الشرط الثالث ، فقال : « وتَرْتيب زُكِنْ » ومعنى « زُكِنَ » : علم .

ومراده بالترتيب : أن يكون خبرها فى رتبته من التأخير ؛ لأن حق الخبر

= أى تعذيبا ١/ ١٩٧ التصريح ، وانظر رواية ابن مالك للبيت « أرى الدهر إلا منجنونا » واعتراض ابن هشام فى المغنى عليه (انظر ص ٧٣) المغنى وانظر ٢ / ٩٣ ، ٩٤ العينى .

٥٨ ـ (١) البيت لمغلس بن لقيط ، وهو من الوافر .

والبيت من شواهد العينى ٢ / ١٤٨ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والدرر ١ / ٩٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يعثو : « عَثَا يَعْثُو عُثُوًا : أفسد . . . » قاموس (العثوة) .

نكالا : « . . . ونكَّلَ به تنكيلاً : صنع به صنيعا يحذر غيره . . والنَّكَال ، والنكلة ـ بالضم ـ وكمعقد : ما نكلت به غيرك كائنا ما كان . . . » قاموس (نَكَلَ) .

والمعنى :

ما حق ، وجزاء المفسد في نهاره ، والسارق فى ليله إلا أن ينكل بيه نكالا ، يوجعه ، ويؤلمه ، وأن يجعل عبرة لغيره . . .

الإعراب :

« وما» الواو : على حسب ما قبلها « ما » نافية ، وهى الشبيهة بليس ، وحق اسم ما مرفوع بالضمة « الذى » اسم موصول ، مضاف إلى حق ، « يعثو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة « الذى »،« نهارا » ظرف زمان ، متعلق بيعثو ، ورواية العينى « يعثو » من « العثو » : الاستكبار « ويسرق » الواو : عاطفة ، من عطف الجمل ، وجملة « يسرق » من الفعل المضارع ، وفاعله المستتر عطف على الجملة السابقة « ليله » ظرف ، ومضاف إليه ، متعلق بيسرق ، « إلا » أداة استثناء ، لا عمل لها « نكالا » خبر « ما » ، والإعراب على مذهب يونس ، وانظر ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ العينى ، وتأوّل الجمهور للبيت .

والاستشهاد بالبيت :

على إعمال « ما » عمل « ليس » مع انتقاض النفى « بإلاَّ » شذوذا ، وانظر ١ / ١٢٣ همع الهوامع شرح جمع الجوامع : فقد ذكر تأويل الجمهور ، فقد قالوا : إن النصب « على المصدر ، أى : ينكل نكالا . . . »

أن يكون مـؤخرا عن الاسم ، فلو تقـدم خبـرها بطل عملهـا ؛ لأنها عـامل ضعيف .

وأما قول الفرزدق (١) :

٥٩ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نَعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْـــش ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

---

٥٩ ـ (١) : البيت من البسيط ، وهو مـن قصيدة رائية يمدح فيها عـمر بن العزيز (رضى الله عنه) وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٩ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، ومجالس ثعلب ١١٣ ، والمقرب ١٨ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ ، والمغنى ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ (٨٤ ، ٢٦٥) والعينى ٢ / ٩٦ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، والأشمونى ١ / ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٢٣ .

اللغة :

اصبحوا : أى : صاروا .

والمعنى :

مدح الفرزدق عمر بن العزيز (رضى الله عنه) وبنى أمية ، وعنى قريشاً كلها ، فقال : قد صاروا ، والإسلام ، والملك فـيهم ، وعاد إليهم مـا خرج منهم إلى غيرهم ، وقـد صار لهم ، ووجب لهم بفضلهم ، إذ ليس يساويهم أحد . . .

الإعراب :

« فأصبحوا » فعل تام ، وفاعله ، « قد » حرف تحقيق « أعاد الله نعمتهم » : فعل ماض ،وفاعله ، ومفعوله ،ومضاف إلى المفعول والجملة: فى محل نصب حال: « إذ » تعليلية « هم قريش» :مبتدأ ، وخبر « وإذ » حـرف عطف ، وإذ : التعليلية « ما » العـاملة عمل « ليس » « مثلهم » خـبر « ما » ومضاف إليه ، تقدم على اسمها « بشر » اسم « ما » مرفوع بالضمة ،وهذا الإعراب على عمل «ما » وانظر بقية الوجوه فى الاستشهاد بالبيت.

الاستشهاد بالبيت :

على عمل « ما » « ليس » مع تقدم الخبر على الاسم ، وهذا : نادر ؛ لأن « ما » عامل ضعيف فإذا تقدم خبرها على اسمها لم يعمل ، وقد عمل هنا على الندرة ، **ويقال** : إن هذا من غلط الفرزدق ؛ لأنه تميمى ، وما لا تعمل عندهم ، **ويقال** : إن سر غلطه : أنه حاول أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يراع ما يراعيـه الحجازيون ، **ويقال** : إن مثلهم نصـب على الحال ، لأنه صفـة لبشر ، وصـفة النكرة عند التقدم عليـها تنصب على الحال ، والتقدير : وإذ ما فى الدنيـا بشر مثلهم ، **ويقال** : إنه ظرف ، تقديره : وإذ ما مكانهم بشر فى مثل حالهم .

(انظر العينى ٢ / ٩٨) .

فنصب « مثلهم » ـ مع التقديم ـ فـمحمول (١) على أنه صـفة « لبَشَر » فلما تقدمت انتـصب على الحال ، وخبر « بَشَر » الذى هو المبتـدأ محذوف ، تقديره : وما مثلهم بشر موجود .

وكذلك لو تقدم معـمول الخبر ، وسيتكلم عليـه المصنف فى البيت بعد هذا .

فتحصل من كلامه :

أن لإعمال « ما » **ثلاثة شروط :**

ألا تزاد بعدها « إنْ » وألاَّ يبطل النفى « بإلاَّ » ولا يتقـدم خبرها ، ولا معمول خبرها .

قوله :

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ ،اوْ ظَرْف كَمَا   بِى أَنْتَ مَعْنِـيًّا أَجَازَ الْعُلَمَـا

لما ذكر المصنف فى البيت المتقدم أن من شروط « مَا » ألا يتقدم خبرها ، ذكر في هذا البـيت أنه ـ أيضا ـ لا يجوز تقـديم معمول خـبرها إلا أن يكون المعمول حرف جر (٢) ، أو ظرفا ، ومثله بقوله : « بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا » .

تقديره : ما أنت مَعْنِيًّا بِى .

« فبِى » متعلق « بمعنيًا » وهو خبر « مَا » وساغ تقديمه؛لأنه حرف جر .

فتقدير كلام المصنف في البيت : « وسَبْقَ حَرْف جـرٍّ ، أَوْ ظَرف إذَا كَان معمـول خبر « ما » كـما فى هذا المثال أجازه العلمـاء ، وقصر العلماء للضرورة فقوله: « وَسَبْقَ » ـ فى أول البيت ـ مفعول مقدم « بأجاز ».

والتقدير : وأجاز العلماء سبق حرف جر ، أو ظرف .

---

(١) فى (أ) : « محمول » .

(٢) لعله يريد : الجار ، والمجرور .

فيؤخذ من كلامه : أنه إن لم يكن حرف جر ،أو ظرف لم يجر سبقه ، وإن سبق بطل عملها ، كقول الشاعر [1] :

٦٠ـ وَقَالُوا : تَعرَّفهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

« فكُلّ » منصوب « بعارف » فلما قدمه رفع « عارفُ » وأبطل إعمال « ما » **فالتقدير** : وَمَا أَنَا عارف كلّ من تحوى منى .

---

٦٠ ـ (١) **الشاعر** : هو مزاحم العقيلى ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٦ ، ٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤٥٢ ، ٤٧٦ ، والشذور ١٩٥ ، والمغنى ٦٩٤ (٣٢٨) والعينى ٢ / ٩٨ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، والأشمونى ١ / ٢٤٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعرفها : « . . . وتَعَرَّفْتُ ما عندك : تطلبت حتى عرفت » قاموس (عرفه) .

والمراد : تطلب معرفتها ، واسأل عنها .

المنازل : جمع منزل ، وهو : مكان النزول .

منى : « منى ـ مقصور ـ : موضع بمكة ، وهو مذكر ، مصروف » مختار (م ن ا) .

والمعني :

قالوا : ابحث عنها ، وتطلب معرفتها فى أماكن النزول من منى ، فقلت : إننى لا أعرف من تحوى منى من النازلين بها .

الإعراب :

« قالوا » فعل ، وفاعل « تعرفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، والأصل : تعرفها بالمنازل « من منى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو : عاطفة « ما » نافية « كلُّ » مبتدأ ، وما تميمية أو اسم ما النافية الحجازية « مَنْ » اسم موصول ، مضاف إلى كل ، « وافى » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، يعود إلى « مَنْ » « من » مفعول به لقوله : « وَافَى » ، « أنا عارف » مبتدأ ، وخبر .

وعلى رواية « كلَّ » ـ بالنصب ـ : تكون كلمة « كل » مفعولا به لقوله : « عارف » وتكون جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب ابتدائية . وأصل الكلام ، وما أنا عارف كل من وافى منى .

والشاهد في البيت :

قوله : « ما كل من وافى منى أنا عارف » ـ بنصب كل ـ ،وتكون ما نافيه، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ،فخبرها « عارف » ومعمول كلمة « كل » وعلي الرفع :الإعمال جائز.

ومعنى قوله : « تَعرَّفها المنازلَ من منًى » أى : تعرفها فى المنازل من منى فعدى الفعل بغير « فى » إلى المنازل [1] ، وهو ظرف مكان مختص ، وتعدِّى الفعل إليه بغير « فى » شذوذ .

قوله :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ « بِلَكِنْ » أَوْ « بِبَلْ » مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ « بِمَا » الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

نبه فى البيت أنك إذا عطفت « بلكنْ ، أوْ ببَلْ » على المنصوب « بما » يعنى : الخبر ، لزم رفع المعطوف حيث حل .

وإلى هذا أشار بقوله : « الْزَمْ حيثُ حَلَّ » .

« فرفع » ـ فى أول البيت ـ منصوب بقوله : « الزم » فالتقدير : والزم رفع معطوف « بلكن ، أو ببل » بعد منصوب « بِمَا » حيث حل .

ومثال ذلك : « مَا زَيْدٌ قَائمًا » ، لكِنْ قَاعِدٌ » وكذلك [2] قوله :« بل قَاعدٌ » وإنما رفعوا بعد « لكن ، وبل » لمخالفتهما لما قبلهما فى النفى ، والنصب « بما » لا يكون إلا مع بقاء النفى ، فلا يصح أن يعطف على خبرها بالنصب إلا ما كان منفيا .

قوله :

وَبَعْدَ « مَا ، وَلَيْسَ » جَرَّ الْبَا الْخَبَر وَبَعْدَ « لاَ » وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّْ

ذكر المصنف فى هذا البيت أن الباء تجر الخبر بعد « ما ، وليس » يعنى : على وجه الزيادة .

فقوله : « وجر » : فعل ماض ، و « الباء » : فاعل ، وقصره للضرورة ، و « الخبر » مفعول ، « وبعد » فى أول البيت ـ متعلق بقوله :

---

(١) سقط من (جـ) : « إلى المنازل » .

(٢) فى (أ) : « وكذاك » .

« جر » ثم قال : « وبعد لا ، ونفى كان قد يجر » يعنى : قد يجر الخبر بالباء .

فتحصل من كلامه : أن الباء تزاد فى خبر « ما » كقوله تعالى : ﴿ ما أَنتَ بنعمةِ ربِّكَ بمجنونٍ ﴾ (1) .

وفي خبر « ليس » كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ؟ (2) .

التقدير : ما أنت بنعمة ربك مجنونًا ، وأليس الله كافيًا » عبده ؟ والباء زائدة للتأكيد (3) .

وفى خبر « لا » المشبهة « بليس » كقول سواد بن قارب (4) .

٦١ ـ فكُنْ لِى شَفِيعًا ، يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ۞ بمغْنٍ فتيـــلاً عَنْ سَـــوَادِ بْنِ قَارِبِ

فالباء فى قوله : « بمُغْنٍ » زائدة فى خبر « لاَ » .

---

(1) الآية ٢ من سورة القلم .
وقال الجمل : « والباء فى بمجنون زائدة » ٤ / ٣٨٢ حاشية الجمل على الجلالين ، ويقصد بالزيادة : الزيادة النحـوية ، أى : فى الصناعة النحـوية ، وعند علماء البـلاغة البـاء الزائدة إنما تأتى لتأكـيد مضمون الكلام ، فهى أصيلة عندهم .

(2) من الآية ٣٦ من سورة الزمر .
وزيادة الباء ـ أيضاً ـ زيادة نحوية ، جيء بها للتأكيد من الناحية البلاغية فهى أصيلة أصالة بلاغية ، إذ التعبير بقوله تعالى: ﴿ . . . بكاف عبدَه ﴾ ؟ أبلغ من التعبير فى غير القرآن بقولنا : « . . كافيًا » : فالتأكيد لطيفـة بلاغية ، أتت بالباء ، مع صحة المعنى بغيرها ، وما دامت البـاء قد أفادت التأكيد فلا تكون زائدة بلاغيا .

(3) وقد فطـن لما تقدم الشـارح الأندلسى إذ هو نحوى بلاغي ، فـقوله : « زائدة » أى : في الصنـاعة النحوية ، وقوله : للتأكيد » يريد : فى تقدير البلاغيين .

٦١ ـ (4) : البيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٤١٩ ، ٥٨٢ (٢٨٢) والعينى ٢ / ١٤٤ ، ٣ / ٤١٧ ، والتصريح ١ / ٢٠٢ ، ٢ / ٤١ ، والهمع ١ / ٢٧ ، ٢١٨ ، والدرر ١ / ١٠١ ، ١٨٨ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ ، ٢ / ٢٥٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فتيلا : هو الخيط الرقيق ، الذى يكون فى شق النواة .

والمعنى :

يخاطب سواد بن قـارب (رضى الله عنه) الرسول الأمين (ﷺ) فيقـول : كن لي يا صاحب الشفاعات شفيعا فى يوم لا تنفع فيه خلة ، ولا قرابة ، ولا تغنى فتيلا عنى . =

والتقدير : يوم لا ذو قرابة مغنيا .

ومن ذلك قوله : « لاَ خَيْرَ بخير بَعْدَه النَّار » ـ على من جعل الباء زائدة ـ فيكون التقدير : لا خير خيًرا بعده النار .

ومنهم من جعل الباء ـ هنا ـ بمعنى « فى » فيكون التقدير : لا خير فى خير بعده النار .

وتزاد ـ أيضاً فى خبر « كَانَّ » المنفية ، كقول الشاعر [1] :

٦٢ ـ إِذَا مُدَّتِ الأَيْدِى إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ : إِذْا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

الإعراب :

« فكن » أمر من كان الناقصة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا « لى » متعلق بقوله « شفيعا » « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان ، منصوب بقوله: « شفيعًا » ، « لا » العاملة عمل « ليس » « ذو شفاعة » اسم لا ، مضاف إليه « بمغن » الباء : زائدة ، ومغن : خبر لا ، وفاعله مستتر « فتيلا » مفعول به « عن سواد » متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ،ابن مضاف « قارب » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية ، كما تدخل على خبر « لَيْسَ » وعلى خبر « مَا » .

٦٢ ـ (١) **الشاعر :** هو الشنفرى الأزدى من « لامية العرب » والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٥٦٠ (٣٠٣) والعينى ٢/ ١٧١، ٤/ ٥١ ،والتصريح ٢٠٢، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر ١/ ١٠١ ، والأشمونى ١/ ١٥١ ، ٣/ ٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الجشع : « أشد الحرص » المختار (ج ش ع) .

أعجل : المراد : عجل (صفة مشبهة) وليس بأفعل تفضيل .

والمعني :

إذا امتدت الأيدى إلى الطعام لم أكن عجلا ، فإن العجلة إلى الطعام حرص ، وجشع مذموم .

الإعراب :

« إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « مدت الأيدى » ماض مبنى للمجهول ، وتاء تأنيث ، ونائب فاعل ، والجملة : فعل الشرط ، وهى مضافة إلى إذا فى محل جر « إلى الزاد » متعلق « بمدت » « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أكن » مضارع ناقص ، واسم مستتر ، وهو جواب الشرط « بأعجلهم » الباء : زائدة ، وخبر أكن « إذ » تعليلية « أجشع القوم » مبتدأ ، ومضاف إليه ، « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد في البيت :

قوله : « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « أكن » المنفى « بلم » .

قوله :

فى النَّكرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ « لاَ » وَقَدْ تَلَى لاَتَ ، وَإن ذَا الْعَمَــــلاَ

نبه فى صدر هذا البيت على إعمال « لاَ » وإلى ذلك أشار بقوله :

فى النَّكراتِ أُعملتْ كليْسَ « لاَ » ....

فبين أنها لا تعمل إلا فى النكرات .

ومن إعمالها « كَلَيْس » قول الشاعر (1) .

٦٣ ـ تَعَزَّ فَلاَ شيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَر مِمَّا قَضَـــى الله وَاقِيَـــا

---

٦٣ ـ (١) البيت مهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الخزانة ١/ ٥٣٠ عرضا ، والمغنى ٢٤٠ ، ٣٩٤ (٢٠٨) والشذور ١٩٦ ، والعينى ٢ / ١٠٢ ، والتصريح ١/١٩٩والهمع ١/١٢٥، والدرر ١/٩٧ ، والأشمونى ١ / ٢٥٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعز : أمر من التعزى ، وهو من العزاء : التصبر ، والتجلد ، والتسلى عن الآلام .

وزر : « الوزر » بفتحتين ـ الملجأ ، وأصله الجبل » مختار (وزر) .

واقيا : حافظا ، من وقاه بقيه ...

والمعنى :

اصبر على ما أصابك ، وتجلد ، وتسل عن آلامك ، فإن كل شئ على وجه الأرض إلى فناء ، ولا ملجأ للإنسان يلجأ إليه ، ولا حافظ يحفظه مما قضى الله تعالى .

الإعراب :

« تعز » أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « فلا » الفاء التعليلية ، ولا العاملة عمل ليس « شئ » اسمها « على الأرض » متعلق بقوله « باقيا » و « باقيا » خبر لا ، « ولا » الواو : عاطفة ، ولا العاملة عمل ليس « وزر » اسمها « مما » حرف جر واسم موصول ، فى محل جر ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « واقيا » « قضى الله » فعل ، وفاعل ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب ، « واقيا » خبر لا .

والشاهد في البيت :

قوله : « لا شئ باقيا ، ولا وزر باقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

وكذلك قول الآخر (١) :

٦٤ ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيْـــسٍ لاَ بَرَاح

« فبراح » : اسم « لا » وحذف الخبر ، وحذفه هو الأكثر فى « لا » .

ثم نبه فى عجـز البيت : على أن « لاَتَ ، وإنْ » النافية قـد يليان هذا العمل ، فقوله : « قَدْ تلى » : هو فعل مضارع ، من قولك : وَلِيتُ الشيءَ ، أى : توليته ، و « ذَا الْعَمَل » مفعول « بتلى » و « العمل » صفة لذا .

٦٤ ـ (١) **الشاعر :** هو سعد بن مالك ، القيسى ، والبيت من مجزوء الكامل .

وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، والمقتضب ١/٢٣٩ . . . والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١/١٠٨ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، والعينى ١/ ١٥٠ ، والتصريح ١/١٩٩، والأشمونى ١/ ٢٥٤ ، والهمع ١/١٢٥ ، والدرر ١/٩٧ ، والشارح الأندلسى ، والحماسة ٥٠٦ .

اللغة :

صد : « صدَّ عنه يصُد ـ بضم الصاد صدودا : أعرض » مختار (ص د د) .

براح : « . والبراح : مصدر قولـك : برح مكانه ، أى : زال عنه ، وصار فى البراح ، وقولهم : لا براحَ : منصوب ، كما نصب قـولهم : لاَ رَيْبَ ، ويجوز رفعه فيكون بمنزلة ليس كمـا قال سعد ابن ناشب فى قصيدة مرفوعه .

من فر عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براحُ   » لسان العرب (برح)

واللسان يقول : سعد بن ناشب ، بدل مالك ، و « من فر » كرواية سيبويه ١/٢٨ وابن الأثير يقول : سعد بن مالك يعرض بالحارث بن عباد ، الذى اعتزل حرب تغلب وبكر .

والمعنى :

من أعرض ، وصد ، وفر عن نيران الحرب ، فإننى مخالف له ، وأنا ابن قيس ، لا براحُ لى . . .

الإعراب :

« من » اسم شرط « صد » فعل الشـرط ماض ، وفاعله مستتر جوازا « عن نيـرانها » حرف جر ، ومجرور به ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « صَدَّ » « فأنا » الفاء : واقعة في جواب الشرط ، والضـمير المنفصل مبتـدأ فى محل رفع « ابْنُ قَيْسٍ » خبر المبتدأ ، ومـضاف إليه ، والجمـلة : فى محل جـزم جواب الشـرط « لاَ » النافيـة ، العاملة عـمل ليس « بَرَاحُ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاَ بَرَاحُ لى .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « لاَ بَرَاحُ » : حذف خبر « لا » أى : لا براح لى ، والحذف هو الأكثر لخبر « لا » .

فأما « لاتَ » فهى « لاَ » دخلت عليها تاء التأنيث، ولا تعمل إلا فى لفظ الْحِين .

وهو قليل .

ويحذف اسمها - فى الأكثر - ويبقى الخبر ، وبه جاء قوله تعالى : ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (١) .

التقدير : ولات الحينُ حينَ مناص : فحذف الاسم .

وقرئ :« وَلاَتَ حِينُ مناصٍ » - بالرفع - فى الشاذ - على حذف الخبر .

ولم يجمع بين اسمها ، وخبرها مذكورين .

ومن إعمالها فيما يدل على الحين ، وليس بلفظه قول الشاعر (٢) :

٦٥ - نَدِمَ البُغَاةُ ، وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ   وَالْبَغْىُ مُرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

---

(١) من الآية ٣ من سورة « ص » .

ويقول أبو حيان : « وقرأ الجمهور « ولات حينَ » - بفتح التاء ونصب النون - فعلى قول سيبويه عملت عمل ليس ، واسمها محذوف تقديره : ولات الحين حين فوات ، ولا فرار ، وعلى قول الأخفش : يكون « حين » اسم « لات »: عملت عمل « إنَّ » نصبت الاسم ، ورفعت الخبر، والخبر محذوف ، تقديره : ولات أرى : حين مناص .

وقرأ أبو السمال : « ولاتُ حينُ » - بضم التاء ، ورفع النون : فعلى قول سيبويه « حين مناص » اسم « لات » والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش : مبتدأ ، والخبر محذوف ... » كما ذكر قراءة عيسى بن عمر ... (انظر ٧ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) . البحر المحيط .

٦٥ - (١) **الشاعر :** هو محمد بن عيسى بن طلحة ، أو مهلهل بن مالك الكنانى والبيت من الكامل . وهو من شواهد الخزانة ٢/١٤٧ عرضا ، والشذور ٢٠ ، والعينى ٢/ ١٤٦، والهمع ١/١٢٦ ، والدرر ١/٩٩ ، والأشمونى ١/٢٥٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

البغاة : جمع باغ . المتجاوز قدره ....

مندم : مصدر ميمى بمعنى : الندم .

مرتع : « ... موضع الرتع . » قاموس (رتع) .

=

أراد : ولات حين مندم .

وقال الآخر [1] :

٦٦ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا ، وَلاَتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فأوقع « أوان » في موضع « حين » ؛ لأنه بمعناه .

والرواية « أوانِ » ـ بكسر النون ـ ؛ لأنه مبنى ؛ لانقطاعه عن الإضافة إذ التقدير : « ولات أوان صلح » فبناه على الكسر ، تشبيها له « بنَزَالِ » ونونه ضرورة .

= وخيم : « . . . وطعام وخيم : غير موافق ، وقد وخم ـ ككرم ـ وتوخمه ، واستوخمه : لم يستمرئه . . وأرض . . وخيمة ، وموخمة : لا ينجع كلأها . . . » قاموس (الوخم) .

والمعني :

ندم البغاة بعد فوات الأوان ، والبغى ثقيل ، وخيم العاقبة ، كريه الخاتمة .

الإعراب :

« ندم البغاة » فعل ماض ، وفاعل « ولات » الواو : للحال « لات » نافية ، عاملة عمل « لَيْسَ » واسم « لاَتَ » محذوف « سَاعَةَ » خبرها ،والجملة : في محل نصب حال ،والتقدير : ندم البغاة ، والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، ساعة : مضاف « مَنْدَم » مضاف إليه ، « والبغى » مبتدأ ، أول « مرتع » : مبتدأ ثان ، مرتع : مضاف ، « مبتغيه » مضاف إليه ، مبتغى : مضاف ، وها مضاف إليه ،« وخيم » خبر المبتدأ الثانى،والجملة :من المبتدأ الثانى،وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ دال على الزمان ، وهو « ساعة » ولم يعمله فى لفظ « الحين ، ولفظ « ساعة » بمعنى « الحين » .

٦٦ ـ (١) **الشاعر :** هو أبو زيد الطائى ، والبيت من الخفيف .

والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٣٧٧ ، والإنصاف ١٠٩ ، والمخصص ١١٩/١٦ وابن يعيش ٩/ ٣٢ والمغنى ٢٥٥ ، ٦٨١ (٢١٩، ٣٢٤) والخزانة ٢ / ١٥١ ، والعينى ٢ / ١٥٧ ، والهمع ١/ ١٢٦، والدور١/ ٩٩ ، والأشمونى ١ / ٢٥٦ والشارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ٣٠ .

اللغة :

طلبوا : أرادوا .

بقاء : مقام ، ووجود . =

وأما « إنْ » النافية : فقل إعمالها إعمال « لَيْسَ » .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

٦٧ - إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ   إلاّ عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِينِ

والمعنى :

طلبوا صلحنا بعد فوات الأوان ، فكانت الإجابة : لا بقاء عندنا .

الإعراب :

« طلبوا » فعل ، وواو الجماعة فاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو : للحال « لات » حرف نفي يعمل عمل « ليس » ، واسم لات محذوف « أوان » خبر لات ، مبنى على الكسر في محل نصب ونون لأجل الضرورة ، وجملة « لات » واسمه ، وخبره في محل نصب حال « فأجبنا » الفاء : عاطفة « أجبنا » فعل ونا فاعل « أن» تفسيرية « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبر « ليس » حين : مضاف ، و« بقاء » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولات أوان » حيث أعمل « لات » النافية في لفظ الأوان ، وهو من معنى الحين ، وليس هو لفظه .

وذهب المبرد إلى أن كسرة « أوان » ليست إعرابا ، ولا علما للجر ، والتنوين الذى بعده ليس الذى يتبع حركات الإعراب ، وتقديره عنده : أوان بمنزلة « إذ » في أن حقه أن يكون مضافا إلى الجملة ، فلما حذف المضاف إليه من أوان عوض عن المضاف إليه تنوينا ، والنون كانت ساكنة سكون الذال في إذ فلما لقيها التنوين ساكنا كسرت لالتقاء الساكنين ، كما كسرت ذال إذ عند دخول التنوين عليها (انظر ٩/ ٣٢ ابن يعيش) .

٦٧ - (١) البيت مجهول القائل ، وهو من المنسرح .

والبيت من شواهد المقرب ١٩ ، والخزانة ٢ / ١٤٣ ، والشذور ٢٧٨ ، والعينى ٢/ ١١٣ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١/ ١٢٥ ، والدرر ١/ ٩٦ ، والأشمونى ١/ ٢٥٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مستوليا : اسم فاعل ، وفعله استولى ومعناه : الولاية على الشيء . المجانين : جمع مجنون ، من استتر عقله ، وذهب لبه . . .

والمعنى :

ليس هذا المذموم مستوليا على أحد من الناس ، إذ لا قدرة له على ذلك ، ولكنه قد تكون له ولاية على أضعف المجانين

فنصب مستوليا على أنه خبر « إنْ » .

وعلى إعمالها جاءت قراءة سعيد بن جبير - فى الشاذ : «إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم » (1) .

فقرأ « إنْ » مخففة على أنها « إنْ » النافية ، وقرأ « عبادًا » - بالنصب - على أنه خبرها .

قوله :

وَمَا « للاَتَ » فى سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا ، والْعَكْسُ قَلّْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أمرين :

أحدهما: أن « لاَتَ » لا تعمل إلا فى « الحين » : إما معنى ، ولفظا ، أو معنى ، دون لفظ - كما نبهنا عليه فى البيت المتقدم - .

والأول أكثر .

والثانى: أن حذف المرفوع بعد « لاَتَ » فاش .

= **الإعراب :**

« إن » النافية ، العاملة عمل « ليس » ، « هو » اسمها ، « مستوليا » خبر « إنْ » ، « إلا أداة استثناء » على أضعف » جار ،ومجرور وقع موقع المستثنى من الجار ، والمجرور السابق ،« أضعف » مضاف و « المجانين » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم ، والخبر .

(1) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

وذكر الزمخشرى القراءة ، ووجهها ، فقال : « وقرأ سعيد بن جبير : « إنَ الذين تدعونَ منْ دُونِ الله عبادًا أمثالكم » - بتخفيف « إن » ونصب عبادًا أمثالكم .

والمعنى :

ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ، على إعمال « إن » النافية عمل « ما » الحجازية » ٢/ ١٨٩ الكشاف .

وإليه أشار بقوله: « وحذف ذى الرفع فشا » وأن حذف المنصوب قليل ، وإليه أشار بقوله : « والعكس قل » .

وقد نبهنا على ذلك ، وعلى شاهده فى البيت المتقدم .

تم بحمد الله تعالى ، وعونه، الجزء الأول

ويليه، بمشيئة الله تعالى ، وتوفيقه، الجزء الثانى

وأوله : « أفعـال المقاربـة »

والحمد لله أولا ، وآخرا

2012/2/3

« الفهارس »

(الفهرسُ الأوّل)

للشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الهوارى الأندلسى للألفية

مرتبة على حسب ورودها فى الشرح

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــد	
٧٤	١	البسيط	لا تَحْسب المجــــدَ تمراً أنتَ آكِلُه	لَنْ تبلغ المجــدَ حــتى تلعق الصَّبِراَ
٧٨	٢	الكامل	إن الكلام لفى الفـــــؤاد ، وإنما	جُعلَ اللســانُ على الفــؤاد دليــلاً
٨٧	٣	الطويل	ألا كل شىءٍ ـ مــا خــلا الله ـ باطلُ	وكلُّ نعــيم ـ لا مـــحـــالة ـ زائلُ
٩٥	٤	الطويل	إذا مـا بكى من خلفهـا انصرفت له	بشق ، وشق عندنا لم يُحــوَّل
١٢٣	٥		ولو شــاء ربى كــان أير أبيكم	طويلاً ، كــأيز الحــارث بن سدُوس
١٢٣	٦		الله أعطاك فــضــلاً قــد خُصصْتَ به	على هَن ، وهنٍ فــيــمــا مضى وهَن
١٢٥	٧	الرجز	إن أبــاهـــا ، وأبـــا أبـــاهـــاَ	قــد بلّغــاَ فى المجــدِ غــايَتــاهاَ
١٢٩	٨	الرجز	كالحــوت ، لا يلهمه شىء يلهمــه	يصــبح ظمآن ، وفى البحـر فـمه
١٥٩	٩	الطويلد	أعــوذ برب العــرش من فــئــة بغتْ	على فــمــالى عــوضُ إلاه ناصــر
١٦٠	١٠	البسيط	ومــا نبــالى إذا مــا كنت جــارتنا	ألا يجـــــاورنا إلاّك ديـــــارُ
١٦١	١١		لما غــدا الســربُ يعطو بين أرجلُنا	مــا كــان فــيــهم دليل القلب إلاكَ
١٧٨	١٢	الطويل	دع الخـمـر يشـربهـا الغـواة ، فـإننى	رأيت أخــاها مــغنيــا عن مكانهــا
١٧٩	ـ		فــإن لم يكنهــا ، أو تكنه ، فــإنه	أخــوها غــذته أمــه بلبــانهــا
١٨٠	١٣	الطويل	لئن كــان إياه ، لقــد حــال بعــدنا	عن العــهـد ، والإنسـانُ قـد يتـغـير
١٨١	١٤	الرجز	عـــددت قــومى كـــعــديد الطيْس	إذ ذهبَ القــــــومُ الكرام لَيْس
١٨٣	١٥	البسيط	أخى حــسـبــتك إياه ، وقــد مُلئت	أرجـاء صـدرك بالأضـغـان ، والإحنِ
١٨٦	١٦	الطويل	وقــد جــعلت نَفْسى تطيب لضــغــمــةٍ	لضـغـمـهـماها ، يقـرع العظم نابهـاَ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــد	
١٩٠	١٧	الوافر	كـمنيــة جـابرٍ إذ قـال ليـتى	أصـــادفه ، ولو أذهبتُ مـــالى
١٩١	١٨	الطويل	فـقلت : أعـيـرانى القـدوم لعلنى	أخطُّ بهـا قـبـراً لأبيضَ مـاجدِ
١٩٤	١٩	المديد	أيهـا السـائل عنهم ، وعنى	لَسْتُ من قـيسٍ ، ولا قـيس منى
١٩٧	٢٠	الرجز	امـتـلأ الحـوض ، وقـال قطنى	مـهلاً : رويداً قـد امـتلأت بطنى
١٩٨	٢١	الرجز	قـد نى من نصـر الخبـيـبين قَدِى	[ليس الإمـام بالشـحيح الملحـد]
٢٠٥	٢٢	الرجز	نبـئت أخـوالى بنى يزيدُ	ظلمــاً علينا ، لهم فـديد
٢١٤	٢٣	الكامل	ذُم المنازلَ بعـد منزلة اللّوى	والعـيش ، بعـد أولئك الأيام
٢١٦	٢٤	الطويل	رأيتُ بنى غـبـراء ، لا ينكروننى	ولا أهلَ هـذاكَ الطِّرافِ الممـدد
٢٢٤	٢٥	الرجز	نحن اللذونَ صـبَّحـوا الصَّبـاحـاً	يَوْمَ النُّخَيْلِ غـارةً ملْحـامـاً
٢٢٦	٢٦	الوافر	فـمـآباؤنا بـأمنّ منْهُ	علينا اللاءِ قـد مـهـدوا الحـجوراً
٢٢٦	٢٧	الطويل	فـأمـا الألى يسكنُ غَوْرَ تهـامـةٍ	فكلُّ فـتـاةٍ تتـركُ الحـجلَ أقْصَمـاً
٢٣٠	٢٨	الوافر	فـإن الماَ مـاءُ أبى ، وجـدى	وبئـرى ذو حـفـرتُ ، وذو طويتُ
٢٣١	٢٩	الطويل	فـإمـا كـرام ، مـوسـرون لقـيتهم	فحسبى من ، ذى ، عندهم ما كفانياَ
٢٣٣	٣٠	الطويل	عدَسْ : مـا لعـبـاد عليك إمـارةٌ	أمنت ، وهذا تحـملين طـليقُ
٢٣٥	٣١	الرجز	إذا حـملتُ عـدَّتى على عدَسْ	علَى الذى بينَ الحـمـارِ ، والفـرس
			فـلا أبـالـى مـن	غـزا ، ومـن جلَسْ
٢٣٩	٣٢	الطويل	مـا أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكومتـه	ولا الأصـيل ، ولا ذى الرأى ، والجدلِ
٢٤٠	٣٣	المتقارب	إذا مـا لقـيتَ بنى مـالكٍ	فسـلِّمْ علَى أيّهـم أفْضَلُ
٢٤٥	٣٤	البسيط	فى المعـقبِ البـغى أصلَ البـغْىِ مـاً	ينهى امـرأً حـازمـاً أن يَظْلمـاً
٢٤٩	٣٥	الطويل	وإن لسـانى شـهـدة ، يُشْتَفَى بهـا	وهوْ علـى من صـبـه الله علقَمُ
٢٥٤	٣٦	الكامل	ولقـد جنيـتك أكـؤا ، وعسـاقـلا	ولقـد نهـيـتك عن بنات الأوبرِ
٢٥٥	٣٧	الطويل	رأيتـك لما أن عـرفـتَ وجوهَنَا	صددتَ وطبتَ النفس ياقَيْسُ عن عمْرِو
٢٦١	٣٨	الوافر	ألا أبـلـغ سـبنِى خَلَفٍ سؤُلاً	أحـقـاً أنْ أخطلكمُ هَجـانى ؟

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٦٧	٣٩		خَبيرٌ بنو لهب ، فلاتك ملغياً	مقالة لِهبى ، إذا الطيرُ مرّت
٢٧٧	٤٠	الطويل	قومى ذرا المجد بانوها ، وقد علمتْ	بكنه ذلك عدنان ، وقحطانُ
٢٨٤	٤١	البسيط	فيوم علينا ، ويومٌ لَنَا	ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسر
٢٨٧	٤٢	المتقارب	حكت الغصون جمال قدُك ، فانثنت	والفضل للمحكىَ ، لا للحاكى
٢٨٨	٤٣		بنونا بنو أبنائنا و وبَناتُنا	بنوهُنَّ أبناءُ الرجال الأباعد
٢٩١	٤٤	الطويل	فيارَبُ هل إلا بك النصرُ يُرْتَجَى	عليهم ؟ وهل إلا عليك المعوّلُ ؟
٣٠١	٤٥	الطويل	تمنوا لى الموت ، الذى يشعب الفتى	وكل امرىءٍ ، والموت يلتقيانِ
٣٠٥	٤٦	الطويل	ورأى عينىٌ الفتى أباكا	يُعْطى الجزيل ، فعليك ذاكا
٣٠٩	٤٧	الرجز	وما مثله فيهم ، ولا كان قبلُهُ	وليسَ يكون الدّهر مادا يذْبلُ
٣١٠	٤٨	الطويل	[بتيهاء قفر ، والمطىٌ كأنها]	قَطا الحزن ، قد كانت فراخاً بيوضُهاَ
٣٢٠	٤٩	الطويل	فأصبحوا ، والنوى عالى معرّسهم	وليْس كلُّ النوى تُلقَى المساكينُ
٢٢٣	٥٠	البسيط	سراُةُ بنى أبى بكر تَسامَى	على كان السوّمة العراب
٣٢٤	٥١	الوافر	أنت تكون حاذق نبيلُ	إذاَ تهبٌ شمأَلُ بلَيلُ
٣٢٥	٥٢	الرجز	لا يأمن الدهرَ ، ذو بغىِ ، ولو ملَكاً	جنُوده ضاقَ عنها السُهُلُ ، والجبَلُ
٣٢٦	٥٣	البسيط	من لدُ ، فـالى إتْلائَها	
٣٢٧	٥٤	الرجز	أبا خُرشَةَ : أما أنت ذا نفَر	فإنٌ قومى لَم تأكلهم الضّبُعُ
٢٣٢	٥٥	البسيط	فإن لم تكُ المرآةُ أَبدتْ وَسامَةً	فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضيغَمَ
٣٣٤	٥٦	الطويل	بنى غُدانة : ما إن أنتم ذهبٌ	ولا صريفٌ ، ولكن أنتم خزَفُ
٣٣٥	٥٧	البسيط	وما الدهر إلا منجنوناً بأهْله	وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ معذُباَ
٣٣٦	٥٨	الطويل	وما حقُ الذى يعثو نهارا	ويسرقُ ليلةً إلاّ نَكَالاَ
٣٣٧	٥٩	الوافر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهُم	إذْ هم قريشُ ، وإذْ ماَ مثلهم بشَرُ
٣٣٩	٦٠	البسيط	وقالوا : تعرفها المنازلَ من منى	وما كلُ من وافى منًى أنا عارِفُ
٣٤١	٦١	الطويل	فكن لى شفيعاً ، يومَ لاذو شفاعةٍ	بمغنٍ فتيلاٍ عن سوادِ بنِ قارِب
٢٤٢	٦٢	الطويل	إذا مدْت الأيدى إلى الزاد لم أكنْ	أعجلهم : إذْا أجشعُ القوِ أعجلُ
٣٤٣	٦٣	الطويل	تعزّ ، فلا شئُ على الأرض باقيا	ولا وزرُ مما قضى الله واقيباَ

الشاهد		بحره	رقم الشاهد	ص
فـأنا ابـن قـيْس ، لا بَرَاح	من صـدّ عن نيـرانهـا	الكامل	٦٤	٣٤٤
والبـغيُ مـرتع مـبـتـغيـه وخـيمُ	ندم البـغـاةُ ، ولات سـاعـة مندم	الكامل	٦٥	٣٤٥
فـأجـبنا أن ليس حينَ بقـاءِ	طلبـوا صلحنا ، ولات أوانٍ	الخفيف	٦٦	٣٤٦
إلاّ علـى أضـعفِ المجـانين	إن هو مـسـتـوليـاً على أحـدٍ	المتسرع	٦٧	٣٤٧

(الفهرسُ الثانى)

فهرس أعلام النحو ، واللغة ممّن عرِفَ بهم فى الجزء الأول

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

مِنَ التراثِ الإسلامى

شرح ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسى

أبى عبد الله محمد بن أحمد بن على بن جابر الهوارى
الأندلسى النحوى البلاغى المالكى
من نحاة القرن الثامن الهجرى

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الثانى

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٥١٢٠٨٤٧